

١٤٤

الشيخ

في الصحافة العربية

في
القرن العشرين

١٩٩٤

٤٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٤٤)

اليمن

في الصحافة العربية

في القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الثالث والأربعين

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/قصاصات الصحف

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة	الموضوع :
الجفرى يقود تحالفا جديدا للمعارضة اليمنية فى الخارج	اليمن	المسياسة	94-01-01	1	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
400 مليون دولار تتحملها الدولة سنويا	اليمن	العالم اليوم	94-09-23	2	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
الرئيس اليمنى يعيد ميزانية "الاشر اكى"	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-23	3	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
اليمن تعيش اجواء عرس ديمقراطى فى مؤتمر الاصلاح الاول	اليمن	الشعب	94-09-23	5	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
توقع ان يصبح على صالح مشيرا	اليمن	الحياة	94-09-23	7	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
جدل حول افاء الدعم	اليمن	العالم اليوم	94-09-23	9	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
مخاوف من تشدد "الاصلاح" اليمنى فى التشكيل الحكومى والتعديلات الدستورية	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-23	10	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
وزير الاعلام اليمنى : حوارات شاملة لتشكيل حكومة جديدة	اليمن	الحياة	94-09-23	12	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
إعادة تحقيق الوحدة بصيغة حرة أبرز مبادئ بيان تكتل المعارضة	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-24	13	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
تجمع الاصلاح يدعو إلى غزالة مخلفات الاشتراكية فى جنوب اليمن	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-24	14	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
خطوط فاصلة	اليمن	الجمهورية	94-09-24	17	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

18	94-09-24	الشرق الاوسط	غموض يلف مقتل صحفيين في صنعاء اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
20	94-09-24	الحياة	مفاجأة في الاصلاح اليمني : اليدومي امينا علما مكان الأتمى اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
22	94-09-25	العالم اليوم	70 مليون دولار من "الدولى" لتكريب العمالة الماهرة في اليمن محمد على الديلمى	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
23	94-09-25	الحياة المصرية	اخرجوا جنث الموتى والقوا بعظامهم في النار اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
24	94-09-25	الشرق الاوسط	الاخوان يفلوزون بمجلس الشورى على حساب مشايخ اليمن حمود منصور	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
26	94-09-25	الحياة	الاصلاح في اليمن سيركز نشاطه على المحافظات الجنوبية والشرقية اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
28	94-09-25	التيار	البيان الختامي لمؤتمر "الاصلاح" اليمني يحدد شروط المصالحة مع الاشتراكي اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
31	94-09-25	الشرق الاوسط	الزندانى يبرئ محطى الاضرحة في عدن وابين عبد الله حموده	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
33	94-09-26	الشرق الاوسط	الاصلاح اليمني يدخر بعض كوائمه لمواجهة تحديات المشاركة في الحكم اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
34	94-09-26	الوسط	الاستخبارات الاشتراكية اندست بيننا وهدمت الاضرحة جمال خاشقجي	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
36	94-09-26	الشرق الاوسط	الرنس اليمني يتجاهل المصالحة الداخلية ويدعو لوفاق عربى حمود منصور	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
38	94-09-26	الوسط	المنطفون في اليمن : منشقون وطارقون ونافمون ومطربون عبد الوهاب المويد	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
41	94-09-26	الشرق الاوسط	الوضع في اليمن يسوده الغموض والقلق والتعطيلات الممنورية تحتاج لجنة وطنية علمة اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

فهرس/ فصااصات الصصف

43	94-09-26	الحياة	اليمن	القبال على عبد الله	اليمن : القيادة الجديدة للاشتراكي تترصد التحالف مع "الإصلاح"
44	94-09-26	الولاء	اليمن	وكتالات الانباء	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
45	94-09-26	الحياة	اليمن	علي صالح يدعو لـ "فتح صفحة جديدة" وتحقيق مصالحة عربية - عربية	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
47	94-09-26	الشرق الاوسط	اليمن	عمان واليمن يبحثان سبل تطوير العلاقات البرلمانية بينهما	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
48	94-09-27	الشعب	اليمن	اسماعيل حامد	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
50	94-09-27	الشعب	اليمن	عودة الأسلحة اليمنية التي هربها البيض إلى مسقط	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
51	94-09-27	الحياة	اليمن	اقبال على عبد الله	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
52	94-09-28	الاهالي	اليمن	احذر من مخاطر انقسام اليمن إلى خمسة كيانات	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
54	94-09-28	الشرق الاوسط	اليمن	الرئيس صالح استدعى اعضاء الحوار الشماليين قبل يوم من الحرب	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
58	94-09-28	الحياة	اليمن	اليمن : خلافات في اللجنة البرلمانية أجلت طرح التعديلات الدستورية	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
59	94-09-28	الحياة	اليمن	علي صالح غير متحمس لرتبة مشير	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
60	94-09-28	الحياة	اليمن	عمان ما زالت ترفض وصنعاء مصررة على تسليم البيض والقادة الجنوبيين	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
62	94-09-28	اخر ساعة	اليمن	مستعدون لاصلاح علاقاتنا مع دول الخليج	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

فهرس / قصاصات الصحف

64	94-09-29	الشرق الاوسط	اليمن	حمود منصور	إقرار التعديلات الدستورية بإجماع 254 عضواً يلتح الطريق أمام إعادة تشكيل هيئات الدولة
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
66	94-09-29	الحياة	اليمن	فيصل مكرم	البرلمان اليمني أقر التعديلات قبل انتخاب علي صالح رئيساً
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
68	94-09-29	الحياة	اليمن	محمد علام	الجفري : الاشتراكي لا يمثل الجنوب
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
70	94-09-29	الشرق الاوسط	اليمن	عبد الله حموده	بيليتيرو قال بصعوبة هزيمة القوات الجنوبية وثبت خطأه
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
74	94-09-29	الشرق الاوسط	اليمن	حمود منصور	توقع انتخاب صالح رئيساً دستوريا لليمن
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
76	94-09-30	الشرق الاوسط	اليمن		استبعاد مشاركة الاشتراكي في الحكومة وتمثيل وزاري نكفة المحفظان شينية
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
77	94-09-30	الحوادث	اليمن		اصلاح العلاقات مع الدول الخليجية يتطلب استعداد مشتركاً !
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
79	94-09-30	الحياة	اليمن	خير الله خير الله	اليمن والاعتدال
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
80	94-09-30	الحياة	اليمن		جار الله عمر يعتزم العودة الى صنعاء قريباً
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
81	94-09-30	العالم اليوم	اليمن		صالح يطلب من المستثمرين انتشال اليمن من كارثة اقتصادية
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
83	94-09-30	الشرق الاوسط	اليمن		مخاوف من محاولات اصلاحية لتغيير الحكم
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
86	94-09-30	الحياة	اليمن	رفيق خليل المعطوف	واشنطن تحذر صنعاء من التمدد في علاقتها ببغداد
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					
88	94-10-01	الحياة	اليمن		احزاب وشخصيات يمنية تعلن في لندن ولادة
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994					

فهرس/ قصاصات الصحف

91	94-10-01	الحياة	اليمن	الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية على الرز	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
94	94-10-01	الشرق الاوسط	اليمن	تشكيل جبهة معارضة جنوبية عشية انتخاب الرئيس اليمني	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
96	94-10-01	الحياة	اليمن	جار الله عمر : اعتر الى العمل السياسى مؤقت محمد علام	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
99	94-10-01	الشرق الاوسط	اليمن	دعوة للمصالحة اليمنية وترحيب بمشاركة شمالية عبد الله حموده	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
101	94-10-01	العالم اليوم	اليمن	دور الحزب الاشتراكي في يمن ما بعد الحرب صلاح صابر	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
102	94-10-01	الاهرام	اليمن	على صالح اقوى المرشحين وينافسه الزنداني ومقبل وكالات الاتباء	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
104	94-10-01	الشرق الاوسط	اليمن	نص بيان اعلان انشاء الجبهة الوطنية للمعارضة موج اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
107	94-10-02	الاهرام	اليمن	اعادة انتخاب على صالح رئيسا لليمن 5 سنوات رويتز	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
108	94-10-02	المجلة	اليمن	الاصلاح اليمني يدعو الى زيادة الاهتمام بمحافظات الجنوب اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
109	94-10-02	الحياة	اليمن	اللجنة المصرية - اليمنية تستأنف اجتماعها قريبا اليمن	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
110	94-10-02	العربي	اليمن	المصالحة الوطنية والديمقراطية والقضاء على الفساد شروطنا اماني الطويل	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
112	94-10-02	الحياة	اليمن	على صالح رئيسا بالتركية وتوقع عبد الغنى نائباً له فيصل مكرم	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
115	94-10-02	العالم اليوم	اليمن	مليار دولار من البنك الدولي لتمويل 24 مشروعا باليمن محمد على الديلمي	الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

117	94-10-03	الحياة	اليمن	استقراء التاريخ من مأساة الحاضر رشيد البندر
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
119	94-10-03	الوسط	اليمن	التجمع اليمني للإصلاح في وجهه الجديد عبد الوهاب المؤيد
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
120	94-10-03	العالم اليوم	اليمن	الغاء مجلس الرئاسة اليمني
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
121	94-10-03	الكفاح شريبي	اليمن	المؤتمر بحكم ب الإصلاح
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
122	94-10-03	الحياة	اليمن	اليمن : اسئلة المستقبل عبد الوهاب بدرخان
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
123	94-10-03	الاهرام	اليمن	صالح يؤدي اليمين الدستورية رئيسا لليمن وكالات الانباء
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
124	94-10-03	الحياة	اليمن	علي صالح : لا اعترف بأي معارضة من الخارج فيصل مكرم
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
125	94-10-04	الشرق الاوسط	اليمن	الرئيس اليمني حقق ضربة متعددة حمود منصور
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
131	94-10-04	الشرق الاوسط	اليمن	تكليف عبد الغني تشكيل حكومة جديدة حمود منصور
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
132	94-10-04	الاهرام	اليمن	سياسة خارجية - نحو يمن سعيد حقا عبد العاطي محمد
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
134	94-10-04	الحياة	اليمن	عبد الغني يشكل الحكومة وعبد ربه نائباً للرئيس اليمني اقبال على عبد الله
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
136	94-10-04	المساء	اليمن	فرض رقابة على صحف اليمن ...!
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
137	94-10-04	الاهرام	اليمن	نائب الرئيس اليمني يؤدي اليمين الدستورية اش.ا
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				

فهرس / فصااصات الصءف

13٤	94-10-05	الحياة	اليمن	اليمن يحتاج فى صورة عاجلة الى استئناف اصلاحاته الاقتصادية بنسبى لاون المطوف
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
13٤	94-10-05	الحياة	اليمن	بعد الحرب : شروط الانخراط اليمنى فى سياق الحدثة محمد على الشهاوى
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
141	94-10-05	الحياة	اليمن	حزب الاصلاح فى اليمن يسعى الى حقلب اساسية اقبال على عبد الله
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
14٢	94-10-05	الاهرام	اليمن	سياق ترتيب الاوضاع حسن ابو طالب
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
14٤	94-10-05	الشرق الاوسط	اليمن	صالح والاحمر يقرران التعيينات وعلى محسن او السبائى للدفاع عبد الله حموده
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
14٤	94-10-05	الاهرام	اليمن	عبد الفنى يعلن تشكيل حكومة اليمن الجديدة خلال ساعات
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
14٤	94-10-06	الشرق الاوسط	اليمن	اتجاه لاستبعاد نصف الوزراء وتوسع حقلب حمود منصر
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
147	94-10-06	الحياة	اليمن	اليمن : برنامج فى كلمتين خير الله خير الله
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
14٤	94-10-07	الحياة	اليمن	اليمن : اعلان الحكومة الجديدة والتربية للاصلاح خير الله خير الله
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
15٠	94-10-07	الشعب	اليمن	اليمن : ثروة تطورات بعد انتخابات بعد انتخابات الرئاسة
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
151	94-10-07	الشعب	اليمن	اليمن ستظل موحدة للابد .. وعلى الاخرين ان يتعاملوا معها على هذا الاساس
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
15٢	94-10-07	الاهرام	اليمن	تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
15٢	94-10-07	السياسة	اليمن	حكومة يمنية جديدة من المؤتمر والاصلاح
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				

فهرس/قصاصات الصحف

15٤	94-10-07	العالم اليوم	اليمن	صنعاء ترحب بفتح الاسواق الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
15٤	94-10-08	الشرق الاوسط	اليمن	الاجراءات ضد الحريات تفسح المجال للمعارضة لطفى شطاره الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
15٤	94-10-08	العالم اليوم	اليمن	تجار اليمن غير متحمسين لرئاسة عبد القى للحكومة الجديدة محمد على الديلمى الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
15٤	94-10-08	الحياة	اليمن	حكومة اليمن : محاولة لملء الفراغ الاشتراكى خير الله خير الله الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
161	94-10-08	الاهرام	اليمن	عسكريون يقتحمون المنازل فى عدن ويستولون عليها الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
16٢	94-10-09	الحياة	اليمن	استبعاد الحزب الاشتراكى من الحكومة الجديدة الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
16٣	94-10-09	الحياة	اليمن	الاحمر : الشعب اليمنى غير راضى عما صدر من عفو وتسامح خير الله خير الله الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
16٤	94-10-09	الحياة	اليمن	رئيس الحكومة اليمنية الجديدة يتعهد العمل على إلغاء التقاسم فيصل مكرم الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
16٦	94-10-09	المجلة	اليمن	على صالح يقطع الطريق على تسلم جنوبى وزارة الدفاع عبد الله حموده الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
17٠	94-10-10	الحياة	اليمن	اليمن : الاشتراكى فى الداخل يفصل 4 رموز بينهم البيض فيصل مكرم الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
17١	94-10-10	العالم اليوم	اليمن	اليمن تترقب اختبار التقاسم الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
17٢	94-10-10	العالم اليوم	اليمن	اليمن تترقب اختبار التقاسم بين المؤتمر والاصلاح الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
17٣	94-10-10	الوسط	اليمن	اليمن يكرم نتائج الحرب تعديلات دستورية وتوزيع سلطات فيصل جلول الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

فهرس/قصاصات الصحف

177	94-10-11	الوسط	اليمن	الجلري : اسلوب شقالصف لن يتجح سالم صالح : لوكنت مكان على صالح لحاوت	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
178	94-10-11	العالم اليوم	اليمن	الزراعات اليمنية خسرت 120 مليون دولار محمد على الديلمى	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
180	94-10-11	الشرق الاوسط	اليمن	لم يعد هناك من يمثل الحزب الاشتراكى اليمنى	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
183	94-10-12	الحياة	اليمن	الاشتراكى : البيض والآخرين تورطوا بتحالفات غير وطنية فبصل مكرم	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
184	94-10-12	الاملى	اليمن	العطاس غادر القاهرة	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
185	94-10-12	الشرق الاوسط	اليمن	الغاء مجلس الرئاسة تكريس للنظام السابق للوحدة سوسن ابو حسين	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
188	94-10-12	الحياة	اليمن	على صالح : يمكن اعادة النظر فى قضية المطلوبين الـ 16 خير الله خير الله	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
191	94-10-12	الحياة	اليمن	قيادة رابطة ابناء اليمن تبدأ اجتماعات لتقويم تجربتها	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994
192	94-10-14	الشرق الاوسط	اليمن	"الشعبى" يتمتع بباييد قبائل الجنوب التى ترفض الشطرية عبد الله حموده	الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ: ١٩٩٤

البرلمان ينتخب علي صالح اليوم رئيسا بلا منازع

الجفري يقود تحالفا جديدا للمعارضة اليمنية في الخارج

نحو اقامة نظام السوق الحرة بدلا من النظام الحالي الذي هو خليط من التخطيط المركزي والقطاع الخاص. وكان صالح المرشح عن حزبه المؤتمر الشعبي العام تعهد لوطنيه في مطلع الاسبوع الحالي بسن ثورة على الفساد.

وتعهد ايضا بمحاربة الاقتصاد الذي اسر به الدرب الاهلية وتخفيف المعاناة الاقتصادية وخفض معدل التضخم الذي وصل حاليا الى ١٠٠ في المئة سنويا. وقال صالح ان الاولوية ستعطي ايضا لاعادة بناء المناطق التي هدمت في الحرب الاهلية التي استمرت بين شهري مايو ويوليو ومن بين المرشحين الآخرين الشيخ عبدالودود الردياني من حزب جمع الاندلس وهو الحزب الاسلامي الرئيسي في البلاد وعلي صالح عباد مقبل الذي انتخب اخيرا امينا عاما للحزب الاشتراكي اليمني خلفا لنائب الرئيس السابق علي سالم البيض الذي هرب الى الخارج بعد فشل محاولاته الانفصالية في الجنوب.

ورشح حزب البعث العربي الاشتراكي عبدالوهاب محمود لمنصب الرئيس اما وزير النفط والثروة المعدنية فيصل بن شمالان فمرشح عن المستقلين. وقالت المصادر انه حالما يعلن اسم الرئيس المنتخب ستشكل حكومة يمنية جديدة ويعين نائب للرئيس. وأضافت انه سيتم ايضا تشكيل مجلس استشاري من الشخصيات الوطنية والاجتماعية وذوي الخبرة وقد يضم ٢٥ عضوا وان كان لم يتحدد عدد اعضائه بعد.

افندس - عدن - رويترز اعلن سياسيون يمنيون ممن فروا الى الخارج عقب هزيمة دولتهم الانفصالية في الجنوب في يوليو الماضي عن انشاء تحالف جديد يضم احزابا يمنية معارضة.

ودانت جبهة المعارضة الولادة التي اُسست حديثا في بيان اصدرته في مؤتمر صحفي عقده امس في لندن حكومة الرئيس اليميني علي عبدالله صالح واءانت رفضها لنتائج الحرب الاهلية التي دامت شهرين ودعت الى احراء استفتاء وطني على اداء الحكومة الحالية. واعان عبدالرحمن الجبة ري الذي كان قد عين نائبا لرئيس الدولة الحدودية المسقة عن انشاء التحالف الذي دأبوا لانه يهدد ارساء هذا السامي على الرئيس صالح لجهله على الجاوس الى طاوله المفاوضات مع تجمع المعارضة الجديد للبحث الوحدة الوطنية في اليمن.

وردا على سؤال دول ائمه الى ازم طرار الى استخدام القوة في نهاية الامر قال رئيس الوزراء الجنوبي السابق حيدر ابوبكر العطاس لرويتز لا يستطيع ان يقول لا. في غضون ذلك ينتخب مجلس النواب اليمني اليوم رئيسا جديدا لليمن ورجحت مصادر برلمانية في صنعاء ان يفوز الرئيس علي عبدالله صالح بفترة ولاية تستمر خمس سنوات بعد ان دولته تعديلات دستورية اقراها البرلمان يوم الاربعاء الى زعيم بلا منازع.

وقضت التعديلات بالغاء مجلس الرئاسة الخماسي الذي كان صالح يرأسه وحل محله ديوان لرئيس الجمهورية. ومن التغييرات الرئيسية الاخرى في الدستور الاتحاد



المصدر : **الملاح اليوم**
القاهرة

التاريخ : **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**
٢٢ سبتمبر ١٩٩٦

جدل حول إلغاء الدعم على السلع الأساسية في اليمن

الزيدون : 400 مليون دولار تتحملها الدولة سنوياً
السوق السوداء انتشرت والدعم لا يصل لمستحقيه
المعارضون : القرار يؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية

□ صنعاء - محمد علي الديلمي :

إلى مؤسسات التوزيع وهي المؤسسة الاقتصادية اليمنية والمؤسسة العامة للتجارة والحبوب والجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة.

ويضيف وزير التموين أن بعض التجار يحتكرون شراء السلع المدعومة ويستفيدون من فارق الاسعار.

لذلك فإن توجهات الحكومة هي انتهاج سياسة الاقتصاد الحر التي تعد من تدخل الدولة في عمليات الاستيراد. لذلك فإن رفع الدعم في النهاية سيوفر مبالغ ضخمة من العملات الصعبة تمكن الحكومة من دعم المزارعين لاستثمار الاراضي الزراعية الخصبة.....والقمة هي 6.

يستنزف من الخزينة العامة للدولة ما بين 335 / 400 مليون دولار سنوياً ولا يصل إلى مستحقيه نتيجة المتاجرة غير المشروعة في هذه السلع وانتشار السوق السوداء، كما أن السلع لا توزع في المحافظات اليمنية بل أنها تتسرب إلى منافذ التهريب ومنها إلى خارج الحدود، ويضيف وزير التموين اليمني أنه لا يجب رفع الدعم بصورة نهائية ويرى ضرورة التدرج في إلغاء الدعم وأجراء دراسات متأنية لتحرير اسعاره حتى لا يتضرر المواطن البسيط الذي ثبت أنه لا يستفيد بالدعم نتيجة التهايل والتلاعب في توزيع السلع منذ دخولها إلى البلاد حتى وصولها

شغلت قضية رفع الدعم عن السلع الأساسية (القمح - الدقيق - الارز) الاوساط الاقتصادية والشعبية في اليمن وأثارت جدلاً واسعاً بين المؤيدين والرافضين، خاصة أن الدعم يكلف ميزانية الحكومة اليمنية 22 مليار ريال (400 مليون دولار) سنوياً.

«العالم اليوم» استطلعت آراء المستولين والمواطنين حول القضية التي تمس حياة الشعب اليمني مباشرة.

الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزير التموين والتجارة اليمني «الموقف عن العمل بسبب الازمات التموينية المتكررة» يقول أن دعم السلع الأساسية



مقبل يدعو إلى وقف دعم المنشقين

الرئيس اليمني يعيد ميزانية «الاشتراكي» والمطابع الحكومية ترفض إصدار صحيفته

لندن: من عبد الله حموده

على الرغم من مرور نحو 3 أسابيع على اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء، وانتخاب قيادة جديدة، فإن خطر انشقاق الحزب داخل اليمن ما زال قائما، بسبب تذمر بعض القيادات الوسطية، وإن كانت قيادة الحزب تقلل من أهمية هذا الخطر، وتدعو الكوادر المتذمرة إلى الانضواء تحت لوائها. وتطالب أولئك الذين وجدواهم بالمساعدة في هذه المهمة.

لقد قال علي صالح عباد

(مقبل) - الأمين العام للحزب - في تصريحات خاصة عبر الهاتف من صنعاء، «نحن نحاول أن نتلمس الطريق اليهم، وإذا كانوا يريدون العودة فاهلا وسهلا، أما إذا كانوا يريدون الاستمرار في وضعهم الحالي، فإنه يتعين عليهم أن يبحثوا لأنفسهم عن إطار سياسي آخر».

وجدير بالذكر أن تلك المجموعة المتذمرة تضم نحو 30 - 50 من القيادات الوسطية، وبعض أعضاء المنظمات القاعدة، التي قال مقبل إنها تتركز أساسا في محافظتي إب ونمار، ومن ثم يمكن إطلاق وصف «المناطقية» عليهم.

وهو لفظ أصبح نوعا من الاتهام في سياق التعبيرات السياسية اليمنية.

وأشار مقبل إلى أنه «إذا كان هناك اعتراف بالتعامل معنا كحزب، فيجب أن يلغى التعامل معهم، إلا إذا أوجدوا كيانهم السياسي الخاص بهم».

وأضاف قوله «نأمل أن يساعدنا الذي أوجدتهم على إصلاح الشأن معهم»، وتطرق إلى تقدير حجمهم السياسي وأهميتهم فقال «أنهم وجود مفتعل، والآخرين أسهموا في إيجاده».

وردا على سؤال حول لقاء



المصدر: الشرق الأوسط ٢٢ سبتمبر ١٩٩١

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٢ سبتمبر ١٩٩١

قيادة الحزب الاشتراكي مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أوائل هذا الأسبوع، قال الأمين العام للحزب، قبايلنا بعد دورة اللجنة المركزية لاطلاعه على ما تم.

وقد تناول الحديث أثناء اللقاء الإفراج عن ممتلكات وأموال وميزانيات الحزب المجمدة، والسماح له بإصدار صحف، وخاصة صحيفة «الثوري».

وأوضح مقبل أن هناك موافقة مبدئية للإفراج عن ميزانية الحزب، أما في ما يتعلق بمقراته وممتلكاته، فسيُنظر فيها بعد التشكيل الوزاري، وقال أن صندوق

صحيفة «الثوري» يحتاج إلى مطابع. وذكر أن المطابع الحكومية لم تعد تفتح المجال أمام الصحف الأخرى. وأضاف: نحن مطابعنا سلبت ونهبت، وعملية استعادتها تحتاج إلى وقت طويل. فلنكي تصدر الجريدة تحتاج إلى مطابع تجارية، ونحن نتلمس طريقنا في هذا الاتجاه.

وبالنسبة إلى تمويل الحزب، وما إذا كان يأتي من ميزانية الدولة أو من مصادر أخرى، قال القيادي اليمني - الذي يشغل منصب عضو هيئة رئاسة مجلس النواب أيضا - أنه بحسب اتفاقية الائتلاف السابقة، فإن الأحزاب

الحاكمة تحصل على اعتمادات مالية من الدولة، تتحدد حسب وزنها البرلماني، وقد نلنت هذه الاتفاقية خلال العام الماضي والربع الأول من العام الحالي. ونكر أنه تم تشكيل هيئة تحرير جديدة لصحيفة «الثوري» برئاسة عبد الباري طاهر - عضو المكتب السياسي للحزب ونقيب الصحفيين اليمنيين، ومن المقرر أن تبدأ تلك الهيئة عملها خلال الأيام المقبلة، لتهيئة الظروف المناسبة لإصدار الصحيفة. وكتب بالذكر أن أبو بكر باذيب - عضو المكتب السياسي للاشتراكي قبل دورة اللجنة المركزية الأخيرة - كان

مسؤولا عن صحيفة «الثوري» خلال المرحلة السابقة.

وردا على سؤال حول ما تردد عن أن بعض القياديين الاشتراكيين الموجودين في الخارج سيعودون قريبا، قال مقبل: «نود أن يعودوا، ولكننا لا نفهم أن هناك قيادة، ولكن نفهم أن في الخارج عناصر وكوادر».

وأجاب على سؤال آخر بشأن موقفه من شخصيات الذين لم يشملهم قرار العفو العام، لأنهم مطلوبون للمحاكمة، بقوله: «نطالب بالعفو العام عن الجميع، وهذا هو موقفنا الثابت، وما زلنا عنده».



المصدر :
القاهرة

التاريخ :
٢٢ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن تعيش أجواء عرس ديمقراطي في مؤتمر الإصلاح الأول

صنعاء - إسماعيل حامد:

في ظل أجواء مفعمة بالديمقراطية والشورى، وفي عرس ديمقراطي رائع وبحضور أكثر من ٢١٥٠ عضواً عقد التجمع اليمني للإصلاح مؤتمره العام الأول بعد مرور أربع سنوات على تأسيسه في سبتمبر سنة ١٩٩٠. ويأتي هذا المؤتمر -الذي عقد في الفترة من ٢٠-٢٢ سبتمبر ١٩٩١- بقاعة الكلية الحربية بصنعاء- بعد محاولات عديدة سابقة لعقده بدأت بعد عام واحد فقط من تأسيسه ولكن الظروف السياسية التي مرت بها اليمن من معركة الدستور وإقراره إلى الأزمة السياسية إلى الانتخابات البرلمانية وختامها بفتنة التمرد والانفصال التي تم إخمادها بالانتصار الرائع على قوى الردة في ٧ من يوليو ٩١، كل هذه الظروف ساعدت على

الأحرار الذي ألقى كلمة بهذه المناسبة أشار فيها إلى سعادته بعقد هذا المؤتمر في هذه الأوقات التي تعتقل فيها اليمن بالعيد الـ ٢٢ لشورة ٢٦ سبتمبر، واستعرض في كلمته العوائق التي حالت دون عقد المؤتمر في وقت سابق، وأكد أن عقد المؤتمر هو تعبير عن التزام الإصلاح بالقوانين النافذة في البلاد ليكون خطوة عملية لتثبيت الشرعية الدستورية ولبناء في صرح البناء الديمقراطي المنشود، وأشار إلى أن انعقاد المؤتمر له دلالات كبيرة أهمها الممارسة العملية للشورى والديمقراطية داخل إطار (الإصلاح) والرضا بالنتائج التي قد تفرزها الانتخابات الداخلية. ثم تحدث في المؤتمر أيضاً عبد الملك المخلاف - الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري - الذي أكد ضرورة إثراء وتطوير تجربة الحوار بين التيار القومي والتيار الإسلامي

عدم عقد المؤتمر في موعده، إلى أن جاء الوقت الذي انتهت فيه الأزمة السياسية وفتنة التمرد وتقرر عقد المؤتمر بمناسبة مرور أربع سنوات على تأسيسه، وجاء هذا المؤتمر فريداً في نوعه من عدة أوجه، منها: أن الإصلاح بعقده هذا المؤتمر يعتبر أول حزب سياسي يمني في الحكم أو خارج الحكم يقدم على هذه المبادرة العلنية قابلاً منطق التحدى، ليبعد كل المخاوف والشكوك التي انتابت المراقبين والمحللين حول إمكانية عقد مثل هذا المؤتمر. وهذا المؤتمر يمثل نظاهرة جماهيرية إسلامية عريقة تؤكد أن الإسلاميين في اليمن ملتزمون التزاماً كاملاً كمزب سياسي بالتعددية السياسية والديمقراطية والشورى، ويأتي المؤتمر ليكون فريداً أيضاً من خلال الجو الديمقراطي الذي ساد، فقد بدأ المؤتمر صباح الثلاثاء ٩/٢٠ برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين

لما سيكون له من أثر فاعل في بلورة المشروع الحضاري العربي الإسلامي، وأكد أن انعقاد المؤتمر يشكل إضافة جديدة إلى مسيرة الديمقراطية في اليمن التي لا يمكن أن تتعزز وتزدهر إلا إذا أشيعت الديمقراطية داخل الأحزاب. ثم ألقى الأستاذ عبد العزيز عبد الفتى -عضو مجلس الرئاسة- كلمة حزب المؤتمر الشعبي العام والتي أكد فيها أن نجاح هذا المؤتمر يشكل خطوة مهمة ومعلماً بارزاً في طريق البناء الديمقراطي، وأوضح أن الميثاق الوطني كان ولا يزال يشكل القاسم المشترك والأرضية المناسبة لإقامة علاقة متميزة بين المؤتمر الشعبي العام والإصلاح في إطار الائتلاف الحكومي بما يعزز المسيرة الديمقراطية والتعددية السياسية التي أصبحت تشكل أحد الأركان الرئيسية للنظام السياسي والاجتماعي في بلادنا، وقال: إن الأخوة الوطنية التي تجمع بين تنظيمنا أخوة



المصدر :
القاهرة

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لها برنامج العمل السياسي الذي حوى مقدمة تحدث فيها عن تاريخ النضال اليمني وتحقيق الوحدة اليمنية وعن كون (الإصلاح) امتدادا حيا لحركات الإصلاح اليمينية الحديثة. وتناولت المقدمة الاسس والمخلفات، وهي تأكيد أن الإسلام عتيقة وشريعة، والعنل والحرية والمساواة والشورى والديمقراطية والنظام الجمهورى والوحدة اليمنية، ثم شمل البرنامج أبواب، الباب الأول: فصول بالمعناوين التالية: الثقافة والهوية- التربية والتعليم- الإعلام- مؤسسات المجتمع المدني- الزكاة- الرعاية الاجتماعية- المرأة- الشباب- الامومة والطفولة. وتناول الباب الثانى النظام السياسى وسلطات الدولة والإدارة المحلية وجهاز الإدارة، وتناول الباب الثالث السياسات الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية وقطاع الخدمات وتناول الباب الرابع الدفاع والأمن فى مجال الجيش ومجال الشرطة والأمن، وتناول الباب الخامس السياسة الخارجية، أولا على مستوى دول الخليج والجزيرة ثم على المستوى العربى والإسلامى ثم على المستوى الدولى. وفتح المجال بعد ذلك لإبداء الملحوظات والاقتراحات حول برنامج العمل السياسى. هذا وقد صرح الأخ عبد الوهاب الانسى نائب رئيس الوزراء والمحدث الرسمى للمؤتمر مساء الأربعاء بتصريح ذكر فيه التعديلات التى تمت لمشروع النظام الاساسى والتى سبق ذكرها وأنها بأن هذه التعديلات جاءت ومبررها هو استيعاب أكبر قدر من الكفاءات التى ستقود التجمع فى كافة المجالات، وأيضا لإيجاد تواصل مستمر بين مختلف تكوينات (الإصلاح) والتى تمثل الكتلة البرلمانية فيها تكوينا مهما وفعالا وقال: لاشك أن القيادة الجديدة التى اختارها المؤتمر ستراعى المهام التى ذكرها رئيس الإصلاح فى كلمته الافتتاحية وأنها ستعمل على تنفيذ تلك المهام وأنها ستكون على مستوى المسئولية التى أولاها لها المؤتمر.

وأجاب عنها الأمين العام عبد الوهاب الانسى الذى تم اختياره متحدثا رسميا باسم المؤتمر، وقد أضيفت للمحفوظات والاستفسارات والإجابات إلى تقرير الأمين العام وبعد ذلك ناقش المؤتمر مشروع النظام الاساسى الذى حوى ٥ أبواب تحوى ١٦ فصلا وقد أخذ هذا المشروع فى قراءته ودراسته وإبداء الملحوظات عليه يومين كاملين وقد تم تعديل الكثير من سواده ولكن أهم المواد التى تم تعديلها مايل:

١- تعديل بإضافة أعضاء الكتلة البرلمانية لحزب الإصلاح إلى هيكل الحزب التنظيمية على النحو التالي: رئيس الكتلة إلى الهيئة العليا، وأعضاء الهيئة الإدارية إلى مجلس الشورى، وبقي الأعضاء إلى المؤتمر العام.

٢- تحديد فترة تواجد القيادات العليا فى مراكزها بالحزب بثلاث دورات فقط، وأنه لايجوز تجديد الرئاسة لهم بعد ذلك. وهى بادرة لم يسبق إليها أي حزب آخر فى اليمن وخارج اليمن، وذلك لكل من رئيس الهيئة ونائبه والأمن العام والأمين العام المساعد ورئيس مجلس الشورى.

٣- كما تم توسيع عضوية الهيئة العليا إلى ١٥ عضوا بدلا من ١١.

٤- تم الاكتفاء بنائب واحد لرئيس الهيئة وأمين عام مساعد واحد فقط. ومن المعلوم أن مدة الدورة أربع سنوات.

وقد كان الجو الذى تمت فيه هذه المناقشة وهذا التعديل جو ديمقراطيا فريدا نادرا، وقد يكون بادرة جيدة فى عالمنا العربى لإمكانية إتمام مثل هذا الحوار الهادئ، والنقاش الجاد الثمر فى عالمنا العربى وبعد الانتهاء من تعديل مشروع النظام الاساسى وإقرار هذه التعديلات قام المؤتمر بانتخاب قيادة للحزب وفقا للنظام الاساسى الذى تم إقراره، فتم صباح يوم الأربعاء ٢١/٩ انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيسا للتجمع اليمنى للإصلاح فى الفترة القادمة بالإجماع والتزكية، كما تم انتخاب الأستاذ ياسين عبد العزيز نائبا للرئيس وأيضا بالإجماع والتزكية نظرا لعدم وجود مرشحين آخرين، وتم انتخاب د. عبد الوهاب الديلمى رئيسا للدائرة القضائية داخل الحزب بالإجماع والتزكية كذلك، وبعد ذلك تولى الشيخ عبد الله الأحمر إدارة جلسات المؤتمر وسط منافات الحضور (معهم) بإسهاب الإبهان. (الإصلاح هو العنوان) حيث فتح بعد ذلك باب الترشيح لعضوية مجلس الشورى وانتخاب لجنة للفرز لاختيار ١٠٠ عضو بمجلس الشورى من بين أعضاء المؤتمر العام، وبعد ذلك عقد المؤتمر جلسة أخرى مساء الأربعاء لبرا

أخوة مستعدة لى الأصل من سماحة ديننا الحنيف، أخوة تقوم على التكامل والتعاون والنصح لله ولرسوله ولعامة المسلمين وقادتهم. وأضاف عضو مجلس الرئاسة، د. بن القحى الذى ينتظرنا جميعا هو قدرتنا على التصدى لكل محاولات الوقيعة وتمزيق الصف والعمل على أن نقدم للعالم أجمع تجربة ديمقراطية يمنية فريدة تؤكد أن التجمع بين المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح تعدد تنوع وتوافر لا تعدد تضاد وتناقض، تعدد للبناء والبناء وليس للدمار والفساد، ولتؤكد للناس جميعا ونى مقدمتهم أعضاء وأنصار تنظيمنا أن تحالفنا معا لم تمل الظروف الموضوعية فحسب وإنما تملية حتمية اللقاء الفكرى والعقائدى القائم بين المؤتمر الشعبى والإصلاح والذى يتجهل فى أروع صورته فى الميثاق الوطنى.

هذا وقد بدأت أولى جلسات المؤتمر بعد الجلسة الافتتاحية برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس الهيئة العليا وتم استعراض التقرير المقدم من الأمين العام الأخ عبد الوهاب الانسى نائب رئيس مجلس الوزراء الذى تناول فيه الأعمال التى تحققت خلال الفترة الماضية منذ تأسيس الحزب، فى مجالات العمل التنظيمى والإعلامى والسياسى والنشاط النهائى بصورة مجملة لنشاطات الإصلاح خلال السنوات الأربع الماضية وفى ظل الظروف والأوضاع التى رافقت مسيرة الإصلاح منذ قيامه. وكذلك تضمن التقرير أبرز المهام المستقبلية التى يتطلب إنجازها خلال الفترة القادمة. وبعد ذلك قدمت الهيئة العليا استقالتها للمؤتمر وتم اختيار أكبر الأعضاء سنا ليتولى رئاسة الجلسة الأولى وهو الأخ محمد جبارى، ثم اختارت القاعة بعد ذلك هيئة رئاسة المؤتمر فكانت د. عبد الوهاب الديلمى رئيسا ومحمد على بحلان نائبا وغالب القرشى وزير الأوقاف مقررًا وزيد الشامى مقررًا، وتم تشكيل لجنة لاستقبال الملحوظات على تقرير الأمين العام، وجمعت الملحوظات والاستفسارات



المصدر : الحياة الشعبية

٢٢ شهر ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتح باب الترقيات العسكرية في اليمن

توقع ان يصبح علي صالح مشيراً

□ عن -

من إقبال علي عبدالله:

■ فتحت الحكومة اليمنية أمس للمرة الأولى منذ سنوات عدة باب الترقيات العسكرية إلى أعلى بعدما توقفت عند رتبتي عقيد وعميد. وأوضح القرار الجمهوري الصادر في هذا الشأن أن ذلك يأتي تقديراً لدور أفراد القوات المسلحة في الدفاع عن الثورة والوحدة اليمنية (أشارة إلى الحرب التي شهبتها اليمن في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين وانت إلى هزيمة القوات الجنوبية الموالية للحزب الاشتراكي).

وجاء الإعلان عن الترقيات في الاحتفال الذي أقامته وزارة الدفاع ورئاسة الأركان العامة اليمنية في صنعاء وحضره رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح. وتضمن الإعلان نفسه قرار ترقية وزير الدفاع اليمني العميد الركن عبيد بن منصور، الذي عين في هذا المنصب خلفاً للعميد الركن هيثم قاسم طاهر الذي رافقه صنعاء لمشاركته في قرار الحرب والانفصال إلى رئاسة لواء وهي أعلى رتبة عسكرية الآن في الجيش اليمني.

ولتوقع مصادر عسكرية في صنعاء، ترقية الرئيس اليمني من رتبة فريق إلى رتبة مشير. وتجدر الإشارة إلى أن رتبة مشير كانت منحت لأول رئيس يمني هو عبدالله السلال الذي توفي بداية العام الجاري في صنعاء.

وقال العميد الركن عبيد الملك السبياني رئيس هيئة الأركان العامة في الاحتفال أن الوحدة اليمنية التي تحققت في أيار (مايو) ٩٠ أصبحت اليوم راسخة وشامخة معمرة بالدماء الزكية بعدما ظلت طيلة أربع سنوات (الفترة الإنتقالية من أيار ٩٠ وحتى نيسان/ أبريل ٩٣) معرضة للخطر بسبب العقليات التامرية لأولئك «الخونة الانفصاليين في قيادة الحزب الاشتراكي الذين لم يتعظوا من التاريخ ولم يستفيدوا من الأحداث». وزاد «أنهم ظلوا يتعاملون مع القضايا الوطنية من منظور مصالحهم الذاتية وما يحققونه لأنفسهم من مكاسب غير عابئين بالمصلحة الوطنية العليا وبمعاينة الشعب التي تفاقمت بسبب الأزمات السياسية المفتعلة من تلك القيادات الانفصالية في الحزب الاشتراكي

التمتعة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللبنانية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ شهر ١٩٩٤

توقع ان يصبح علي صالح

تمة الصفحة الاولى

والمتمارين معهم معن لفظهم الشعب اليمني واختاروا لانفسهم تلك النهاية المخزية. وأكد بان القوات المسلحة اليمنية تمتلك اليوم اسلحة حديثة ومتطورة، مشيداً بدور الرئيس علي صالح في بناء القوات المسلحة والأمن بناء علمياً حديثاً.

وفي صنعاء (ا ف ب) أعلنت وكالة سبا اليمنية للانباء ان أربع سفن حربية كان القادة الجنوبيون حولوها الى عمان عند نهاية الحرب اعيدت اول من امس الى اليمن.

وأوضحت الوكالة ان السفن وهي طراد وسفينة انزال وصائدتا الغام وصلت مع طواقمها الى ميناء المكلا الواقع على بعد ٦٠٠ كلم شرق عدن. وكانت مسقط أعلنت السبت الماضي انها اعادت الى اليمن كل الاسلحة والتجهيزات العسكرية التي نقلها القادة اليمنيون الجنوبيون السابقون الى سلطنة عمان.

وجاء التدبير العماني على اثر الزيارة التي قام بها علي عبدالله صالح الى عمان التي لجأ اليها العديد من المسؤولين والعسكريين الجنوبيين بعد هزيمتهم أمام قوات صنعاء التي دخلت عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي.

وفي موسكو ذكرت وكالة «ايتار تاس» ان السلطات المولدوفية اعترفت بانها باعت أربع طائرات «ميغ ٢٩» الى جنوب اليمن في حزيران (يونيو) الماضي. وأقر نائب رئيس البرلمان المولدوفي نيكولاي اندرونك في مؤتمر صحافي بان هذه الطائرات التي هي جزء من المعدات التي ورثها مولدوفا من الاتحاد السوفياتي السابق بيعت لعدن.

وقال ان مولدوفا لم تعد بحاجة الى هذه الطائرات وانما هي في حاجة الى الاموال من اجل الاصلاحات الاقتصادية. وأشار الى ان جميع الدول تباع اسلحة بمن فيها جيراننا.

ولم يحدد اندرونك قيمة الصفقة لكن الصحافة المولدوفية ذكرت ان قيمة الطائرات الأربع مع سبع راجعات صواريخ بلغت حوالي أربعين مليون دولار.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦

للتشرو والخدماء الصءففة والمعلوءاء ءءل ءول الفاء الءعم

والواسعة واستصلاءها. اما الخبر
الاقتصادى اليمنى على محمد ناصر وءكل وزارة
المالىة فىرى ضرورة التءل عن الءعم
والاستعاضة عن ذلك بلاءء تصءفء اقتصادى
شامل بباء بءرففر سعر صرف الرفال اليمنى
ورفع المرائباء وتصءفء الة السوق بما يكفل
رفع مسوءى الاءاء الاقتصادى.

وبرفض محمد عبدالرب الصاءماء مسءشار
وزارة التسوءن رفع الءعم عن السلء وبقول ان
ءم اسءقاء المواءن من الءعم بعود الى الفساد
بشءى انواعه ولسء القصور فى سفاءة الءعم
ولكن فى اءارة انءاقه لءلك فالءل ان يكون بالاءاء
ولكن بالقضاء على الفساد.

وبضفف ان هناك ءولا راسمالية عءفة تعمء
على ءعم السلء لمواءنهما.

المواءن اليمنى البسفاء برفض رفع الءعم عن
السلء وبعبر عن ءءوفه من ان بؤءى ذلك الى
ءءوء اضطراباء وءلل اءءماعى بءءع عنه
ناءء ءبر مءموءة العواءب للمواءن اءمء عمر
شءء من الماءفظاء الءنوبفة بقول من بصدق ان
البعن الءولة الفقرة ذاء الاقتصاد الهش ءءعم
الكمالفاء كالىاراء والاطباء الهواءفة (الءش)

وآسعى ءكومءها لالفاء الءعم عن القمء والءقفق
والارز فءء راىء اوراق اسءماء سباءة مرسءفء
(مطلب ءاص) قفمءها ءوالى نصف ملفون ءولار
بءم ءرسفمها الءمركى ببالسعر الرسمى للءولار
ولفس بفسر السوق المواءفة مماء بءبط من
الءصرفة الءمركفة من 120% الى اقل من 10%
فقط. لءلك فابننى ارففض رفع الءعم عن السلء
الاساسفة وان بءم بءلا من ذلك آساءة الفرصة
للمزارعفن ءءن بءمءنوا من زراعة المءاصفل
الاساسفة والاستفناء عن المسءورء من السلء
المءعمة ولفكن ذلك على فترة زمنية من 3 الى 5
سواء.

وبقءرء الصءفى اليمنى اءمء الءمففاءنى الا
بءم رفع الءعم بعصورة مفاءة وبءن ءراسفة
مءأنفة لما لءلك من اءار سفءة على المواءن. ولكن
بءم ءءءفء برنامء زمنى كلفةء ءمفءفة لرفع
الءعم بءها ءلالها المواءن لءلك على ان ءقوم
الءكومة باءفاء البءائل المءاسبفة لءوفر هذه
السلء عن طربق وضع ءطءة زراعبة شاملفة
لاستفلال المساءاء الواسعة لاءءاء القمء
والءبوب واقامة السءوء لاءءاء كمفاء الامطار
واستءامها وقت الءاءة عءء الءفاف.

وبقءرء كءلك ان بءوم بءك الءسلف الزراعى
بءزوفء المزارعفن بالالاء الزراعبة وءءءفء
القروض لهم بشروط مسفرة وبفواءء قلفة.

اما الءكءور محمد عبءالءواء اسءاذ الاقتصاد
بءامعة صنفاء فىرى ان سفاءة الءعم لم ءمء
مءءفة ولا ءباع باسعارها الرسمىة فالسعر
الرسمى للقمء 165 رفال ولكنة بباع فى السوق
السواء ما بفن 700 و 800 رفال - لءلك فبأنه من
الافضل لءء باب الاسءراء للءمفء للقضاء على
الاءءكار وان ءمء عملفة ءءرفر السلء بالءءرفء
وبما بءناسب مع رفع سعر الصرف للرفال مع
سعر السوق المواءفة وان ءقوم الءكومة بمراقبة
السوق للءء من الاءءكار والاستفلال.

(الءولار = 90 رفال فى سوق الصرافة)



المصدر: الشرق الأوسط للأنباء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

رتبة لواء لوزير الدفاع «الجنوبي»

مخاوف من تشدد «الإصلاح» اليمني في التشكيل الحكومي والتعديلات الدستورية

لندن - صنعاء - الشرق الأوسط

قالت مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ان قضية التمثيل الحكومي في محور مناقشات المجالس الخاصة، في ضوء التأكيدات التي تشير الى خروج النجم اليمني للإصلاح من مؤتمر العام الاول في مركز أقوى، يوفر له فرصة المطالبة بمناصفة المؤتمر الشعبي العام الحقائق الوزارية في الحكومة الجديدة، وذلك على الرغم من ان اتجاه الحرب الاشتراكي الى البقاء في المعارضة خلال المرحلة المقبلة، لا يسمح للإصلاح الا بنسبة تمثيل في حدود 30 في المائة مع 70 في المائة للمؤتمر الشعبي، حسب الوزن البرلماني لكل منهما.

وأضافت المصادر ان الحديث عن التحالف بين المؤتمر والإصلاح يهدف الى تهدئة حدة مطالبية الإصلاح بنصيب أكبر في الحكومة، على أساس أنه شارك في حسم الحرب ضد الجنوب، بمشاركة ما يتراوح بين 40 و70 ألفاً من أفراد الميليشيات والمنتطوعين التابعين له في العمليات العسكرية، كما ان عددا كبيرا من هؤلاء المنتطوعين ضحوا بأنفسهم

لمفتح طرق وسط حقول اللغام امام القوات الشمالية لتمكينها من التقدم.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان عددا من العناصر المستبصرة في تجمع الإصلاح هدفت في مجالسها الخاصة من انها قد تنسحب من الحزب، بعد ان تبين لها ان عقد المؤتمر العام الاول ليس سوى مجرد تظاهرة سياسية لفرض اوضاع جديدة على المؤتمر الشعبي في السادة، السادة، السادة.

وبالبحر بعض العناصر ان «مؤتمر الإصلاح» سلفه ديمقراطية شكلية مرئية مسبقا، حققت اخلال التوازن داخله لصالح العناصر المعطوفة.

وعلى الصعيد نفسه اشارت مصادر سياسية الى ان تولي ياسين عبد العزيز القباطي منصب نائب رئيس الهيئة العليا للإصلاح، والدكتور عبد الوهاب الديلمي منصب رئيس الدائرة القضائية، إضافة الى استمرار عبد الوهاب الاسدي اميدا عاما، واختيار عبد المجيد الزنداني رئيسا لمجلس الشورى يعني

تغييرا أساسيا في تركيب قيادة الإصلاح لحساب التيار الأصولي على حساب التيار القبلي، مما يثير تساؤلات حول ما يمكن ان يقوم به الشيخ عبد الله الأحمر رئيس الهيئة العليا للإصلاح لاعادة التوازن الى وضعه السابق وجدير بالذكر ان الانتخابات البرلمانية التي جرت في 27 ابريل (نيسان) 1994 اثبتت قوة التيار القبلي وضعف التيار الأصولي، مما حقق دخول الإصلاح الائتلاف الحاكم في ظل التركيبة السابقة، ولكن الشكل الجديد ينذر بمشاكل عديدة يتعين على الرئيس اليمني ان يواجهها، وخاصة بالنسبة الى التعديلات الدستورية، التي يرغب الإصلاح في ان تشمل 79 مادة، بينما يريد المؤتمر الشعبي حصرها في حوالي 7 فقط.

من ناحية أخرى اصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قرارا بترقية العميد عبد ربه هادي منصور وزير الدفاع الى رتبة لواء، وفتح بذلك باب الترقيات العسكرية التي كانت متوقفة عند رتبة عميد (التي حصل عليها اخيرا عدد محدود جدا من كبار الضباط) ورتبة عقيد (التي كانت اعلى

رتبة في شمال اليمن حتى عام 1990).

وتأتي ترقية العميد منصور (ومر جنوبي من رفاق الرئيس السابق علي ناصر محمد) مكافأة أخرى له بعدما قاتل في صفوف الرئيس صالح من موقعه السابق قائدا لحزب البعثاء - أمين ثم موقعه الأخير (الذي احتله ابان الحرب) وزيرا للدفاع بعدما كان الرئيس صالح قد عزل العميد هشام قاسم طاهر الذي قاتل مع الزعيم الجنوبي علي سالم البيض.

واعتبرت مصادر مطلعة ان قرار الرئيس اليمني ترقية وزير دفاعه تعتبر مؤشرا على ان عميد ربه هادي منصور



سميحي في منصبه في الحكومة المقبلة المتوقع الاعلان عنها خلال الايام المقبلة على عكس الشائعات التي ترددت بأن الرئيس صالح ربما يعين العميد عبد الله البشير وزيراً للدفاع بعدما كان قد دفعه للظهور مرة اخرى خلال الحرب وبعدها.

وكان العميد البشير (شمالى) يشغل منصب رئيس هيئة الاركان في اول حكومة تشكلت بعد الوحدة، وكان للعميد هيثم قاسم طاهر حينها وزيراً للدفاع.. واستقال البشير من منصبه في العام الماضي بعدما لم يتسن وضع حد للخلافات بينه وبين وزير الدفاع حول اسلوب الادارة وخطة الدمج.. وحينها عين الرئيس صالح العميد عبد الملك السيانى رئيساً لهيئة الاركان ليعتبر عبد ربه هادي منصور ثاني عسكري يعني بحمل رتبة لواء بعدما كانت القيادة الجنوبية قد منحت هيثم قاسم طاهر الرتبة نفسها خلال الحرب، ودخل الرئيس علي عبد الله صالح الذي يحمل رتبة فريق هو صاحب اعلى رتبة عسكرية في الجيش اليمنى وكانت بعض المصادر قد توقعت ان يأخذ الرئيس صالح رتبة مشير بعدما دعا عدد من انصاره مجلس النواب اليمنى الى منحه للرتبة مكافأة له على تحقيق النصر والحفاظ على وحدة اليمن.

وكانت قضية الترقية داخل صفوف القوات المسلحة احدى المشاكل التي احتلت حيزاً مهماً في وسائل الاعلام اليمنية بعد اعلان الوحدة في عام ١٩٩٠ وسبقت اعلان الوحدة قرارات في صنعاء وعمن بمنح ترقية كثيرة لضباط في الجيشين الشمالى والجنوبى وهو الامر الذي ترقى عليه اعباء مالية تحملتها دولة الوحدة.



المصدر : الحياة السنوية

٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاعلام اليمني : حوارات شاملة لتشكيل حكومة جديدة

■ القاهرة - الحياة - صرح وزير الاعلام اليمني السيد حسن اللوزي بان عملية الحوار الجارية حاليا على امتداد المساحة في بلاده تستهدف التوصل الى تشكيل حكومة جديدة تضم في صفوفها الشخصيات ذات الكفاءة والقدرات الفنية والتخصصات التي تحتاج اليها البلاد في المرحلة الراهنة.

وقال اللوزي لاذاعة صوت العرب امس ان السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب اليمني هي صاحبة الحق الاول في اجراء التعديلات الدستورية التي تسبق تشكيل الحكومة الجديدة مشيرا الى ان اعضاء البرلمان اليمني يعكفون حاليا على صياغة التعديلات المطلوبة لتأتي متفقة مع التوجهات المعاصرة لبلاده في المرحلتين الحالية والقادمة. واكد ان عملية تشكيل الحكومة الجديدة ستتم في اطار الشكل الجديد لرئاسة الدولة ووضع السلطات الاخرى في موقعها طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات. واشاد اللوزي بعلاقات بلاده مع سلطنة عمان ووصفها بانها نموذج في العلاقات العربية.



المصدر: الشرق الأوسط للترسي

٢٤ سبتمبر ١٩٦٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إعادة تحقيق الوحدة

قوى سياسية
تؤيد اقتراح الجفري

بصيغة حرة أبرز مبادئ بيان تكتل المعارضة

لندن: من لطفى شطارة

فعاليات المؤتمر العام الاول لحزب الاصلاح على ان البرنامج السياسي (الميثاق) لحزبه يجب ان يكون المرجع الاساسي لكل الاحزاب.

واضافت ان عبد الغني اعتبر (الميثاق) هو الاساس الذي يجمع بين الشعبي والاصلاح بل واستفتي عليه، مما يجعل بقية الاحزاب ملزمة بتطبيقه.

واكدت المصادر ان الاصلاح والشعبي بصدد رسم استراتيجية للانفراد بالحكم ومصادرة الحريات الديمقراطية واتباع سياسة (تطويع) الاحزاب لصالحها في خطوة تسبق فرض حظر رسمي على نشاط الاحزاب الاخرى.

واعترفت المصادر بقرار وزير الاعلام الذي ينتمي الى حزب الرئيس صالح بمنع عودة اصدار صحف المعارضة والصحف المستقلة التي كانت تطبع في عدن وصنعاء بانها اجراءات اولية على طريق الغاء التعددية الحزبية.

ووصفت المصادر الاجراء السياسية في اليمن بانها خائفة وان التوجهات ورغم مرور اكثر من شهرين على توقف الحرب لا تبدو واضحة ومصير الديمقراطية الوليدة في البلاد اصبح مجهولاً. ونقلت المصادر ما ذكره مسؤولون في المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح عن وجود مصالحة وحوار سياسي بين الاحزاب اليمنية في الداخل، وقال ان المصالحة السياسية

أكد قيادي جنوبي يمني كبير انه سيعلم قريباً بيان مبادئ لإنشاء التكتل الوطني للمعارضة اليمنية في الخارج في إطار التحالف الذي أعلن تأسيسه عبد الرحمن الجفري الذي عين نائباً لرئيس جمهورية اليمن الديمقراطية في جنوب اليمن خلال الحرب الأهلية الأخيرة.

واضاف القيادي الجنوبي ان التكتل لن يستثنى اي قوى او شخصيات وطنية يمنية سواء خرجت من الشمال قبل ثورة 26 سبتمبر (ايلول) 1962 او من الجنوب قبل ثورة 14 أكتوبر (تشرين الاول) 1963.

وقال في تصريحات له الشرق الأوسط ان التكتل الغرض للمعارضة يستهدف النضال ضد الهيمنة العسكرية الشمالية واعتبر القيادي الجنوبي ان قوات صنعاء تحتل كبرى مدن الجنوب عدن والمكلا وبقية المدن الاخرى وبالقوة وان جميع الممارسات تدل على هذه الهيمنة.

واكد المسؤول الجنوبي ان تكتل المعارضة سيجبر صنعاء على اجراء مصالحة وطنية شاملة تستند الى وثيقة العهد والاتفاق والى الاجماع العربي والدولي حولها.

وقال ان قوى سياسية في الداخل والخارج ايدت قيام تكتل

المعارضة واتفقت على ان للجنوب خصوصياته الموروثة من النظام البريطاني ابان الاحتلال الذي دام اكثر من 129 عاماً وتعاقبت عليه أنظمة استطاعت المحافظة على تلك الخصوصية، وأنه لا يمكن الغاء هذه الخصوصية في إطار الممارسات التي تقوم بها القوات الشمالية داخل المحافظات الجنوبية.

واكد ان الهدف الاستراتيجي للتكتل يبقى إعادة تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب بصيغة حرة يقبلها الشعب في الجنوب الذي عانى من الحرب ولحق الاحتلال.

ومن جانب آخر عبرت مصادر حزبية يمنية عن مخاوفها من عودة النظام الشمولي في اليمن عبر تحالف المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والتجمع اليمني للإصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بعد ان تمكنا من اخراج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة وفرضاً قيوداً على الديمقراطية في البلاد.

ونكرت المصادر الحزبية في تصريحات له الشرق الأوسط ان الخطاب السياسي في اليمن منذ انتهاء الحرب في 7 يوليو (تموز) الماضي يعكس العودة الى الشمولية السياسية، وقالت ان عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للشعبي شدد في كلمته الاسبوع الماضي خلال

عبارة هلامية ترددها السلطة وليس لها اي اساس على الواقع. من جانبه استبعد قيادي في هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني عودة مناقشة التعديلات الدستورية يوم غد السبت كما كان مقرراً ان تنتهي اللجنة المكلفة بمناقشته من وضع تصوراتها وعرضها على البرلمان.

وقالت المسؤول البرلماني ان اللجنة المكونة من 18 عضواً تمثل مختلف الكتل السياسية للاحزاب في البرلمان طلبت تعديد فترة مناقشتها للتعديلات قبل ان تعرضها على البرلمان.

وقال المسؤول ان البرلمان لم يمنح اللجنة فترة زمنية لانهاء اعمالها نظراً لحساسية الاصلاحات الدستورية التي يناقشونها، كما استبعد ان يقاوم الرئيس علي عبد الله صالح الجميع بتشكيل الحكومة الجديدة خلال احتفالات الشعب اليمني بمناسبة 26 سبتمبر استناداً لتصريحات الرئيس صالح الصحافية الأخيرة والتي ذكر فيها بأنه سيتولى رئاسة الحكومة التي ستشكل قريباً.

وقالت المصادر ان تشكيل الحكومة قبل المصالحة على الاصلاحات الدستورية سيؤدي الى اقالمتها بعد التصويت على مشروع التعديلات، واوضحت ان نظام الحكم السياسي في اليمن سيتغير بشكل كبير حال اعلان البرلمان عن موافقته على

المشروع



المصدر : الترشيح إلى الانتخابات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

مخلفات الانتخابات تجفيف الاصلاح يدعو الى ازالة

في البيان الختامي للمؤتمر العام الأول

٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء: من حمود منصر

اختتم التجمع اليمني للإصلاح اجتماعات عمل مؤتمره العام الأول ظهر امس في صنعاء بانتخاب مجلس الشورى (اللجنة المركزية) من 100 عضو، وانتخاب عبد المجيد الزنداني رئيساً للمجلس، وذلك بعد أن انتخب أول من امس الشيخ عبد الله الأحمر رئيساً للهيئة العليا (المكتب السياسي) للإصلاح وياسين عبد العزيز نائباً للرئيس والدكتور عبد الوهاب الديلمي رئيساً للدارة القضائية، كما أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي لتجمع الإصلاح خلال المرحلة المقبلة والنظام الأساسي بعد الموافقة على بعض التعديلات التي أدخلت عليها.

وكان مقرراً أن يختتم المؤتمر أعماله مساء أول من امس إلا أن مصادر مشاركة في المؤتمر قالت أن انتخابات مجلس الشورى استغرقت أكبر قدر من الوقت،

حيث فتح باب الترشيح له نهار الأربعاء الماضي، فتقدم ما يزيد عن 400 مرشح من بين أعضاء المؤتمر الذين وصل عددهم إلى نحو 300 مندوب، وبعد ذلك جرت عمليات انسحاب على مدى يومين متتاليين ووصل عدد المنسحبين إلى أكثر من مائتين وثمانين مرشحاً، وبقي 100 تناقشوا في الانتخابات على 100 مقعد في المجلس.

وتتمت عملية الاقتراع في جلسة المؤتمر مساء الخميس الماضي ثم بدأت عملية الفرز عبر جهاز الكمبيوتر (الحاسوب) لأول مرة، عن طريق إدخال بطاقات الاقتراع، ليقوم الحاسوب بعملية الفرز الآلية، التي أسفرت عن فوز عبد المجيد الزنداني بالمرتبة الأولى وحاز أكثر من ألفي صوت. وحصل حمود هاشم الذارحي على المرتبة الثانية بينما حصل عبد الوهاب الأنسي الأمين العام السابق على المرتبة الثالثة تلاه عبد الرزق من بالفضل وزير

التموين والتجارة في المرتبة الرابعة، وحصل محمد عبد الله اليدومي الأمين العام المساعد السابق على المرتبة الخامسة تلاه عوض بامطرف محافظ لحج في المرتبة السادسة، وحصل آخر عضو في مجلس شورى الإصلاح على 1300 صوت، وهو خالد العرادة من محافظة مارب.

ومن بين أبرز الشخصيات التي سقطت في الانتخابات محمد حسن دماج وزير الإدارة المحلية، وأحد أبرز الشخصيات المؤسسة للتجمع اليمني للإصلاح، وعبد السلام خالد كرمان وزير الشؤون القانونية من كبار شخصيات الإخوان المسلمين في اليمن.

وقال مشاركون في الاجتماع لـ الشرق الأوسط إن نسبة 75 في المائة من مقاعد مجلس الشورى لتجمع الإصلاح حصل عليها عناصر الإخوان المسلمين نظراً لكثافة مندوبيهم في المؤتمر، بينما واجه في القطاع التجاري سقوطاً

كبيراً إذ لم ينجح من التجار المحافظين الذين ترشحوا لعضوية المجلس سوى تاجر واحد وهو عبد الله القص من صنعاء.

وقالت المصادر أنه رغم الترتيبات الأولية التي جرت لضبط مسار النتائج فإن العملية الديمقراطية في انتخابات مجلس الشورى سارت بطريقة منضبطة لصالح مبادئ العمل الديمقراطي الغزيرة.

ونكرت أن مجلس الشورى انتخب بعد إعلان النتائج مباشرة عبد المجيد الزنداني رئيساً له، ومن المقرر أن يعقد جلسة له في وقت لاحق قبل إعلان البيان الختامي ينتخب باقي أعضاء الهيئة العليا وعددهم 10 يضافون إلى الأعضاء الخمسة بحكم مناصبهم رئيس ونائب رئيس التجمع والأمين العام ومساعد رئيس المجلس.

ونقرر أن يقام صباح اليوم حفل الإختمام لتلاوة نتائج المؤتمر والبيان الختامي.

وكشفت مصادر وثيقة الاطلاع لـ الشرق الأوسط عن أبرز المقررات والتوصيات التي تضمنها البيان الختامي، وأهمها التأكيد على تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد وتعمير ما خربته الحرب والقضاء على الفساد المالي والإداري.

كما أقر المؤتمر تكليف الهيئة العليا (المكتب السياسي) والأمانة العامة بمتابعة بناء الهياكل والأطر القيادية للإصلاح في كل المستويات التنظيمية، واتخاذ الإجراءات لتحصيل الاشتراكات المالية من الأعضاء، واستخراج حصة التجمع اليمني للإصلاح من الدعم الحكومي المقرر وفقاً للقانون المنظم للأحزاب في البلاد.

كما أقر دراسة وتقويم تجربة الائتلاف سلباً وإيجاباً واتخاذ القرار بالاستمرار فيه من عدمه.

وأقر اعتبار صحيفة «الصحوة» الأسبوعية التي تصدر في صنعاء، ناطقة باسم التجمع اليمني للإصلاح ومعبرة عنه،

وأوصى الهيئة العليا والأمانة العامة بدراسة إمكانية تحويلها إلى صحيفة يومية.

ودعا مؤتمر الإصلاح اليمني إلى ضرورة مواجهة الفساد بحزم، واعتماد الكفاءة والخبرة، والنزاهة أساساً لاختيار من يتولى السلطة العامة.

كما دعا إلى إعطاء أولوية في الاهتمام بالمحافظات الجنوبية والشرقية «عدن، لحج، أبين، شبوة، حضرموت، المهرة»، وإعطائها الأولوية في المشاريع والخدمات وحسن اختيار الكوادر التي ستدير مرافق الدولة فيها وضرورة معالجة مخلفات الحزب الاشتراكي والثقافة الاشتراكية فيها، وتمتين الوحدة الوطنية وتحسينها من الاختراقات التي تكرس الشطرية والطائفية والمذهبية والقبلية.

كما أوصى مؤتمر الإصلاح بأن يجري التقسيم الإداري الجديد للبلاد على أسس ومعايير موضوعية وعلمية بما يكفل



تعميق الاندماج الاجتماعي
وتعزيز الوحدة الوطنية، وإزالة
مخلفات التشطير، وأكد على
أهمية تطوير نظام الإدارة
المحلية بما يؤدي إلى تطبيق
اللامركزية المالية والإدارية
وبما يكفل أحياء التجربة
التعاونية.

وأكد أيضا على حق القوى
السياسية الوطنية في ممارسة
العمل السياسي المسؤول والملتزم
ببوابت الأمة، وعلى استمرار
النهج الديمقراطي لترسيخ مبدأ
التداول السلمي للسلطة، وإعطاء
المعارضة حقها باعتبارها مكملا
للعملية الديمقراطية.

وعبر التجمع اليمني
للاصلاح في ختام اجتماعات
مؤتمره العام الأول عن شكره
وتقديره للبول الشقيقة والصديقة
للذين في دعمها للوحدة اليمنية
وعبر عن ارتياحه لانفراج
السياسي في الجزائر ودعا جميع
الاطراف الجزائرية للتحاور
السلمي في ما بينها.



المصدر :
القاهرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

خطوط

فاصلة

مع احترامى، وتقديرى ..
«للأخوة» فى اليمن .. ليس من
السهل أن نطلق على ماجرى
هناك .. انتصاراً عسكرياً ..!
فالحرب عادة تكون مع
«الأجنبى» .. إما بقصد طرده
من أرض استولى عليها دون
وجه حق .. أو الحيلولة بينه
وبين الاعتداء على التراب
الوطنى .. لكن الوضع فى اليمن
مختلف .. إنه تناحر بين
مجموعتين واحدة تملك كل
شيء .. وأخرى لا تملك تقريباً
شيئاً .. والنتيجة أن تحققت
«الغلبة» للطرف القوى ..
وتلك سنة الحياة ..!
وبصرف النظر عن أسباب
الصراع .. سواء أكانت كلها،
أو بعضها متعلقة بقضية
الوحدة .. ودون الدخول فى
تفصيلات، أو فلسفات منها
ما يقول إن فرض الوحدة
بالسلاح .. غير مقبول .. وأن
القاعدة الشعبية هى صاحبة
القرار النهائى فى هذا الصدد ..
بصرف النظر عن كل ذلك ..
فأنى أشعر بأن «الجو العام»
فى اليمن حالياً يشبه إلى حد
كبير ما كان سائداً - وما زال -
فى العراق بعد انتهاء أزمة
الخليج ..!

لقد اعتبر العراق نفسه ..
منتصراً فى «أم المعارك» ..
وأقام الأفراح، والليالى
الملاح، ووزع «الكعك»،
وصدرت قرارات بترقية
الضباط .. وانتقل طارق عزيز
(ناصر الضلال، والبهتان) من
مرتبة الوزير .. إلى درجة نائب
رئيس الوزراء ..!
نفس الحال فى اليمن .. ف لأول
مرة يفتحون باب الترقيات فى
الجيش إلى ما هو أعلى من
رتبتي عقيد، وعميد .. حيث
رقى أول أمس وزير الدفاع
العמיד الركن «عبدربه
منصور» إلى رتبة لواء فى
احتفال كبير ابتهاجاً بالنصر
المؤزر على الجنوب .. وهى
رتبة لم تكن موجودة من قبل ..
وذلك بهدف الاحتفاظ بطارق
ملموس بين رتبة «عقيد» ..
ورتبة «فريق» التى حصل
عليها منذ سنوات على عبدالله
صالح رئيس مجلس
الرئاسة ..!

الآن .. تتوقع الأوساط
السياسية، والعسكرية فى
اليمن .. أن يرقى الفريق «على
صالح» إلى درجة «مشير» ..
حتى يظل «الفارق» قائماً
بنفس المساحة .. بعد أن
أصبحت رتبة «لواء» متداولة
ومسموحاً بها ..! وبهذا يكون
فى تاريخ اليمن «مشيران»
المشير عبدالله السلال قائد
الثورة اليمنية ضد «الامام» ..
رحمه الله - والمشير على
عبدالله صالح محقق الوحدة
بالسلاح ..!

عموماً .. لقد أخذ اليمن أثناء
حرب الخليج موقف العراق
لأسباب عديدة .. لكن عندما
فرض المجتمع الدولى الحظر
على بغداد .. لم تستطع صنعاء
أن تفعل شيئاً للعراقيين الذين
يعانون من قسوة الحصول على
الطعام، والكساء، والدواء ..
وفى تصورى أن اليمن لابد وأنه
قد استفاد من تجربة
«الصدى» .. وبالتالي تحاول
حكومتها بشتى السبل علاج آثار
الحرب بين أبناء الوطن
الواحد .. وهى آثار مريرة
وشاملة وكم كنت أتمنى أن تنال
هذه المهمة .. الأولوية قبل
التفكير فى أى ترقية .. أو
علاوات ..!

سيد محمد



تضارب الروايات حول الدوافع غموض يلف مقتل صحافيين في صنعاء

لندن - صنعاء: الشرق الأوسط.

بدأت الأوساط اليمنية تبدي قلقها من تفاقم ظاهرة الانتحار بين أوساط الصحافيين اليمنيين منذ نهاية الحرب الأهلية الأخيرة. وقالت مصادر يمنية في صنعاء أمس في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط» إن حالة من الحزن خيمت على الأوساط الصحافية والإعلامية بعد الإعلان عن وفاة الصحافي خالد المتوكل رئيس تحرير جريدة «صوت الحقيقة» المستقلة والشاعر والأديب عبد الرحمن الحجري. وفي حين، قالت هذه المصادر أن المتوكل والحجري وجدا مقتولين في إحدى غرف منزل المتوكل في حي الجرافة فإن وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) لم تنشر إلى أنهما قتلًا، بل ذكرت أن المتوكل والحجري انتقلا إلى رحمة الله دون أن تعطي أية تفاصيل أخرى. وكانت المصادر نفسها قد ذكرت أن صوت إطلاق رصاص سمع في منزل المتوكل، لكن وكالة «سبأ» لم تتحدث عن إطلاق رصاص في بيانها حول الحادث. وكان شهود عيان قد ذكروا أنهم عثروا على جثة المتوكل مصابة بثلاث طلقات في الصدر وطلقة رابعة في العنق، كما عثروا على جثة الحجري مصابة بطلقة في الرأس وإلى جانبه مسدس. وقدرت أوساط إعلامية أن يكون الحجري قد انتحز لا سيما أنه كان

التتمة من: تفاصيل من: ١



يعيش حالة اكتئاب منذ وفاة امه منذ بضعة اشهر.

وقالت مصادر اخرى ان خالد المتوكل قد دعا الحجري الى منزله للتخفيف من حالته ومساعدته على الخروج من عزلته، وقيما هو يقوم بتحضير الطعام له، دوى في غرفة الاستقبال صوت رصاص، فهرع اشقاء المتوكل وزوجته الى الداخل ليجدوا الرجلين جثتين هامستين مغمورتين بالدماء.

من جهة ثانية تحدثت المصادر التي امتنعت عن ذكر اسمها ان عددا كبيرا من الصحافيين والادباء يعيشون حالة احباط واكتئاب من جراء الوضع السياسي الذي تمر به اليمن منذ انتهاء الحرب الاهلية.

وقالت المصادر ان محمد مقبل الزبلي والذي يعمل مخرجا ومذيعا في الاذاعة وجد منتحرا داخل منزله الشهر الجاري وترك خلفه رسالة وصف فيها حالته السيئة ومعاناته المعيشية.



المصدر : الحياة اللندنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩١

توقع إقرار التعديلات الدستورية خلال يومين مفاجأة في الإصلاح اليمني : اليدومي أميناً عاماً مكان الأنسي

□ صنعاء - من فيصل مكي
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ انتهى التجمع اليمني للإصلاح أعمال مؤتمره الأول في ساعة متقدمة أمس بعدما أقر وثائقه السياسية وعلى رأسها المشروع الأساسي (النظام الداخلي) وبرنامج العمل السياسي والقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر واستكمل انتخابات هيئته القيادية. وانتهت صياغة مس عملية فرز الأصوات وأعلنت النتيجة النهائية لانتخابات رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) وأعضائه الـ ١٠٠. وهاز برئاسة المجلس الشيخ عبدالمجيد الزنداني.

وفي أول اجتماع عقده مجلس الشورى مساء أمس حصلت مفاجأة في انتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد، إذ بعد فتح باب الترشيح وعملية التصويت فاز السيد محمد علي اليدومي (وهو ضابط سابق في جهاز الأمن السياسي) بمنصب الأمين العام للإصلاح فيما انتخب السيد عبدالوهاب الأنسي نائب رئيس الوزراء أميناً عاماً مساعداً. وكان الأنسي يشغل منصب الأمين العام في السنوات الأربع الماضية وهي مرحلة التأسيس.

وقال مصدر قيادي في تجمع الإصلاح لـ «الحياة» إن انتخاب الأمين العام ومساعدته يجسد الامتثال الصادق عند أعضاء التجمع لنتائج العملية الديمقراطية والتي تبدأ فعلاً داخل التنظيم السياسي وليس العكس. وأكد هذا التوجه امتثال السيد عبدالوهاب الأنسي لراي الأغلبية وقبوله منصب الأمين العام المساعد في حين كان يتنقل بجداره منصب الأمين العام.

وأضاف المصدر: «لقد أدرك مجلس الشورى للتجمع أهمية تفرغ الأمين العام لشؤون التنظيم وإدارة أعماله واجتماعاته إلى جانب القيادات العليا، فانتخب أمينه العام على هذا الأساس، بما يسمح للأمين العام المساعد بأن يكون أكثر تفرغاً لاداء مهماته كمسؤول في الحكومة، إذ أن عبدالوهاب الأنسي هو نائب لرئيس مجلس الوزراء».

على صعيد آخر، علمت «الحياة» من مصادر برلمانية يمنية أن مجلس النواب اليمني سيستأنف غداً الأحد أعمال دورته الحالية، المكرسة لمناقشة التعديلات الدستورية. وتوقعت هذه المصادر أن يطرح مشروع التعديلات الدستورية في صيغته النهائية التي ستقدمها لجنة برلمانية كلفت الأحد الماضي إعادة صياغة المشروع في ضوء ملاحظات النواب في أثناء جلسات مناقشته في الأسبوعين الماضيين.

وأكدت المصادر نفسها أن اللجنة البرلمانية الخاصة تطلبت على خلافاتها بعدما بدأ النواب الاشتراكيون في اللجنة بصوتون مع الأغلبية لمصلحة المواد المتفق على صيغتها النهائية بين المؤتمر الشعبي العام وتجمع الإصلاح.

ورغم معارضة عدد من أعضاء مجلس النواب وتحفظهم عن الطريقة التي تدار بها مناقشة التعديلات داخل المجلس، إلا أنه لا يستبعد التصويت على التعديلات بالأغلبية المطلوبة (ثلاثة أرباع الأعضاء) غداً أو خلال اليومين المقبلين. وكانت مشاورات على الصعيدين البرلماني والسياسي جرت بين الأحزاب السياسية

(النتمة في الصفحة ١)



المصدر : الحياة الصحفية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

الرئيسية خلال الأيام الثلاثة الماضية، وأبرز هذه المشاورات لقاء جمع الرئيس علي عبدالله صالح والقيادة الجديدة (المكتب السياسي) للحزب الاشتراكي اليمني ولقاء آخر جمع علي صالح وأعضاء كتلة الأكثرية في مجلس النواب. كذلك جرت مشاورات بين رموز من الكتل البرلمانية الثلاث في المؤتمر الاشتراكي والإصلاح.

وفي هذا الصدد أشارت مصادر مطلعة إلى أن تلك الحوارات ربما توصلت إلى تسوية سياسية لا يستبعد أن تتناول نشاطات الحزب الاشتراكي على الساحة السياسية في البلاد ووجوده، وربما ارتبطت باستمراره في الائتلاف الحاكم وإن بنصيب رمزي إلى جانب المؤتمر الشعبي وتجميع الإصلاح في مقابل اقرار التعديلات الدستورية في البلاد التي يعتبرها الرئيس علي صالح أهم مؤشر على بناء اليمن الجديد وترسيخ أسس الدولة اليمنية الحديثة.

وتوقعت المصادر تشكيل الحكومة الجديدة عقب إقرار التعديلات الدستورية مباشرة وانتخاب رئيس للجمهورية.

وفي عدن، أكدت مصادر سياسية مسؤولة بأن «عدداً من القادة العسكريين والشخصيات السياسية الجنوبية سيعود قريباً إلى اليمن».

وأشارت هذه المصادر الموجودة في صنعاء والتي أمكن الاتصال بها من عدن إلى أن «العقيد علي سعيد عبويد قائد محور حضرموت (شرق عدن) في أثناء المعارك التي شهدتها اليمن في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين عاد أول من أمس مستفيداً من قانون العفو العام الشامل الذي أصدره رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح في أيار الماضي». وزادت أن «العقيد عبويد الذي عين لدى إعلان الوحدة نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة أكد تمسكه بالوحدة وإذابته للحزب وقادة الانفصال من الحزب الاشتراكي الذي ينتمي إليه».

وقالت المصادر السياسية أن «السلطات الحكومية دعت عدداً من قادة الاشتراكي بما في ذلك بعض الذين وردت أسماؤهم في قائمة الـ ١٦ إلى العودة إلى البلاد مؤكدة أنهم سينالون محاكمة عادلة تكفل لهم كل الضمانات وسيتم التعامل معهم بكل مرونة وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية». وتابعت بأن «دعوة السلطات استئنفت أبرز العناصر الضالعة في مخطط الحرب والانفصال وهم السادة على سالم البيض والسيد سالم صالح محمد ورئيس الوزراء هبيل أبو بكر العطاس ورئيس حزب الرابطة عبدالرحمن الجفري والسيد محسن بن فريد ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر ووزير النقل صالح عبيد احمد».

وأكدت أن «الرئيس علي صالح أكد بأن صدر اليمن مفتوح للجميع عدا مجرمي الحرب الذين ارتكبوا أعمالاً إجرامية وتآمروا على وحدة البلاد وشاركوا في الإعداد لمؤامرة الانفصال وتنفيذها».

وأضافت أن «علي صالح حريص كل الحرص على لقاء كل العائدين بهدف الاطمئنان إلى أحوالهم وتأكيد حق العائد في «ممارسة حياته الطبيعية داخل وطنه».



المصدر :
الجمهورية اليمنية

التاريخ :
٢٥ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القطاع الخاص يشارك في المشروع 70 مليون دولار من «الدولي» لتدريب العمالة الماهرة في اليمن

□ صنعاء - محمد علي الديلمي:

بسبب عدم تنفيذ استقلال الهيئة ماليا وإداريا والافتراق الكامل على مراكز التدريب المهني التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم مع أدنى إلى أن تلك المراكز تتوقف عن العمل أوقاتا كبيرة من العام الدراسي نتيجة عدم توافر المواد الخام الخاصة بالتشغيل وعدم اهتمام الوزارة بتلك المراكز. وأكد المهندس الخولاني أنه سيتم إشراك القطاع الخاص وأصحاب الأعمال في إدارة وتمويل مشروع التدريب المهني لمعرفة مدى احتياجاتهم للعمال الماهرة وشبه الماهرة. وأعلن الخولاني أنه ستقام بهذا الخصوص ندوة في منتصف أكتوبر يحضرها صانعو القرار في وزارات العمل والتخطيط والتنمية والتربية والزراعة والكهرباء إضافة إلى الاتحادات والجمعيات ذات العلاقة وكبار رجال الأعمال والمهنيين.

من أجل تحديد دور القطاع الخاص وأصحاب الأعمال في إدارة وتمويل التدريب وستستضيف الندوة خبراء البنك الدولي البالغ عددهم 13 خبيرا.

وقال: «إن الهيئة العامة للتدريب المهني ووزارة التربية والتعليم واتحاد الغرف التجارية اليمنية هي الجهات التي تشرف على دراسة مشروع وتطوير التدريب المهني».

قال المهندس جمال عبد الخالق الخولاني نائب رئيس الهيئة العامة للتدريب المهني ورئيس اللجنة الوطنية للإعداد لمشروع تطوير التدريب لـ «العالم اليوم» «إن البنك الدولي قد رصد 70 مليون دولار مساهمة منه في المشروع إضافة إلى أن بعض الدول الغربية كالمانيا وهولندا واليابان ستساهم في المشروع في شكل منح».

وأوضح المهندس الخولاني أن المشروع سيعمل على تغذية قطاع واسع من التخصصات والكوادر الفنية المؤهلة لتصحيح هيكل المهارات الفنية إذ تعاني السوق اليمنية من وجود كثرة في الاختصاصيين ونسبة في العمالة الماهرة وشبه الماهرة والفنيين وهو ما ينعكس على المؤسسات الإنتاجية.

وقال الخولاني: «إن التدريب المهني في اليمن يعاني منذ عام 1990 عندما انشئت الهيئة العامة للتدريب



المصدر: النابا المصرية

التاريخ: ١٩٩٢/٩/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أخرجوا جثث الموتى وألقوا بعظامهم في النار

طلبت قيادة حزب المؤتمر بزعامة رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح وحزب الإصلاح بزعامة رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله الاحمر ، طالبتا القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي بتحديد موقفها النهائي من العناصر الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي الموجودة في الخارج منذ هزيمة الحزب في يوليو الماضي ، وذلك كشرط لاستمرار النشاط السياسي للحزب وبقائه على الساحة اليمنية وعودة مقراته واصدار صحفه التي اوقفت منذ دخول قوات الوحدة الى عدن .

البحر

نسبة الى عبدالفتاح اسماعيل انها اعلنت موقفها الواضح والصريح من هذه القضية وانها ستواصل نشاطها ونضالها في الحزب من اجل اتخاذ قرار الادانة والفصل قبل انعقاد المؤتمر العام الرابع الذي اشارت القيادة الجديدة الى انه سوف يفصل في هذه القضية . من ناحية اخرى اذاعت مصادر أمنية يمنية ان التحقيقات الجارية مع العناصر المتطرفة التي اقدمت على تحطيم عدد من المساجد واخرجت الاولياء في مدينة عدن كشفت عن ارتباط هذه العناصر بجهات خارجية تسعى الى زعزعة الامن والاستقرار في اليمن .

ويبلغ عدد المقيوض عليهم ٢١ شخصا كانوا مسلحين بأنواع مختلفة من السلاح بينها قذائف - آر بي جي - تسلموها من عناصر جنوبية معروفة بانتماها الى التيار السلفي .

وكان المتهمون قد قاموا قبل اسبوعين بهدم اضرحة الاولياء ونشئ قبور الموتى واخراج جثثهم وبمشرتها على الارض ثم القوا بعظامها في النار كما دمروا الاثرية والابواب الخشبية الثمينة للمساجد والاضرحة واحرقوا الكتب والمخطوطات النادرة في حريق هائل اقاموه امام مسجد العبدروس الكبير وماتزال حتى الآن آثار الحريق ظاهرة للعيان .

ويدير الجدل والنقاش داخل الحزب الاشتراكي بين اعضاء القيادة الجديدة حول مااشترطه المؤتمر والإصلاح .

ويطالب عدد من القياديين الجدد في الاشتراك بالاسراع في حسم موقف الحزب من ادانة العناصر الانفصالية وفصلها من قيادة الحزب خصوصا الموجودين منهم في الخارج وعلى رأسهم الامين العام السابق علي سالم البيض ونائبه سالم صالح محمد والمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء السابق والعضو السابق للمكتب السياسي .

وقالت عناصر تابعة لتيار منسوب الى مؤسس الحزب عبدالفتاح اسماعيل الذي قتل في احداث يناير ١٩٨٦ ان مماثلة القيادة الجديدة للحزب في اتخاذ قرار الادانة والفصل في حق القيادة السابقة سيعرض الحزب لانقسامات جديدة وسيجرمه من مواصلة نشاطه في الساحة السياسية حتى في اطار المعارضة .

واكدت هذه العناصر ان « القرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية الاخيرة للحزب في صنعاء لم تكن في مستوى ماكان يتوقعه اعضاء الحزب في عموم محافظات البلاد بل جاءت لترطى القيادة الانفصالية في الخارج والتحليل على شركاء الائتلاف وهما المؤتمر والإصلاح ، وقالت هذه العناصر التي تسمى نفسها « تيار فتاح »



ضعف تمثيل الجنوب في المواقع الرئيسية لقيادة، الإصلاح، الاخوان يفوزون بمجلس الشورى على حساب مشائخ اليمن

صنعاء: من حمود منصور

اختتم التجمع اليمني للإصلاح مؤتمره العام الاول امس في قاعة 22 مايو، بالكلية الحربية بحفل مفتوح حضره عدد من كبار المسؤولين اليمنيين وزعماء الأحزاب، تلى فيه البيان الختامي، وكلمة باسم المشاركين في المؤتمر، القتها أمة السلام رجاء، ركزت فيها على موقف الإصلاح ورؤيته للمرأة في إطاره التنظيمي والحركي، وداخل صفوف المجتمع، واكتفت بال تأكيد على الأمر الواقع الذي تعيشه المرأة وفق النظرة الإسلامية إليها.

ثم القى عبد الرحمن عبد الله بكير - رئيس فرع الإصلاح بحضرموت - كلمة باسم مجلس الشورى، اللجنة المركزية، للإصلاح تطرق فيها لشرح مفهوم «الشورى» من منظور الحركة الإسلامية وخلص إلى القول بأنها تعني «الإصلاح» وأن «الإصلاح هو الشورى» وحث على أهمية الحوار السلمي واتباع النهج القويم الذي يجسد المعنى الحقيقي للشورى، والتواصي بالحق والصبر. واختتم كلمته بالاشادة إلى أن هناك الكثير من التحديات المستقبلية التي تنتصب أمام تجمع الإصلاح خلال المرحلة المقبلة، وقال أن هذه المهمات تتطلب العمل بجد ومثابرة، خاصة بعد أن تم تطهير البلاد من بنس الحزب الاشتراكي الحاكم، رغم أنها لم تظهر من بنس الاشتراكية الملتحدة.

وهذا القول يفسر دعوة التجمع اليمني للإصلاح في بيانه الختامي إلى الاهتمام بالمحافظات الجنوبية والشرقية، وضرورة معالجة مخلفات الحكم الشمولي والثقافة الاشتراكية.

وبالرغم من أن ربود الفعل الأولية حول نتائج المؤتمر تباعدت على الصعيد الأوساط الإصلاحية بين راضٍ ومحتفظ ومؤيد، فإنها مازالت محل دراسة على الصعيد السياسي العام، لكن الشيخ عبد الله الأحمر - الذي بدأ أكثر انشراحاً وتفاؤلاً، عبر في كلمة القاهها في ختام المؤتمر عن حمده لله على إنجاز جميع أعمال المؤتمر بروح التعاون والشعور العالي بالمسؤولية. وعبر عن ثقته بأن نتائج أعمال المؤتمر ستكون حافزاً لأعضاء تجمع الإصلاح للعمل من أجل تحقيق أهدافهم.

وأكد الشيخ الأحمر موقف «الإصلاح» الذي يعد بده لكل «القوى السياسية الوطنية، الملتزمة بالتوايت والاسس المجمع عليها، للتعاون في تحقيق أمنيات وتطلعات الشعب اليمني. وقال «ونحن أن نؤكد هنا أننا في «الإصلاح» مصممون على تطوير علاقة التعاون والتكامل القائم بين التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام، التي جفرتها معركة الدفاع عن الوحدة والديمقراطية».

وأضاف أنهم سيعملون «على استمرار وتطوير تلك العلاقة في المرحلة المقبلة» وقال «أن الأرضية الفكرية التي يفرق منها الإصلاح والمؤتمر واحدة، وأن اختلفت الوسائل فالغايات واحدة، وهدفنا بناء اليمن وإصلاح أحواله، والنهوض به».

وقد قابل الموقف من المؤتمر الشعبي العام موقف متصلب تجاه الحزب الاشتراكي، فأكد البيان الختامي على أن الحزب الاشتراكي لم يعلن بعد موقفاً صريحاً وواضحاً مما جرى على الساحة اليمنية، من انتهاك للتوايت وخرق الشرعية الدستورية، وتهديد الوحدة الوطنية وسيادة البلاد باسم الحزب وتحت شرعيته، وأوضح أن موقف الإصلاح يتحدد في أن يعلن الحزب موقفه من ذلك، ويتخذ موقفاً صريحاً وواضحاً من العناصر الانفصالية، وقال «أن موقف الإصلاح من العناصر الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي هو جزء من موقف الشعب اليمني كله».

وبالتالي هذا الموقف الذي يرى أن الحزب الاشتراكي مدان حتى تثبت براءته، وأن الائتلاف مع المؤتمر الشعبي حقيقة موضوعية لا خيار بديلاً عنها، نتيجة حتمية للمكاسب التي حققها تجمع الإصلاح، خلال تحالفه الطويل مع المؤتمر الشعبي العام، والنتائج الأكثر إيجابية للحزب، التي أظهرت تجمع الإصلاح كقوة سياسية وعسكرية لها ثقلها في اليمن.

وبالتالي فإن ترتيب الخطة التنظيمية والقيادية لتجمع الإصلاح، التي أسفر عنها المؤتمر، قد عكست بعداً أساسياً على الصعيد الداخلي، وهو البعد



الانتماء الاجتماعي الواضح لتنظيم الإخوان المسلمين في تجمع الإصلاح، من خلال هيكليته التنظيمية المتشعبة، والمتعددة المواقع القيادية، مما سمح باستيعاب الأقطاب والرموز القبلية والأصلاحية داخل تجمع الإصلاح في بنية متوازنة ومتحدة، تبرز حقيقة القيادة الجماعية التي يترأسها الشيخ عبد الله الأحمر، لكنها لم تخلق نفس التوازن في إطار مجلس الشورى (اللجنة المركزية)، الذي يعتبر أعلى هيئة قيادية داخل تجمع الإصلاح بعد المؤتمر العام. فمن خلال قراءة وتحليل قائمة أعضاء مجلس الشورى المنتخب، نجد أن عناصر الإخوان المسلمين استحوذوا على ما يزيد عن 80 في المئة من مقاعد المجلس، وبالتالي فإن هذا يفسر القوة الحقيقية التي دفعت بياسين عبد العزيز إلى الظهور والصعود لأول مرة إلى موقع نائب رئيس التجمع، وهو آخر أمين عام لتنظيم الإخوان في اليمن، قبل أن ينضموا في تجمع الإصلاح. ورغم أن سؤال «الشرق الأوسط» الذي وجهته إلى الشيخ عبد الله الأحمر - في المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس بعد الجلسة الختامية - حول حقيقة ما يقال من أن أهم ثمار المؤتمر تحقيق النجم الكلي لتنظيم الإخوان المسلمين في الإصلاح استثار إعجاب عبد الوهاب الأنسي، أمين عام الإصلاح السابق، فرد قائلا: «إن هذا السؤال قديم، وقد سبق الإجابة عليه عدة مرات، ولا يطرحه إلا المفرضون والسذج، فإنه كثر نفس القول بأن تجمع الإصلاح نشأ من الفراغ وليس هيكليات» إلا أن هذا الجواب لم يفسر ظاهرة الانسحابات التي نفذها أعضاء في الإصلاح، عرفوا في الأوساط الإعلامية والسياسية طوال السنوات الأربع الماضية.



المصدر : الحياة اللغوية

٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالله الأحمر يؤكد التطابق «الفكري» مع حزب علي صالح الإصلاح في اليمن سيركز نشاطه على المحافظات الجنوبية والشرقية

□ صنعاء من فيصل مكرم
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ قرر حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يترعّمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني في توصيات مؤتمره الأول التي أذيعت أمس تركيز نشاطه على المحافظات الجنوبية والشرقية التي كان يسيطر عليها الحزب الاشتراكي اليمني

وجاء في القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر أن الحزب «سيعطي الأولوية لنشاط الإصلاح في محافظات عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت والمهرة ودعم العاملين فيها وتوفير امکانات اللازمة لذلك» كذلك قرر المؤتمر «دراسة

تجربة الائتلاف (مع المؤتمر الشعبي والاشتراكي) سلباً وإيجاباً واتخاذ القرار بالاستمرار فيه من عدمه في ضوء نتائج التقييم وما تطلبه المصلحة العليا» (نص القرارات والتوصيات ص ٦)

وأظهرت نتائج المؤتمر رغبة واضحة في تعزيز التحالف مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يترعّمه الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح عاكساً بذلك العلاقة المتينة التي تربط الرئيس اليمني بعبدالله الأحمر إذ قال الأخير في كلمة ألقاها في ختام المؤتمر: «إنها فرصة طيبة لتؤكد من جديد أننا نعد أدينا لكل القوى السياسية الوطنية الملتزمة الذوات والاسس المجمع عليها لتتعاون جميعاً في تحقيق آمال هذا الشعب العظيم وتطلعاته. ونحب أن تؤكد هنا أننا في الإصلاح

مصممون على تطوير علاقة التعاون والتكامل القائمة بين التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام وتمتينها، والتي جذرتها معركة الدفاع عن الوحدة والديموقراطية وجعلتنا في خندق واحد. وسنعمل على أن تستمر تلك العلاقة وتتطور أكثر لتتعاون معاً في معركة البناء والإصلاح التي يتطلع اليها أبناء اليمن جميعاً للخروج من الحال التي تعيشها البلاد اليوم نتيجة تراكمات الماضي ومخلفات الفترة الانتقالية ومعالجة آثار الحرب ونتائج ملحمة الدفاع عن الوحدة، فالأرضية الفكرية التي ينطلق منها الإصلاح والمؤتمر واحدة، وأن اختلفت الوسائل،

فالغايات واحدة وهدفنا بناء اليمن وإصلاح أحوالها والنهوض بها وخدمة أبنائها». وفي مؤتمر صحافي عقد أمس قال السيد عبدالوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح أن الحزب الاشتراكي اليمني حدد موقفه من الائتلاف الحاكم منذ بداية الحرب اليمنية وألغت قياداته وجودها في الائتلاف بدءاً بمشاورات القاهرة التي رفض الحزب الاشتراكي أن تجري في إطار الائتلاف بحضور السيد الأخضر الإبراهيمي لإنهاء حال التمرد. وبعد الحرب وفي دمشق حدد الاشتراكي بلسان أمينه العام المساعد سابقاً سالم صالح محمد أن الحزب لن يشارك في السلطة وسيقتل إلى المعارضة في المرحلة المقبلة.

وأضاف الأنسي الذي كان يتحدث بعد جلسة اختتام المؤتمر العام الأول للإصلاح «أن تعامل الإصلاح مع الاشتراكي يرتبط بتحديد موقف واضح وصريح يدين فيه الانفصال والانفصاليين من أعضائه». وقال «للأسف بذلنا في الإصلاح والمؤتمر الشعبي جهوداً للدفع بالعناصر الوحيدة في الاشتراكي إلى تسجيل مواقف صريحة ولم نجد مواقف واضحة تجعلنا نحدد موقفنا بوضوح».

وأكد الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للإصلاح «أن الدستور هو الوثيقة التي تقوم عليها الحياة السياسية وتستقر عليها المبادئ التي نرضاها وعند التعامل مع الدستور يجب أن تكون المبادئ هي الحكم ونحن لن نقبل بدستور يوضع لزمان محدد أو لأحزاب بعينها أو لأشخاص. إن الدستور وثيقة وطنية لكل أبناء الشعب».

من جهة أخرى، انتقد المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي اليمني أمس ما سمي «إعلان المبادئ للصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي وتحقيق مصالح وطنية شاملة» والذي أعلنته قبل أيام مجموعة من العناصر القيادية السابقة في الحزب موجودة في الخارج.

وأشار المكتب السياسي الجديد الذي يترعّمه السيد علي صالح عباد (مقبل) إلى أن «هذا الإعلان يعتبر موقفاً جديداً مصراً على مناهضة توجهات الحزب الاشتراكي كما يتعارض في الاساس مع قرارات الدورة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب أخيراً». وأكد في بيان صدر أمس في صنعاء تلقت «الحياة» نسخة منه أن «المكتب السياسي متمسك وبحزم بالقرارات الصادرة عن الدورة التي انعقدت في صنعاء أوائل أيلول (سبتمبر) الجاري باعتبارها النهج السياسي للحزب خلال الفترة الراهنة».

وقال بيان المكتب السياسي للاشتراكي في الداخل وهو أول بيان ينتقد قيادة الخارج بأن «الآراء التي تضمنها إعلان المبادئ من قبل قيادة الخارج يمثل استمراراً للنهج الاعزالي المتميز بضيق الأفق الوطني الذي عبر عن نفسه بالنهج المتشدد ودفع البلاد إلى مازق الحرب وإعلان الانفصال». وتابع أن: «الموقف الجديد للقيادة الموجودة خارج البلاد يأتي استمراراً للنهج نفسه بطريقة أقل ما يمكن أن توصف به أنها لم تنعظ من دروس الصراع السياسي في اليمن والذي لم تجف آثاره بعد، كما نأتي لتكشف عن رغبات ذاتية غير مسؤولة تستهدف في المقام الأول حر اليمن إلى أتون محرقة جديدة».

وحدد المكتب السياسي في بيانه موقف الحزب قيادة وكوادر وقواعد من ذلك الإعلان بسبع نقاط هي الآتية:

١- إن إعلان المبادئ يعتبر حلقة خطيرة من حلقات النشاطات غير الشرعية التي تمت وتتم باسم الحزب الاشتراكي شأنها شأن الإعلان الانفصالي السابق



المصدر : الحياة الصحفية

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصيت.

٢- الآراء والأفكار الواردة في إعلان المبادئ، تعتبر خارجة عن الخط السياسي العام للحزب الاشتراكي ولا تستهدف تمزيق وحدة الحزب بحسب، بل تستهدف أيضاً تمزيق وحدة الوطن اليمني.

٣- إن إعلان المبادئ، يعارض من الناحية السياسية مع مؤلف الحزب من نتائج الحرب وإعلان الانفصال، ولا يعكس سوى قناعات ذاتية خاصة بأصحابها جاءت من جديد لتصب في طاحونة نهج الحرب والانفصال، النهج المفامر الذي استنكرته وأدانته اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية الموسعة.

٤- تلميح - إعلان المبادئ، التي تجاوزت هيئات الحزب الشرعية، وعدم الاعتراف بها أمر بالغ الخطورة، يترتب عليه أن تقف هيئات الحزب أمامه بجدية ومسؤولية، لأنه مشروع جاء ليوجه ضربة جديدة إلى الحزب الاشتراكي، وليواصل استمرار التكتيكات التي سبق وأن تحمل الحزب أوزارها المفجعة في مسيرته السابقة.

٥- إن الحديث مجدداً، نيابة عن شطر من اليمن، وإدارة الظاهر لهموم بقية أحزاء البلاد الأخرى، هو استمرار للعقلية نفسها التي رفضت نتائج الانتخابات العامة، واعتبرت بالكيان الشطري السابق، وتحايلت على وثيقة «المهد والاتفاق» وأعلنت إعادة فصل البلاد، وساهمت في جر اليمن إلى الكارثة، الأمر الذي يعني أن إعادة الوضع إلى سابق عهده لا يمكن أن يكون في خدمة المصلحة الوطنية، لأن الاتجاه نحو فصل شطري اليمن يعني خلق حال من العداء والتمزيق والاحتراب بين أبناء الشعب الواحد، وهدر الطاقات وتوجيه الموارد الوطنية للتسلح والمواجهة بدل التنمية والبناء وبالتالي إقحام قوى خارجية في الخلافات السياسية الداخلية والدفع بالبلاد والعباد نحو مصير قاتم. (...).



المصدر : الهيئة العامة للصحافة

٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعتبر أن الحزب لم يعلن بعد موقفاً صريحاً من الانفصال البيان الختامي لمؤتمر 'الإصلاح' اليمني يحدد شروط المصالحة مع 'الاشتراكي'

و الإلهام بالناضيل الشريفة الذي يمكن الإصلاح من ضبط مواقف في ضوءه وتعميم ذلك على الأعضاء والاهتمام بالجانب الإعلامي وسرعة توضيح المواقف من الأحداث في حين حدوثها.

ز - إعطاء الأولوية لنشاط الإصلاح في محافظات عدن، لحج، أبين، شبوة، حضرموت، المهرة، ودعم العاملين فيها وتوفير امکانات اللازمة لذلك.

ح - الاهتمام الكامل والجاد بالقطاع النسائي في الإصلاح في المدينة والريف تاهيلاً وتدريباً، وإتاحة الفرصة أمامهن لممارسة مهامهن التنظيمية والقيام بواجبات العضوية بكفاءة واقتدار، وسرعة حل الإشكالات والمخاوف التي تعترض العمل أولاً بأول.

ط - الاهتمام بأعضاء الإصلاح من المختبرين وتنظيم قنوات الاتصال معهم وموافاتهم بالمستجدات أولاً بأول.

٧ - يقر المؤتمر اعتبار صحيفة (المسحوة) صحيفة ناطقة باسم التجمع اليمني للإصلاح ومعبرة عنه ويوصي الهيئة العليا والأمانة العامة بدراسة إمكانية تحويلها إلى صحيفة يومية وتوفير الإمكانيات الكافية بتطويرها واستمرارها.

٨ - يدعو المؤتمر إلى ضرورة مواجهة الفساد بحزم ووضع خطة شاملة وسريعة للإصلاح المالي والإداري وبناء دولة المؤسسات واحترام القانون وإلى اعتماد الكفاءة والخبرة والنزاهة أساساً لاختيار من يتولى السلطة العامة وتطبيق مبدأ

انتهاء أعمال المؤتمر مباشرة بمهامهم طبقاً لأحكام النظام الأساسي.

٦ - يقر المؤتمر تكليف الهيئة العليا والأمانة العامة للقيام بما يلي:
أ - متابعة بناء الهيكل والأطر القيادية في كل المستويات التنظيمية وفقاً لأحكام النظام الأساسي، وبناء أجهزة الإصلاح بناءً مؤسسياً واستيعاب طاقات جميع الأعضاء.

التخاذ الإجراءات وإصدار التعليمات اللازمة للحصول الاشتراكات والتجربات من الأعضاء والمؤيدين ومتابعة ذلك باعتبار ذلك مصدر التمويل الرئيسي للتجمع.

ب - استخراج حصة التجمع من الدعم الحكومي المقرر طبقاً للقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية والبحث عن أفضل السبل وأنجح الوسائل لدعم موارد التجمع المالية واستثمارها.

ج - دراسة وتقييم نصرة الائتلاف سلباً وإيجاباً والتخاذ القرار بالاستمرار فيه من عدمه في ضوء نتائج التقييم وما تليه المصلحة الوطنية العليا.

د - تطوير المنهج الثقافي لأعضاء الإصلاح وتعميمه عليهم لرفع مستواهم ثقافياً وفكرياً.

هـ - الاهتمام بـ 'معهد الإصلاح' وتطويره وتوفير الإمكانيات التي تساعد على القيام بالمهام التي وجد من أجلها بما يكفل استفادة أعضاء الإصلاح في مختلف المناطق منه وإلى شباب الإصلاح أهمية في التاهيل وإعدادهم لتحمل المسؤولية مستقبلاً.

□ صنعاء - الحياة:

■ خرج المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح الذي أنهى أعماله في صنعاء ببيان ختامي حدد شروط المصالحة مع الحزب الاشتراكي اليمني. وفي ما يأتي نص القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر:

١ - أقر المؤتمر النظام الأساسي للتجمع اليمني للإصلاح بالصيغة النهائية التي تضمنها تقرير اللجنة المختصة ويكلف الهيئة العليا بطابعته وتعميمه على الأعضاء وقيادات الإصلاح في كل المستويات واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

٢ - أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي بالصيغة النهائية التي تضمنها تقرير اللجنة المختصة. ويدعو كافة هيئات الإصلاح وأجهزته وأعضائه العمل على تجسيده في الواقع.

٣ - أقر المؤتمر تقرير الأمين العام عن الفترة الماضية في ضوء الملاحظات المقدمة من الأخوة أعضاء المؤتمر وتقرير اللجنة بشأنها وفي ضوء التوضيحات التي قدمها الأمين العام للمؤتمر.

٤ - أقر المؤتمر انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا والاستاذ ياسين عبدالعزیز نائباً له والدكتور عبدالوهاب لطيف الديلمي رئيساً لدائرة القضاء التنظيمي.

٥ - أقر المؤتمر انتخاب المنة عضو لمجلس الشورى الذين تم إعلان اسمائهم ويدعوهم للانخراط عقب



المصدر : الحياة النضالية

٢٥ - ٢٠١٩

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدواب والعقاب على الجميع.
٩ - يؤكد المؤتمر ان القامة العدل وصيانة الحقوق والحريات وتحقيق الأمن والاستقرار مرهونة بتطهير القضاء من العناصر الفاسدة ودعم استقلاله واصلاح اوضاعه وضمان نزاهته.

١٠ - يدعو المؤتمر الحكومة الى سرعة معالجة اخطاء المرحلة الانتقالية واستكمال دمج المؤسسات التي لم تدمج بعد، والاسراع بتوحيد العملة الوطنية.

١١ - يؤكد المؤتمر على اهمية تطوير نظام الإدارة المحلية بما يؤدي الى تطبيق اللامركزية الادارية لمعالجة

الاختلالات الادارية الناتجة عن المركزية الخانقة وبما يكفل لحياء التجربة التعاونية السابقة، وان يتم التقسيم الاداري الجديد للبلاد على الاسس والمعايير الموضوعية والعلمية بما يكفل تعميق الاندماج الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية وازالة مخلفات التشطير.

١٢ - يؤكد المؤتمر على الاهتمام باسر الشهداء ورعاية ايتانهم وتكريمهم وتقديم التسهيلات التي تمكنهم من الحياة الكريمة والمستقرة.
١٣ - يدين المؤتمر التآمر المستمر من قبل بعض الخونة والعملاء على الوحدة اليمنية التي عمدت بالدماء وتجاوزت الاطروحات المريضة التي تعبر عن الانقسام النكد الذي يعاني منه اعضاؤها الذين يحاولون بطريقة رخيصة واسلوب ملفضوح القاء ما يعانيه من تخلق على الوحدة.

١٤ - يدعو المؤتمر الحكومة لمعالجة آثار الحرب وازالة مخلفاتها وتعمير المناطق المتضررة ويدعو الجميع للاسهام في عملية البناء والنظرة الى المستقبل بكل تفاؤل.

١٥ - يدعو المؤتمر كل ابناء الشعب الى القيام بصلح عام يحقن دماء اليمنيين وحل المشاكل القبلية بالطرق الشرعية وابقاف ظاهرة الثار على ان تساهم الدولة في ذلك اسهاماً ايجابياً.

١٦ - يدعو المؤتمر الى الاهتمام بمحافظات عدن ولحج وابين وشبوة وحضرموت والمهرة واعطائها الاولوية في المشاريع والخدمات لتحسين اوضاعها كما يؤكد اهمية حسن اختيار الكوادر التي تدير مرافق الدولة في تلك المحافظات وضرورة معالجة مخلفات الحكم الشمولي والثقافة الاشتراكية فيها.

١٧ - يؤكد المؤتمر ضرورة الاسراع في معالجة موضوع الاملاك المؤمنة بما يكفل اعادة الحق الى اهله

بصورة عادلة بعيداً عن الكيد السياسي.

١٨ - يوصي المؤتمر بضرورة اعادة فتح معهد الشيخ محمد بن سالم البيجاني - رحمه الله - ليواصل اداء رسالته العلمية ويستعيد دوره الريادي وعطاءاته المشرقة التي حال الحكم الاشتراكي دون مواصلة.

١٩ - يدعو المؤتمر الى العناية باستخراج الثروات المعدنية والنفطية وتوجيه عائداتها للاستثمار في المجالات الانتاجية بما يحقق التنمية في الحاضر ويحفظ للأجيال القادمة حقها في هذه الثروة.

٢٠ - يؤكد المؤتمر على اهمية دعم المؤسسات الدستورية وتفعيل دورها وتطويره وتمكينها من ممارسة اختصاصاتها وعدم تجاوزها، ويدعو

أجهزة الدولة الى اداء دورها وممارسة صلاحياتها واختصاصاتها طبقاً للنصوص الدستورية والقانونية المنظمة لأعمالها وتحريم استخدام المال العام والسلطة والوظيفة العامة للأغراض والمصالح الحزبية وال شخصية.

٢١ - يوصي المؤتمر بضرورة تقويم وحدات ومؤسسات القطاع العام ودراسة اوضاعها المالية والادارية ورفع كفاءتها الاقتصادية وعدم الاستثمار في دعم المؤسسات العامة غير الكفوءة.

٢٢ - يوصي المؤتمر بان تسبج الحكومة اجراءات حازمة لترشيد الانفاق العام وتنظيم العرض النقدي لحاصرة عجز الموازنة ومكافحة التضخم.

٢٣ - يوصي المؤتمر السلطات المختصة بالعمل على تحريك مدخرات المواطنين الكامنة من خلال تشجيع الادوية والقنوات الاستثمارية الشرعية التي يطمئن اليها المواطنون، وتبسيط اجراءات انشاء الشركات المساهمة المختلفة.

٢٤ - يؤكد المؤتمر ضرورة الاهتمام بالمرأة ورفع مستواها العلمي والثقافي وتمكينها من المشاركة في جميع مؤسسات الدولة وفق ضوابط الشريعة الاسلامية والعناية بالمؤسسات الصحية والتعليمية الخاصة بالمرأة.

٢٥ - يؤكد المؤتمر على الاهتمام بالاخوة المختبرين في مهاجرهم ورعاية ايتانهم والحفاظ على هويتهم الاسلامية وارتباطهم بوطنهم اليمن.

٢٦ - يؤكد المؤتمر ضرورة العمل على تعميق وتمتين الوحدة الوطنية

وتحصينها من الاختراعات التي تتركس الاثارة الشطرية والطائفية والمنهية والقبلية وان تلك مسؤولية تتحملها كل القوى السياسية والاجتماعية وجميع ابناء الشعب.

٢٧ - يؤكد المؤتمر حق جميع القوى السياسية الوطنية في ممارسة العمل السياسي المسؤول والملتزم ثوابت الامة وضرورة حمايتها من الممارسات المغلوطة التي تسيء الى الديمقراطية من خلال تطبيق قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية والتزام احكامه.

٢٨ - يرى المؤتمر ان الحفاظ على النهج الديمقراطي الشوري وترسيخ التعددية السياسية وترشيد الممارسة الحزبية وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة في البلاد وهو الطريق الامثل لتجنب اليمن مخبة الصراعات السياسية التي تنعكس باثارها السلبية الخطيرة على مختلف المستويات ولايجاد استقرار سياسي يؤدي الى تلاحم الطاقات والامكانات وتوحيدها وتوجيهها

لخدمة المصالح العليا للوطن. وفي هذا السياق يؤكد المؤتمر اهمية اعطاء المعارضة البناءة حقها في التعبير والمشاركة الجادة في البناء في كل المجالات باعتبارها الوجه المتكامل للديمقراطية.

٢٩ - يؤكد المؤتمر اهمية إبعاد القوات المسلحة عن الصراع الحزبي وجعلها قوة للشعب اليمني كله مهمتها حماية الشرعية والحفاظ على وحدة واستقلال البلاد وحراسة ثرواتها.

٣٠ - يؤكد المؤتمر على اهمية التعاون والتنسيق بين «الاصلاح» وكل الاحزاب السياسية في الساحة، والاهتمام بتطوير العلاقة الاخوية بين «الاصلاح» والمؤتمر الشعبي العام اذ ان معركة الوحدة والديمقراطية الشورية قد وضعتهما في خندق واحد لا سيما في ظل القيادة الحكيمة المتمثلة في الاخ الفريق علي عبدالله صالح والتي تقود البلاد بروح وطنية بعيداً عن الروح الحزبية الضيقة فقم بذلك نموذجاً لتجربة رائدة صالحة للاستفادة منها على المستوى العربي والاسلامي.

٣١ - وقف المؤتمر امام العلاقة بين «الاصلاح» والحزب الاشتراكي، وأكد الآتي:

١ - ان الحزب لم يعلن بعد موافقاً صريحاً وواضحاً مما جرى على الساحة الوطنية من انتهاك للثوابت



المصدر : الحياة الجديدة

٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحروب الإبادة في كثير من البلدان مثل البوسنة والهرسك وكشمير والفلبين وغيرها من بلدان العالم. ويناشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية القيام بأجبتها في رفع الظلم والقهر الذي يتعرض له المسلمون في تلك البلدان.

٣٧ - يؤكد المؤتمر على أن خصوصية العلاقات بين بلاتنا وبول الجزيرة والخليج أمر تفرضه مبادئ الشريعة وحقائق الجغرافيا وثوابت التاريخ وعمق الروابط ومساندة الأواصر التي توجب على الجميع العمل الجاد على إزالة كل الأسباب التي تعكر صفو العلاقة والتفاهم الأخوي. ويناشد الأشقاء في دول الجزيرة والخليج أن يراعوا خصوصيات الجوار فيراجعوا مواقفهم من قضايا الجمهورية اليمنية التي أكدت قياتها أكثر من مرة حرصها على تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة في العلاقات تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والنزاهة الموثوق والاعراف الدولية.

٣٨ - يعبر المؤتمر عن جزيل شكره وتقديره للجنة التحضيرية العليا والهيئة العليا على ما بذلته من جهود خلال الأربع سنوات الماضية وقيادة سفينة الإصلاح وسط موج المقلطم من الأحداث والأزمات السياسية التي شهدتها بلاتنا والمنطقة العربية عموماً وأشادة ببيان الإصلاح على قواعد وأسس سليمة كما يعبر المؤتمر عن شكره لكل من ساهم بجهد أو مال لإنجاح أعمال التجمع وبخاصة الأخوة التجار أعضاء وانصار التجمع والأخوة الأعضاء من المغتربين.

٣٩ - يسجل المؤتمر شكره لكل الجهات التي ساهمت في انجاح أعمال هذا المؤتمر بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويخص بالشكر قيادة الكلية العربية وطلابها وجميع العاملين فيها الذين تحملوا الكثير من المشاق وقدموا تسهيلات كبيرة ساعدت في نجاح المؤتمر (...).

وخرق للشرعية الدستورية وتهديد لوحدة الوطن وسيادته باسم الحزب وتحت شرعيته وأن موقف الإصلاح يتجسد بعد أن يعلن الحزب ذلك ويتخذ موقفاً صريحاً وواضحاً من العناصر الانفصالية.

ب - أن موقف الإصلاح من قيادة الانفصال في الحزب الاشتراكي هو جزء من موقف الشعب اليمني كله الذي واجه جريمة الانفصال وثبت الوحدة.

٣٢ - يعبر المؤتمر عن شكره العميق لكل الدول الشقيقة والصديقة التي أبدت الوحدة اليمنية وساننت شعبنا في معركة الدفاع عنها.

٣٣ - يعبر المؤتمر عن قلقه إزاء ما يجري من مواجهات مؤسفة بين الحكومات وقوى المعارضة في بعض البلدان الشقيقة، ويدعو الجميع إلى نيل العنف والقهر والنزاهة الوسائل السلمية الديمقراطية والحوار الجاد والصديق في معالجة الاختلاف في وجهات النظر واحترام حريات الإنسان وحقوقه المشروعة حتى نجيب امتنا المخاطر المحدقة بها. وفي هذا السياق يعبر المؤتمر عن ارتياحه لبوادر الانسراج التي ظهرت في الجزائر الشقيقة أخيراً والذي نأمل بأن يؤدي إلى إنهاء الصراع العنيف بين الحكومة والجبهة الإسلامية للانقاذ.

٣٤ - يدعو المؤتمر الأخوة المتأخرين في الصومال والافغانستان إلى تحكيم العقل واللجوء إلى الحوار وتقريب وجهات النظر المتباينة لتجنيب بلدانهم المزيد من التمزق وسفك الدماء.

٣٥ - يرى المؤتمر أن التقدم الذي يحققه الكيان الصهيوني على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية إنما هو بسبب الحالة المتردية التي تعيشها الأمة العربية والإسلامية. والمؤتمر يدعو زعماء وقادة الدول العربية والإسلامية إلى تصحيح المسار وإعادة النظر في كل القضايا وعلى كل المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، وانتهاج أساليب جديدة في التعامل مع العدو الصهيوني تضمن إعادة الحقوق المشروعة إلى أصحابها وتردع المعتدين.

٣٦ - يناشد المؤتمر قيادات العالم العربي والإسلامي للوقوف موقفاً إيجابياً ومشرقاً تجاه قضايا المسلمين الذين يتعرضون للاضطهاد



المصدر: المشرق - ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٩١

اشتراكيو الداخل يدينون إعلان مبادئ الخارج

الزندان يبرئ محطمي الأضرحة في عدن وأبين

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

الشرعية التي تقم باسم الحزب، شأنها شأن إعلان الانفصال السبيل للصيت، وذكر أن الآراء والأفكار الواردة في الإعلان، تعتبر خارجة عن الخط السياسي العام للحزب الاشتراكي، ولا تستهدف تمزيق وحدته فقط وإنما تمزيق وحدة الوطن اليمني أيضاً.

وفي حين قالت مصادر اشتراكية في الخارج إن إعلان المبادئ أرسل إلى القيادة الجديدة في صنعاء قبل نشره في «الشرق الأوسط» وعبرت عن تفهمها لموقف المكتب السياسي الجديد، الذي يدافع عن قضية بقاء الحزب ووجوده داخل اليمن، أضافت مصادر أخرى مقربة من القيادة الجديدة أن الإعلان «يطرح أشياء بديهية، ولم يقدم جديداً، وإنما تحاول العناصر الموجودة في الخارج فرض نفسها، تمهيدا لإعلان عن تفكيكها في إطار جبهة جنوبية».

وأكدت مصادر قيادة الحزب الاشتراكي في الداخل قولها «نحن لا نقبل العمل على أساس شطري، وإن كان يجب إعطاء الأولوية للجنوب، لأن مناطقه تضررت من الحرب، ونحن - بهذا البيان - نقطع الخط على الآخرين، ولكننا لن نهاجمهم».

ورداً على سؤال عن ما إذا كان «إعلان المبادئ» قد

أعلن عبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة اليمني ورئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع اليمني للإصلاح - أمس «براءة» المتهمين بتخطيط الأضرحة في محافظتي عدن وأبين، والاشتباك مع الشرطة هناك في أوائل شهر سبتمبر (أيلول) الجاري، وقال إنه «طبقت عليهم القاعدة التي طبقت على الذين فجروا الحرب، ودمروا البلاد وفجروا الأزمات، ولكن لم يتطرق إلى تلك الشخصية الذين تطالب صنعاء بمحاكمتهم».

وكذلك أصدر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في صنعاء بياناً، رد فيه على «إعلان مبادئ لتصبح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي، وتحقيق مصالحه وطنية شاملة» الذي أصدرته قيادة الحزب «السابقة» في الخارج، أكد فيه أهمية «بذل كامل الجهود للقاء مع القوى السياسية الأخرى داخل السلطة وخارجها، لإيجاد القواسم الوطنية المشتركة، الهادفة إلى احتواء ومعالجة آثار وذيول الحرب والانفصال».

وقال بيان الحزب الاشتراكي إن «الإعلان المذكور يعتبر حلقة خطيرة من حلقات النشاطات غير



المصدر: الشرق الأوسط - العدد ١١٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ شهر ١٩٥٥

أرسل إلى القيادة الجديدة للحزب في صنعاء، أجابت المصادر قائلا: «كتبوا لنا رسالة بتاريخ 18 سبتمبر (أيلول)، وكنا قد أعدنا لهم رداً، ولكننا فوجئنا بنشر البيان». وعلق مراقبون على ذلك: «إن مشكلة انعدام التنسيق بين القيادة الجديدة للحزب في الداخل، وما تسميه تلك القيادة به عناصر الخارج، يهدد بتفكك العلاقات بينهما، مما سيكون له مصلحة تحالف المتصيرين في صنعاء».

وجاءت تبصرة الزنداني للعناصر الأصولية المضرة في عدن وأبين ضمن رده على سؤال بهذا الشأن، في المؤتمر الصحفي الذي أعقب اختتام أعمال المؤتمر العام الأول لتجمع الإصلاح. فقال إن «اليمنيين مالوا إلى السلم والعفو، وهي سمة عظيمة يتمتعون بها». وأكد تأييده للتعديلات الدستورية الخاصة برئاسة الدولة.

وقال إنه «من الداعمين لجعل رئاسة الدولة في شخص واحد، لتمكين المسؤول في الدولة من تنفيذ كل التكليف التي توكل إليه دون معوق، وحتى لا تكون هناك مراكز قوى تتشغل ببعضها البعض». وأضاف أن الأصل أن يكون هناك رئيس واحد، وأمر واحد، وهذا يتماشى مع مبادئنا.

وبالنسبة إلى التحالف بين تجمع الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام قال عدد الوهاب الأنسي - الذي خلفت مكانه في القيادة الجديدة من أمين عام إلى أمين عام مساعد - إن ائتلاف حزبه مع المؤتمر (الذي

يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح) أصبح أمراً محسوماً لأنه ليس هناك بديل وطني عنه في المرحلة المقبلة.

ورداً على سؤال من «الشرق الأوسط» بشأن صعوبات المرحلة المقبلة، قال الأنسي: «لسنا من الذين يمحطون عن مبررات للتفصل من المسؤولية، والقاء الأخطاء على الآخرين، وإنما نحرمهم أن نكون بمستوى المسؤولية». وأكد أهمية أن تكون هناك رؤية استراتيجية مشتركة، تجمع بين المؤتمر والإصلاح.



جنوبي واحد في القيادة الجديدة للحزب

الإصلاح اليمني يدرج بعض كوادره لمواجهة تحديات المشاركة في الحكم

صنعاء: من حمود منصر

العناصر الجنوبية من المواقع القيادية الخمسة للإصلاح، فإن هذا يغني لفترة طويلة تشير إلى عدم مراعاة تطلعات التجمع اليمني للإصلاح لتكثيف نشاطه في تلك المحافظات لتنفيذ القرار الذي تضمنه البيان الختامي والذي يؤكد على العمل لازالة الحظافة الاستبدادية من المجتمع اليمني في تلك المحافظات.

وكان مجلس الشورى «الإصلاح» قد انتخب أعضاء الدائرة القضائية من كل من يحيى الشامي، ومحمد يحيى مطهر، ومحمد الصادق مغلس، وعبد الله سنان ومحمد الجرافي، ومحمد الحاج الصالي. وقرر إضافة ٦ أعضاء من كوادير الإصلاح إلى قوامه وهم: أحمد العاقل، وعمر أحمد سيف، والدكتور محمد الأفندي، والشيخ غالب الإجدع، والدكتور منصور الزنداني، وعوض بن سالم الزبيري، وذلك بموجب النظام الأساسي الذي يعطيهم الحق بإضافة ٥ في المائة من الأعضاء إلى قوام المجلس، لكنه إذا لم يكن قد تم احتساب الأعضاء العشرة الاحتياط، فإن هذه الإضافة

تمثل أول اختراق للنظام الأساسي لأنه لا يجوز إضافة أكثر من ٥ أعضاء فقط بينما عدد الإضافيين بلغ ستة أعضاء.

وعلى الرغم من استكمال انتخاب أعضاء جميع الهيئات القيادية فما زال التساؤل مطروحا في الكثير من الأوساط السياسية اليمنية حول استمرار غياب شخصيات بارزة في تجمع الإصلاح، كان معظمها قد انسحب من انتخابات مجلس الشورى من بينهم نصر طه مصطفى وعبد القادر القيري، وفارس السقاف وحارث الشوكاني، وعبد الله الأكوع، وحمود هاشم الذارحي، وعبد الله علي القباطي، وعالم القرشي، وعبد السلام خالد كرماني، ومحمد محمد لقطان.

ورجح مراقبون أن يتم توزيع معظم هذه الكوادير القيادية على الدوائر التخصصية في الأمانة العامة، والبعض الآخر قد انخرط في تجمع الإصلاح لمواجهة احتياجاته في التشكيلة الحكومية المقبلة ليخوض بها معركة التحدي في الحكم كشريك رئيسي للمؤتمر الشعبي العام.

استكمل مجلس الشورى «اللجنة المركزية» للتجمع اليمني للإصلاح انتخاب أعضاء الهيئة العليا، المكتب السياسي، وأعضاء الدائرة القضائية في ثاني اجتماع عقده المجلس مساء أول من أمس برئاسة عبد المجيد الزنداني رئيس المجلس.

وبموجب النظام الأساسي تقدم رئيس الهيئة العليا بترشيحات 20 شخصا إلى مجلس الشورى، غير أن 5 من المرشحين أعلنوا انسحابهم، وتم التنافس بين 15 مرشحا على 11 مقعد في الهيئة العليا، وقد أسفرت عملية الاقتراع عن فوز كل من:

القاضي محمد اسماعيل العمراني وعبد الرحمن البكير ويحيى الفسيل ومحمد حسن دماج وعلي عبد ربه العواضي ونجيب سعيد غانم ومحمود شماخ وأحمد القميري ومحمد علي عجلان ومحمد عبد الوهاب جباري وبإضافة الأعضاء العشرة إلى جانب رئيس الكتلة البرلمانية عبد الرحمن العماد عضوا في

الهيئة العليا حسب النظام الأساسي، يصبح قوام الهيئة العليا 16 عضوا، بينهم ٦ فقط أعضاء في مجلس الشورى، ويشكلون مزيجا من «الأخوان» والمشايخ الأمر الذي يبق على الأمانة العامة في موقع الأهمية التنظيمية الكبرى المحددة لها في النظام الأساسي، فبينما تمثل الهيئة العليا لتجمع الإصلاح الهيئة القيادية السياسية، فإن الأمانة العامة تمثل الهيئة التنفيذية المعنية بتسيير الشؤون التنظيمية والتخطيطية والفكرية والمالية والتوجيهية، وتركز بيد كوادير مؤهلة وعالية الخبرة والكفاءة في العمل وهم في مجملهم عناصر مشهود لهم في تنظيم الإخوان المسلمين.

كما يلاحظ أن قطاع التجار قد مثل داخل الهيئة العليا للإصلاح بكل من محمد عبد الوهاب جباري ومحمود شماخ، أما المحافظات الجنوبية والشرقية فلم تمثل في الهيئة العليا للإصلاح إلا شخص واحد، عبد الرحمن بكير، رئيس فرع الإصلاح في حضرموت، وإذا أضفنا إلى هذا التمثيل المحدود غياب



المصدر : **الوسط اللدني**

التاريخ : **٢٢ سبتمبر ١٩٩٤** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسلاميون اليمنيون يردون:

الاستخبارات الاشتراكية اندست

بيننا وهدمت الأضرحة

عدن وابين - جمال خاشقجي

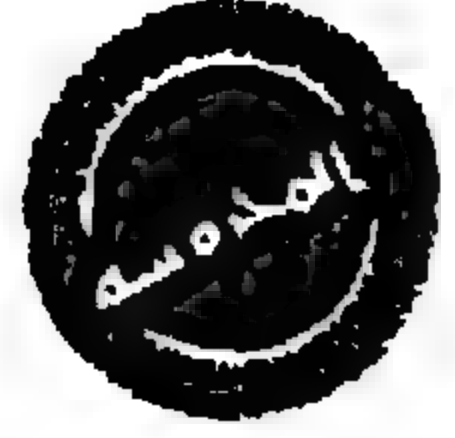
اكثف بهدم ضريح العيدروس وحرق الاثريات والكتب والمخطوطات.

ويقول حافظ ابراهيم محمد وهو شاب متدين ويعمل مؤنفاً لأحد مساجد عدن، لكنه من المؤيدين للزيارة السنوية للضريح العيدروس التي تمت الأسبوع الماضي وينتقد عملية هدم الأضرحة، ان بعض الذين شاركوا في الهدم هم من أبناء الحي الذي يقع فيه المسجد، لكنه يرفض تحديد أسماء ومن أهم الشائعات التي راجت في صنعاء بسبب التعقيم الاعلامي اتهام "جهادي" قديم هو جمال النهدي بأنه وراء الحادث، وما ساعد على رواج الشائعة انه من اسرة معروفة بتأييدها لحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الاصلاحية، وكان والده على خلاف سياسي مع الحزب الاشتراكي، ودينى مع السادة والتيار التقليدي في الجنوب. واتهام النهدي سهل، كونه شاباً متحمساً ذهب الى افغانستان واتهم بقيادة مجموعة نفقت سلسلة تفجيرات في نهاية ١٩٩٢ في فنادق عدن الكبرى واصيب واعتقل ودخل السجن ثم فر منه في أشهر عملية هروب من سجن يماني، واختفى بعد ذلك، باستثناء حديث أجراه مع "الوسط" الا انه قال ان "الجهاديين" الذين شاركوا في الحرب الأخيرة ضد الاشتراكي

ولكن نهدي "الشرعية" غير نهدي الاشتراكي المطارذ والمعتقل، فهو يتحرك الآن وسط حراس في مثل عمره خلعوا زي المجاهدين الشعبي واستبدلوه بيزرة الجيش الرسمية واعطيت لهم رتب وصفات رسمية، وله علاقة مباشرة مع الشيخ طارق بن ناصر الفضلي الذي يلعب حالياً دوراً كبيراً في محافظة أبين كشيخ معتمد لقبائل الفضلي وارثا الوضع السابق لوالده السلطان ناصر الفضلي آخر سلاطين تلك الامارة الصغيرة في عهد الانكليز، وهو الآخر محاط بحراس مسلحين ويرتدون مزيات رسمية وكثيرون منهم من رفاقه في افغانستان

الوسط فيما ينشغل السياسيون في صنعاء بالتعديلات الدستورية والتكهنات عن الحكومة المقبلة، ينشغل سكان عدن بالبحث عن قطرة ماء ما أدى الى تراجع قضية هدم الأضرحة عن واجهة الأحداث، وهي التي بدت كأنها نذير فتنة "بتمناها كثيرون" بين الحكومة والاصوليين وبسبب التعقيم الاعلامي الذي نذر ان حصل في بلد كاليمن راجت فحه شائعات، ويبدو ان القضايا حساسة وخطيرة لدرجة ان جميع المسؤولين المكلفين باجراء التحريات عن الحادث بقيادة العميد غالب العمش مدير الأمن السياسي في عدن يرفضون الادلاء بأي تصريحات. ويفعل الأمر نفسه الوجهاء وشيوخ القبائل وقياديو "تنظيم الجهاد" السابق الذين بات عدد منهم أعضاء في اللجنة الأمنية المكلفة بالكشف عن خلفية أحداث ٢١

أيلول (سبتمبر) الجاري، في البداية اتهم "تنظيم الجهاد"، ثم اتهم السلفيون، واخيراً أصبح المتهم تنظيم متطرف جديد تقول جهات أمنية انها ستكشف عنه تلفزيونياً، وسيللي المتهمون باعترافات يتحدثون فيها عن طريقة تسللهم الى صفوف المتدينين، خصوصاً الشباب السلفيين، وتحريضهم على هدم الأضرحة لمخالفتها الصريحة لمبادئ التوحيد وقالت هذه الجهات ان "المندسين" هم من عناصر استخبارات الحزب الاشتراكي الذين وصل عدد منهم من منطقة شبوة عن طريق محافظة ابين، ومن هناك اختلطت المجموعات وبدأت تنفيذ العملية بهدم قبة الهاشمي في الشيخ عثمان التي لم يبق منها الا جزءاً بسيطاً واستخدم في هدمها "تراكتور" فيما



المصدر : **السياسة**

الذنية

التاريخ : **٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥**

كان زوار ضريح العبدروس في نكري وفاته يبلغون عشرات الآلاف، أما هذا العام فإن العدد لم يتجاوز الألفين، وفي أبين هدم ضريح رجل صالح من دون أن يشعر أحد بذلك، في الناس في هذه المحافظة الفقيرة منهمكون في البحث عن اتفاق أفضل لواقعهم الصعب فالمحافظة الزراعية التي

اشتهرت بزراعة أفضل أنواع القطن في عهد الانكليز والموز وشتى الفواكه الاستوائية باتت تشكو من هجوم الصحراء التي تلتهم الأراضي الخصبة. وأقنية تصريف مياه السيول التي بناها البلغاريون بشكل سيء انسدت. والتعاونيات اختفت ولم يحل مكانها اقتصاد السوق بعد وزاد من سوء الوضع أن الآليات الزراعية سحب الاشتراكيون بعضها للمجهود الحربي فيما نهب البعض الآخر بعد دخول الشرعية، وتعددت قضايا ملكية الأراضي بين الملاك الأصليين والملاك الحاليين، والدولة تكاد تكون غير موجودة، ما يدفع المواطنين للاعتماد على العلماء والوجهاء لحل مشاكلهم بالتراضي.

وتوسم الأهالي أملاً في الشيخ طارق الفضلي ابن سلطانهم السابق فاجتمعوا به في مقيل أحد الوجهاء لعله يستطيع أن يفعل شيئاً لهم لدى «أصدقائه» في صنعاء، لكن رده كان بسيطاً، قال، «أن الدولة لن تستطيع أن تفعل شيئاً يذكر، ولا يوجد أمامنا غير الاعتماد على النفس لتشكيل جمعيات زراعية واحصاء ما تبقى من البساتين وتبادل الخدمات والخبرات». ولكن في بلد فقير كابن أبين المال الذي تحتاجه أمة بداية مهما كانت ملوثة، ويلاحظ اقتصاد هموم وطموحات الفضلي على

أبين فقط، يقول، «أبين همومها كبيرة، فهي في حالة معدمة تماماً، ولم يقدم الاشتراكيون شيئاً لها بل زادوا السوء إلى أسوأ، لذلك أقصر اهتماماً حالياً على خدمة المواطنين الذين أشعر أنهم ظلموا كثيراً».

ويبدو أن طارق بات يتحدث مثل أي سياسي آخر، وليس كعائد من أفغانستان. ولتأكيد ذلك بادر إلى الاتصال بالأمين العام الجديد للحزب الاشتراكي علي صالح عباد (مقبل) لتهنئته فهو مواطن من أبين ومن أبناء قبيلته، ولعله يريد بذلك أن يمحو ذكرى محاولة الاغتيال التي تعرض لها مقبل واتهم طارق بالتخطيط لها.

وفي جولة معه في جبال المراقبة التي احتل بها عندما اصطدم بالاشتراكي قبل حوالي عامين بحث الطبيعة الموحشة والصعبة هناك وتوقف الفضلي أمام بركة ماء بناها ويجلب لها الماء من سفح جبل يبعد عنها بضعة كيلومترات، بينما كانت نساء تملأن أوعية بلاستيكية، قائلاً، «نحن هنا بحاجة إلى تنمية أكثر مما نحتاج إلى معسكرات لتدريب إرهابيين»، مشيراً إلى التهم المتكررة التي توجه إليه بأنه يدرب أصوليين في جبال المراقبة ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مثل هذا الوضع لم يعد اتهام «الجهاد» - غير الموجود كما يقول المحسوبون عليه - وارداً، «المدني» هو القائد، شيخ القبيلة - والنهدي من أبرز رجاله، والجميع متعاون إلى أبعد حد مع اللجنة الأمنية المكلفة بالتحقيق في الحادث بل أن النهدي عضو رسمي فيها.

ومع أن هذه الصورة تعطي الانطباع بأن اليمن يحكمه الأصوليون، إلا أنها بالنسبة إلى اليمنيين «امر عادي غير مثير للقلق». كما يقول السيد نصر طه الصحافي وعضو اللجنة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، مضيفاً أن اليمنيين ذهبوا إلى أفغانستان بعلم الدولة وعادوا بعلمها وقاموا بدورهم هناك وعادوا كمواطنين عاديين إلى بلادهم ونحن ليست لدينا مشكلة أفغان لأن البلد ديموقراطي والتعددية السياسية محترمة ويستطيع الجميع أن يعمل في إطار القانون والاعتراف بالشرعية».

الدولة لم تغير رأيها

«عندما وقعت المشكلة (يوم ٢ أيلول / سبتمبر) شعرت بأن فتنة خطيرة يمكن أن تحصل» يقول طارق الفضلي ولذلك سارع إلى إرسال النهدي إلى عدن، حيث كان عدد من «الجهاديين» رهن الاعتقال فيما كان آخرون في الجبال حول عدن، فطمأن النهدي السلطات الأمنية بأن لا علاقة لتنظيم «الجهاد» بما جرى، وتوجه مع عدد من أنصاره إلى الجبال يجمعون زملاءهم المذعورين الذين اعتقدوا أن الدولة غمرت رأيها في شأنهم، وأطلق سراح جميع المعتقلين من أنصار الفضلي والنهدي والإصلاح.

وفي انتظار إعلان نتائج التحقيق تبدو القضية منتبهة فالإسلاميون في معظمهم، سعداء بالنتائج، وأن اختلفوا مع الطريقة ويقول الشيخ محمد بن عفيف إمام مسجد النور القريب من ضريح الهاشمي

المدمر «هذه الأضرحة كانت مخالفة لأمر الله وما كان يجري في الزيارات من محرمات لا يحصل منها أبداً كمثّل سنة زيارة القبور المحمودة، وما حصل كاد يؤدي إلى فتنة، لكن الله سلم لحكمة الجميع». ويستطرد قائلاً، «لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب بهدم الأضرحة، ولكنها مهمة الدولة، وفي زماننا مهمة وزارة الأوقاف».

أما سكان عدن، وأن انتقدوا هدم الأضرحة ونهب القبور، فإن معاناتهم المعيشية تغنيهم عن البحث في مشاكل أخرى. فالمياه لا تكاد تصل إلى معظم أحياء المدينة، وإذا وصلت فهي غير منتظمة، ولا يزال منظر خزان المياه وحوله نساء وأطفال ورجال ينزاحون من أجل غالون مياه واحد أمراً مألوفاً

هجوم الصحراء



صالح يؤكد الالتزام بالدستور والشريعة والتعددية

الرئيس اليمني يتجاهل المصالحة الداخلية ويدعو لوافق عربي

المؤتمر الشعبي العام - الذي يتزعمه الرئيس صالح - والتجمع اليمني للإصلاح بأنهما يسعيان إلى تعديل الدستور لتحقيق مكاسب لحزبيهما.

ولم يشر الرئيس صالح في خطابه إلى المصالحة السياسية الشاملة في الداخل، التي طالب بها عدد من الدول العربية والأجنبية لتحقيق الاستقرار في اليمن، ولكنه دعا إلى تحقيق المصالحة العربية - العربية، وفتح صفحة جديدة في مسيرة العلاقات العربية، على أساس التفاهم الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقال: نأمل أن نأخذ جميعاً عهداً من الماضي القريب، الذي أثبت أن اللفة خير من القطيعة، والصفاء خير من الضعيرة، وأن الصديق مع النفس خير من العيش في الأوهام والشكوك وسوء الفهم.

وحدد الرئيس صالح صلامح المرحلة

صنعاء: من حمود منصور
لندن: الشرق الأوسط

أكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تمسك اليمن بالثوابت المبدئية، المرتكزة على العقيدة الإسلامية والوحدة وبناء الدولة الحديثة على أسس العدالة والمساواة والديمقراطية، والتعددية السياسية والالتزام بالدستور والقانون، ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

وقال - في خطاب بمناسبة مرور 32 عاماً على ثورة 26 سبتمبر (أيلول) في الشمال - «إننا ملتزم بالحوار في حل كل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحرية الرأي» لكنه دعا المعارضة إلى الابتعاد «عن الفهم الخاطئ للممارسة الديمقراطية كما حدث في الماضي».

غير أن أحمد كلز - أمين سر التجمع الوحدوي اليمني المعارض - وصف الوضع السياسي في اليمن بالغموض، واتهم



المقبلة في بلاده، بأنها «متبداً في تنفيذ
تجربة الحكم المحلي، وانتخاب المجالس
المطوية والمحافظين ومسيري المديرية بما
تقتضيه المصلحة العامة، وتوسيع المشاركة
الشعبية في الحكم»
وقال أنه «سيتم اختيار القياديين في

مختلف أجهزة الدولة، وفق معايير ترتكز
على الكفاءة والقدرة، والتخصص والفزاحة،
بعيدا عن أشكال الولاءات الضيقة»
ومهاجم الرئيس صالحي في خطابه
القادة الجنوبيين، وقال أنهم «اشعلوا شرارة
الحرب، بعد أن استعبدوا لها بشراء صفقات
ضخمة من الأسلحة، وشراء الذمم، ليحصلوا
منها مبررا لإعلان الانفصال» وأضاف أن
«الانفصاليين عملوا على استئثار الفساد
لتنشويه إنجاز الوحدة» ودعا إلى استئصال
الفساد، ورفع شعار الثورة ضدّه، عبر
تعزيز استقلالية أجهزة القضاء، والنيابة
العامة، وتطويرها ورادها بالكوادر المؤهلة.
من جانب آخر، انتقدت هيئة رئاسة
مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع
اليمني للإصلاح جنوبياً واحداً في هيئة
رئاسة المجلس، وهو عبد الرحمن بكير،
الذي ينتمي إلى محافظة حضرموت، وألقى
مصادر سياسية ظلالاً من الشك على
إمكانية تنفيذ مجلس الشورى ما أقره
المؤتمر الأول للإصلاح في بيانه الختامي،
الذي دعا إلى القضاء على جميع بقايا
الاشتراكية في الجنوب.



المصدر :
العدد :
العدد :
العدد :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :
العدد :
العدد :
العدد :

لا يجمعهم تنظيم سياسي ولا يبرر عنفهم رفع الأضرحة شبرا

المتطرفون في اليمن: منشقون وطارقون وناقمون ومطاردون

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

في ظل هذا الغموض وشح المعلومات، يبدو ان مفتاح معظم التساؤلات يتركز في سؤال واحد هو: هل ما حدث في عدن من حيث دوافعه وأهدافه عمل سياسي أم ديني، أم أنه الاثنين معاً؟ لعل هذا الاحتمال الأخير هو الأرجح حتى الآن ولكن من منظور الجماعات التي قامت بهذا العمل بالذات، لأن في اليمن شبه اجماع على أن ما حدث من نبش للقبور وتكسير للأضرحة وما صاحب هذا من حرق ونهب وهدم واستخدام للأسلحة هو في مجموعه عمل تم خارج إطار الشرعية وأنه يتناقض مع الدين والعمل السياسي ويتجاوزهما إلى العدوان والفتنة وانتهاك الأعراض والأموال والمقدسات.

في ضوء هذه الصفات التي وسمت أو «وصفت» بها تجمعات سياسية وإسلامية يمنية ما حدث في عدن، فإن محاولة تسليط الضوء عليه في جانبيه الديني والسياسي تتطلب القاء نظرة سريعة على واقع المذاهب والتيارات الإسلامية والسياسية في اليمن في حدود ما تسمح به الحساسية حيال الحديث عن المذاهب الإسلامية من ناحية، وحسب ما أجرتة «الوسط» من حوارات واتصالات مع عدد من السياسيين والباحثين والفقهاء من ناحية أخرى.

جماعات السنة

ينتشر في اليمن المذهبان الإسلاميان المعروفان، الزيدي وبين حوالي ٢٠ في المئة من السكان، يعيشون في المناطق الشمالية الغربية (محافظات صنعاء

السلطان لم يترك هجوم المتطرفين على بعض القبور والمساجد في عدن مطلع الشهر الجاري ردود فعل أو انكاراً تذكر، سواء في جانب البحث عن دوافعه أو نتائجه أو في ما يتعلق بالجماعات المهاجمة من حيث قياداتها وانتماءاتها التنظيمية وعدد عناصرها وكذا ما يخص الجانب الأكثر إلحاحاً لدى عامة الناس، وهو مستقبل هذه الجماعات ومدى وجود ضمانات لعدم تكرار هجماتها. وعلى رغم أهمية الحادث فإن الحديث عنه في الأوساط اليمنية يكاد يقتصر على بيانات الرفض والادانة ونفي علاقته بمشروعية الأسلوب الديني أو

العمل السياسي. وأصدر هذه البيانات بعض الأحزاب السياسية إضافة إلى بيان «جمعية علماء اليمن». ولا تزال هناك تساؤلات لا تجد أجوبة ما يوحي بأن هناك تعمداً لتجاهل الحدث وتجاوزه، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح، قلل من خطورة الحادث والجماعات التي قامت به. وأكد أن «ما حدث في عدن ليس أكثر من تحرش من بعض عناصر حاولوا هدم الأضرحة ومقابر أولياء الله الصالحين (...) فواجهتهم قوات الدولة بكل الحزم والقوة». ووصف ما حدث بأنه «محاولات صغيرة يقضى عليها بالفشل ولم اعرها اهتماماً كبيراً». ولعل ما بلغت النظرة أن وزارتي الداخلية والدفاع أصدرتا قرارات تمنع على القادة العسكريين الادلاء بتصريحات للصحافة عن أي شيء يدخل في اختصاص الوزارتين ويحصر التصريحات في مسؤول مختص في مكتب الوزير.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الوسيط
الليدني

٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ :

انتشار قبور الأئمة والعلماء والأولياء في مختلف المناطق اليمنية وتجاوز بنائها من الشبر إلى المتر في المتوسط وبناء القباب على بعضها ووجودها داخل ملحقات بعض المساجد.

ويلاحظ أن هذه القبور التي توجد في فناءاتها

قبور العلماء كانت في معظمها، وبعضها لا يزال حتى الآن، أماكن لتدريس العلوم الإسلامية وتسمى بالمدارس والزوايا والأربطة، مثل الجامع الكبير في صنعاء وجامع الهادي في صنعاء والظفير في حجة وجامع يحيى بن حمزة في ذمار وجامع الأشاعر في زبيد والعيدروس في عدن والجامع الكبير في تربم وجامع الملك المظفر في تعز وغيرها. وكان في بعضها أقسام داخلية لسكن الطلاب. وكل من هذه المساجد والمدارس أوقاف تدر عليها دخلا سنويا كافيا لأعمال الصيانة والتدريس وإعاشة الطلاب. وعلى رغم هذا حدثت تجاوزات عبر الحقب الماضية واستمررت حتى الآن، فلم يعد رفع بناء القبور عن السبر خاصا بالعلماء والأولياء بل شمل غيرهم من الزعماء والقادة

والتجار وغيرهم. بصرف النظر عما حدث ويحدث بين فترة وأخرى من تقديس لبعض قبور الأولياء. إلا أن هذا لا يمثل مذهبا أو رأيا فقهيا، ولكنه يعبر عن جهل من يحتقونه أو يمارسونه مع أن السلطات لا تتأخر عن اتخاذ الإجراءات الرادعة. كما تظهر التجاوزات في ما يتعلق بالأضرحة، وهي في اليمن تنحدر من الحجر الأبيض الصلب الذي يسمى بـ «البلق»، ليكتب عليه اسم صاحب القبر والتعريف به، إلا أن كثيرا من الأضرحة لا يقتصر على الاسم بل يتجاوزها (منذ قرون وحتى الآن) إلى كتابة القصائد الشعرية المليئة بمدح الميت ونعته بصفات لا تتوقف المبالغة فيها عند حد. ويتبين من خلال هذا أن مثل هذه التجاوزات في مسألة القبور يمكن أن تشكل أساسا واهيا لدى

الجماعات المتطرفة حيال ما فعلته في عدن. ولكن التجاوزات لا ترقى لأن تبرر شيئا مما حدث، وفي هذا الصدد قال لـ «الوسط» مصدر قيادي في التجمع اليمني للإصلاح «إن تلك الهجة التي أدت إلى منكرات أكثر مثل النهب والحرق ونهب القبور وإخافة الناس ومحاربة الدولة، لا يقرها دين ولا عقل ولا يرضى عنها أحد» ومن الهيئة القيادية لـ «جمعية علماء اليمن»، قال أحد رجال الإفتاء، «لو سلمنا جدلا أن وضع تلك القبور منكر يجب تغييره فإن تغييره بتلك الصورة لا يدل على أن من قام به يريد أداء واجب أو تغيير منكر».

وكما يؤكد رجال الدين بأن هذه الجماعات لا يمكن تصنيفها (من خلال ما أحدثته في عدن) ضمن

وذمار وحجة وصعدة). والشافعي في بقية المناطق والمحافظات. ويتخلل هذين المذهبين الرئيسيين المذهب الحنفي، خصوصا الزيدي الذي يقول عنه قدماء الباحثين بأنه «الزيدي» حنفي في الفروع (الفقه) معتزلي في الأصول (المقائد)، وتوجد في مناطق (في اليمن) فئات قليلة تنسب إلى الاسماعيلية. كما تنتشر الصوفية في أوساط المذهب الشافعي خصوصا في المناطق الساحلية (محافظات الحديدة وأبين وعدن وحضرموت)، ويقول المؤرخون أن الصوفية دخلت إلى اليمن من مصر والمغرب في حوالي القرن السابع الهجري.

وعلى رغم أن كل المذاهب الإسلامية ترتبط بالسنة النبوية انتماء واستدلالا وقبوة إلا أن في اليمن كما في أقطار أخرى، جماعات تطلق على نفسها «جماعات السنة» وليست لها مناطق محددة بل تظهر من وقت إلى آخر بين منطقة وأخرى في شكل دعوات ودعاة ومدارس محدودة من أبرز سماتها، حسب مصدر إسلامي، «تفدية السنة» من الشوائب التي علفت بها وليست منها، وفي اليمن (في القرون ١١ و١٢ و١٣ الهجرية) ظهر مشاهير من علمائها أمثال الإمام الشوكاني وابن الأمير والمقبلي.

الخلاف على القبور

وكما تتداخل هذه المذاهب في اليمن في مدارسها وأتباعها ومناطقها، فإن أي تحديد مذهبي أو جغرافي لها يظل تقريبا ومعتمدا على الأغلب والأكثر كما أن اختلافها في الآراء لم يؤد إلى الفرقة والخلاف في ما بينها، بل ظل الاحترام المتبادل للاجتهادات العلمية مذهبا عاما وقاسما مشتركا بين كل المذاهب والمدارس، ولذا لم تترسخ في اليمن مشيخات لأي منها كما هو موجود في أقطار أخرى، إذ أن مسائل الوفاق بين هذه المذاهب هي الغالبة، بينما تنحصر مسائل الاختلاف في نطاق ضيق لا تكاد تظهر إلا نادرا، ومنها مسألة القبور بصفة عامة فباستثناء من يطلقون على أنفسهم «جماعة السنة» من السلفيين المعاصرين، لا ترى بقية المذاهب في القبور دافعا للخلاف والصراع، على تفاوت في الآراء حولها. وباختصار فإن الخلاف على مسألة القبور ينحصر عموما في أربعة جوانب، هي: رفع بناء القبور أكثر من شبر، ووضع الأضرحة عليها، ووجودها في المساجد، وزيارتها. ففيما ترى «جماعات السنة» تحريم كل هذه الأشياء أو إلاها، إلا أن وجهة، في وجوب وأساوب تخييرها، ترى بقية المذاهب في اليمن، في عمومها، بصرف النظر عن التفاصيل والتفاوت، أن رفع بناء القبور أكثر من شبر مكروه في غير قبول الأفاضل من العلماء والأولياء، وتنشتر في الأضرحة أن لا يكتب عليها غير اسم صاحب القبر وما يتعلق به من التعريف به، وترى جواز الجانبين الأخيرين شرط أن لا يؤدي إلى شيء من الاعتقاد بأن صاحب القبر يضرب أو ينفع، وتستثنى النساء من جواز زيارة القبور هذا التسامح والاحترام المتبادل بين الفقهاء والمذاهب في اليمن على مسائل الخلاف عامة ومسألة القبور خاصة، نتج عنه منذ قرون مضت،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : **الوسط**

العدد ١٠٠

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩١

شيئا يحدد فيه فكره التنظيمي أو أهدافه أو توجهه السياسي أو آرائه في مجمل القضايا العامة. أي أن كل هذا يؤكد عدم وجود هذه الجماعات داخل الخريطة التنظيمية أو العمل السياسي بأي شكل من الأشكال. وتجدر الإشارة إلى أن هناك احتمالات عدة على الساحة السياسية وخارجها في اليمن حول من هم هؤلاء؟ ولعل أطرف هذه الاحتمالات وأحدثها، ما قاله لـ «الوسط» قيادي سابق (قبل ١٩٨٦) في الحزب الاشتراكي، من أن هؤلاء المتطرفين لا ينتمون إلى مصدر أو تنظيم أو جماعة واحدة محددة «وليسوا هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس لهم فكر سياسي ولا غير سياسي وليسوا دعاة إلى غاية عامة ولا سعاة إلى السلطة أو المشاركة فيها».

ولكنهم بحسب احتمال هذا القيادي «من مصادر ومجموعات عدة، من ميليشيات سابقة وحراسات كانت تابعة لشخصيات سياسية تشغل بعضها بالفعائد سرا، إضافة إلى منشقين عن حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي ومن طارقيين (اتباع طارق الفضلي) وعائدين من أفغانستان ومن ناقلين أو موتورين من قادة الاشتراكي وهاربيين من سجون عدن ومطاردين من قبل أجهزة الأمن وعاطلين ونزوي دوافع شخصية أخرى».

ويبدو أن هذا الاحتمال تميز بقدرته على استيعاب كل الاحتمالات، وسيظل قائماً مهما تعددت الاحتمالات حتى تظهر الحقيقة التي لا يبدو أنها ستظهر دفعة واحدة ■

الجماعات الإسلامية، يؤكد السياسيون من جهة ثانية أنها ليست تجمعاً سياسياً وفي ندوة خاصة شارك فيها أكاديميون وسياسيون حزبيون ومستقلون وحضرتها «الوسط» انتهى المشاركون إلى نفي صفة «التجمع السياسي» عن هذه الجماعات، وكان من الأدلة التي اعتمدوا عليها أن هذه الجماعات تنسب إلى تنظيمات سياسية عدة مثل «تنظيم الجهاد» و«حزب الله» و«جماعات السنة»، ولكن أياً منها لم يعلن عن تأسيس تجمع سياسي بأي من هذه الأسماء ولم يتقدم إلى السلطة بطلب أو اشعار يشير إلى شيء من هذا ولم يسبق لأي من هذه الجماعات أن أعلن عن تنظيمه أو قيادته أو حتى مسؤوليته عن أي عمل من الأعمال التي تنسب إليها وكذلك لم يطرح أي منها



المصدر: الشرق الأوسط للصحافة

٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

أحد قادة أحزاب المعارضة في اليمن - الشرق الأوسط

الوضع في اليمن يسوده الغموض والقلق والتعديلات الدستورية تحتاج لجنة وطنية عامة

لندن: من لطفي شطاره

كشف أحمد كلز أمين سر حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض عن وجود حوار غير نجان مخصصة بين الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام يستهدف القناع الاشتراكي بالمشاركة في السلطة والعودة الى الائتلاف.

ودعا لقرار التعديلات الدستورية من جانب لجنة وطنية وليس من جانب البرلمان، واتهم اطراف الحكم بمحاولة شق احزاب المعارضة.

ووصف كلز في حديث هاتفى لـ الشرق الأوسط الوضع السياسي في اليمن بعد الحرب بأنه غامض، وعلى أن تكون هناك مصلحة سياسية أو حوار قائم داخل اليمن بين احزاب السلطة والمعارضة.

وجاء الحديث على النحو الآتي: ما هي أبرز نتائج اجتماعات الهيئة العليا لحزبك التي عقدت لأول مرة بعد الحرب؟

ناقشنا التقرير السياسي خلال اجتماعات الدورة الخامسة للأمانة العامة للحزب، والإعداد لاجتماع الهيئة العليا في 13 - 10 - 1994 في صنعاء للوقوف أمام النتائج التي أعطيت للحزب، وتقديم التقرير السياسي وموقف الحزب من الأحداث وتقرير تنظيمي عن أوضاع الحزب الداخلية.

وينظم التجمع ندوات في صنعاء ومدن أخرى، بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على استشهاده المهندس حسن الحريبي، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويشارك فيها ممثلو الأحزاب التالية: الاشتراكي والمؤتمر والإصلاح واتحاد الأدباء والكتاب وعدد من

زعماء المعارضة.

● مسؤولون في صنعاء يقولون ان حواراً للمصالحة السياسية يجري الآن بين الأحزاب السياسية داخل اليمن، على أي أساس تقوم هذه المصالحة؟

المصالح السياسية كمصطلح لا يوجد له أي أساس في الواقع اليمني المعاش حتى في الخطاب السياسي، ويتجنب حزب المؤتمر والإصلاح صحة ذكر هذا المصطلح، بل العكس هناك توجه لضعاف الأحزاب الوطنية وتقسيمها، وهذا ما جرى داخل عدد من أحزاب المعارضة.

● هناك مخاوف من عودة النظام الشمولي في اليمن، إلى أي مدى هذه المخاوف صحيحة، وما هي أبرز مؤشراتها؟

كثير من قادة الأحزاب المعارضة ينتظرون أن تظهر سياسة واضحة وملامح للتوجه العام للسياسة في البلاد، وكان واضحاً من خطابات تجمع الإصلاح بأنه لا توجد أي بادرة من بولدر الحوار بين الإصلاح والاشتراكي على سبيل المثال، بل العكس كان هناك هجوم عنيف على الاشتراكي، واتهمت قيادته بالغموض لأنها لم تحدد موقفها من الانفصاليين، وأن الإصلاح سينظر في علاقته مع الاشتراكي عندما يحدد موقفه من الانفصال وقادة الانفصال.

أما بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي فلدينا معلومات أن حواراً يجري عبر لجنتين من الحزبين، ويحاول الشعبي أن يلغى الاشتراكي بالعودة الى الائتلاف والمشاركة في الحكومة المقبلة، حتى لا يحتل الإصلاح مقاعد أكثر في الحكومة.

أما أحزاب المعارضة في حكومة انقاذ وطني لا تكون فيها هيمنة لأي

حزب، ولن تشترك أحزاب المعارضة في جمع حكومة ائتلافية.

● هل ما يزال حزبكم يرى في وثيقة العهد المخرج اللازمة في اليمن؟

حزبنا متمسك بوثيقة العهد والاتفاق نصاً وروحاً وما زلنا نعتقد انها الوسيلة الوحيدة للخروج من الازمة السياسية الراهنة، وهي لدعو إلى المصالحة، ولانها وثيقة الإجماع الوطني.

● لكن المؤتمر والإصلاح اعتبروا أنها لاغية؟

هذا شأنهما ونحن نرى ان الوثيقة جاءت لمنع الحرب وحل المشاكل التي قادت إلى الحرب، ونرى ان تلك المشاكل التي كانت قبل الحرب ما تزال قائمة إضافة إلى ما خلفته الحرب من دمار وخراب، وقد أصدرنا بياناً بذلك يوم 9/10 الماضي.

● كيف ينظر حزبكم إلى مشروع التعديلات الدستورية التي يناقشها البرلمان حالياً؟

في وثيقة العهد والاتفاق اجتمعت القوى الوطنية على المواد التي يجب تعديلها، وفيها أيضاً نص

قادة الحرب ضد (الردة والانفصال)، ومن وحي هذا يحاولون ان يحققوا ما يريدون على أساس هذه القاعدة، وهذا خطابهما السياسي، والاصلاح قال انه المؤتمر في خندق واحد في الانتصار، وانهما يكملان بعضهما البعض.

● الا يشكل ذلك قلقاً على احزاب المعارضة الصغيرة؟

- هذا التسوية في حد ذاته هو الغشاء نور ومواقف كل الاحزاب الوطنية التي وقفت ضد الحرب ضد الانفصال وادانت بوضوح كامل الجهات التي وراء كل ذلك.

● هل تشعر احزاب المعارضة بقيود تفرض لتكبل حريتها السياسية؟

- نحن نشعر من القيود التي فرضت وهي غير معلنه، مثل عرقلة دور بعض الصحف واشاعة اجواء من الطلق الذي جعل بعض الاحزاب والشخصيات تخاف من ان تقول رايها عن الاوضاع التي تلت الحرب.

وعلى سبيل المثال عندما دعا حزب التجمع الوندوي اليمني الى ندوة حول الديمقراطية وحقوق الانسان تريد كثير من الشخصيات السياسية سواء كانت حزبية او مستقلة من الحضور والمشاركة خوفاً من اذى قد يصيبها، وخصوصاً بعد الاعتقالات لبعض الصحافيين التي حدثت بسبب ندوة مماثلة اقيمت في الخندق صباح بعد الحرب مباشرة.

كما ان صحيفة التجمع الصادرة عن حزبنا اوقفت عن الصدور في عين من حكومة الانفصال، اثناء الحرب، وتعرضت للشرعية الدستورية، الآن محاولة حزبنا إعادة اصدار الصحيفة من جديد بشقي الوسائل والاعذار أبرزها التواحي (الغنية).

يحدد ان التعديلات الدستورية لا تتم عن طريق البرلمان الحالي، لأن ما قبل الحرب كشف كل حزب من احزاب الائتلاف عبر وسائل إعلامه الطعون والتزويرات التي قامت بها احزاب الائتلاف في الانتخابات البرلمانية، فاجمع الموقعون على وثيقة العهد والاتفاق بان تشكل لجنة وطنية من الاحزاب الموقعة على الوثيقة، وهي التي تقدم مشروع التعديلات الى البرلمان حسب الضرورة التي تتطلب تعديل اي مادة من المواد، وبإشراك العلماء واساتذة الجامعة وفقهاء القانون الدستوري، اما الطريقة الجارية فواضح ان الاصلاح والشعبي يرغبان في تعديل المواد التي تتفق مع طموحاتهما.

● ما هو تقييمكم للوضع السياسي في اليمن بعد الحرب؟

- الوضع السياسي الحالي غير واضح الملامح فالأشكر اني مثلاً، والذي كان حاكماً يعاني الآن آثار ونتائج الحرب، ويعاني من المحاولة الواضحة لتفتيته، اما الاصلاح والمؤتمر فيعتبران نفسيهما بأنهما



اليمن : القيادة الجديدة للاشتراكي تريد التحالف مع الاصلاح

□ عدن -

من اقبال علي عبدالله:

قال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الحياة» في اول تعليق على نتائج المؤتمر الاول لحزب التجمع اليمني للاصلاح وتصريحات بعض قادته عن وجود اشتراكي في الائتلاف الحكومي ان «الاشتراكي يعتبر ان الائتلاف الثلاثي (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والاصلاح) الذي وجد اثر لانتخابات نيسان (ابريل) العام الماضي انتهى عند انطلاق اول رصاصات في الحزب اليمنية التي جرت خلال ايار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين».

وكشف حوارات بين قيادة الاشتراكي الجديدة وبعض الاطراف القيادية في الاصلاح» مؤكداً ان «حزب الاصلاح من الاحزاب الرئيسية في البلاد التي يهتم الاشتراكي تعزيز التحالف معها» واعرب عن تفاؤله بهذه الحوارات.

واضاف المسؤول الذي تحدث الى «الحياة» في عدن امس ان «الحزب يستغرب الاتجاه الذي يتحدث عن رفض حقه في العمل السياسي وهو امر يتناقض مع الدستور ومبدأ التعددية السياسية والحريات العامة» وزاد ان «هناك بعض الاتجاهات المتطرفة في حزب الاصلاح تعتمد الى تبرير عدم التزامها الدستور والتعددية السياسية باشتراطها ان يتخذ الاشتراكي اجراءات معينة تتنافى ونظامه الداخلي وبرنامجه السياسي» بهدف ايجاد الحجج لحظر

الاشتراكي في العمل السياسي».

وعن دعوة بعض قادة الاصلاح من بينهم السيد عبدالوهاب الانسي الأمين العام المساعد للحزب الى اتخاذ موقف واضح ومريح من العناصر الانفصالية في القيادة السابقة للاشتراكي قال المسؤول ان «اللجنة المركزية للحزب (الاشتراكي) في دورتها الاستثنائية التي عقدت في صنعاء اوائل ايلول (سبتمبر) الجاري دانت الانفصال وقرار الحزب ودعت الى التمسك بالشرعية والدستور والعمل السلمي الديمقراطي واعلنت مناهضتها اي معارضة سياسية من الخارج» وتابع ان «تلك المعارضة ستؤدي الى الارتهان الى قوى خارجية».

واوضح ان «هناك اختلافاً بين المؤتمر الشعبي العام الذي يترجمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح وتجمع الاصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في شأن وجود الاشتراكي في الائتلاف او حتى في العمل السياسي» وقال ان «المؤتمر يامل من قيادة الاشتراكي الجديدة التي انتخبت اوائل ايلول بزعامة السيد علي صالح عباد (مقبل) خلفاً للسيد علي سالم البيض الموجود في سلطنة عمان» بان تتخذ اجراءات تنفيذية تفصل المسؤولين عن قرار الانفصال الذي اعلنه البيض في ٢١ ايار الماضي بعد اكلس من اسبوعين على بدء المعارك بين الشمال والجنوب» بينما حزب الاصلاح يجد في ذلك مبرراً للدفع في اتجاه حظر العمل السياسي

للحزب الاشتراكي، وهو اتجاه لا يجمع عليه جميع قادة الاصلاح».

ولفت المسؤول الاشتراكي الى ان «الحزب يرى في المؤتمر الاول للاصلاح الذي عقد في صنعاء شيئاً ايجابياً لجهة ممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب وانتخاب القيادات» مؤكداً ان «حزب الاصلاح من الاحزاب الرئيسية في البلاد التي يهتم الاشتراكي تعزيز التحالف معها».

وكشف ان «حوارات تجري بين قيادة الاشتراكي الجديدة وبعض الاطراف القيادية في الاصلاح وهناك توجهات ايجابية في هذه الحوارات».

واهتم أجهزة الاعلام الحكومية في صنعاء وعدن امس واول من امس ببيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الصادر اول من امس، الذي انتقد القيادات السابقة للحزب الموجودة في الخارج لجهة ما اعلنته من «مبادئ لتصبح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب وتحقيق مصالح وطنية شاملة في اليمن».

ويأتي هذا الاهتمام للمرة الاولى منذ انتهاء الحرب في السابع من تموز (يوليو) الماضي على رغم العديد من النشاطات السياسية السابقة للحزب واهمها عقد دورة استثنائية للجنة المركزية لم تزل اي اهتمام اعلامي.

ويرى سياسيون في عدن ان «هذا الاهتمام من الاعلام الحكومي الذي يسيطر عليه المؤتمر الشعبي العام يشير الى حرص المؤتمر على وجود الاشتراكي في الساحة السياسية بعد ادانته القيادة الانفصالية السابقة».



السوف
القاهرة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

حزب التجمع اليمني للإصلاح يعطي تاييده التعددية الحزبية الحزب الاشتراكي في صنعاء يهاجم بيان قاداته السابقين في المنفى

صنعاء - وكالات الانباء: أعلن أمس حزب التجمع اليمني للإصلاح الاسلامي، تأييده لتعددية الاحزاب في البلاد. وأكد بهان الحزبي ان التعددية الحزبية تعمل على تعزيز الاستقرار السياسي في اليمن، ولومى بهان بخسرة الاهتمام بمحادثات الحزب وشريك بعض المؤسسات الاسلامية، التي لوقتها الحزب الاشتراكي، عندما كان يحكم البلاد، ودعا الحكومة الي معالجة اثار الحزب الاهلية، التي استمرت شهورين وراح ضحيتها مئات الضحايا، وخسرت فيها البلاد ٢ مليارات دولار. وكان حزب التجمع قد اعد انتخاب مهلاله الأحمر رئيساً له، لمدة ٤ سنوات جديدة، كما تم انتخاها عينا لعهد الزيداني قائد الاخوان المسلمين في اليمن رئيساً للمجلس الاستشاري لحزب التجمع. ويضم الحزب مائة عضو، من بينهم عدد من الاخوان المسلمين، كما يضم المكتب السياسي للحزب بين امهاتة خمسة عشر المنتسبين من قبل المجلس الاستشاري عدا

آخر من الاخوان المسلمين، ويتولى الحكم في اليمن ائتلاف حكومي يضم التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي مهلاله صلاح بالاضافة الي الحزب الاشتراكي «الجندري».

وقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بإعلان مسدوقه مجموعة من العناصر القبلية السابقة في الحزب ولتقواجهون حالها خارج اليمن والذي سعى بإعلان سيادته لتجميع مساهمات العمل الوطني والسياسي لحزب الاشتراكي، وصف بهان المكتب السياسي «إعلان الهادي» بأنه عملية خطيئة من جناسات الانفصالات غير الشرعية التي تمت وتتم باسم الحزب، والشبهة بإعلان فخرلل الحزب من شمال البلاد خلال الحرب الاهلية.



علي عبد الله صالح

أكد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان «إعلان الهادي» يشتمل على افكار وآراء خارجة تماما عن الخط السياسي للحزب، وتستهدف تعزيز وحدة اليمن والحزب الاشتراكي. وحذر بهان المكتب السياسي كل القادة السابقين للحزب الاشتراكي، الذين يتطسبون وراء إعلان الهادي من الاستمرار في مساهمتهم الهامة.



المصدر : الهيئة اللبنانية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

حمل مجدداً على قوى الانفصال في ذكرى الثورة علي صالح يدعو لـ «فتح صفحة جديدة» وتحقيق مصالحة عربية - عربية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أن بلاده تدعم كل الجهود من أجل تحقيق المصالحة العربية - العربية بروح أخوية صادقة، داعياً إلى «فتح صفحة جديدة على أساس التفاهم والتعاون» وإلى «أن نأخذ جميعاً عبرة من الماضي القريب الذي أثبت أن الألفة خير من القطيعة» وعلى الصعيد المحلي اعتبر من أبرز مهمات المرحلة المقبلة تنفيذ تجربة الحكم المحلي بدءاً بانتخابات المجالس المحلية والمحافظين والمديرين. وتعهد العمل لإعادة بناء القوات

المسلحة وقوى الأمن وتحديثها، محرباً عن ارتياعه لما تم حتى الآن في إطار «عملية الدمج على أسس وطنية وعلمية بعيداً عن الانتماءات الضيقة الحزبية والقبلية والمناطقية».

وقال الفريق علي صالح، في كلمة القامها مساء أمس لمناسبة العيد الثاني والثلاثين للثورة، إن احتفالات السنة بالاعيد الوطنية تكسب دلالة خاصة لأنها ثاني في خضم تواصل افراح شعبنا بانتصاره الحاسم يوم السابع من تموز (يوليو) ١٩٩١ في الدفاع عن وحدة الوطن.

أما ذلك، كشف مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي في عدن أن

دعواته في ذكرى الثورة، وودع الإطار، العبادة في مجمع الإصلاح مشيراً إلى توجهات إيجابية. وفي الصحافة، إن الإصلاح من الإحزاب الرئيسية في البلاد التي تهم الاشتراكي النخالف معها. (راجع ص ١٦).

وخلت كلمة الرئيس اليمني من استساره إلى الوضع السياسي وقضايا من تعديل الدستور إلى التحالفات الحكومية المرتقبة، إلا أنه حمل مجدداً على قيادة الحزب الاشتراكي، وقال: «كانت الوحدة منذ قيامها في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٩٠ ورقة



المصدر : الحياة النضالية

٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

للابتزاز وعرضه للانتكاس من جانب ذلك النفر من ادعاء الثورة والوحدة وتجار الشعارات البراقة الزائلة، الذين خدعوا شعبنا ربنا من الزمن من خلال مزايدهم الكاذبة بالوحدة والديموقراطية وممارساتهم الظالمة ضد الوطن والشعب حتى فضحهم الله على حقيقتهم. وأضاف «التعلوا أزمة سياسية طاحنة متزعزعين بمطالب ظلوا يخدمون بها عامة الناس فيما كانوا يخفون وراءها مطالبهم الخاصة (-) وقد حرصنا على تقديم التنازلات تلو التنازلات للحؤول دون ما كانوا يخططون له، ولكي نجنب الوطن الفتنة (...) وما ان فشلوا في فرض الانفصال من جديد، والعودة بالوطن الى ما كان عليه قبل الوحدة عبر تلك الأزمة المفتعلة حتى اشعلوا شرارة الحرب التي استعدوا لها بشراء صفقات ضخمة من الاسلحة وشراء الذمم لجعلوا منها مبررا لاعلان الانفصال البائس عشية العيد الرابع للوحدة».

ولفت الرئيس اليمني الى «ان الكثير من المراقبين توقع عمليات انتقام وثار ازاء ما ارتكبوه (الجنوبيون) من جرائم بحق الشعب والوطن والوحدة فقد حرصنا منذ البداية على اعلان العفو العام وتطبيقه (...) وقد عاد الى ارض الوطن كل من غدر بهم من العسكريين والمدنيين، ولم يبق في الخارج سوى المجرمين الضالعين في الاعداد والتنفيذ لمؤامرة الاقتال والانفصال».

وشدد على «بذل المزيد من الجهود والطاقت لنموض خسارة ما فات من وقت وامكانات». وقال: «سنظل متمسكين بالقوايت المبدئية لشعبنا المرتكزة على العقيدة الاسلامية والوحدة وبناء الدولة الحديثة (...) مؤكدين ايماننا بحرية الرأي واحترام حقوق الانسان وبفعالية دور المعارضة المسؤولة والابتعاد عن الفهم الخاطئ للممارسة الديموقراطية».

وحدد انجاح تجربة الحكم المحلي كمهمة مستقبلية هدفها «توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم، وتطوير فكرة العمل الديموقراطي التعاوني (...) والحرص على اختيار القياديين في مختلف اجهزة الدولة وفق معايير الكفاءة والقدرة والتخصص والنزاهة بعيدا عن الولاءات الضيقة». وتعهد مكافحة ارتفاع الاسعار والتضخم والحد من البطالة وتقديم مزيد من التشجيع والتسهيلات للاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية. كذلك شدد على الاهتمام بتنمية المحافظات كافة التي «حرمت من المشاريع في ظل عهود الشعارات الفضفاضة والتسلط الحزبي الشمولي الذي انتهى زمنه الى غير رجعة». ودعا اجهزة الدولة الى «استئصال الفساد الذي عمل الانفصاليون ومن تعاون معهم ساعدهم على استئصاله في المجتمع للتبويه انجاز الوحدة العظيم».



المصدر : الشرق الأوسط للشرق

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

عمان واليمن يبحثان سبل تطوير العلاقات البرلمانية بينهما

عمان، ٢٦ سبتمبر - ق.ن.ا: تعام الشيخ عبد الله الأحمر، رئيس مجلس النواب اليمني رسالة من رئيس مجلس الشورى العماني عبد الله بن علي الفتيحي تتعلق بسبل تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين. وذكر راديو صنعاء أن سفير سلطنة عمان لدى اليمن عوض محبوب قام بتسليم الرسالة إلى الأحمر خلال استقبال الأخير له أمس.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٧ سبتمبر ١٩٩٤

المصدر:

القاهرة

«الإصلاح» يؤكد أهمية تطوير علاقته مع المؤتمر الشعبي العام

صفاء - إسماعيل حامد:

في صبيحة يوم السبت ٩/٢٤ وبعد ٤ أيام من المداولات والنقاش الجاد والحوار البناء اختتمت فعاليات المؤتمر الأول للإصلاح وسط إجماع من المصلين والمراقبين ومن رجال الأحزاب والتنظيمات السياسية ومن كالة القوى على الساحة اليمنية على أن الإصلاح قد برز على الساحة من خلال هذا المؤتمر كحركة لا يستهان بها، وأن له نقلاً وتراجيحاً شعبياً يوليه لأن يقود حركة الإصلاح والتغيير في البلاد في المؤتمر الشعبي العام. هذا وقد خرج المؤتمر بقيادة جبهة تقود مسيرة الحزب خلال السنوات الأربع

القادمة، وتضم هذه القيادة التي تسمى الهيئة العليا ١٥ عضواً يرأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وهو رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبائل حاشد التي ينتمي إليها الرئيس اليمني علي صالح، ونائب رئيس الهيئة هو الأستاذ ياسين عبد الغزي وهو أحد رواد الحركة الإسلامية والذي قاد العمل الإسلامي باليمن منذ عام ٨٠م، والأمين العام للحزب الأستاذ محمد عبد الله والأمين العام المساعد الأستاذ عبد الوهاب الأنس نائب رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كمال من الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة، والقاضى يحيى لطفي الفسيل، والعلامة محمد إسماعيل العمرواني، ود. نجيب غانم

وزير الصحة، محمد حسن مساج وزير الإدارة المحلية، والشيخ عبد الرحمن بكير، ومحمد علي عجلان عضو مجلس النواب، وأحمد القميري، وعبد ربه العرواض، ومحمد عبد الوهاب جباري، ومحمود شجاع، كما تم اختيار قيادته لمجلس شورى الحزب من الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيساً، ومحمد علي عجلان نائباً، ود. عبد الرحمن بياض وزير التكوين نائباً ثانياً، وشيفان عبد الرحمن أميناً للسفر. هذا وكان المؤتمر قد انتخب ١٠٠ عضواً لعضوية مجلس الشورى الذي كان جمعاً متجانساً يمثل أهل العمل والعقد، حيث ضم أصحاب الكفاءات والدرجات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

العام ٧٢

التاريخ :

٢٢ شباط ١٩٩٤

العلمية ثم أصحاب العلم الشرعي ثم رجال التربية والعمل التربوي ثم المشايخ وأصحاب الكلمة في أمكتهم ثم بعض التجار، وبهذا يكون الإصلاح قد جدد دماءه بهذه القيادات الجديدة الشابة وقام بترسيخ دعائمه على أسس وقواعد ضرورية راسخة مما يعد ميلاً جديداً للتجربة الديمقراطية في اليمن، ويكون الإصلاح بذلك قد ساهم بدور فعال في تعزيز التجربة الديمقراطية وأعطاه نموذجاً حضارياً إسلامياً قابلاً للتعايش مع القوى السياسية والتيارات القومية والأنظمة الحاكمة وفقاً لأطر العولمة البناء والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، هذا وقد جاء حفل الختام ليكون مسك الختام في مؤتمر سادس النظام والدولة والروية والإبداع واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وقد تحدث في حفل الختام الشيخ عبد الله الأحمر رئيس الحزب بكتلة عبر فيها عن مسعاته بنجاح المؤتمر وانتخابه للقيادة الجديدة ودرسه الخطوط العامة للمرحلة المقبلة التي تدق فيها أن يسهم الإصلاح إسهاماً فاعلاً في عملية بناء الدولة بناءً مؤسسياً، وأكد أن العمل ببرنامج تعاونية وشعور عال بالمسؤولية من جميع الأعضاء كان وراء نجاح المؤتمر، وقال: إنها لفرصة طيبة لنؤكد من جديد أننا نعد أدينا لكل القوى السياسية الوطنية المتقدمة بالتواكب والأسس الجسج عليها لتتعاون جميعاً على تحقيق آمال وتطلعات شعبنا العظيم وأكد أن الإصلاح مصمم على تطوير وتمتين علاقة التعاون والتكامل القائم بين الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام، وقال: وسنعمل على أن تستثمر هذه العلاقة وتتطور أكثر لتتعاون معاً في معركة البناء والإصلاح.

هذا وقد أقيمت كلمة المشاركين والمشاركات الأخت أمة

السلام أحمد رجاه والتي أكدت فيها ضرورة الالتزام بالنهج الساموي والعودة إلى الفطرة السليمة وإلى النهج الإسلامي، إلى الإسلام، وقالت: إن الإسلاميين في اليمن قد لعبوا دوراً من أجل ذلك خاصة أن الإسلام لا يزال هو المحرك الأكبر لعلاقات الناس وإبداعاتهم ولذلك كان للإسلاميين الدور الكبير في تحريك الجماهير وصناعة الأحداث، ولقد جاء الإصلاح، كحقيقة لهذه الجهود وهو أصيل في تاريخه ويمتد في أحضان التاريخ اليمني مناهضاً للظلم والاستبداد ومواكباً للثورات الحرة وبسبب هذه الخبرة الطويلة وبسبب الاتصال بواقع الشعب وبسبب مناهجه الشمولي المستمد من الإسلام وبسبب ذلك كله استطاع أن يواكب الأحداث رغم سرعتها وأن يثبت جدارته وأن يكون جزءاً لا يتجزأ من تاريخ اليمن وواقعه ومستقبله.

هذا وقد ألقى ند غالب القرشي مقرر المؤتمر - البيان الختامي الذي استعرض فيه لمعاليات المؤتمر ومجمل الأرواح المحلية إلى جانب القضايا العربية والإسلامية، وقد كان من توصيات المؤتمر: إقرار النظام الأساسي وبرنامجه العمل السياسي وانتخاب القيادة الجديدة وتكليف الهيئة العليا والأمانة العامة بمهمة بناء الهياكل التنظيمية والأطر القيادية ودراسة تجربة الائتلاف سلباً وإيجاباً وتطوير النهج الثقافي لأعضاء الإصلاح والاهتمام بمعهد الإصلاح والاهتمام بالشايفيل الشرعي وإعطاء أولوية العمل لحفاظات الجنووية (عدن - شبوة - أبين - لحج - حضرموت - المهرة) والاهتمام بالقطاعات النسائية كما أقر البيان الختامي اعتباراً صعبة الصعوبة ناطقة باسم الحزب ودعا إلى مواجهة الفساد بحزم والتأكيد على

إقامة العدل وصيانة الحقوق وتحقيق الأمن، وكل ذلك سرهون بتطهير القضاء من العناصر الفاسدة، ودعا الحكومة إلى الإسراع في معالجة أخطاء المرحلة الانتقالية وتطوير أداء الإدارة المحلية ودعاه إلى الشفافية ويدعوها لمعالجة أثار الحرب ومعالجة موضوع الأسلاك المؤمنة وإعادتها إلى أصحابها والمفنية باستفراج الثروات المعدنية والتنميطية وأمية دعم للؤسسات الدستورية وتفعيل دورها وتكوين وحدات القطاع العام واتباع إجراءات حازمة لترشيح الإنفاق العام وضرورة الاهتمام بالمرأة ودفع مستواها العلمي ومشاركتها في جميع مؤسسات الدولة وفق ضوابط الشريعة. ويؤكد المؤتمر الاهتمام بالإخوة المقيمين في تهجيرهم ويؤكد حق القوى السياسية والوطنية في ممارسة العمل السياسي للترؤس بتواكب الأمة وضرورة الحفاظ على النهج الديمقراطي الشروري وإبعاد القوات المسلحة عن الصراع العرسي، وضرورة التعاون مع كل الأحزاب على الساحة، والاهتمام بتطوير العلاقة الأخوية بين الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام. وعبر الإصلاح عن شكره للدول الشقيقة والصديقة التي وقفت مع اليمن في معركة الدفاع عن الوحدة، وعبر عن أسفه إزاء ما يجري من صدامات بين بعض الحكومات وقوى المعارضة ودعا الجميع إلى نبذ العنف والقهر والتزام الوسائل السلمية، ودعا الإخوة المتناحرين في أفغانستان والصومال إلى تحكيم العقل، ودعا زعماء أمثال العربية والإسلامية إلى تصحيح المسار وانتهاج أساليب جديدة في التعامل مع المسلمو المسيحيين لإعانة الحقوق المشروعة إلى أهلها في فلسطين.



المصدر:
الشمس
القاهرة

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عودة الأسلحة اليمنية التي هربها البيهض إلى سقط

نقلت طائرات عسكرية يمنية الأسلحة والمعدات التي كان الانفصاليون قد نقلوها إلى سلطنة عمان بعد هزيمتهم في الحرب الأهلية.. وذكرت مصادر عسكرية يمنية أن جزءاً من هذه الأسلحة التي هربتها القوات التابعة للبيهض لدى هروبه إلى سلطنة عمان قد جرت إعادتها إلى اليمن.. كما أن صنعاء مازالت تنتظر بقية الأسلحة المتطورة التي جرى تهريبها، ومن بينها طائرات ميغ ٢٩ ومدفعية آلية للحركة.

وكان عبد العزيز الرواس وزير الإعلام العماني قد صرح بأن الأسلحة اليمنية التي هربها البيهض إلى سلطنة عمان هي عهدة لدى السلطنة سوف تسلمها إلى الحكومة اليمنية.



قياديون عارضوا الهجوم على القيادة السابقة

مزيد من الانقسامات داخل الاشتراكي اليمني

□ عدن -
من إقبال على عبدالله:

■ علم أمس السبت ان بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الصادر السبت الماضي الذي دان «اعلان المبادئ لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب وتحقيق مصالح وطنية شاملة» الصادر عن بعض العناصر القيادية للاشتراكي في الخارج «واجه معارضة شديدة من عدد من أعضاء المكتب السياسي الجدد المؤيدين للقيادة السابقة».

وقالت مصادر مسؤولة في الاشتراكي عارضت البيان ان «صدور بيان المكتب السياسي وبالنسبة الهجومية ضد القيادة السابقة جاء بمثابة براءة ذمة من الاشتراكي امام

حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح اللذين ربطا عودة الحزب الى العمل السياسي بإدانة العناصر القيادية الانفصالية في الحزب وفصلها وعلى رأسها الأمين العام السيد علي سالم البيض الموجود حالياً في سلطنة عمان».

واكدت ان «الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي التي انعقدت اوائل ايلول (سبتمبر) الجاري وانتخبت قيادة جديدة على رأسها السيد علي صالح عباد (مقبل) لم تشر الى مثل هذه الادانة للقيادة السابقة بل احوالت الموضوع على الرقابة الحزبية وفق النظام الداخلي لتحديد مسؤولية كل عضو قيادي في قرار الحرب والانفصال وتقديم نتائج ذلك الى المؤتمر العام الرابع المتوقع

عقد اوائل السنة المقبلة لاتخاذ القرار المناسب باعتبار المؤتمر العام السلطة الوحيدة التي تملك قرار الادانة والفصل للقيادات المنبثقة منه».

وأشارت المصادر المسؤولة في الاشتراكي الى ما قاله رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الفريق علي عبدالله صالح في ١٢ ايلول الجاري ان «لقاء مع القادة الجديدة للاشتراكي عن انه من الصعب على الحزب الاشتراكي إعادة ترتيب اوضاعه والانخراط الايجابي في العمل السياسي ما لم يعد حساباته ويتصالح مع الناس ويثبت انه غير موقفه على الساحة الوطنية، واذا فشل الحزب في ذلك سيحاسب

على المستوى الجماهيري على موقفه بل سيعتبر موقف القيادات الانفصالية المتمردة موقف الحزب الاشتراكي برمته».

واكدت ان «ما قاله الرئيس علي صالح وما صرح به احد زعماء الإصلاح (اشارة الى السيد عبدالوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للإصلاح) بان الاشتراكي اخرج نفسه بنفسه من الائتلاف يأتي في اطار نيات المؤتمر الشعبي والإصلاح الذي يترجمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ابعاد الحزب عن العمل السياسي بل وإنهاء وجوده في الساحة اليمنية».

وزادت ان «بيان المكتب السياسي للاشتراكي السبت الماضي ساعد المؤتمر والإصلاح في الوصول الى تحقيق ذلك من خلال ايجاد مزيد من الانقسامات داخل الحزب».



المصدر :
الأمم المتحدة
القاهرة

التاريخ :
٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمر الجاوي أمين حزب التجمع اليمني الوحدوي:

أصدر من مفاخر انقسام اليمن إلى خمسة كيانات

زار عمر الجاوي، الأمين العام لحزب التجمع اليمني الوحدوي، القاهرة، هذا الأسبوع وعمر الجاوي قيادة تاريخية بارزة في اليمن شارك في قيادة المقاومة الشعبية للدفاع عن صنعاء أثناء حصار الملكيين لها بعد انسحاب القوات المصرية عام ٦٧. (حصار السبعين يوما) كما رأس لجنة إنقاذ عدن بعد تدمير منشأتها الحيوية والماسي التي صاحبت حصارها. ثم بخول قوات الوحدة والشرعية، لعين في يوليو ٩٤. حاولته «الاهالي» حول آخر التطورات وحول قرار الوحدة وقرار الانفصال ومستقبل اليمن الموحد بعد هزيمة الاشتراكي.

مدحت الزاهد

● تفرز نتائج الحرب في اليمن خريطة سياسية جديدة أبرز ملامحها مشروع التعديلات الدستورية الذي يلقي مجلس الرئاسة. ويحضر لانتخاب الرئيس في مجلس النواب ويلقى ما يتعلق بالاجتهاد في النص الخاص بالشرعية الإسلامية كمصدر للتشريعات؟

ليس هذا أخطر نتائج الحرب... الحرب لم تتوقف في اليمن، ولم تنته، بكل أسف، هناك مخطط يمتد بقوة لتقسيم اليمن إلى كيانات، فاليمن يتجه إلى الانقسام كشظايا وحزب التجمع الوحدوي يحاول بكل طاقته، قطع الطريق على هذا الاتجاه، ولكنه لا يقدر وحده، أقولها بصراحة... هذا المخطط أقوى من طاقات الحزب.

● ومن ينف وراء مخطط التقسيم؟ نفس القوى التي حاولت إجهاض الجمهورية وتكليس العلم الجمهوري في صنعاء.. الملكيون ومن وراءهم الذين اتخذوا قرار أداء صلاة العيد في ميدان التحرير في قلب العاصمة.. نفس القوى التي شاركت في الحكم وهي تزلزل عباءات جديدة.. نفس القوى التي عارضت الدولة الديمقراطية الحديثة.. (أو أعلنت الانفصال، أو دخلت المدن اليمنية بمنطقة الغزاة.. والنتيجة الآن كيانات جديدة في طريقها إلى الوجود.

● أفهم من هذا أن اليمن لم تكن جاهزة للوحدة الاندماجية. ألم تكن الكونغرالية أو الفيدرالية صيغا أكثر ملاءمة؟ لا.. نحن في حزب التجمع كنا مع اندماج كامل غير منقوص.. شعبنا يريد الوحدة والوحدة في اليمن والق وقرر.. وفي إطار اليمن الواحد يمكن أن تختلف الأحزاب وتتوسع الاجتهادات الفكرية والسياسية حول قضايا الحاضر والمستقبل.. والتجزئة لم تقدم حلاً لمشاكل اليمن.

● معنى هذا أن الحرب عمقت النزاعات الانفصالية والمناطقية والقبلية. وكان أمام اليمن مسار آخر أجهضته الحرب.

المشكلة الجوهرية في اليمن هي فراغ السلطة وليس استبداد السلطة.. اهالي عدن على سبيل المثال يريدون دولة ديمقراطية حديثة وسلطة مركزية، قادرة على بسط نفوذها.. ولكن لا توجد في اليمن سلطة قادرة على بسط نفوذها في خارج العاصمة السياسية، وربما أحياناً حتى في داخلها الأوضاع القبلية وضغوط العسكر والتناحر الداخلي وتوازن القوى يسهم في مشكلة فراغ السلطة، وهو ما يوفر أجواء ملائمة لمخطط التقسيم.

● الفيدرالية التي أخذت بها دول كثيرة عالجت هذه المسألة بسلطات واسعة للحكم المحلي برلمانات وأجهزة للحكم في الولايات بما لا يتعارض مع دستور وقوانين الدولة، توسيع صلاحيات الحكم المحلي كان أحد البنود الرئيسية في وثيقة العهد والاتفاق، كان هذا وارداً في إطار الوحدة الاندماجية، وعبرت عنه قرارات مؤتمرات جماهيرية ومواقف مشتركة لأحزاب المعارضة اليمنية.

● وهل فراغ السلطة البادي الآن في المحافظات الجنوبية والشرقية هو المسئول عن محاولة العناصر الاموية ملء الفراغ بالاعتداء على الأضرحة وبيع السنيما والنساء.. كما ظهر في أحداث عدن ولبنان



المصدر :

العدد ٨١١٠
القاهرة

التاريخ :

٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد شاركت في الوساطة لإطلاق سراح عناصر الإصلاح من سجون عدن في
النمط حكم الاشتراكي وفي أثناء الائتلاف.. ومع هذا فقد بدأوا الحرب ضد
التجمع وصابروا مقرات الحزب، وأنا كزالت أؤمن بالتعددية وبحق الإصلاح
في الوجود والتعبير عن موافقه، ولكننا ضد اللجوء إلى العنف أو التكفير.
● ربما مفتاح الموقف الآن لوقف مخطط التقسيم؟
كما قلت هناك جولة أخرى في الحرب ستأخذ أشكالاً وأساليب متنوعة
لتنتهي بالتقسيم، ومن يعتقد أن الحرب انتهت وأهم، ومفتاح الموقف يتحدد
في اتفاق المؤتمر والاشتراكي، ونحن في حزب التجمع نبذل جهوداً مضنية
لجمع الاشتراكي والمؤتمر عند نقطة التقاء..
وهذه مهمة صعبة، كما تعرفون، ولكن بدون اجتماع الاشتراكي والمؤتمر
على اتفاق للحل فإن فرص إجهاض المخطط تصبح عسيرة.
ونحن نطلب من كل طرف أن يقدم تنازلات فيما يخص نقاط ضعفه، وليس
عناصر قوته، فالتفجير يحدث بسبب نقاط الضعف، وليس عناصر القوة.
كما أننا في التجمع نحاول مع الأحزاب والجمعيات والمنظمات الأخرى،
ولكن جهودنا تتركز على استخدام ضغط هذه القوى للوصول إلى نوع من
المصالحة بين المؤتمر والاشتراكي. لا تلغى الخلافه ولكن تحول دون التعبير
عنه بالقوة.



المصدر : الشرق الأوسط للصحافة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

عبد الرحمن الجفري يروي : التاريخ الأوسط قصة انفجار الحرب اليمنية (١ من ٢)

الرئيس صالح استدعى أعضاء الحوار الشماليين قبل يوم من الحرب والبيض خرج إلى حضر موت بعد أن ضاق من عجز «الاشتراكي»

لندن: من عبد الله حموده

بدأت مسيرة عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة أبناء اليمن - مع الوحدة ثم مع الأزمة اليمنية من موقع في صفوف المعارضة، وانتهت وقد اتخذ موقفاً مع الحزب الاشتراكي في عدن - في إطار القيادة الجنوبية التي أعلنت انهاء الحرب - ضد قيادة الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء.

وفي حلقين - تنشرهما «الشرق الأوسط» اليوم وغداً - يروي الجفري أحداث الأيام الأخيرة التي سبقت نشوب الحرب، وتطورات إعلان دولة جمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب.

وبينما يضع الجفري مسؤولية شن الحرب والانفصال على الرئيس علي عبد الله صالح، بعد اتفاق أعضاء لجنة الحوار معه على أن من يبدأ الحرب يعلن الانفصال، فإنه يصف موقف الحزب الاشتراكي بالاغراق في المناقشات النظرية، والقصور بالنسبة لاتخاذ القرارات الحاسمة في المواقف الصعبة. وفي ما يلي الحلقة الأولى من رواية الجفري.

● ما هي التطورات التي أدت إلى نشوب الحرب بين الشمال والجنوب في اليمن، لأن هناك خلافاً حول هذا التاريخ، فالبعض يقول أن الحرب بدأت يوم ٢٧ أبريل (نيسان) ١٩٩٤، والبعض الآخر يحدد تاريخ ٥ مايو (أيار)

لبدايتها

- لدي التاريخ الفعلي لبداية الحزب. ولكن الإعداد للحرب بدأ منذ وقت طويل جداً، ونحن نتكلم الآن عن التفاهم الأخير وليس الحذور البعيدة.

عندما شكلت لجنة الحوار باتفاق بيننا - كتكتل وطني للمعارضة - والاخ الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح، كنا قد أعدنا في حزب الرابطة وثيقة باسم التكتل الوطني للمعارضة، اسمها «وثيقة العهد» وعرضناها على قيادات التكتل الوطني للمعارضة فأقروها، ولم نطرحها مباشرة للحوار، وإنما أجبناها إلى يوم ١٨ ديسمبر (كانون الأول) حين وزعناها، وكانت عبارة عن خطوط عريضة.

وقبل التوقيع الأولي على وثيقة العهد والاتفاق في ١٨ يناير (كانون الثاني)، وبالتحديد بين ١٥ و١٥ ديسمبر بدأت بعض التحركات العسكرية من معسكرات العمالقبة (في محافظة أبين الجنوبية) وحولها، وأذكر في تلك الوقت أن العميد مجاهد أبو شوارب - نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية - بدأ المساعي لوقف تلك التحركات.

بعد ذلك تم التوقيع الأولي لوثيقة العهد والاتفاق بطريقة «الكرونة» وكانت لنا تحفظات

على بعض الصياغات، وكانت هناك تحفظات لبعض الأطراف الأخرى.

● هل كان المشروع الذي وقع عليه يوم ١٨ يناير هو نفس مشروعكم أم غيره؟

- لا، ولكن الأسس التي يقوم عليها كلا المشروعين واحدة. فقد كان مشروعنا خطوطاً عريضة أولية اسمها «وثيقة عهد واتفاق» أسس أولية لبناء دولة الوحدة. بعد ذلك فصلت، واشترك جميع الأطراف في ذلك، والاسم مأخوذ من وثيقتنا الأولية أساساً. ولكننا أحسبنا بعد ذلك أنه ليست هناك جدية، طالما أن الأمور تمت بسرعة كما حدث.

«قميص عثمان»

● هل كان إحساسكم بعدم الجدية يشير بالاتهام إلى طرف معين؟ - إلى الجميع. وأعلنت ذلك حينها، ورفضنا أن نوقع، وقلنا أنه ليست هناك نية للتنفيذ. ومن ثم لماذا؟ وعلى ماذا نوقع؟ ولكن الاخوان أصروا على التوقيع، فامتنعت أنا والاخ عمر الجاوي عن التوقيع، ثم كنا آخر الموقعين. وكتبنا مع توقيعنا «نعم شاركنا في صياغة هذه الوثيقة».

وفي الحال عندما عدت إلى فندق عدن، وجدت بعض الاخوان الصحافيين هناك، فقلت لهم، لم ننجز شيئاً، هذه قميص عثمان»



المصدر : الشرق الأوسط للترجمة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

● قلت للعميد مجاهد أبو شوارب في عمان:
وقعنا وثيقة بناء دولة بطريقة الطلاق

● الجاوي سأل الرئيس:
هل تقبل ان نوحّد اليمن؟

توحيد اليمن» بعد نقاش اتفقنا مع الأخ الرئيس - وهذا هو الذي كان له اثر حاد في انفسنا - على انه «من يبدأ الحرب يبدأ الانفصال» لاننا اعتبرنا ان الذي سيبدأ بالحرب سيبدأ بالانفصال، وان الذي سيبدأ بالانفصال سيبدأ بالحرب.

واتفقنا على ان نقوم بزيارة الى عدن، لكي نلتقي الاخوة (في قيادة الحزب الاشتراكي) هناك ونتعرف على رأيهم، ولكي نحاول ان نبذل جهدا لوقف تفاقم الموقف، بعد ان زرتا عمران، واطلعنا على واقع وابعد الكارثة.

وطلبت من الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ان يحصل اسرى اللواء الثالث الجنوبيون على اجازة، وكذلك افراد اللواء الاول الشمالي، لكي يعودوا الى اسرهم، وفعلنا اعيدت لهم اسلحتهم الشخصية، وحصلوا على اجازة في مناسبة عيد الاضحى المبارك.

ذهبت لجنة الحوار بعد ذلك الى عدن، وتم اللقاء مع الأخ علي سالم البيض، فحضر من ان اللواء الاول مدفعية الجنوبي - الذي كان موجودا في يريم - ومفسكر باصهيب (الذي كان يضم لواء جنوبي مدرعا) في زمار، معرضان للضرب، كما حدث للواء الثالث مدرع في عمران.

وكان كل طرف يدعي ان الطرف الآخر هو الذي بدأ القتال في عمران. ولكن من غير المنطقي ان يقبل الانسان ان لواء وحيدا، بعيدا عن خطوط امداداته، ومحصورا بين قوات عديدة اخرى، يمكن ان يبدأ القتال إلا اذا جن جنونه.

على كل حال، تم الاتفاق على ان تزور لجان فرعية من لجنة الحوار لواء باصهيب ولواء المدفعية في يريم، ولواء الكبسي (الشمالي الذي كان موجودا في ريفان بمحافظة لحج الجنوبية)، لأن الرئيس علي عبد الله صالح قال انهم «انا تعرضوا للواء الكبسي باي شيء، لن يسكت»، وكذلك لواء العمالقة في محافظة

ولكن قبائل المنطقة تعاونت مع اللواء، وبعد سقوط حوالى 12 - 18 شخصا، انسحب افراد اللواء او هربوا الى مارب، حتى وصلوا الى حضرموت وضمهم قائد اللواء نفسه، واعيد تشكيل هذا اللواء في عدن في ما بعد.

ثم تلت تلك معركة عمران، وكانت - في الحقيقة - كارثة عسكرية كبيرة بالنسبة للجميع وخسارة فادحة. فاللواء الثالث المدرع الجنوبي يعتبر اقوى الالوية الجنوبية، لأنه كان يضم حوالى 147 دبابة، (بينما قوة اللواء في العادة حوالى 90 دبابة). كان في مواجهة اللواء الاول مشاة مدعم شمالي، الذي كان يضم اكثر من 30 دبابة، ولواء مشاة آخر، وعندما نشب القتال في عمران تحركنا نحن كلجنة حوار، واجتمعنا بالأخ علي عبد الله صالح. وصار نقاش حاد حول هذه المسألة.

انكر ان الأخ عمر الجاوي قال له بالنص «أيها الأخ الرئيس هل تقبلون ان نوحّد اليمن؟».

مشكلة الوحدة

● هل يعني ذلك ان اليمن لم يكن موحدًا؟

نعم، لم يكن موحدًا لأن مثل ذلك كان يحدث.

سأله الأخ الجاوي: وهل تقبلون ان نتعاون في سبيل

بمعنى اننا مقبلون على موقفه الجمل، وموقعة صيفين، ولكن سارت الامور بعد ذلك في اتجاه توقيع الوثيقة في عمان، فنارت خلافات أثناء التوقيع، وكان واضحا ان هذه الوثيقة لن يكتب لها النجاح.

وفي لقاء عمان كان الى جواوي الأخ مجاهد أبو شوارب، فالتفت اليه وقلت «بيدو اننا سنوقع وثيقة طلاق» فرد مستغريا «اهذا هو رأيك» فقلت «نعم لقد وقعنا اسس بناء دولة بطريقة الطلاق... وكان ذلك واضحا».

بعد ذلك سارت الامور من سبي الى اسوا، وكانت معركة حرف سفيان قد حدثت من قبل، فوقعنا اشتباكات ابن في يوم توقيع الوثيقة، لأنه كانت هناك محاولات لتعزيز القوات الجنوبية، الموجودة هناك بدون دعم، لأن افرادها كانوا اما بدون اسلحة، او باسلحتهم الشخصية فقط، فارادوا دعمهم بـ 7 دبابات، وكان العمالقة مستعدين لهم في دوفس، فاسروا الدبابات وحوالي 18 فردا.

وقبل حينها ان قتل راحوا ضحية تلك المعركة، ولكن انضح انه لم يغفل سوى امرأة، وشخص آخر ليس من افراد الجيش. ورغم المبالغة احيطت المنطقة بتحكم اعلامي كبير.

اما معركة حرف سفيان، فقد حدثت في اللواء الخامس الذي اصبح يعرف باسم لواء شليل، نسبة الى قائده العقيد عبد الله شليل. هذا اللواء كان محسوبا على القوات التي نزحت من الجنوب بعد أحداث 13 يناير عام 1986 (مع الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد)، ولكنهم استطاعوا ان يستعيدوا علاقاتهم مع الاخوة في عدن، نتيجة جهود بذلها الأخ محمد علي أحمد. وبالطبع لم يرض ذلك الرئيس علي عبد الله صالح. وقد كان للرئيس افراد في هذا اللواء، فارسلوا قوة لضرب قواته.



أبين.

اجتمعنا لجنة حوار، وشكلنا لجاناً فرعية، وكلفنا الأخ علي قاسم المنصور بتولي مسؤولية اللجنة العسكرية، وأن يزور هذه المعسكرات ويطلع على المشكلات الموجودة فيها، والبحث عن أي مؤشرات للتحرش.

مساء يوم الثلاثاء 2 مايو (أيار) اتصل الأخ علي عبد الله صالح - تلك الثانية - بالأخوة الشماليين فقط في لجنة الحوار وهو للأسف يدعي أنه وحدوي.

● هل كان هذا قبل انفجار أحداث معسكر باصهيب في نمار؟
نك كان قبل انفجار الحرب الشاملة بيوم واحد.

● الحرب بدأت مساء الأربعاء - نعم يوم 3 مايو رغم أن كثيراً من الأخوة الشماليين - وهم يعززون علينا كثيراً، وبيننا صلات شخصية قوية - على خلاف حاد معه (أي الرئيس علي عبد الله صالح)، ولكنه لم يتصل إلا بهم اتصل بالأخ الدكتور قاسم سلام زعيم حزب البعث العربي الاشتراكي (الموالي للعراق)، واتصل بالأخ العلامة الكبير الشجاع أحمد محمد الشامي زعيم حزب الحق، واتصل بالأخ عبد الملك المخلافي أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والأخ العقيد أحمد فرحش زعيم الحزب السبتمبري، وقال لهم «عودوا غداً، لا يأتي يوم الغد إلا وأنتم في صنعاء»، وألح عليهم بالعودة.

كنت موجوداً في عدن والأخ محسن فريد والأخ عمر الجاوي، ولكنه لم يتصل بنا. هذه أيضاً دعت الإنسان لأن يحسب حساباته، لم يبلغونا إلا في اليوم الثاني بعد الظهر، كان عندي لقاء

أنا والأخ الدكتور الضيفاني في اتحاد العمال مع المنظمات الجماهيرية والابداعية. منظمات المجتمع المدني الحديث - في عدن، لكي نطرح ما يجري، ونضع الناس في الصورة.

وجاءت الساعة الثانية ظهراً قبل أن نستكمل الكلام، وكان هناك الحاح منهم على أن نواصل، فاتفقنا على أن نواصل في منظمة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر.

عينا إلى الفندق، وإذا بالأخوة الشماليين مستعدون للسفر، قلنا: خير، فوجهنا بأنهم طلبوا من الأخوة في الحزب أن يجهزوا لهم

تذاكر السفر ومقاعد في الطائرة، وغضبوا لأن إجراءات ذلك تأخرت عليهم، وقالوا أنهم سيذهبون للتكلفة، وكانوا متعجلين ومصرين على السفر في طائرة الساعة السادسة مساء.

سألوني: هل ستسافر؟ فقلت: لا، عندي عمل هنا، سنزور لواء الكبسي ونزور لواء باصهيب في نمار، ثم نزر لواء العمالة، ما الذي دفعكم للسفر فجأة؟ فربوا: الرئيس اتصل بنا، فقلت: نحن لا نعمل عند الرئيس ولا عند النائب، نحن لجنة حوار، ولدينا برنامج نسير عليه، ولكنهم كانوا مصرين على السفر، فقلت لهم: الله يسهل عليكم، وسأحضر اليكم غدا صباحاً.

وكنتم قد حضرت للسفر في الصباح بالفعل، فقد كان عندي موعد مع بلليثرو صباح الخميس، بطلب من السفارة الأميركية في صنعاء تحدد قبل 15 يوماً، واتصلت السفارة بي في عدن من صنعاء صباح الأربعاء لتأكيد الموعد، فكنتم لهم أنني ساكون هناك في الموعد.

كنت أنا هنا مع الأخ محسن فريد وعائلتي أيضاً، وكنا عائدتين إلى صنعاء فإذا بالانفجار يحدث، وابلغت من صنعاء في اتصال من صديق بأن القتال تفجر في نمار، اتصلنا بأحد أعضائنا في نمار، وسأله الأخ محسن: ما هي الحكاية؟ ومن الذي بدأ؟ فأكد له أن الانفجارات والقصف في كل مكان، وأن الذي بدأ كان مجموعة من المتسحين «المتقنين» من منارة مسجد.

قال عضو الرابطة أنهم بدأوا إطلاق النار على المعسكر لانتهائه، فاشتعل القتال، ونكر أنهم من جماعة التجمع اليمني للإصلاح، لأنهم يحسبون أي شخص ملتح على الإصلاح، ولكنهم ربما يكونون من الإصلاح أو من غيره. المهم أنه قال أن الذين بدأوا إطلاق النار من المثاليين من منارة مسجد مظلة على المعسكر.

وبعد ذلك مباشرة بدأ القتال في عدن. كانت هناك قوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزي وكانت لهم قوة موجودة بالقرب من المطار، فبدأ القتال هناك وكانت في المنطقة قوة كبيرة منهم قبل شهرين، كانت كافية لاحتلال عدن.

● إذا لم يكن السبيلي أخرج بعضهم من عدن؟
نعم، ووجهز - بالإضافة إلى ذلك - قوة في المدينة لمواجهةهم.

وإلا كانت تكفي لاحتلال عدن، لو بدأت الحرب قبل شهرين أو ثلاثة، لأن قوات الشرطة العسكرية والأمن المركزي غير الحرس الجمهوري كانت كافية وأكثر. كنا نعتقد أن الذي بدأ في عدن هو القوات الجنوبية، فاكشفت مفاجأة - كانت كبيرة بالنسبة لي - في اليوم الثاني، وهو أن الذي بدأ كان الأمن المركزي وهذا ليس بناء على كلام من الحزب الاشتراكي، وإنما على كلام من أحد أعضائنا (في الرابطة)، كان موجوداً في المطار فأكد هذا واقسم على ذلك يميناً.

مبادرة التكتل

استمرت المعارك فاجتمعنا نحن أعضاء التكتل الوطني للمعارضة الذين كنا موجودين في عدن، وأصدرنا مبادرة تلتخص في 3 نقاط أساسية:

● الأولى: تطالب بوقف إطلاق النار فوراً.
● والثانية: تشكيل حكومة انتقاذ وطني لليمن كله، على النحو الذي تنص عليه وثيقة العهد والاتفاق.

● والثالثة: أن الطرف الذي يرفض وقف إطلاق النار، ويستمر في القتال سيقف ضده.
تلقى الحزب الاشتراكي هذه المبادرة وأصدر مبادرة معادلة لها في اليوم التالي، فاعتبرنا ذلك استجابة من الاشتراكي لمبارتنا، ثم بدأت الاتصالات بالاشتراكي. لم يسبق أن حدثت بيننا اتصالات، ولم أحضر الاجتماع الذي حضره الأخ علي البليض مع بعض الأخوة.

● متى صدرت مبادرتكم؟
مبادرتنا صدرت يوم الاثنين 9 مايو ومبادرة الاشتراكي يوم الثلاثاء 10 أو الأربعاء 11، ولم يبدأ الاشتراكي الاتصال بنا لأنهم كانوا مشغولين بالحرب وربما كانوا ناسين أننا موجودون أساساً لأنهم يتميزون بالنسيان ونحن نفكر إلى ذلك.

اضطررنا للاتصال لأنهم لم يكونوا يشعرون بوجودنا، غير أن بعضهم أخذ مبادرتنا وأعلن مبادرة الاشتراكي بدلاً من أن يعلنوا التجاوب مع الفكرة نفسها، فقلنا نتصل نحن، فاتصلت أنا والأخ عمر الجاوي مع الأخ علي سالم البليض، واجتمعنا معه في



القصر المدور، فإذا به يقول - بعد ان تفتح الحديث - ان القضية للجميع، ونحن معكم. فقلت له - نحن معا جميعا. وطلب منا ان نجتمع مع قيادته في مقر اللجنة المركزية. وكانت تلك هي المرة الاولى في حياتي التي ادخل فيها مقر اللجنة المركزية في تلك الليلة.

● هذا - في ذلك المساء - ما حدث ومباركتهم؟

- اذا كنت اذكر جيدا، حدث هذا يوم الخميس ١٢ مايو. اجتمعنا وكان موجودا كل من الاخ الدكتور ياسين سعيد نعمان، والاخ محمد حيدر مسدوس، والاخ احمد السلامي، والاخ انيس حسن يحيى، والاخ محسن (محمد سعيد عبد الله).

● هل كان جاز الله عمر موجودا؟

- لا لم يكن موجودا، ولكنه جاء في ما بعد. اجتمعنا وكان النقاش عاما، وكنا جالسين على الارض، وجاء الاخ ابو بكر بانيب بعد ذلك، لانه كان في قيادة العمليات المتابعة الموقف والاشراف عليه.

ثم اجتمعنا في اليوم التالي وناقشنا القضية واجتمعنا بعد ذلك في اليوم الثالث فناقشنا تداعيات القضية، وطال النقاش فاقترحت عليهم صيغة، قلت لهم: اطلعوا عليها وعدلوا فيها ما شئتم، ثم احضروها غدا، بدلا من هذه الحلقة المفرغة من المناقشات.

تمخض ذلك عن إعداد صيغة اتفاقية بين احزاب الكتلة الوطنية للمعارضة والحزب الاشتراكي، ناقشنا هذه الصيغة مع الاخ محمد العفيف من الناصريين والاخ محمد رايح من اتحاد القوى الشعبية ومع حزب الحق. ويوم ١٥ في الصباح كانت الصيغة النهائية جاهزة، وحصلت على موافقة فورية من الاخ علي سالم البيض. طلب منا ان نطبعها، لانه لم تكن لديهم طابعة فطبعناها وجهرناها.

وقعت اتفاقية التحالف هذه في نفس اليوم، وقرئت في مؤتمر صحافي يوم ١٥ مايو وحضر عن الحزب الاشتراكي الاخ علي سالم البيض والدكتور ياسين سعيد نعمان والاخ انيس حسن يحيى وهؤلاء كانوا على المنصة. وآخرون. وتليت على الناس في مؤتمر صحافي واعقب ذلك اسئلة واجوبة، وانتقلنا الى مقرهم حيث وقعت بقية الوثائق وبدأت حلقة نقاش بعد ذلك حول

الية العمل. كانت هناك عدة آراء، فالبعض رأى انشاء كيان على اعتبار ان الحرب التي شنت ليست حرب وحدة، وانما لان علي عبد الله صالح بدأها، فلقد حقق الانفصال بناء على ما اتفقنا عليه من ان الذي يشن الحرب يعلن الانفصال. والامر الثاني هو ان اسلوب الحرب لم يكن اسلوب من يوحد، وانما اسلوب من يحتل ويفرض السيطرة.

هذا الاسلوب الذي بدأ في الضالع وكرش وغيرهما، كان قصفا رهيبا على القرى، وكانت هناك برقية من القيادة في صنعاء تتضمن ان «اي قرية يوجد بالقرب منها - هكذا النص - قوات جنوبية يكوها عن بكرة أبيها» بمعنى انهم لم يقولوا اي قرية «توجد فيها» قوات جنوبية، وانما «بالقرب منها».

هذه ليست حرب الذي يوحد، ولا القوات التي توحد وانما تلك التي تسيطر وتحتل. وبالتالي استفزت مشاعر الناس كلهم، اضافة الى ما حدث قبل ذلك واتصال الاخ علي عبد الله صالح باعضاء لجنة الحوار الشماليين.

الراي الثاني كان يدعو الى تشكيل مجلس للمقاومة الوطنية، وكانت لهذا الراي ايجابياته وسلبياته، ومن سلبياته انه لا يملك سلطة، كما اننا كنا في عدن حيث تتركز كل السلطات في يد المكتب السياسي وببت في كل شيء، حتى في تعيين مدير ادارة، ولم يكن هناك نظام اخر بديل يملك الحل والربط.

قلنا ان تشكيل مجالس ليس لها سلطة لن يجدي، وهم في الحزب لم يحسموا امرهم، وجلسوا اسبوعا يتناقشون والبيض نقد صبره وخرج الى حضرموت ولنا بقيت لكي اتفاهم معهم.

هكذا قال محمد عبد الرحمن في حديث له الشرق الأوسط عن موقف المكتب السياسي، ولكنني لم اعرف شيئا عن هذا، فلم تكن لي علاقة بذلك. انني لم اعلم انه سافر الى حضرموت إلا بعد ان سافر.

● هل هذه كانت بداية ظروف انتقال البيض الى حضرموت؟ نعم قبل الاعلان، كان الاخوة اعضاء المكتب السياسي يجلسون كل يوم لبحث القضية، وتحليل السليبيات والايجابيات والمخارج والداخل والمصاعب الموضوعية والذاتية والعملية الى يوم 20

مايو. فقلت لهم اذا لم تحسموا الموقف فسيكون لنا موقفنا. ما هو الداعي والنتيجة من مناقشاتكم، نحن معروف موقفنا من الحرب، ولكنكم انتم الذين تحكمون البلد، وتديرون المعركة، اذا لم تكن لديكم رؤية لهذه مصيبة وكارثة، فالحرب تمتد ويتسع نطاقها، وستكون مضطرين الى تعليق الاتفاقية. وهي تنص على امور كثيرة.

(الحلقة الثانية والاخيرة غدا)



المصدر : الحياة السنوية

٢٨ جبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر الشعبي والإصلاح يرفضان المساومات اليمن : خلافات في اللجنة البرلمانية أجلت طرح التعديلات الدستورية

□ صنعاء - الحياة :

وفي اتصالات إجرتها «الحياة» في صنعاء مع عدد من أعضاء البرلمان أبدوا قلقهم من تعذر أعمال اللجنة. واضرار برلمانيون الى تجديد الخلافات داخل اللجنة بعد انجاز اكثر من ٨٠ في المئة من مواد مشروع التعديلات بالموافقة الجماعية عليها. وكانت اللجنة واصلت اجتماعاتها حتى ساعة متقدمة ليل الاثنين لانجاز مهمتها تمهيداً لتقديم تقريرها ولو اضطرت الى حسم الخلافات بالأخذ برأي غالبية الاعضاء من خلال التصويت على الصيغة النهائية للبنود محور الخلاف.

ونفت مصادر قيادية في المؤتمر الشعبي العام وتجمع الإصلاح ان تكون التعديلات الدستورية مرهونة بتسوية سياسية تؤدي الى التصويت عليها بالغالبية المطلوبة (ثلاثة ارباع الاعضاء). وقالت المصادر لـ «الحياة» ان التعديلات الدستورية «ضرورية وطنية ملحة تهم كل الأحزاب السياسية والوطنية في البلاد» وانطلاقاً من ذلك لم تربط بتسوية سياسية معينة.

وأكدت رفضها اي مقايضات سياسية سواء كان الحزب الاشتراكي او غيره طرفاً فيها لتمرير التعديلات «لأن ذلك يعني التهاون على شرعية مجلس النواب واختصاصاته وصلاحياته» الأمر الذي لن يقبله المؤتمر او الإصلاح أبداً تكن النتائج.

توقعت مصادر «برلمانية» يمنية ان تكون اللجنة التي شكلها مجلس النواب اليمني لاعداد الصيغة النهائية لمشروع التعديلات الدستورية، انتهت من مهمتها بعد اجتماعات مكثفة برئاسة القاضي احمد الحجري الذي انتخب رئيساً للجنة الثلاثاء الماضي.

وقالت المصادر لـ «الحياة» انه تعذر على اللجنة طرح التقرير المتضمن الصيغة النهائية للتعديلات الدستورية في جلسة المجلس الاحد الماضي. وعزت تاجيل عرض التقرير النهائي الى خلافات بين عدد من اعضاء اللجنة ظهرت في اجتماعها الاخير حول نصوص بعض المواد التي تضمنتها التعديلات، خصوصاً اعتراضات من الاعضاء التابعين للحزب الاشتراكي، مما ادى الى انسحاب الدكتور محمد سعيد مقبل عضو الكتلة البرلمانية للاشتراكي من اجتماع اللجنة في ساعة متقدمة ليل السبت الماضي.

وعلى رغم انتظار اعضاء مجلس النواب وقتاً طويلاً الاحد الماضي كي تنهي اللجنة اعمالها وتتلو التقرير المتضمن صيغة التعديلات الدستورية، اعتذرت اللجنة بسبب عدم تمكنها من انهاء طباعة التقرير الذي كان متوقعاً تقديمه امس كما وعد ناطق باسم اللجنة.



المصدر : الحياة السنوية

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح غير متحمس لرتبة مشير

[١] عدن من إقبال علي عبدالله:

■ علم - الحياة - من مصادر سياسية أن «عدداً من أعضاء مجلس النواب والفائدة العسكرية طرخوا فكرة تكريم الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بترقيته إلى رتبة مشير وذلك استجابة مع القرار الرئاسي الذي أصدره علي صالح منتصف أيلول (سبتمبر) الجاري بإطلاق الترقية إلى أعلى في القوات المسلحة اليمنية ومنها ترقية وزير الدفاع عبدربه منصور من عميد ركن إلى لوا.

وقد قال قائد إحدى فرق من الرئاسة في صنعاء، جرى الاتصال بها أمس من عدن، إن الرئيس علي صالح اعتذر عن عدم قبول هذه الترقية مكتفياً برتبة فريق التي «تجدها» لاعتدائه لأن نظام دولة الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠. وزادت أن «إطلاق الترقية» في القوات المسلحة اليمنية يدخل في إطار عملية التحويل وإعادة البناء.

وأكدت المصادر أيضاً القريبية من الرئاسة اليمنية أن «وجود رتب عسكرية كجودة المقدمه من الباب الترقية الجديدة القوات المسلحة»



المصدر : الحياة النضالية

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٧٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالتان في ثلاثة أيام من قابوس الى علي صالح عمان ما زالت ترفض وصنعاء مصرّة على تسليم البيض والقادة الجنوبيين

[١] مسقط
فن حسين عبدالغني:

■ استقبل الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح أمس السيد عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني الذي نقل اليه رسالة من السلطان قابوس بن سعيد.

وقالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» ان توجيه العاهل العماني رسالتين الى الرئيس اليمني خلال ثلاثة ايام فقط (سلم الاولى السفير العماني في صنعاء) يكثف عن دقة القضايا محل الحوار بين البلدين ومدى الحاحها.

ورجحت هذه المصادر ان تكون القضايا المطروقة على الحرب اليمنية

النزعة في الصفحة (٢)



المصدر : الهيئة التأسيسية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان ما زالت ترفض

تتمة الصفحة الاولى

خصوصاً مصير كبار القادة اليمنيين الجنوبيين الذين لجأوا الى السلطنة بعد هزيمة الجنوب في الحرب ومستقبل العلاقات اليمنية - الخليجية التي ازدادت تدهوراً بعد الحرب في مقدم الامور محل التشاور المكثف بين البلدين الذي بلغ دروته قبل اسبوعين تقريباً خلال الزيارة التي قام بها علي صالح لعُمان. وأوضحت هذه المصادر انه ليس هناك من المؤشرات ما يرجح ان عمان باتت مستعدة لتسليم اللاجئين السياسيين وفي مقدمهم السيد علي سالم البيض او ان اليمن تنازل عن طلب تسليمهم. إلا انها قللت من احتمال ان تؤثر قضية اللاجئين اليمنيين البارزين على مجرى العلاقات بين مسقط وصنعاء، خصوصاً بعدما بادرت الاولى الى تسليم كل الاسلحة والقطعات العسكرية البحرية والجوية والبرية التي حصلها الفارون اليها عقب الحرب في عملية اكدت مصادر في الجانبين انها استكملت الاسبوع الماضي.

غير ان العلاقات اليمنية - الخليجية تبدو اكثر صعوبة اذ ترى هذه المصادر ان تشديد بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته الاخيرة على ضرورة قيام صنعاء بإصدار العفو العام والتزام الحوار مع جميع الاطراف اليمنية كانت اشارة واضحة الى صعوبة حصول تطبيع خليجي مع القيادة اليمنية قبل تمكن هذه الاخيرة من تجاوز منطق الحرب والبيات قدرتها على السيطرة على الوضع الداخلي لجهة عدم السماح بسيطرة سياسية او معنوية للتيارات اصولية اليمنية التي كانت الحليف الرئيسي للحزب علي صالح في حربه مع الجنوبيين تجديداً.

ومن الواضح ان ما يبدو تمويلاً يمينياً على قيام عُمان بدور الوسيط في إصلاح العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء قطر) سيستغرق فترة اكبر قبل ان تتحقق نتائج ملموسة على الأرض.

دول الخليج علاقاتها مع مستفيدين لأصلاح محمد سالم ياسنوده :



● محمد سالم ياسنوده
وأشار إلى أن إصلاح العلاقات مع دول الخليج يتطلب استعدادا مشتركا من الطرفين ، ونحن في اليمن مستعدون للخوض في عملية إصلاح العلاقات في أي وقت ، ولتكتا لأتريد أن نفرض مثل هذا الأمر على أي من أشقائنا ، ما لم يكن لديه هو الآخر نفس الاستعداد ، والمسألة فقط تتعلق بالوقت ، فلا بد أن تعود العلاقات مع الأخيرة في الخليج إلى ماكانت عليه قبل أزمة الخليج ..

● قل محمد سالم ياسنوده وزير الخارجية اليمني في تصريحات خاصة ، أن علاقة بلاده قد تجاوزت أي حساسيات مع مصر نتجت عن فترة القتال ومحاولة الانفصال في اليمن ، وقال ، لقد جرينا حوارات مثمرة مع الأشقاء في مصر ، انثرت عن تجاوز الخلافات حول تقييم الوضع هناك ، وبدأ المسار الخاص بالعلاقات المصرية اليمنية يعود إلى سابق عهده .. وينتجه صوب التقدم ..

ويش محمد سالم ياسنوده أن تكون زيارة الرئيس علي عبد الله صالح للعاصمة العمانية مسقط - قد تضمنت طلبا من اليمن بوساطة السلطان قابوس لترميم العلاقات مع دول الخليج ، ونفى أيضا أن يكون هدف الزيارة المطالبة بتسليم على سالم البيض ، وقال « نحن لانهم بوجود البيض في مسقط أو صلالة ، أو حتى في هافانا ، فهو قد انتهى من تاريخ اليمن ، أصبح صنعة ملوثة ، كنا نتعش له أن ينتهي بصورة مشرفة ولكنه اختار أن ينتهي بهذه الطريقة التي سيظل المار يلاحقه عبر الزمن .. وأضاف محمد سالم ياسنوده : قريبا يخص قائمة الـ ١٦ المملوكيين للمحاكمة في اليمن ، وهم من قيادات الحزب الاشتراكي - نحن في ظل نظام ديمقراطي تعددي ، ويوجد قضاء مستقل ، يستطيع هؤلاء أن كانوا واثقين أنهم لم يكونوا مجرمين ، أو مذنبين ، أن يحضروا لليمن ، ويمثلوا أمام القضاء ويؤكلوا من شاموا من المحامين عنهم ، ويعملوا على تبرة ساحاتهم إذا كانوا ضالعين في الجرم الانفصالي والاعتقال ، فليس من حق أحد أن يغفر عن من أجرم في حق الشعب اليمني ، وقال « رغم إقرارنا بأن حوارات قد تمت معهم من أشخاص داخل السلطة وخارجها ، إلا أن أحدا منهما كان منصفه ، لا يستطيع أن يسقط هذه التهمة عنهم ، أو يغفر عنهم ..



المصدر :
المواكيل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

وقال باسندوه في وصفه للحزب الاشتراكي : بأنه قد اكتنز داخله أحقادا عبر عقدين ونصف من الزمان ، وجاءت أزمة الانفصال والافتتال ، لتفجر هذه الأحقاد في داخله ، لتحوّله إلى أشلاء ، وعودة الحزب الاشتراكي إلى سابق عهده عملية صعبة لا يمكن أن تتم ، ولو تركت لقيادته الفرصة ، لتصفية حساباتهم ، فإن الحزب قد يشهد كارثة تؤثر على الجمهورية اليمنية ، وأشار باسندوه إلى أنه لم يتم استبعاد علي ناصر محمد فمن حقه أن يعود إلى أرض الوطن ليساهم مع الآخرين ، وهو أمر متروك له ليحدد موعد عودته ..

أكد محمد سالم باسندوه أن الأحداث الأخيرة والمواجهات التي تمت بين قوات الأمن والمتطرفين في مدينتي عدن وأبين تشير إلى أن الجمهورية اليمنية لم تكن تتبنى المتطرفين أو تحتضن الإرهابيين كما يقال ، بدليل أنها تصدت لهم ، وعانت منهم ، وهو دليل على براعتها ، وأنه يجب أن يراجع الآخرين مواقفهم من اليمن في هذا الشأن ، وقال : إن هناك اتفاقا بين حزبي المؤتمر والإصلاح على صيغة التعديلات الدستورية ، ويجري الآن مناقشتها داخل مجلس النواب ، وبعد إقرارها سيتم تشكيل حكومة جديدة ، نتمنى أن تاتي على مستوى الآمال المرجوة من أبناء الشعب اليمني ..



المصدر: المشرق، ١٢ أيلول ١٩٩٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

المشرق الأوسط رصدت مواقف النواب في البرلمان اليمني

إقرار التعديلات الدستورية بإجماع 253 عضواً يفتح الطريق أمام إعادة تشكيل هيئات الدولة

صنعاء: من حمود منصور

امتلت أروقة مجلس النواب اليمني أمس بالنواب منذ التاسعة صباحاً على غير العادة، وكان مكتب الشيخ عبد الله الأحمر رئيس المجلس مكتظاً بالنواب من مختلف الاتجاهات السياسية الحزبية على مدى ساعة، وتقاطر النواب إلى القاعة لحضور اجتماع مطلق - بعيداً عن أعين الصحافيين والمهتمين، إذ ظلت الشرفة المخصصة للصحافيين مغلقة حتى الثانية عشرة ظهراً، حتى ظن الصحافيون أن الجلسة مغلقة، ولكن لحظات ونادى المنادي أن بإمكان الصحافيين الصعود إلى الشرفة المخصصة لهم لتابعة وقائع جلسة المصادقة على مشروع التعديلات.

وفي البداية قرأ أحمد الحجري - رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة - تقريراً عن اجتماعات اللجنة والنسائج التي توصلت إليها والتي عملها، لوضع الصيغة النهائية للتعديلات التي كان مجلس النواب قد ناقشها على مدى ثلاثة أسابيع متواصلة، وقال إن اللجنة عقدت خلال الفترة من 19 إلى 27 سبتمبر (أيلول) 14 اجتماعاً، شارك في بعضها رئيس البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب الثلاثة (المؤتمر الشعبي والاصلاح والاشتراكي)، وحديث اليات عملها من حيث اعتبار تقرير اللجنة البرلمانية الموسعة والسابقة لها، والمكونة من اللجنة الدستورية والقانونية ولجنة تقنين احكام الشريعة الاسلامية ورؤساء ومقرري اللجان البرلمانية الأخرى، وممثلين عن مختلف الأحزاب والتيارات السياسية في البلاد مرجعاً أساسياً للنقاش.

كما اعتبرت آراء وملاحظات

النواب المكتوبة والتي طرحت خلال المناقشات في البرلمان مرجعاً أساسياً أيضاً، في وضعها للصياغة النهائية للتعديلات الدستورية، وخاصة الآراء التي جاءت منسجمة مع مبررات التعديلات، وفي إطار المواد التي أقر المجلس تعميلها، والأخذ بأي تحسينات أو صيغيات تقترح.

وأكد أن الدوائر داخل اللجنة قد التزمت بالموضوعية والجدية، ومارست عملها باستقلالية تامة وبدون أي ضغوط أو تدخلات من خارجها.

وتضمن تقرير اللجنة البرلمانية توصية إلى المجلس، بأن تقرأ المواد المعدلة والمضافة إلى الدستور مادة مادة لم التصويت عليها إجمالاً لتجنب أي آثار ضارة قد تحدث إذا تأخرت الموافقة عليها، ونظراً لعدم توفر نص واضح في الدستور أو في اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يحدد طريقة معينة للتصويت على التعديلات الدستورية.

كما أوصى التقرير بإحالة التعديلات بعد الموافقة عليها إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لاعادة ترتيبها، وترقيمتها مع المواد التي لم يطرأ عليها أي تعديل، مع استبدال عبارة «رئيس مجلس الرئاسة» بعبارة «رئيس الجمهورية».

بعد ذلك تناوب عدد من أعضاء اللجنة البرلمانية على قراءة التعديلات، حتى تم الانتهاء منها وطرح الشيخ الأحمر - رئيس المجلس - الاقتراح بأن يجري التصويت على المشروع كاملاً وبالإسم (أي إن ينادى باسم كل نائب ومصوت، وله حق الموافقة أو التحفظ أو الامتناع).

وكان النائب الاشتراكي أحمد علي السلامي - وزير الكهرباء والمياه -

قد أبدى نقطة نظام، وعلق على المقترح الذي ركز عليه الغلب النواب، باعتباره أنه لا بد من طرحه للنقاش، وإعطاء فرصة للنواب حتى اليوم الثاني - أي اليوم - لكن رئيس المجلس ساند المقترح الذي طرحه وزكاه الغلب النواب، وبدأ محمد الخادم الوجيه نائب رئيس المجلس بمناذاة النواب بالإسم للتصويت، فكان كل نائب ينادى باسمه يقف ويرفع يده ويقول «موافق»، وتواصلت العملية حتى النهاية.

لكن علي صالح عباد «مقبل» - الأمين العام لمجلس النواب والأمين العام للحزب الاشتراكي - عندما نودي باسمه أعلن تحفظه على إضافة مادة تنص على أن «الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس، والخدمة العسكرية شرفه وخدمة الدفاع الوطني ينظمها القانون»، وحشد تحفظه بنقطة حول عبارة «الدفاع عن الدين» - واجب مقدس، ونزل من المنصة، وبرر تحفظه قائلاً: «إن الدفاع عن الوطن أمر واضح وحسوده واضحة وهي السيادة والاستقلال الخاص بالجمهورية اليمنية وترباها المحدد».

وتساعل مقبل «لكن الدفاع عن الدين ما هي حدوده»، وعبر عن خشيتة من أن يخول هذا النص للبعض الوصاية على الدين وممارسة الارهاب والسفح باسم الدفاع عن الدين الذي لا حدود للدفاع عنه، وقال «أخشى أن يصبح لدينا «بوسنة وهرسك وكشمير وغيرها».

وظل متمسكاً بتحفظه حتى أعلن الشيخ عبد الله الأحمر نتيجة التصويت لموافق. وكان عدد الحاضرين في بداية الجلسة 253 نائباً، وافق على التعديلات 251 نائباً، وتحفظ نائب واحد ولم يمتنع أحد.



المصدر: الشرق الأوسط - ١٩٩٤

٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكن علي صالح عباد أعلن في ذلك الوقت موافقته على التعديلات كاملة باستثناء العبارة السابقة، فإنه ظل محتفظاً عليها.

كما حضر أحمد السلامي من خارج القاعة وشرح موقفه وقال إنه كانت لديه ملاحظة حول آلية التصويت، أما بالنسبة للتعديلات فهو موافق عليها، فأعلن الأحمر رئيس المجلس بصورة نهائية أن التصويت على التعديلات قد تم بأجماع 253 وهو مجموع النواب الحاضرين من أصل 297 نائبا، بعد أن توفي 4 نواب، وسجل نواب الحزب الاشتراكي رقما قياسيا في الغياب، حيث لوحظ أن معظم النواب الغائبين كانوا من أعضاء الحزب الاشتراكي الذين

ينتمون إلى المحافظات الجنوبية والشرقية، في حين أعلن النواب الاشتراكيون الموجودون في القاعة موافقتهم عليها.

وثاني هذه النتيجة الإيجابية - والحضور الذي بلغ القصصاء في اجتماعات مجلس النواب اليمني منذ انتخاب في أبريل (نيسان) من العام الماضي - في أعقاب مشاورات مكثفة بين الكتل البرلمانية، وخاصة المؤتمر والإصلاح والاشتراكي، وهكذا كان أمس يوما تاريخيا في حياة البرلمان اليمني وقف فيه الشيخ الأحمر أمام قضية تؤكد الأوساط اليمنية أنها كانت حجر الزاوية في الأزمة اليمنية التي تفجرت العام الماضي وأدت إلى اشتعال الحرب الأهلية.

وقد عبر الأحمر - في ختام الجلسة عن سعادته بالحضور المكثف الذي سجله النواب - وحثهم على الحفاظ على هذا المستوى من الحضور والوجود في جلسة يوم السبت المقبل لانتخاب رئيس للبلاد، عقب إقرار التعديلات التي تمخضت عن إلغاء مجلس الرئاسة واستبداله بمنصب رئيس جمهورية ينتخب هذه المرة من البرلمان، ثم ينتخب في المرات المقبلة من الشعب بصورة مباشرة وإعطائه الحق في تعيين نائب له.

وكانت اللجنة البرلمانية المكونة من 18 عضوا - قد بذلت جهدا متواصلا على مدى أكثر من أسبوع، تمكنت خلاله من حسم معظم نقاط الخلاف التي برزت بعد الحرب بشأن التحسينات التي كان يرغب تجمع الإصلاح إدخالها على معظم مواد مشروع التعديلات التي اتفقت عليها أحزاب الائتلاف الحاكم السابق

الثلاثة، المؤتمر والإصلاح والاشتراكي، في العام الماضي، واستطاعت أن تتوصل إلى صيغة توفيقية مرضية لجميع الأطراف خاصة في المادة الثالثة التي تنص على «أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات» مع حذف الإضافة التي كان يطالب بها الحزب الاشتراكي، وأيضا الإضافة التي كان يطالب بها تجمع الإصلاح وكذلك الأمر بالنسبة للمادة 27، الخاصة بالمساواة بين المواطنين بعد أن تصاعد الجدل حول هذه المادة خلال الأونة الأخيرة بسبب استمرار نواب الإصلاح على حصر مبدأ المساواة بالتشريع الإسلامي، بحجة تجنب المساواة بين الرجل والمرأة وبين المسلم والكافر.

فكان لا بد من حسم هذه القضية

بنص عام، دون التعرض للتفاصيل، والتفقت على أن تنص هذه المادة على «أن المواطنين جميعهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات» وحذفت الإضافات التي كانت تحرم التمييز فيها بين المواطنين بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو المهنة، أو الانتماء السياسي أو المركز الاجتماعي أو العقيدة أو الدين.

أما في المادة المتعلقة بالعقوبات والتجريم فكان الإصلاحيون يصرون على وضع كلمة «نص» فقط حيث تقول المادة «31» «المسؤولية الجنائية شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو قانوني...» فكان الإصلاحيون يرغبون في الاكتفاء بوضع كلمة «نص فقط»، ولكن ذلك قوبل بالرفض من الجميع حتى حسمت المادة على ما جاءت عليه سابقا، «إلا بناء على نص شرعي أو قانوني».

وبلاحظ أن التعديلات - التي تمت المصادقة عليها - تضمنت نسبة كبيرة من الإضافات بحجة معالجة القصور الذي ظهر في الدستور السابق، والذي يوصف بأنه دستور توقيفي، بني على أساس التوفيق بين وجهتي نظر نظامين مختلفين، بهدف التقريب بينهما لتحقيق الوحدة، وتوضح خلال السنوات الأربع الماضية من عمر الوحدة، أنه غير صالح لإدارة دولة

موحدة. إذ أسس لظاهرة ازواجية الإرادة والقرار، وخلق هذا الأساس لزمات متكررة لليمن، قادت إلى الحزب وبالتالي يتطلع اليمنيون بعد المصادقة على التعديلات الدستورية إلى إجراء إصلاحات شاملة، تبدأ من قمة نظام الحكم والأجهزة الحكومية، وإصلاح الأوضاع المختلفة، خاصة لن التعديلات حدثت بوضوح تبني نظام

الاقتصاد الحر مع مراعاة حماية الملكيات وإقامة التكافل والعادل الاجتماعي الإسلامي.

كما نص على الفصل التام بين السلطات وضمان استقلال القضاء وابتعاد الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية وتحقيق المساواة بين المواطنين، وإقامة نظام الحكم المحلي على أساس اللامركزية المالية والإدارية وفي الوقت الذي أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الدولة تجاه الحكومة وأعضائها، فإنه وسع أيضا من صلاحيات مجلس النواب وأعطاه الحق في محاسبة الحكومة، كما الحق به جهاز الرقابة والمحاسبة.

هذا ومن المقرر أن يعلن مجلس الرئاسة قرارا بالتعديلات الدستورية الجديدة في وقت لاحق، ثم يعلن رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة استقالاتهم لانتهاؤ شرعيتهم بعد إقرار التعديلات الدستورية.

ومن المقرر فتح باب الترشيح لانتخاب رئيس للدولة في جلسة البرلمان يوم السبت المقبل، بموجب الحكم الانتقالي الذي تضمنه الدستور المعدل.



المصدر : المباحة الهندية

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تناولت ٥٢ مادة في الدستور... وألغت صيغة مجلس الرئاسة البرلمان اليمني أقر التعديلات قبل انتخاب علي صالح رئيساً

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

او بعد غد الى مجلس النواب لكي يجري انتخاب رئيس للجمهورية بواسطة مجلس النواب. ويفترض ان يترشح الرئيس ربع عدد اعضاء المجلس ويعتبر فائزاً من يحوز على اغلبيه اصوات مجلس النواب. ونصت المادة ٨٧ من التعديلات الدستورية على ان ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات شمسية ابتداء من تاريخ اداء اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل منهما خمس سنوات وذلك ابتداء من سريان مدة الرئاسة وفقاً لاحكام الدستور. وبموجب التعديلات اصبحت الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات وتضمنت هذه البنود الجديدة هوية النظام السياسي للجمهورية الذي يقوم على التعددية

■ اقر مجلس النواب اليمني أمس التعديلات الدستورية بعدما ايدها ٢٥٣ عضواً حضروا الجلسة من اصل ٣٠١ هو العدد الاجمالي لاعضاء المجلس. وتضمن مشروع التعديلات الدستورية تعديل ٥٢ مادة في الدستور وازدادة ٢٩ مادة أخرى اليه. وافر مجلس النواب فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية خلال فترة لا تزيد على اسبوع تبدأ السبت المقبل اذ ان التعديلات الدستورية التي ألغيت مجلس الرئاسة الذي كان اعلى سلطة تنفيذية قبل التعديلات. وينص الدستور في المادة ٨٢ على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وينتخب وفقاً للدستور ومن المتوقع ان يقدم الرئيس علي عبدالله صالح استقالة مجلس الرئاسة اليوم



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩١

الحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً على أن يقوم النظام الاقتصادي الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع وبما يعزز الاستقلال الوطني باعتماد المبادئ الآتية:

أ - العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع.

ب - التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية العادلة بين جميع القطاعات.

ج - حماية الملكية الخاصة واحترامها فلا تمس إلا للضرورة ولمصلحة عامة ويتعويض عادل وفقاً للقانون.

وتضمنت بنود التعديلات الدستورية بنداً مضافاً ينص على أن «النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون». كما نصت التعديلات على أن «الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة، والأمن وأي قوات أخرى» وهي ملك الشعب كله مهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها ولا يجوز لأي هيئة أو فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب سياسي إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض كان ولتحت أي مسمى». ونصت مادة أضيفت على الدستور على أن «الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس».

إلى ذلك، نصت التعديلات على حق مجلس النواب اليمني في تقديم توجيهات وتوصيات للحكومة في المسائل العامة فإذا تعذر على الحكومة تنفيذ ذلك وجب عليها أن تبين الأسباب للمجلس ونصت على أنه «لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب في الأسباب التي يبني عليها الحل». وأجازت التعديلات «الجمع بين عضوية مجلس النواب والحكومة وتخصيم ما عدا ذلك». ونصت على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويعاونه في أعماله نائب الرئيس يعينه الرئيس وللرئيس أن يفوض نائبه ممارسة بعض اختصاصاته.

وأعطت التعديلات الدستورية رئيس الجمهورية ومجلس النواب حق «إحالة رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء إلى التحقيق والمحاكمة في حال ارتكابهم جرائم في أثناء تسمية وظائفهم أو بسببها، ويكون قرار مجلس النواب بتوجيه أي اتهام بناءً على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس».



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

تحدث عن تحالف يماني جنوبي جديد يعلن غداً في لندن

الجعفري - الحياة : الاشتراكي لا يمثل الجنوب والانتخابات التي اعطته الغالبية مزورة

□ القاهرة - من محمد علام

■ أعلن السيد عبدالرحمن الجعفري نائب رئيس مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديمقراطية» التي أعلنت في جنوب اليمن خلال الحرب عن تشكيل تحالف يماني جنوبي جديد سيعقد غدا الجمعة في مؤتمر صحفي سيعقد في لندن، وتحدث عن أهدافه وهي تحقيق المصالحة بدءاً بالجنوب وصولاً إلى المصالحة داخل الجزيرة العربية ككل، مشيراً إلى أن هدف زيارته لمصر لقاء قادة وممثلي منظمات يمينة للتشاور.

وتكشفت الجعفري في حديث له «الحياة» في القاهرة أمس عن تشكيل لجنة للتحقيق في أسباب انهيار حضرموت السهل خلال الحرب ومؤامرات البيع والشراء التي تمت، لافتاً إلى أن القيادة (على سالم البيض) أول من هرب، وقال سنكلف الأسرار قريباً.

واتهم قادة في الاشتراكي «بمناورة السلطة في صنعاء لاستعادة بعض المناصب» وقال «الاشتراكي لا يمثل الجنوب، والانتخابات البرلمانية التي اعطته الغالبية مزورة» معتبراً ذلك خطأ الوحدة التي اعتبرت الاشتراكي هو الجنوب، وأضاف «الاشتراكي لن يصلح للمعارضة في اليمن لأنه لم يالفها وتعود على السلطة»، وانتقد الجعفري الموقف الأفيركي من أوضاع اليمن ووصفه بأنه «يمثل حالة نادرة للتناقض الفباضح في المواقف» ونأمل تصحيحه.

وكان الجعفري وصل إلى القاهرة أول من أمس على رأس وفد ضم كلا من السيد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي ومحسن بن فريد نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والأمين العام لحزب رابطة أبناء اليمن، وحازم شكري وزير التامينات والشؤون الاجتماعية ومصطفى العطاس وزير الأوقاف وأحمد المجيدي وزير الإدارة المحلية وسيف محمد فضل وزير الدولة وعضو التجمع الوطني اليمني.

وفي ما يأتي نص الحديث:

■ ما هي رؤيتكم للمرحلة المقبلة في اليمن على معبد انهاء تداعيات الحرب وتحقيق الاستقرار وتحرك المعارضة الجنوبية؟

- لدى الناس جميعاً الآن رفض الوحدة، وقبول بوحدة من دون التعميم لأن الوحدة التي يسول بها الأخوة في صنعاء هي نظام تسلطي توسعي، فنحن في الجنوب مع وحدة مشتركة جميعاً في وضع أسسها ووضع صيغتها والمستقبل سيسير في هذا الاتجاه.

نحن مع مصالحة شاملة خطواتها هي: مصالحة وطنية في إطار الجنوب لتجاوز كل مراحل الصراع السياسي، ثم مصالحة وطنية في إطار الشمال، ثم

مصالحة وطنية بين الشمال والجنوب تعالج كل صراعات السنوات الثلاثين الماضية.

ولن يتأتى استقرار في اليمن ولا يحلم أحد هناك به بسبب الذل والعسف الذي ترفضه الناس. هناك مصالحة أشمل ضرورية هي المصالحة في إطار دول الجزيرة العربية بمعالجة جراحات الماضي ومواقف (الرئيس اليمني) علي عبدالله صالح، وغيره. ومن دون المصالحات المتدرجة لا نعتقد أن الاستقرار سيتحقق وهذا ما نسعى إليه.

■ ما هو المدى الزمني الذي تراه لتنفيذ هذه المصالحات؟

- هذا يعتمد على عوامل ثلاثة أساسية. الأول: مدى قدرتنا على توضيح وجهات نظرنا للآخرين وإحداث الضغط للوصول إلى هذا الهدف. والثاني: قدرة نظام صنعاء على الاستيعاب، والثالث: قدرة دول العالم العربي والاجنبي المؤثرة على فهم نفسية أهل بلدتنا.

■ إلى أي مدى نجحتم في العامل الأول وهل في هذا الإطار تأتي زيارتكم لمصر؟

- نحن نبذل قصارى جهدنا كواجب وفي هذا الإطار تأتي زيارتنا لمصر لأننا بصدد إعلان تحالف غدا الجمعة في لندن في مؤتمر صحفي سنعقد هناك، وأطراف هذا التحالف هي نفس أطراف التحالف الذي كان في عدن في أثناء الحرب. وقررتنا أن يكون الباب مفتوحاً لكل من يتفق معنا في رؤيتنا وأهدافنا التي هي لتحقيق المصالحات التي ذكرتها، وسننتهج كل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافنا التي من بينها أيضاً إعادة الاعتراف للجنوب والوصول إلى صيغة متفق عليها من الجميع.

■ هل الدول العربية التي أجريت فيها محادثات تستوعب وجهات نظركم بحق الحرب اليمنية كانت ضد الجنوب لا ضد الحزب الاشتراكي؟

- نعم يستوعبون ذلك فهم لديهم معلومات أكثر مما لدينا. وبالنسبة إلى الاشتراكي لا المهم من يبنون نتائج على انتخابات مزورة وغير حقيقية، ولو كانت نتائجها حقيقية (فوز الاشتراكي بالغالبية في الجنوب في الانتخابات البرلمانية) لوقف شعب الجنوب كله يحارب، وعندما كانت الحرب في البداية بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، كان الشعب متفجعاً ولا يبالي. وعندما أعلنت الجمهورية (في الجنوب) انهاء انهيار العنيد واتضح للناس خصوصاً في عدن أن الحرب موجهة ضد الجنوب ككل صمدت عدن ٤٥ يوماً من دون وجود جيش، وبوجود مدنيين لا يتجاوز عددهم ألفي متطوع مدني، بينما عدد قوات الجيش (الشمال) كان بلغ ثلاثين ألف مقاتل كما أبلغني ضابط شمالي كان في محور دار سعد - العنيد.

■ هل تعتقد أن الاشتراكي سيتحول إلى المعارضة؟

- لا يستطيع أحد أن يدعي أن الحزب الاشتراكي



سيكون معارضة عن الجنوب، فمن أخطاء الوحدة أن علي عبدالله صالح اعتبر الاشتراكي هو الجنوب والجنوب هو الاشتراكي، وفي هذا كان لنا رأي قبل الوحدة هو أن تتم وحدة وطنية في الجنوب مقابل وحدة وطنية في الشمال أولا، ففي الجنوب لم يكن هناك شيء يستوعب الجميع بل على العكس. وأنا أعتبر ما يحدث الآن للاخوان في الاشتراكي امراً طبيعياً، فهم كانوا دائما في السلطة ومن الصعب عليهم ان يعيشوا كثيرا خارج السلطة، وبالتالي يحاول بعض الاخوان (من الاشتراكي) في صنعاء ان يناوروا ليلتعدوا بعض المناصب. لا اعتقد ان الحزب الاشتراكي يمكن ان يصبح معارضة لانه لم يالف ذلك، حتى المعارضون منهم لنظام صنعاء كانوا يعارضون من موقع سلطة في

العقل.

● كيف ترى العلاقة بين اليمن ودول منطقة الخليج؟
- اختار النظام القائم في صنعاء موجهة أيضا ضد دول منطقة الخليج، ويجب علينا كاهل للمنطقة ان لا نسمح بزعة الاستقرار، وموقف دول مجلس التعاون الخليجي مرض ومهم جدا، وهذا الموقف تكرر أيضا في المحادثات التي جرت في المنطقة مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور ومساعد وزير الخارجية الاميركي روبرت بلليتر، وهو ضرورة الحوار للوصول الى حل مرض للجميع.

● هل تشعرين في تقديمكم بأن هناك غموضا ما في الموقف الاميركي خلال الحرب وبسما؟

- قسبل الحسرب لم اكن على اطلاع بالموقف الاميركي لأن الحرب نشبت قبل ساعات من وصولي الى صنعاء لعقد محادثات مع بلليتر في السفارة الاميركية. والموقف الاميركي المعلن خلال الحرب كان «موقفاً صحيحاً» لكن يبدو انه كان هناك موقف غير معلن لا يتفق مع حقائق الامور وانه كان هناك خطأ في معلومات الاميركيين، نرجو ان يتم تصحيحه. وهذا الموقف يمثل للأسف حالة نادرة للتناقض الاميركي الماضح في الموقف.

● هل تعتقد ان هذا التناقض احد الالغاز التي سيتم الكشف عنها؟

- هذا ليس لغزا، فالولايات المتحدة لها الحق في البحث عن مصالحها، لكننا نحاول ان يكون اسلوب الوصول الى مصالحها غير مضر ببلايا، اما الاسلوب الذي يتبعونه فلا يتفق مع مصالح اليمن.

الجنوب وليس من موقع نصالي، ولا اعتقد ان الباقين معنا في الخارج من الاشتراكي سيمدون الى اليمن، وهم معنا في التحالف.

● هل ما ذكرته يمكن ان يكون اطارا لتفسير بعض الالغاز التي قلتم سابقا انها وراء الاتهيات السهل لحضرموت؟

- سنشكل لجنة تحقيق في هذا الامر، نعد كان هناك بيع وشراء وتامر من بعض الناس في حضرموت التي سقطت من دون طلقة واحدة من احد الطرفين على مدى الف كيلومتر، وكانت القيادة اول الناس التي هربت، وهناك سر سيتم كشفه قريبا.

● هل تاملين على استمرار مقاومة شعبية في الجنوب؟

- المقاومة ضد نظام صنعاء ستستمر في الجنوب بشكل خاص، وفي الشمال أيضا لأن الجنوب ليس وحده الذي يعاني.

● البعض يتحدث عن قوة شبكة حزب الاصلاح بعد الحرب، هل تخيفكم توجهات هذا الحزب بالنسبة الى تحقيق المصالحة والاستقرار؟

- هذا سيؤثر سلبا لأن التطرف الاسلامي في الشمال مصنوع داخليا وخارجيا من جانب سلطات لتشيويه صورة الاسلام الحقيقي، وعلي عبدالله صالح يبرز نفسه في العالم، وخصوصا لمصر، كشخص قادر على التصدي للتطرف، بينما هو داخليا يشجع هذا التطرف، وان اقتنع احد بذلك يكون مخطئا في حساباته.

وصالح يلعب أيضا الدور نفسه الذي لعبته اسرائيل في الماضي حينما اتت الغرب بانها تصدى للمد اليساري بينما كانت هي السبب في ظهور هذا التيار في المنطقة.

● ما هي اسباب زيارتكم لمصر؟

- ليست زيارة غير رسمية، حضرنا للقاء الاخوان والزلاء الموجودين والمغتربين في مصر لمناقشة اوضاعهم ومشاكلهم لحلها. ولا توجد اتصالات رسمية مع مسؤولين مصريين لاننا لا نريد ان ندخل احدا في الحرب.

● الا يوجد توجه لحوار مع القيادات في صنعاء في مرحلة ما مقبلة؟

- نحن لا نطلق باب العقل، والحوار هو طريق



المصدر: الشرق الأوسط (العدد ١٩٩٤)

للتنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات التاريخ: ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

عبد الرحمن الجفري يروي: **التفريق في الوسط** قصة انفجار الحرب اليمنية (2 من 2)

بيلايترو قال بصعوبة هزيمة القوات الجنوبية وثبت خطأه وعلي صالح اعترف بأن الحرب كانت لفرض الوحدة

لندن: من عبد الله حموده

يوصل عبد الرحمن الجفري رواية قصة الصراع المسلح في اليمن، الذي كان تفجيره - كما يقول - بمثابة إعلان للانفصال من جانب من صنعاء، مما دفع القيادة الجنوبية الى اعلان الدولة، وهو في هذا يفرق بين اعلان الدولة واعلان الانفصال بشكل واضح، ويؤكد ان اعلان الدولة كان يعتبر خطوة وحدوية، وينتقد حالة التردد التي أصابت الحزب الاشتراكي.

وفي الحلقة الثانية والاخيرة من قصة انفجار الحرب اليمنية يركز الجفري على أحداث اعلان الدولة الجنوبية وترتيباتقامتها، التي يقول انها جاءت متاخرة، ويتطرق الى موقف الرابطة من قبول المشاركة في التحالف دون الاطلاع الكامل على تفاصيل الموقف.

ويستطرد في حديثه على النحو التالي:

- جاعني الاخ يحيى الشامي - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - وابلفني ان العسكريين يريدون اقامة كيان لكي يستطيعوا الدفاع عنه، فقلت له: وماذا تريدون انتم اساساً فرد قائلا: انا انسان جزبي ملتزم، تعرفني، وبالتالي لم اكلف بابلاغك شيء آخر غير هذا. فقلت له: هل افهم من هذا انكم كحزب ليس لكم رأي؟ فقال لدي رأي، ولكنني لم اكلف ان ابلك به.

قلت له: ابلغ الاخوة في الحزب وكان على رأسهم الدكتور ياسين نعمان انني فهمت من الرسالة ان المكتب السياسي ليس له رأي، وانا لا اتبع آراء العسكريين، ولكنني في السياسة امطي حسب رأي

السياسي.

اتضح انهم يريدون كيانا وانهم اغسوا رسالة وارسلوها الى الاخ البيض في حضرموت في نفس الليلة، يفوضونه فيها اعلان الجمهورية، وكان الشيء المهم فيها لهم، هو ان يظل حيدر (العطاس) رئيسا للوزراء، وهذا هو الشيء الوحيد الذي طلبوه في الرسالة، وانا لم افهم شيئا آخر. نحن - بالنسبة لنا في الرابطة - نأشئنا ذلك في ما بيننا، اتصلنا بالرابطين الموجودين في عدن، وارسلنا رسالة الى الرابطين الذين كانوا في صنعاء، وابلغناهم بما نفكر فيه، وراينا ان الاغلبية موافقة، رغم ان بعضهم اعترض علينا.

وكان هناك رايان في الرابطة، رأي يقول ان القاعده هي ان من بدأ الحرب فقد اعلن الانفصال. وان هذه الحرب ليست حرب وحدة، وانما حرب احتلال، او حرب اقل ما يقال فيها انها حرب سيطرة جهوية. انا لا اسميها طائفية كما يسميها غيري، لانها ليست طائفية، ليست زيدية او شافعية، ولكنها جهوية.

فالذين شنوا الحرب وقادوها لا يؤمنون بزيدية ولا بشافعية على الاطلاق، مهما كانت انتماءاتهم المنطقية في المنطقة الزيدية او في المنطقة الشافعية، ولكنهم لا يعملون طبقا لذلك، وانما لديهم اشياء جديدة.

إعلان الدولة ليس انفصالا

الخلاصة ان الرأي الغالب هو ان تقديم كيانا في الجنوب، ليس بقصد الانفصال، فقد حدث الانفصال بالفعل - عندما شنت الحرب - وانما بقصد المساهمة في اقامة نظام في الجنوب

يطبق ما تؤمن به من حرية ومساواة وعدل، طبقا لوثيقة العهد والاتفاق، وتتعاون مع الاخوة الوطنيين في الشمال، في اقامة نظام مماثل، وعندما تتماثل الانظمة يصبح ممكنا ان نقيم وحدة على اساس صحيح. وبالتالي نحن لسنا ضد الوحدة، ولكن ضد هذا النظام الذي يفرض الوحدة بالقوة والسيطرة والتبعية. كان راينا واضحا في هذا الامر، واعلناه، صحيح اننا استغرقنا في نقاشات طويلة داخل الرابطة - لان تركيبتنا غير تركيبة الآخرين - دون ان نشر ضجة اعلامية حولها، حتى اقرت الاغلبية هذا الرأي، واتصل بي الاخ علي سالم البيض عصر يوم الخميس 21 مايو (ايار) ليبلغني بقراره، فابلغته بقراري.

كان يريد ان يتأكد مما اذا كنا ما زلنا على موقفنا، فقلت له ان موقفنا لا يتطرق من مصلحة ذاتية، وليس موقفا عفويا، وانما المسألة بالنسبة لنا مبدأ، لاقامة نظام صحيح، يتفق مع نظام صحيح آخر في الشمال، لكي يقيم وحدة، ولا يؤثر في هذا الموقف سير المعارك.

في هذا الوقت كان العمل العسكري قد بدأ يهتز (صمت وتامل لبضع ثوان)، فأتفق على الاعلان في تلك الليلة، دون اسماء لأي تشكيلات - كمجلس رئاسة او غيره - وتأجيل ذلك الى وقت لاحق. وفي الساعة الثانية وعشر دقائق من صباح تلك الليلة (21 - 22 مايو) اذا بالناس تخرج الى الشوارع في عدن تلقائيا سهلة ومكبرة ومرحبة.

لا يمكن تصور شكل الشوارع وهي مزينة في الساعة الثانية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

• آرثر هيوز رجل يفهم اوضاع اليمن جيدا، وكان واضحا ان الاميركيين يريدون نوعا من الارتباط بين هؤلاء الذين يتكلمون عن الوحدة ولا يعرفون شيئا عنها - في الشمال - وبين الجنوب، وانا مع هذا الرأي، فلا بد ان يكون هناك شيء يربط الشطرين.

• ولكن في ضوء الوضع الحالي، هناك ما يربط بين الشطرين، فهل هو شكل غير مقبول من جانبهم؟

• سيكون مقبولا اذا كان لا يتعارض مع مصالحهم، وهذا شيء طبيعي، واي واقع جديد تفرضه الظروف، ولا يتعارض مع مصالحهم سيتعاملون معه، هذا امر معقول.

• تعود الى بداية نشوب الحرب هل انهم من ذلك انك تحصل قيادة سنهاء مسؤولية شن الحرب كلية؟

• كلمة «كلية» لا يطلبها احد جزائيا، وانا الذي بدأ الحرب فهو صنها، وهو امر لا شك فيه، وثبت انها كانت تستعد للحرب بالعدة والعتاد منذ وقت مبكر، عدة وعتادا ومالا واعلاما، وفي اول لحظة من الحرب، كانت جاهزة على كافة المستويات. بينما الطرف الآخر كان ما زال يناقش الاسباب الذاتية والموضوعية للحرب.

• عندما قال الاستاذ عمر الهادي ان من يبدأ الحرب سيعلن الانفصال...

• (مقاطعا) هذا امر اتفقنا عليه في لجنة الحوار مع علي عبد الله صالح، وذلك ان أي بدء للحرب يعني بدء الانفصال. عمر الجاوي قال لعلي عبد الله صالح «هل توافقون فخامتكم على ان نتعاون في اقامة الوحدة؟» على اعتبار انه كان يريد ان يقول له انه ليست هناك وحدة، وانه في ضوء ما حدث - حتى ذلك التاريخ - لم يعد هناك شيء باقي من الوحدة.

ولكن يحضرني في آخر خطاب للاخ علي عبد الله صالح مع العسكريين - وهو مسجل عندي - يقول فيه اعتزلنا خطيرا ينفي فيه كل اسباب الحرب كما يدعيها، فقد قال «لم تكن هناك وحدة، فقد كان هناك رئيسان (هكذا النص) وحكومتان وجيشان، وفي كل وزارة وزيران، اما الآن - ويريت بيده على كتفه - فقد اصبح هناك وجه واحد».

اذن هو يعترف بان الحرب التي اثارها لم تكن لإبقاء وحدة، وانا لغرض اقامة وحدة بالاحتلال.

• يتفرع من هذه الاجابة سؤالان، الاول هو: هل يمكن ان يقال ان علي عبد الله صالح هو جورج واشنطن اليمن؟

• حرام عليك يا رجل، هذه ليست وحدة مثل التي اقامها جورج واشنطن.

الحزب الاشتراكي قد رتبوا هذه الامور. واستغرق منا الامر حوالي اسبوع او 10 ايام. ونحن نعد التركيبة الداخلية للدولة. فكان ما كان، وما كان معروفا لك ولغيرك. وهذا نسكت عن الكلام.

لقاءات بيليترو

• ما هو دور روبرت بيليترو - مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق

الوسط - في الفترة السابقة للحرب - فقد التقى الرئيس علي عبد الله صالح، وتسامل البعض عما اذا كان قد التقى البيضا؟

• لا اعتقد (انه التقى البيضا) - الا اذا كان قد ذهب الى حضرموت والله اعلم. لا اعرف شيئا عن المقابلة.

• يقول البعض ان الموقف الذي نشأ بعد لقاء بيليترو مع الرئيس صالح قد يثير جدلا، مثل ذلك الذي اثاره لقاء السفيرة الاميركية في العراق ابريل جالاسبي مع الرئيس صدام حسين قبل غزو الكويت في 2 اغسطس (آب) عام 1990، فهل - في ضوء التطورات التي حدثت بعد ذلك - هناك ما يشير الى شيء من هذا النوع، خصوصا بالنسبة الى الطريقة التي غادر بها بيليترو اليمن؟

• الشيء الملاحظ هو ان بيليترو وصل يوم 3 مايو (ايار)، والحرب انفجرت يوم 4 اي في اليوم التالي.

• هل ليكم أي معلومات عما تم اثناء اللقاء، او ما اذا كان بيليترو التقى اشخاصا آخرين في صنعاء، تحدثت انت معهم بعد ذلك؟

• جاء بيليترو الى اليمن لكي يقابل الرئيس وعددا محدودا جدا من الشخصيات، كان من المفروض ان يكون من بينهم، وكما تعرف حالت ظروف بدء الحرب دون ان التقى به، لكن كان واضحا من تصريحاته بعد ان غادر، انها تضمنت نوعا من التشجيع للجنوبيين.

• هل تعني للجنوبيين وليس

للشماليين؟

• نعم، بمعنى انه قال «ليس من السهل تحقيق انتصار على القوات الجنوبية»، ولكن ثبت ان هذا غير صحيح، فلم يكونوا اكثر تنظيما او قوة او قدرة، وانا اقل تنظيما - واؤكد على ذلك - اقل قدرة وتجهيزا.

ومن ناحية اخرى فان الذي كان مسؤولا عن الاتصالات هو السفير الاميركي في صنعاء آرثر هيوز، وليس بيليترو. وهو دور مهم ومعروف جيدا.

• اعلم انك التقيت آرثر هيوز، فما هو الامر الذي كان يركز عليه في لقاءاتك؟

والنصف والساعة الثالثة صباحا، والناس يطلقون الرصاص في الهواء، ليس فرحا بالانفصال - وهذا امر مهم جدا - وانا فرحا بالانفصال من فوضى الوحدة، املا في قيام نظام يعتمد - لأول مرة - رغبات الاغلبية بتوجهات وحدوية حقيقية.

ثم جاء الاخ يحيى الشامي لكسي يفادى الرابطة على المقاعد التي تريدتها في الجمعية الوطنية، وكان ميسعونا من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. والاخ يحيى الشامي رجل كريم طيب ومحترم، وله تقدير عندنا، كان رايه ان لا تدخل في عضوية الجمعية الوطنية شماليين.

• وهو نفسه شمالي الاميل؟

• نعم، وكان رايه ان نستبعد جميع اعضاء مجلس النواب الشماليين المحسوبين على الاشتراكي، وانا معه في هذا الرأي، لانه كان من الطبيعي ان يدخلوا برلمان الشمال، ونكتفي بالجنوبيين فقط، ثم اصبر الاخوان بعد ذلك على ان يدخلوا. لم نتفق معه على راي في ذلك الوقت وكان موجودا الاخ محسن فريد - الامين العام للرابطة - والاخ علي محمد عاصم والاخ يحيى الجفري - من قيادة الرابطة فذهبوا واجتمعوا مع الاخوة اعضاء المكتب السياسي برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان، في وجود الاخ انيس حسن يحيى،

لعمل ترتيبات تشكيل الجمعية الوطنية.

• كم عدد المقاعد التي حصلت عليها؟

• حصلنا على 38 مقعدا، وكان عدد الجمعية الوطنية 111 ثم اضفنا اليها مستقلين وعسكريين مراعاة لطبيعة الظروف.

ثم تم اعلان اسماء تشكيلات المؤسسات، فوجدت نفسي نائبا لرئيس دولة، في ظروف غساية في الصعوبة والخطورة، ودولة لا اكاد اعرف عن خباياها شيئا. وللعلم والامانة والتاريخ، ليس للرابطة أي دخل في أي ترتيبات مسبقة لهذا التاريخ، لا من بعيد ولا من قريب، لا داخليا ولا خارجيا، واتحدى من يقول غير ذلك.

وبعض الناس قد يعتقدون ان هذا الموقف من الرابطة يعتبر سذاجة، او انه ليس موقفا سياسيا حقيقيا، ولكننا ننطلق من ذاتنا، عندما نجد خطأ قد يؤدي الى مصلحة لبلادنا، فانا نتبناه ونتبعه، وبالتالي لم يكن لنا أي اتصال بأي ترتيبات في هذا الامر، او كانت سابقة لهذا الاعلان، ولم نعرف عنها شيئا.

فقد كنا نعتقد ان الاخوة في



المصدر: الشرق الأوسط للدراسات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التوزيع : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

الحزب الاشتراكي كان متردداً في إعلان الدولة ويحيى الشامي قال إن ذلك مطلب العسكريين

الرئيس اليمني ليس جورج واشنطن ولكنه تفوق على الجنوبيين في توزيع وحداته

● كانت هناك معارضة في الحرب الأهلية الأميركية، ثم بعد ذلك ثبت النظام؟
- هناك فرق كبير، ولستنا في اليمن على أي حال مثل الولايات المتحدة الأميركية، وليس علي عبد الله

صالح هو جورج واشنطن ولا بسمارك.

اشكال المعارضة

● هل انهم من ذلك ان المعارضة للوحدة - بشكلها الحالي - ستستمر؟
- شيء طبيعي. فما دام الشعب يعيش على الأرض، فإنه سيعارض هذا الشيء المفروض عليه، لأنه ليس وحدة هناك سيطرة جهوية، لجزء صغير من قبيلة معينة.
● ما هي اشكال المعارضة التي تحاول تحقيق مدنها لانتهاء الاحتلال الواقع حالياً؟
- كل سبيل مشروع يوصل الى الهدف الذي نريده ويريد شعبنا.
● هل يمكن ان تفصل قليلاً في ذلك؟
- كل سبيل يوصل الى الهدف، وليس لدينا شروط، بل كان اشتراكنا في جمهورية اليمن الديمقراطية انطلاقاً من مبدأ معارضة من بدا الحرب وسنحاول بكل ما اوتينا من قوة ان نحقق ما نريد بطريقة سلمية. وقد يقول قائل اليوم ان هذا حلم، ولكنني اقول لا، فان هناك اساليب كثيرة للمعارضة المدنية، يمكن ان تؤدي الى تحقيق ذلك، ولكن يظل الباب مفتوحاً امام الناس - أي ناس - لتحقيق اهدافهم بالطرق السلمية الديمقراطية.

● ثم توزيع القوات الشمالية في الجنوب والقوات الجنوبية في الشمال بعد الوحدة طبقاً لاتفاقية الوحدة. لو اننا نظرنا بان رجعي، هل تشعرون ان كانت هناك نية لدى الشمال من توزيع هذه القوات للإطباق على عدن؟ ثم بنفس المنطق، اذا نظرنا الى توزيع القوات الجنوبية في عمران وفي خولان الشرق، وفي يريم وحمار وغيرها، هل يعني ذلك ان كانت هناك نية للإطباق على صنعاء أيضاً؟

- نعود قليلاً الى الوراء، عندما أعلنت الوحدة، لأنه لم تكن وحدة، وانما أعلنت فقط فقد بقي كل من

الحزب الاشتراكي؟ وكذلك فان نائب رئيس الاركان للامداد والتموين كان جنوبياً أيضاً؟

- هذا موضوع يمكن ان نتطرق اليه في حديث آخر.

● كيف قبلتم المشاركة في التحالف الجنوبي دون ان تعرفوا هذا الواقع الصعب؟

- ربما لاننا حزب يختلف في تركيبه وطبيعته عن باقي الاحزاب الاخرى. فنحن لم نشترك ابداً في الحكم، وبالتالي فنحن لا ندخل السلطة في حساباتنا مثل الاحزاب الاخرى نحن نتبع رأي الاغلبية، ولنا حساباتنا التي تؤيد الرأي والموقف الصحيح.

ان نتجح في ذلك او نفشل فهذا امر آخر، ولكن نحن نقف كل فترة وقفة مبدئية ونعيد الحساب. بمعنى انه لو اعيدت الامور من

جديد، فربما كنا لا نتصرف على نفس النحو، ولكن الموقف يأتي بعد فترة من العمل والمراجعة.

إعلان الدولة والموقف العسكري

● قلت ان الموقف العسكري كان مهتزاً يوم إعلان دولة اليمن الديمقراطية في 21 مايو 1994، فهل كان إعلان الدولة رد فعل لامتناع الموقف العسكري؟ أم انه جاء متأخراً؟

- انا اقول انه جاء متأخراً، وانما كان يعتقد في الوقت نفسه ان إعلان الدولة جاء استجابة لرغبة القيادات العسكرية. هكذا كانت طروحات الحزب الاشتراكي.

الانفصال تم بالفعل بإعلان

الطرفين يفكر بأنه يحكم على مستوى الوحدة، كل يحكم ويدير الامور في المناطق التي يسيطر عليها، واذا كان لأي منهما تدخل في منطقة وجود الآخر فهي لعمالة سيطرة الطرف الآخر، وليس لمساعدته في أي شيء.

ولذلك فأنني - بدون تحامل - اقول نعم، كل من الطرفين اراد ان يؤدي الآخر بأي شكل، ولكن توزيع القوات الشمالية بواسطة الاخ علي عبد الله صالح كان أكثر ذكاء، لأنه لم يكن هناك أي مانع طبيعي بين قوات العمالة في ابين ولواء الكبسي في ردعان، مثل

الجبال او الرمال او البحار على الطريق الى عدن او أي قوة تعوق تقدم أي منهما نحوها. فطريق لواء الكبسي كان مفتوحاً الى البحر، وطريق العمالة كان مفتوحاً على الساحل أيضاً.

اما القوات الجنوبية التي وجدت في الشمال، فقد كانت تعوقها موانع طبيعية. مثل الجبال - عن الوصول الى صنعاء مثل تلك التي كانت في خولان، إضافة الى الوحدات والمواقع العسكرية، بالنسبة الى القوات التي كانت في عمران، وكذلك ضيق الطريق، لان قوات عسكرية شمالية كبيرة كانت متمركزة بينها وبين صنعاء. ومن ثم فان أي تفكير من جانب الحزب الاشتراكي للإطباق على

صنعاء، كان يعتبر اسلوباً قاصراً، ولم يكن هناك سبب حقيقي للتوزيع بهذا الاسلوب، وانما كان الامر يتطلب دمجاً حقيقياً، وتوحيداً للقوات المسلحة على أساس وطني، بتوسيع قاعدتها، بحيث لا ينتمي معظمها الى قريتين في الشمال وقريتين في الجنوب.

● كانت القوات الجنوبية - والحزب الاشتراكي - تحتج من انخفاض جاذبيتها، كيف يمكن طرح او قبول ذلك، اذا كان وزير الدفاع جنوبياً وعضواً في المكتب السياسي



المصدر: المشرق العربي

٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحسرة، إذن لا بد من تكريس هذا الانفصال، الذي أحدثته الحرب، فقد كان من الضروري التكيف مع هذا الوضع والتعامل معه، في سبيل إقامة شيء تخليف يساعد على بناء وحدة مستقبلية. البعض حسب ذلك بأنه يمكن أن يعطي نوعاً من الثبات العسكري.

● لكن إعلان الانفصال سحب من كثير من الجنود هدف العقيدة القتالية التي تربوا عليها، من انهم وحديون. هل أدى ذلك الى مزيد من امتزاز الموقف العسكري؟ - لم تكن هناك عقيدة قتالية قائمة على هذا الاساس، عند بدء الحرب انتهت تلك العقيدة. كيف تريد من الجندي ان يقاتل بعقيدة وحدوية، بينما ذلك الذي يريد ان يتوحد معه يقاتله.. اي بقاء لهذه العقيدة. المشكلة هي ان الجندي بقي بدون عقيدة قتالية.

انا اسمي يوم 21 مايو يوم اعلان الدولة، وليس اعلان الانفصال. لان اعلان الانفصال تم بشن الحسرة والعنف العشوائي للقوى. نذكر ماذا فعله الرئيس جمال عبد الناصر عندما جهز القوات المصرية بعد اعلان الانفصال في سورية (عام 1961) وخرجت القوات الجوية والبحرية لضرب سورية، اعادة مرة اخرى الى مصر. هل يمكن ان ينصرف علي عبد الله صالح هذا التصرف التاريخي؟ وهل كان يحارب

للمحافظة على وحدة، او لغرض مصالح بهذا الاسلوب؟ مع معرفتنا الكاملة للفرق بين وحدة مصر وسورية ووحدة صنعاء وعدن، على الأقل الفارق الجغرافي.

● ولكن اعلان الانفصال اعطى القيادة الشمالية ورقة اعلامية - على الأقل - على انها امسحت هي الوحشية، وانتم الانفصاليين؟

- دعنا نتحدث عن ذلك في حديث آخر. ولكنني اقول لك ليس اعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية انهاء للتوجهات الوحدوية، ولكن ذلك يرجع الى ضعف الاعلام عندنا، وهذا مكته من استغلال هذه الورقة.

● يقال انه اذا كانت القيادة الشمالية والرئيس علي عبد الله صالح انتصرا في الشمال فان حزب الرابطة هو الذي انتصر في الجنوب رغم الهزيمة، لانه حقق تقدما سياسيا لم يكن ممكنا لولا الظروف التي حدثت اثناء فترة الحرب وعلان الانفصال. كيف تعلق على ذلك؟

- اولا لم نحسبها هكذا عندما دخلنا التحالف الجنوبي على الاطلاق، واذا كنا لم نحسب للحياة حسابا، فكيف نحسب عملية تحقيق مكسب سياسي.

لكن يبدو ان المعركة كشفت عن معدن النضال، وعن شيء موجود كانت تغطيه بعض الحالات الاعلامية الاخرى، وكشفت عن شيء اخر مهم جدا، وهو انه لم تكن هناك ديمقراطية اصلا في اليمن، بدليل اجهزة الاعلام التي كانت تملكها السلطة الموحدة في اليمن الموحد سابقا، كانت كلها تخضع للدولة والحزب السلطة، وبالتالي حرمت الاحزاب الاخرى منها. وهناك احزاب اخرى مثلنا والفضل، وربما لو اعطونا فرصة لكشفوا عن معدننا.

وكل ما في الامر ان المعركة كشفت عن معدن الرابطة، وان لم تذكر الرابطة اعلاميا اثناء الحرب، ومرة واحدة فقط جاء ذكر اسمي كرئيس للرابطة. فنظرا لانني كنت في موقع نائب رئيس دولة، كنت امنع ان يأتي ذكر اسمي في اي جهاز اعلام كرئيس لحزب الرابطة، مع فخري واعتزازي العظيم بكوني رئيسا لحزب الرابطة، لانني اعتقد ان من يشغل منصبا في الدولة يجب ان لا يذكر صفته الحزبية. ● هل تعتقد ان الاوضاع ستستقر في

اليمن؟

- انا متأكد انها ستستقر كوحدة باسلوب آخر، اما التركيبة الحالية فلا يمكن ان تكون تركيبة استقرار، كما ان اسلوب الحكم الحالي لا يؤدي الى الاستقرار.



ترشيح عبد الغني نائباً بعد إجازة التعديلات الدستورية

توقع انتخاب صالح رئيساً دستوريا لليمن

صفعاء: فن حمود منصر

تتوقع الدوائر السياسية اليمنية انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني الحالي كأول رئيس لليمن الموحد في إطار نظام رئاسي دستوري، يوم السبت المقبل، بعد أن أقر مجلس النواب اليمني التعديلات الدستورية أمس، بإجماع 251 عضواً، وتضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة، بإلغاء مجلس الرئاسة وإنشاء منصبين رئيس ونائب للرئيس، والحكم المحلي وتحديد مصادر التشريع، وكانت النقطة الثانية الأخيرة من مصدر جدل برلماني وسياسي واسع.

وصرح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب - في نهاية جلسة أمس، أن البرلمان سيستأنف أعماله يوم السبت المقبل، لإفساح المجال أمام من يرغب في ترشيح نفسه لرئاسة اليمن للتقدم بطلبه إلى رئاسة المجلس خلال اليوم وغداً، كما كان متوقعاً أن يقدم الرئيس علي عبد الله صالح إستقالته بصفته رئيساً لمجلس الرئاسة، حتى يصبح المنصب شاغراً دستورياً.

وقد نصت التعديلات الدستورية - في مادة جديدة أصبحت إلى الدستور اليمني - على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب التعديل الدستوري مباشرة من قبل مجلس النواب، ويكون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قبل ربع أعضاء مجلس النواب، ويعتبر



المصدر : الشرق الأوسط للصحافة

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩١

فانزاً بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز
أغلبية أعضاء المجلس.
وفي ضوء الواقع الجديد الذي نشأ
في اليمن بعد مزمنة القيادة الجنوبية
السياسية، يجمع المراقبون السياسيون في
جميع أنحاء على أنه لا يوجد منافس حقيقي
للرئيس علي عبد الله صالح، الذي يتوقع أن
يعلن ترشيحه لرئاسة الجمهورية اليمنية
خلال الساعات المقبلة.
- وأما المصادر أن التعديلات
الدستورية استهدفت حل مشكلة رئاسة
الدولة في المقام الأول، لتمكين الرئيس علي
عبد الله صالح من قيادة اليمن، بصفتها
رئيس الدولة دون منازع. وأهمها أن
التعديلات الدستورية نصت أيضاً على أن
يجري انتخاب الرئيس في الدورات المقبلة
من الشعب مباشرة.
- ويجدير بالذكر أن الدستور يحدد فترة
الرئاسة بـ ٥ سنوات، يمكن تجديدها مرة
واحدة فقط.

وتتخذ في الدوائر اليمنية أن عبد
العزیز عبد الفتی - عضو مجلس الرئاسة
الحالي والأمين العام المساعد للمؤتمر
الشعبي العام - يعتبر أقوى مرشح حتى
الآن لتسولي منصب نائب الرئيس وأنه
سيؤدي المنصب بمقتضى لاختيار الرئيس
له وإشارته مصادر مطلعة أيضاً إلى أن
مشاريع تجري حالياً حول تسمية رئيس
وأعضاء الحكومة الجديدة المتوقع تشكيلها
بعد انتخاب الرئيس مباشرة.
وأجمعت المصادر على ترشيح الدكتور
سراج بن غانم - وزير التخطيط والتنمية
السابق - وهو من أصل جنوبي (محافظة
حضرموت) لتولي رئاسة الحكومة.



المصدر : المشرق الأوسط للترفيه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

إعلان التشكيل ينتظر إعادة انتخاب الرئيس استبعاد مشاركة «الاشتراكي» في الحكومة ولتمثيل وزاري لكافة المحافظات اليمينية

صنعاء - الشرق الأوسط

أكدت مصادر مطلعة في صنعاء ان الحكومة الجديدة ستضم وزراء يتشون للمحافظات الجنوبية، دون ان يكونوا بالضرورة من قادة الحزب الاشتراكي، وان الرئيس علي عبد الله صالح - الذي يعد أقوى المرشحين لتولي منصب رئاسة الجمهورية اليمنية - بعد التعديلات الدستورية التي اقترها (مجلس النواب) اول من أمس، والتي بموجبها مجلس الرئاسة - حريص على تمثيل جميع محافظات الين في الحكومة الجديدة، ولقي أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، وان هذه المسألة لا تمس للحافظات الجنوبية وبوقعت المصادر ان يعلن الرئيس اليمني - الذي يتوقع انتخابه في جلسة البرلمان التي سيعقدتها صباح غد - عن الحكومة الجديدة بعد ساعات من انتخابه، وربما بعد أيام قليلة على الاكثر. ولان قائمة اعضاء الحكومة (اصبحت جاهزة تقريباً، وتنتظر الاعلان فتل.

واستبعدت المصادر ان يدخل الحزب الاشتراكي اليمني كشريك في الحكومة لثقيلة، او ان تتضمن هذه الحكومة شخصيات رشحتها الحزب، وقال انه اذا حدث وتضمنت ونجراً لو عدداً من الوزراء كان ليهي ارتباط ما بالحزب فذلك ان يعني انهم سيكونون مستقلين للحزب الاشتراكي في الحكومة، ولنا سيكونون اعضاء في الحكومة بحكم مكانتهم الشخصية في المجتمع اليمني، ولي المناقش التي يتضمن عليها ولم يتسن بعد التعرف بشكل دقيق على اسماء المرشحين للحكومة اليمنية الجديدة، لكن معظم المصادر أكدت ان معظمهم سيكونون من الشخصيات المعروفة، سواء من الذين شغلوا مناصب حكومية رفيعة، او من السياسيين الذين ظلوا دائماً خارج السلطة.

وفي الوقت نفسه وصلت جريدة الثورة الرسمية لصانعة في صنعاء انجاز البرلمان (مجلس النواب) مشروع التعديلات الدستورية بأنه محسم للاقتالات في جوارب النظام

السياسي، يستعني الشروع في انجاز استقرار اقتصادي وتنموي من شأنه وضع الحدود النهائية والجزيرة لعانة السواد الاعظم من أبناء الشعب». واعتبرت الجزيرة الرسمية اليومية ان «امام الحكومة المقبلة تحديات عسيرة لتصبح الخطوات التصحيحية للتشوهات الادارية والمالية والقضائية في مستوى الانجاز الدستوري القائم».

وكان الرئيس علي عبد الله صالح وعضوا مجلس الرئاسة الاخران عبد العزيز عبد الغني وعبد المجيد الزنداني قد وجهوا - في وقت متأخر من مساء أمس - رسالة لرئيس واعضاء مجلس النواب اليمني، تحثها فيها للمجلس «التفريق والنجاح في استكمال اجراءاتكم الدستورية لانتخاب من ترونه صالحاً لمنصب رئيس الجمهورية، من الكليات الوطنية والعناصر القادرة على النهوض بمسؤولياتها الوطنية».

وقد اعتبر المراقبون ان هذه الرسالة التي تضمنت الاشارة بانجاز مشروع التعديلات الدستورية - حملت بشكل ضمني استقالة الرئيس صالح وعضوي مجلس الرئاسة الاخرين وفتمت المجال لتنفيذ المواد المتعلقة بشكل رئاسة الدولة والتي تضمنت (في المادة 82 من الدستور):

- رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه وفقاً للدستور.
- يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس.

وبالرغم من ان التعديلات الدستورية نصت على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الناخبين، فانها تضمنت ايضاً مادة مضافة للدستور تقول انه يتم انتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب اقرار التعديل الدستوري من قبل مجلس النواب، ويكون الترشيح لرئيس الجمهورية من قبل ربع عدد اعضاء المجلس، ويعتبر فائزاً بمنصب الرئيس من يحصل اغلبية مجلس النواب.



المصدر :
القاهره

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

حوادث تربية

وزير الخارجية اليمني محمد سالم ياسندوه لـ «الحوادث» : اصلاح العلاقات مع الدول الخليجية يتطلب استعدادا مشتركا!

البعض مازال يؤخذ اليمن والجمهورية اليمنية على موقفها اثناء ازمة وحرب الخليج الثانية، فاعتقد ان المواقف التي اتخذت خلال الازمة اليمنية كافية لكي تجعلنا على قدم المساواة وان يكون الحساب قد سدد.

«الحوادث» : هل يعني هذا ان زيارة الرئيس علي عبد الله صالح الاخيرة للعاصمة العمانية مسقط لا تسير في اتجاه رغبة صنعاء في وساطة عمان لاصلاح العلاقات اليمنية الخليجية؟ محمد سالم ياسندوه : حسب علمي لم يكن هناك طلب عماني لقيام اشقاؤنا في سلطنة عمان بالوساطة، الوساطة لا تطلب، الوساطة من اي طرف عربي بين دولتين عربيتين، او بين دول عربية يجب ان تأتي بمبادرة من هذا الطرف، ولا يجب ان تأتي بطلب من اطراف الخلاف.

«الحوادث» : اذا كانت الزيارة تتعلق بوجود علي سالم البيض في مسقط؟ محمد سالم ياسندوه : نحن لا نهتم بوجود البيض لا في مسقط ولا في صلالة، او حتى في هافانا. البيض انتهى من تاريخ اليمن، صفحة طويلة. كنا نتمنى له ان ينتهي بصورة مشرفة، ولكنه اختار ان ينتهي بهذه الطريقة التي بسببها يظل العار يلاحقه عبر الزمن.

«الحوادث» : اليس هناك اتجاه لاعادة النظر في قائمة الـ ١٦ المطالبين للمحاكمة في اليمن؟

محمد سالم ياسندوه : في ظل نظامنا الديمقراطي التعددي، ووجود قضاء مستقل، يستطيع هؤلاء اذا كانوا واثقين انهم لم يكونوا مجرمين او مذنبين ان يحضروا لليمن. ويمثلوا امام القضاء، ويؤكلوا من يربدون من المحامين عنهم، ويعملوا على تبرئة ساحاتهم. فان اثبتوا انهم كانوا ابرياء، ولم يكونوا شركاء في الجرم الخاص بالانفصال والاقتتال، اعتقد انهم سيلقون كل احترام وتقدير من الجميع.

ولكن، اذا كانوا غير قادرين على ذلك، وعلى اثبات براءتهم وشاركوا وكانوا ضالعين في الجرم الانفصالي والاقتتال، فليس من حق احد ان يعفو عن اي جرم في حق الشعب. انتم تعلمون ان العمل ضد وحدة اليمن يعتبر في دستورنا وقوانيننا خيانة عظيمة.

عادة ما يكون عند محمد سالم ياسندوه، وزير خارجية اليمن، جديد فيما يقوله خصوصا وان بلاده عادت من جديد لتكون في بؤرة الاحداث، بعد ان احتلت مساحة واسعة في الاعلام والانباء طوال ازمة الانفصال والقتال بين قوات الشرعية والحكومة، وعناصر الانفصال في الحزب الاشتراكي. قضايا عديدة من الممكن انثارها مع وزير الخارجية ياسندوه، خصوصا حول مهمته في ترميم العلاقات العربية اليمنية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة، وفيما يلي نص الحوار:

«الحوادث» : نعتقد ان من بين مهام المرحلة الحالية للحكومة اليمنية مسألة ترميم العلاقات العربية اليمنية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة. هل ثمة تحركات في هذا الاتجاه، وهل اثمرت عن شيء؟

محمد سالم ياسندوه : بعد انتصار الوحدة في اليمن، لم يبدأ حديث حول اصلاح مسار العلاقات اليمنية الخليجية، خصوصا، والعلاقات اليمنية العربية عموما، الا فيما يتعلق بالاشقاء في مصر. فقد تم الخوض في موضوع تجاوز ما حدث خلال القتال ومحاولة الانفصال في اليمن من مواقف. واعتقد اننا تجاوزنا الخلافات التي نشأت خلال الازمة الداخلية، وبدأ مسار العلاقات المصرية اليمنية يعود الى سابق عهده ويتجه صوب التقدم.

«الحوادث» : وماذا عن العلاقات اليمنية الخليجية؟

محمد سالم ياسندوه : العلاقات مع الخليج يتطلب اصلاحها استعدادا مشتركا، ومن جانبنا نحن مستعدون للخوض في عملية اصلاح العلاقات اليمنية الخليجية في اي وقت، ولكننا في الوقت نفسه لا نريد ان نفرض على اي من اشقاؤنا مثل هذا الامر، ما لم يكن لديه هو الآخر الاستعداد نفسه. وفي النهاية هي مسألة وقت. ولكن في المحصلة النهائية لابد ان تعود العلاقات مع دول الخليج الى افضل مما كانت عليه قبل ازمة الخليج واذا كان



المصدر :
القاهرة

التاريخ :
٣٠ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الحوادث».. ولكن ذلك لم يمنع من وجود اتصالات وعلى
أعلى مستوى مع عدد منهم.

محمد سالم باسندوه الحديث قد يكون شخصيا. هذه
القضية لا تتعلق بحق خاص، هي تتعلق بحق عام. يمكن
أن يتحدث أي واحد في السلطة أو في خارجها مع أي من
هؤلاء الـ ١٦ المتهمين بجرم الخيانة العظمى. ولكن لا
يستطيع أحد مهما كان منصبه، أن يسقط هذا الجرم وهذه
التهمة عنهم لأنهم ارتكبوا جرما لا يتعلق بحق خاص،
ولكنه يتعلق بالحق العام. الله سبحانه وتعالى يترك
لاسرة المقتول أن يعفوا إذا شاعوا. وأن يقبلوا الدية إذا
ارادوا. ولكنه جل جلاله لا يعطي لنفسه الحق، وهو
القادر. أن يعفو عن قاتل، أو ينوب عن اسرة الضحية في
العفو عن القاتل. فما بالكم والقاتل هنا كان يستهدف بلدا
بأكمله، ووحدته وأمنه واستقراره.

«الحوادث».. هل تعتقد أن من مصلحة اليمن استبعاد
عناصر وقيادات الحزب الاشتراكي الآن من المشاركة في
الحكومة وفي غيرها؟

محمد سالم باسندوه: الحزب الاشتراكي حزب اكتنز
احقادا عبر أكثر من عقدين ونصف عقد من الزمن. طبعاً ما
أن اهتز وضعه من جراء موقفه من الأزمة واقدامه على

عملية الانفصال وتفجير القتال، حتى تفجرت من جديد
هذه الاحقاد في داخله، لتحوطه الى اشلاء. واعتقد أن عودة
الحزب الاشتراكي الى سابق عهده عملية صعبة جداً، لا
يمكن أن تتم. ولو ترك للاخوة في الحزب الاشتراكي أن
يصفوا حساباتهم فيما بينهم. اعتقد أننا سنشهد كارثة
أعظم من الكارثة التي حلت باليمن مؤخراً وتم تجاوزها.
«الحوادث».. هل تقصد تكرار ما حدث في (كانون الثاني)

يناير ١٩٨٦

محمد سالم باسندوه: من الممكن أن يتكرر ما حدث في
يناير ١٩٨٦، أو ما تم في الاحداث الاخيرة لأن الكارثة
ستكون اعظم، لأن الاحقاد داخل الحزب الاشتراكي
عميقة لدرجة كبيرة. وانتم تعلمون أن الرفاق في الحزب
الاشتراكي يحقدون على بعضهم أكثر مما يحقدون على
خصومهم أو منافسيهم السياسيين في الأحزاب الأخرى.

«الحوادث».. كيف تفهم استبعاد علي ناصر محمد من
المشاركة بأي صورة من الصور في المرحلة الحالية، رغم موقفه
المهم الى جانب الوحدة والشرعية، ومشاركة قواته في القتال
ضد الانفصاليين؟

محمد سالم باسندوه: لم يستبعد علي ناصر محمد. من
قال إنه استبعد؟

«الحوادث».. كل المؤشرات تؤكد ذلك. طرحت فكرة
مشاركته في مجلس الرئاسة، وما هو المجلس لا وجود له في
التشريعات الدستورية؟

محمد سالم باسندوه: ما أود أن أقوله أن من حق علي
ناصر أو غيره، أن يعود الى أرض الوطن ليساهم مع
الآخرين. ومتروك للاخ علي ناصر تحديد موعد عودته.

«الحوادث».. كيف تنظرون الى الاحداث الاخيرة في عدن
رايين والمواجهات بين الحكومة وعناصر التطرف الاصري. هل
يدخل اليمن في دورة جديدة من العنف؟

محمد سالم باسندوه: ما حدث مؤخراً يؤكد أن السلطة
في الجمهورية اليمنية لم تكن أبداً تتبنى المتطرفين، أو
تحتضن الإرهابيين، كما يقال. بدليل أنها تصدت لهم
وتعاني منهم فهذا في حد ذاته دليل كاف على براءتنا.
ودعوة الى كل الآخرين أن يراجعوا مواقفهم من اليمن في
هذا الشأن. نحن لسنا مع التطرف من أي نوع سواء كان
دينياً أو علمانياً. لأننا نرى أن التطرف حالة لاعقلانية،
ولا بد من الاعتدال ولا يستطيع أن يقول أن الجمهورية
اليمنية تخلو من متطرفين. فليس هناك بلد عربي يخلو
منهم. قد يكون هناك متطرفون في بلدان عربية أخرى أكثر
مما هو موجود في اليمن، إلا أنهم لم يظهروا على السطح
بعد، وفي انتظار فرصة مؤقتة للظهور.

«الحوادث».. ألا تعتقد أن التيار الاصري أصبح بعد
الحوادث الأخيرة يمثل خطراً على اليمن؟

محمد سالم باسندوه: نحن يجب أن نتعامل مع
الحركات الدينية المعتدلة، ونعترف لها بحقها في إنشاء
تنظيماتها ولكن يجب أن نتصدى ونرفض كل أنواع
التطرف، من أي نوع كان، سواء كان دينياً أو غير ديني
يجب أن نتصدى لمثل هذه التيارات. نحن دفعنا ثمننا
قادحا للتطرف اليساري، ولا نريد أن ندفع ثمننا جديداً أو
قادحا للتطرف اليميني.

«الحوادث».. هل هناك اتفاق بين حزبي المؤتمر والإصلاح
على التعديلات الدستورية المطروحة الآن؟

محمد سالم باسندوه: هناك بالفعل اتفاق موجود حول
التعديلات الدستورية المطلوبة. والامور الآن تجري
مناقشتها داخل مجلس النواب، وبعد أن تستكمل
الاجراءات اللازمة سيتم تشكيل حكومة جديدة. وكل أمل
أن تأتي هذه الحكومة بمستوى الأمل المرجوة لبناء
الشعب اليمني.

«الحوادث».. ترددت في الآونة الأخيرة انباء عن وجود
اتصالات بين اليمن واسرائيل؟

محمد سالم باسندوه: هذا غير صحيح على الإطلاق.
وموقفنا كالتالي: لن نقبل بالتصالح مع اسرائيل، وانهاء
المقاطعة الا حيث لا يكون هناك طرف عربي على خلاف أو
على نزاع مع اسرائيل، وحين لا تكون هناك أرض عربية
محتلة. القاهرة - اسامة عجاج



المصدر : الحياة النضالية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

اليمن والاعتدال

■ ليس سراً أن الوضع ليس على ما يرام في المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن. وليس سراً أيضاً أن الحديث عن الانفصال لا شعبية له، لا في الجنوب ولا في الشمال وأنه إذا كان الجنوبيون المعارضون يريدون بالفعل الاستمرار في المواجهة مع صنعاء، تبدو الحاجة أكثر من أي وقت إلى مشروع وطني يأخذ في الاعتبار الوحدة من جهة، من منطلق أنها حقيقة قائمة، والحاجة إلى حلفاء شماليين من جهة أخرى. إذا كان المطلوب البحث جدياً في قيام معارضة، فإن مثل هذه المعارضة لا يمكن إلا أن تأخذ في الاعتبار أن الوحدة قائمة وأنها حماية لليمن وأن المشكلة الحقيقية التي ستواجه البلد في المستقبل القريب ليست بين الشمال والجنوب بقدر ما هي مشكلة اجتماعية واقتصادية، وربما كان الأخطر من ذلك كله ملء الفراغ الذي خلفته هزيمة الحزب الاشتراكي.

واقع أن الحزب الاشتراكي لم يكن حزباً جنوبياً فقط على رغم أنه كان يحكم الجنوب قبل الوحدة. والفشل الذريع الذي مني به الحزب تمثل في اعتقاده أن في الامكان العودة إلى الجنوب من دون تحالفات حقيقية في الشمال. وبالفعل جاء إعلان الانفصال ليفاجئ القيادات الشمالية في الحزب الاشتراكي وحتى قيادات جنوبية والشخصيات التي اعتقدت أنها على اتصال مع الحزب من أجل قيام معارضة على الصعيد الوطني تؤدي إلى وضع أفضل.

من هنا، يفترض في المعارضة، إذا كانت رغبة فعلاً في المعارضة، أن تبدأ بطرح مشروع على الصعيد الوطني يأخذ في الاعتبار الانقسامات في الجنوب نفسه أولاً، فكيف يمكن الحديث عن جنوب موحد ما دامت قوى مختلفة تتصارع على أرضه وما دام كل طرف يقفني على ليلاه ويسعى إلى تصفية حسابات قديمة حتى ولو كان ذلك على حساب مستقبل البلد. فمع الوقت، ومع استمرار الانهيارات على كل الصعيد في عدن وغير عدن، يخشى أن تملأ الفراغ الذي خلفه الاشتراكي قوى متطرفة تتلطي بالهزيمة أو ببعض الشخصيات في التجمع اليمني للإصلاح، في حين أن التجمع براء من هؤلاء المتطرفين. ذلك هو الجانب الأهم في الوضع الذي يشهده جنوب اليمن وليس اليمن الجنوبي، وهو الجانب الذي يفترض أن تركز عليه المعارضة ويتلخص في تحديد هدف معقول ومقبول على الصعيدين الداخلي والإقليمي والسعي إلى تجميع القوى الوطنية حوله. وربما كانت الخطوة الصحيحة الأولى في هذا الاتجاه ممارسة عملية نقد ذاتي تركز أولاً على أن قرار الانفصال كان قراراً خاطئاً كما كان وهماً كبيراً، وأن الدفاع عن الجنوب والمحافظة الجنوبية والشرقية لا يكون إلا عبر مشروع وطني، ومثل هذا المشروع لا يمكن في المدى الطويل إلا أن يصب في مصلحة البلد عموماً، كي لا يسقط في شرك التطرف، وحتى في مصلحة الائتلاف الجديد الحاكم للممثل في المؤتمر الشعبي العام والإصلاح، وهو ائتلاف تحتاج القوى المعتدلة فيه إلى معارضة معتدلة بدل أن تستغل قوى التطرف الفراغ الذي خلفه الاشتراكي لتخلق وضعاً تترجم فيه السلطة في صنعاء على أيام الحزب وممارساته. فهل من بديل أمام صنعاء غير تشجيع قيام معارضة معتدلة عبر مصالحات وطنية حقيقية لأحباط مشروع المتطرفين؟

خير الله خير الله



المصدر : الحياة اللبنانية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٤

جار الله عمر يعتزم العودة الى صنعاء قريباً

□ القاهرة - الحياة - صرح السيد جار الله عمر عضو المكتب السياسي السابق في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الحياة» أمس بأنه سيعود خلال ايام الى صنعاء وليس عدن، وقال: «ارتب الآن للحصول على منزل في صنعاء» وليس في نيته القيام بأي دور سياسي حكومي أو غيره، وأكد أنه ليست لديه أية مخاوف من العودة كما ان «لا مفر من العودة الى اليمن» وكلف جار الله لـ «الحياة» ان الدكتور سيف صائل خالد احد قادة الحزب الاشتراكي يقيم في القاهرة وسيعود منتصف الاسبوع المقبل الى صنعاء لترتيب عودة عدد كبير من الاخوة الموجودين حالياً في الخارج.



المصدر : العالم اليوم

القاهرة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«صالح» يطلب من المستثمرين انتشال اليمن من كارثة اقتصادية

□ صنعاء - «العالم اليوم» :

البيض عبوة 30 بيضة بـ 150 ريالاً 13 دولاراً بالسعر الرسمي، إلا أن البيع لا يتم إلا بضعف ذلك السعر وتتناس الأسعار لبقاى المواد على هذا الأساس.

وأما كان الرئيس صالح قد خرج بعد ثلاثة أشهر من الحرب منتصراً بحسم مسألة الانفصال، إلا أن أمامه مرحلة صعبة وخطيرة، ألا وهي إخراج اليمن من عزلتها السياسية وتحرير الاقتصاد اليمني الذي سيكون بحاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية من أجل تجاوز الأزمة الاقتصادية.

لـالديون الخارجية، كما تؤكد البيانات الرسمية تحمل بعد خسائر الحرب إلى ما بين 15 و20 ملياً دولار، أي ضعف إجمالي الدخل القومي السنوي، كما طرأ انخفاض على العملة الوطنية بنسبة 43% خلال فترة ما بعد الحرب التي تقدر بثلاثة أشهر فقط.

ولهذا فإن الرئيس اليمني - عشية إلقائه البيان السياسي السنوي - طلب من المستثمرين الدوليين انتشال اليمن من كارثة محققة لو

ركز الرئيس اليمني على عبد الله صالح في الخطاب الذي ألقاه عشية الاحتفال بمرور 32 عاماً على قيام الدولة اليمنية على ما وصفه بالثورة على الفساد وتطهير الإدارة الحكومية من العناصر الفاسدة، مشيراً إلى أن الحكومة القادمة والبرلمان سيتوليان مسئولياتهما في القضاء على فساد الأجهزة الحكومية والتخلص من العناصر الفاسدة.

ويتساءل المراقبون من جانبهم حول ما إذا كان الرئيس اليمني سيتمكن من القضاء على الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه اليمن منذ بداية الثمانينات حيث ارتفع مستوى التضخم حسب تقديرات البنك الدولي مؤخراً إلى 75% ليحقق بذلك أعلى نسبة تضخم تعرفها دول المنطقة، بل ودول العالم الثالث؟

كما يثير التساؤل بشأن قدرة الرئيس صالح على إعادة بناء ما دمرته الحرب، وما الحقته من أضرار بالغة الشدة بالبنية التحتية، والتي قال الرئيس صالح

تأثرت حجم الخسائر فيها يتراوح ما بين 7 و11 مليار دولاراً

والشراء المؤكد أن التعبير عن النوايا الحسنة بشأن الديمقراطية والتحول إلى تطبيق نظام الاقتصاد الحر لن يسهم في انعاش اقتصاد اليمن بأي حال من الأحوال في حين تضاعفت أهمية عدن كم منطقة حرة وكأفضل ميناء من الموانئ الطبيعية في المنطقة والسبب يرجع أولاً وأخيراً إلى وجود مافيا الفساد داخل اليمن، التي تقف حجر عثرة نحو التوجه بالفعل إلى نظام السوق، وقدرتها الاحتكارية العالية والتي لا تترك مجالاً للمنافسة.

وهل الأمر إلى قيام الدولة مؤخراً بتحديد أسعار للمنتجات المحلية كالعصائر وغيرها من الصناعات التحويلية وتم إعلان تلك الأسعار عبر التليفزيون والإذاعة والصحف الرسمية، ولكن أحداً لم يلتزم بذلك. وعلى سبيل المثال تم تحديد سعر طبق.....



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرت الاوضاع على ما هي عليه والقزم بتقديم جميع الضمانات اللازمة عبر البنوك الدولية لحاجته الملحة للاموال اللازمة لتجديد البنية الأساسية التي مزقتها الحرب الأهلية ورغم تدفق بعض الأموال إلى اليمن إلا أنها تظل مساعدات إنسانية من أجل المتضررين من جراء الحرب. ويمثل القرض المقدم من صندوق النقد العربي لليمن مؤخرًا بحوالي 25٪ مليون دولار أكبر قرض تحصل عليه اليمن بعد توقف الحرب. وقد خصص ذلك القرض لدعم الاوضاع الاقتصادية تمهيدا للمباشرة في اعتماد وتنفيذ برنامج شامل للتكيف والاصلاح لإعادة التوازن للاقتصاد اليمني. وبهذا يصل حجم القروض التي قدمها الصندوق لليمن إلى أكثر من 380 مليون دولار. ومع ذلك يظل ذلك الرقم متواضعا جدا مقارنة بحجم الخسائر التي تكبدتها اليمن جراء الحرب وما تعانيه في الأصل من تدهور ولهذا فإن الرئيس صالح يعول على فتح صفحة جديدة مع جيرانه الخليجيين وقد أثمرت زيارته الأخيرة إلى سلطنة عمان اعتماد السلطنة بصفقتها عضوا في مجلس التعاون الخليجي للتوسط لليمن لدى بقية الدول الاعضاء بالمجلس.

ويبدو أن نجاحا قد حالف السلطنة في ذلك وقد قام يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية بنقل رغبة اليمن في اقامة علاقات أخوية وطيبة مع دول المجلس على قاعدة الاحترام المتبادل وحسن الجوار والرغبة في طي صفحات الماضي، ونقل تلك الرغبة في اجتماعات مختلفة مع وزراء دول مجلس التعاون الخليجي. وهناك نظرات تشاؤمية لما وصلت إليه الأحوال في اليمن لعل أبرزها وجهة نظر النائب عبد الحبيب سالم مقبل أحد أعضاء البرلمان اليمني وهو من كتلة المستقلين الذي أكد أن على عبدالله صالح سيفشل في وضع حلول للآزمات التي تعصف الآن بقاء الدولة، وأن الرئيس يفرل شيئا ويعمل بعكسه وأن أصحاب الرئيس اليوم هم أعداؤه غدا مالم يدفع لهم كل يوم من خزينة الدولة «الفارغة» وأن سوء العلاقة بين الرئيس وجيرانه هي محور استراتيجية بقاء السلطة أوزوالها في اليمن كمصرف تأريخي ومصلحة إقليمية والاهم من ذلك - كما قال سالم مقبل - أن الاصلاحيين ومنجميهم السياسيين يتوقعون الانقراض على يد الرئيس.

وفي رأي مقبل أن أي رئيس في مثل هذه الظروف لا يمكن أن يبقى رئيسا وفي رأيه أن الاصلاحيين قد يكون بديلهم جاهزا: إما على طريقة جعفر نميري وسوار الذهب أو عمر بشير جديد لليمن وحسن تراخي آخر بيد الدولة من الخلف.



المصدر : المكتب الإقليمي للنشر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

تقديم محدود بسبب التوافقات الجارية بعد الحرب

مخاوف من محاولات «إصلاحية» لتغيير الحكم وبناء نفوذ إيراني أو سوداني في اليمن



المصدر: الشريعة الإسلامية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٩٤

صنعاء: من حمود منصر

بعد توقف الحرب الأهلية اليمنية في 7 يوليو (تموز) الماضي، بدأت المخاوف تتزايد حول احتمالات بناء نموذج شبيه بالنموذج الإيراني أو السوداني، خاصة أن النصر حسب من نصيب المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وترافقت مع تلك المخاوف تصريحات لبعض المسؤولين في صنعاء، وعلى رأسهم عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة، أشاروا فيها إلى انتهاء «وثيقة العهد والاتفاق» وانتهاء الحزب الاشتراكي.

وعزز من تلك المخاوف طرح القضية التعديلات الدستورية للنقاش من جديد قبل تشكيل الحكومة، وسط انباء عن مشروع تبناه التجمع اليمني للإصلاح، يقترح إدخال تحسينات على ما يقرب من 79 مادة من مشروع التعديل الدستوري القديم، الذي كان قد اتفق عليه العام الماضي بين المؤتمر الشعبي، وتجمع الإصلاح، والحزب الاشتراكي.

وكانت حجة «الإصلاح» أن الحرب أوجدت حقائق جديدة، ومتغيرات لا بد من أخذها في الحسبان عند إجراء التعديلات، بالإضافة إلى أنه كانت هناك بعض النصوص التي قبل بها تجمع الإصلاح تحت ضغط الحزب الاشتراكي.

وقد أحدثت تطورات الإصلاح الجديدة جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية اليمنية، وخاصة داخل صفوف جناح «الليبراليين» في المؤتمر الشعبي العام، واستمر النقاش عدة أسابيع، وانتهى إلى حصر المخاوف إلى 3 نقاط أساسية، كانت المادة 3 من الدستور إحدى نقاط الخلاف، وهي تتعلق بتحديد مصادر التشريع، في الدستور الأصلي - الذي قامت عليه الوحدة، وكانت هذه المادة تنص على أن «الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وكان «الإصلاح» منذ نشأته في سبتمبر (أيلول) عام 1990م معارضاً لهذا النص، ولنصوص أخرى رأى أنها تضفي الطابع العلماني على الدستور، مثل المادة 33 التي تنص على عدم جواز «استعمال وسائل بشعة غير إنسانية في تنفيذ العقوبات». ومن هذا المنطلق شهدت الأيام الماضية نقاشات واسعة حول

تطلعات «الإصلاح» إلى تغيير نظام الحكم في اليمن، ولأنه لا يوجد في اليمن من يجبرو على القول بعدم إسلامية النظام والمجتمع، جرت مساومات بين الليبراليين في المؤتمر الشعبي - بساندهم الاشتراكيون - والإصلاحيون وأنصارهم، أسفرت عن اتفاقات وسطية أهم ما يمكن أن توصف به هي أنها حافظت - بعبارة صريحة - على الهوية الإسلامية للدولة في اليمن، دون الدخول في التفاصيل التي كان يرغب الإصلاح في تضمينها في الدستور.

ومن خلال القراءة الاستعراضية للتعديلات الدستورية، نجد أنه قد تم تعديل 53 مادة من مواد الدستور السابق، وإضافة 29 مادة جديدة لإكمال النقص ومعالجة الفراغات التي كشفت عنها تجربة الـ 4 سنوات الماضية، وأصبح مجموع عدد مواد الدستور الجديد 160 مادة، بدلاً من 131 مادة في الدستور السابق، ومن أصل هذا

العدد نجد أن 8 مواد في الدستور الجديد فقط تؤكد بوضوح على البعد الإصلاحي للتوجهات العامة لنظام الحكم اليمني، وخاصة في المواد 1 و2 و3، حيث نصت المادة الأولى على أن «الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية»، إذ تم التأكيد على الهوية الإسلامية للدولة، وهذا لم يكن موجوداً في الدستور السابق.

وظلت المادة الثانية على ما كانت عليه وهي تنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، أما المادة الثالثة، فقد أسفر الجدل حولها عن تبني نص وسط جنب الدستور الثطرف الاشتراكي والإصلاحي، واتفق على أن يكون نصها: «الشريعة الإسلامية مصدر التشريع» جميعاً، واعتبر الإصلاح بهذا التعديل أنه حقق نصراً كبيراً، حيث كانت تنص على أن «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، وكان يرى في هذه المادة مدخلاً واضحاً لإقامة نظام علماني في اليمن.

وبتغيير هذا النص، يكون قد قطع الطريق على وجود نظام علماني في اليمن، لكنه لم ينجح في تقييد كل النصوص الدستورية بأحكام الشريعة كما كان يريد، حيث رأى الآخرون أن هذا النص يكفي لتطبيقه على مختلف جوانب الحياة، وأن ظلت هناك مواد محل اختلاف بين الإصلاح من جهة، وممثلي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي من جهة أخرى.

حتى اللحظة الأخيرة، كان هناك خلاف حول موضوع المساواة بين المواطنين، حيث عارض الإصلاح مبدأ المساواة بصفة مطلقة، وحرص على تقييد هذا النص بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فرأى الآخرون أن هذا التقييد يحمل معنى التمييز في العقيدة، وهذا يتنافى مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وفي نهاية المطاف حسم الخلاف بوضع نص عام يحمل عدة تفسيرات، ويسمح لكل طرف بالقول أنه حقق انتصاراً لمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها

عالمياً.

وقد ورد هذا النص في المادة 27 على النحو التالي: «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة»، وهو نص يكتنفه الغموض، إذا ما قارناه بالنص الأصلي: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة، أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة».

ولأن «الإصلاح» حرص على التمسك بموقفه في هذه المادة، لتجنب الانزلاق نحو اقرار نص يساوي بين الرجل والمرأة، نجد أنه ضغط باتجاه إضافة مادة جديدة إلى الدستور المعدل - بموافقة الآخرين - حول وضع المرأة، تقول: «النساء شقائق الرجال، لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة، وينص عليه القانون». وبهذا النص يكون الإسلاميون قد جنّبوا أنفسهم الوقوع في



المصدر: السراج في التشريع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ سبتمبر ١٩٩٤

المحظور من منظورهم العقائدي.
وهناك نص مضاف إلى
التعديلات الجديدة أثار مخاوف
أمين عام الحزب الاشتراكي
اليمني، مما جعله يعلن تحفظه
قبل الاقتراع على التعديلات في
البرلمان أمس، يقول النص: إن
الدفاع عن الدين والوطن واجب
مقدس. ويتساءل الزعيم
الاشتراكي عن حدود الدفاع عن
الدين، وقال: إنه يخشى من وجود
هذا النص أن تحدث في اليمن
فتنة باسم الدفاع عن الدين، لأن
حدود هذا الدفاع غير معروفة.
تلك إذن مجمل النصوص
التي حملت بالطابع الإسلامي في
الدستور اليمني، وهي أقل بكثير
مما كانت حركة الإصلاح
الإسلامية تتطلع لضافته، وتجدر
الاشارة هنا إلى أن النظام
الاقتصادي لم يضاف إليه نص
يؤكد إسلاميته، ويحرم البنوك أو
الربا، أو يفرض على إقامة بنوك
إسلامية، كما أن تنظيم العلاقات
الاجتماعية خضعت في الدستور
لمبادئ عامة، بما يحفظ مصالح
المجتمع، وحقوقه العامة، مع
التأكيد على أن نظام الحكم في
اليمن يقوم على أساس التعدد
الحزبي والسياسي، بهدف ضمان
التداول السلمي للسلطة.
وهذا المبدأ يتحقق في ظل
نظام إسلامي كالنموذج الإيراني،
أو السوداني، وبالتالي يمكن
القول أن الدستور المعدل لا يحمل
مضامين تغير نظام الحكم شكلا
ومحتوى نحو النموذج الإيراني،
وإنما أكد على الهوية الإسلامية
لنظام الحكم والدولة اليمنية،
وترك تفاصيل وظائفها وبنيتها
الهيكلية مرتبة، مما يشير إلى أن
تجمع الإصلاح اليمني لم يحسم
جميع القضايا لمصلحته، كما أن
خصومه لم يمنعوه من تحقيق
بعض المكاسب بحكم التغير الذي
طرا على موقعه السياسي بعد
الحرب ويجمع أغلب المراقبين في
صنعاء على أن الموافقة على
التعديلات الدستورية تمثل خطوة
نحو حل العضلات السياسية
التي يعاني منها نظام الحكم في
اليمن منذ الوحدة، وهو أساس
بدء مرحلة تصحيح شاملة في
البلاد، وأما مسألة تغيير نظام
الحكم فبأنها لم تكن مشكلة
واضحة في اليمن، ولا يستطيع
الإصلاحيون رفع شعار ذلك
التغيير بصورة صريحة، لأنه لم
يسبق أن كان نظام الحكم في
صنعاء علمانياً.



المصدر : الحياة الشخصية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نصحت علي صالح بالترحيب بعودة البيض واشنطن تحذر صنعاء من التمهادي في علاقتها ببغداد

□ واشنطن من رفيق خليل المعلوم

ان واشنطن لم تر نوعاً من الخطوات تعتقد انها مهمة، لتحقيق المصالحة الوطنية والحوار السياسي بين مختلف فئات المجتمع اليمني و اضاف ان الرئيس علي عبدالله صالح سبق وتحدث عن التزامه ذلك وتنفيذ الاتفاق الذي وقع في عمان في شباط (فبراير) الماضي (وثيقة العهد والانفاق). وقال ان تصريحاته ايجابية جداً، لكننا نرغب في رؤية المزيد من الاعمال وتنفيذ التعهدات، المهمة، لكننا لم نر الكثير من ذلك حتى الآن.

ونكر ان الادارة الاميركية تراقب عن كثب نمو القوى الاصولية المتطرفة في اليمن وقال: «هناك قلق من ان هذه اللغات في اليمن بدأت للقوى، وهو امر قد يؤثر في مسار الاحداث هناك».

وكرر ان الولايات المتحدة لم تؤيد الجهود لحل الخلافات السياسية في اليمن عن طريق القوة. وقال ان واشنطن لم تدعم برنامج الرئيس علي صالح كما انها لم تؤيد اولئك الذين يسعون الى تقسيم اليمن بالقوة، وما نقوله هو ان المشاكل والخلافات التي سببت النزاع في ايار (مايو) لم تحل حتى الآن ولا تزال قائمة، وعلى زعماء اليمن ان يواجهوا هذه المشاكل وان يتوصلوا الى حلول لها.

واعترف ان اجراء محاكمات في اليمن امر «ان يكون بناء ومن الافضل اقبال هذا الملف والتطلع الى امام بدل التطلع الى خلف. ونأمل بان يشمل العفو اي يعني موجود خارج البلاد ويرغب في العودة والعيش بسلام».

■ حضرت ادارة الرئيس بيل كلينتون الرئيس اليمني علي عبدالله صالح من التمهادي في علاقاته مع العراق، وقالت ان تحسين العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مرتبط بمدى ابتعاد صنعاء عن بغداد.

واعرب مسؤول رفيع المستوى في الادارة الاميركية في مقابلة مع «الحياة» عن «قلق» من تطور في العلاقات اليمنية - العراقية ومن الزيارات المتبادلة بين بغداد وصنعاء وبرزها زيارة نائب الرئيس العراقي السيد طه ياسين رمضان للعاصمة اليمنية «وهي خطوات واضحة نحو اقامة علاقات قوية بين بغداد وصنعاء». وبعدها تحدث عن التوتر في العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون نتيجة الموقف اليمني خلال احتلال الكويت قال ان تحسين العلاقات بين اليمن وجيرانها مرتبط الى حد كبير ببنات اليمن وبموضوع العلاقات مع بغداد.

ولاحظ ان واشنطن لم تحصل على اي تعليمات تتعلق ببنات الرئيس علي عبدالله صالح، وان المسؤولين الاميركيين اثاروا موضوع العلاقات بين بغداد وصنعاء «ولا تزال نتطلع الى الدليل الذي يظهر عزمه على الابتعاد عن تلك العلاقة (مع العراق) والاقترب من دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، خصوصاً ان اي تصور لعلاقاته مع الولايات المتحدة المتحدة والعلاقات اليمنية - الاميركية سيتأثر بالموضوع العراقي».

وعن الوضع الداخلي في اليمن قال المسؤول الاميركي



المصدر : الحياة الصحفية

١٠ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسئل هل يشمل ذلك العفو السيد علي سالم البيض فاجاب: «إذا أراد العودة إلى اليمن وكان مستعداً للعيش بسلام هناك، اعتقد ان في مصلحة علي عبدالله صالح ان يرحب به». ومن عدن كتب إقبال علي عبدالله ان مصادر قريبة من التجمع اليمني للإصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أكدت ان الإصلاح يهدد بالخروج إلى المعارضة إذ بقي الحزب الاشتراكي في الائتلاف الحكومي المقبل. وقالت هذه المصادر التي أمكن الاتصال بها أمس من عدن: «الحياة» ان الإصلاح استند في ذلك إلى ما ورد في بيان مؤتمره الأول الذي انعقد الأسبوع الماضي في صنعاء عن أنه سيرس تجربة الائتلاف بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي والإصلاح والتي استمرت بين ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٣ حتى بداية أيار (مايو) الماضي عند اندلاع الحرب بين الشمال والجنوب وإعلان بعض قادة الاشتراكي قرار الانفصال، وثابت ان قيادة الإصلاح التي انبثقت عن مؤتمره الأول ترى أن الإصلاح لا يستطيع المشاركة في ائتلاف مع الاشتراكي الذي لم يتخذ بعد قرار ادانة القيادة السابقة من الحزب واصلها وعلى رأسها علي سالم البيض وحيدر العطاس وهيثم قاسم وصالح عبيد احمد».

وعلم ان الرئيس اليمني الذي يتوقع انتخابه قريباً رئيساً للجمهورية يحاول التنازع قيادة الإصلاح بمشاركة عدد من العناصر الوجودية في الاشتراكي في الحكومة الجديدة التي ما زالت للمشاورات السياسية دائرة بين الفعاليات الحزبية المختلفة بغية تشكيلها على اساس ان تكون حكومة وحدة وطنية. واستبعدت مصادر سياسية اسناد رئاسة الحكومة الجديدة إلى المؤتمر الشعبي العام الذي يلزمه الرئيس علي عبدالله صالح. وأشارت إلى ان تشكيل الحكومة الجديدة سيراعي التوازنات السياسية في البلاد، وقالت انه «ما دام رئيس الدولة ونائبه (في إشارة إلى السيد عبدالعزيز عبدالعزي) من المؤتمر الشعبي، فإن رئاسة الحكومة ستسند إما إلى حزب الإصلاح أو إحدى الشخصيات المستقلة ذات الكفاءة والخبرة».

إلى ذلك أوضح مسؤول قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني ان «الحزب لم يعلن بعد قراره النهائي بشأن المشاركة في الائتلاف أو عدمه» وأشار إلى ان «الخيار المرجح لقيادته الحزب التي يرأسها السيد علي صالح عباد (مقبل) هو الخروج إلى المعارضة وقيادتها».

ومن جهة أخرى أصدر «الكتل الوطني للمعارضة» الذي يضم التنظيم الوجودي الشعبي الناصري وحزب التجمع الوجودي اليمني واتحاد القوى الشعبية اليمنية وحزب الحق بياناً في شأن التعديلات الدستورية جاء فيه: «منذ انتهت الحرب الأهلية ضد شعبنا، وقوى المعارضة في البلاد تراقب الوضع الاستثنائي في البلاد في ضوء الأعلانات الرسمية ابتداءً من قرار العفو العام الذي بشر بالحكمة والتسامح على طريق الاستقرار. ولم تتوقع كل هذه الهوة بين القرارات وتنفيذها، ولا الدفع بالبلاد إلى مسار يتنافى تماماً مع شرعية الاجماع الوطني المحدد في وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت على أطراف العمل السياسي والوطني في عاصمة الأرين يوم ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٤».

ويذكر من بقي في السلطة من أطراف الحوار ان لا تعديلات خارج نطاق النقطة الرابعة بند (٢) من الوثيقة والذي ينص على الآتي: «وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء وأطراف الحوار للقوى السياسية وبعض المختصين في جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية لوضع مشروع التعديلات بما لا يتعارض مع المبادئ والأسس العامة والمهمات والمصالحات المحددة للهيئات وطريقة تكوينها في وثيقة العهد والاتفاق».

ان ما يحصل اليوم من خرق صريح لهذه القضية المتفق عليها وطنياً، بالتعجيل على وثيقة الاجماع الوطني، وللغلق تعديلات هي عملياً تغيير للدستور مفروضة بالقوة والقهر والاسراع بالموافقة عليها في مجلس النواب إنما يعني الاستهانة بهذا الناموس الأكبر في حياة الشعوب الطامحة إلى الديمقراطية.



المصدر : الحياة اللبنانية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ - ١٩٩١

الحياة تنشر نص برنامجها

احزاب وشخصيات يمنية تعلن في لندن ولادة "الجبهة الوطنية للمعارضة"

□ لندن - الحياة

■ تم امس في لندن الاعلان عن قيام «الجبهة الوطنية للمعارضة، اليمنية (موج)» حركة معارضة وطنية ترفض الاستكبار والاستعلاء والاذلال وتلتزم في الوقت نفسه بالعدل للجميع والمواطنة المتساوية للجميع والحق المطلق في عملية الممارسة الديمقراطية والتزام مبدأ التعددية الحزبية. وجاءت صيغة الاعلان في مؤتمر صحفي عقده امس كل من السادة: عبدالرحمن الجفري رئيس رابطة أبناء اليمن نائب رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، سليمان ناصر مسعود عضو مجلس الرئاسة، حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء، محسن بن فريد نائب رئيس الوزراء وزير التنمية، عبدالله الاصمعي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، العميد صالح عبيد احمد وزير الثقل، سيف محمد العذيني عضو اللجنة التنفيذية للجمع الوطني اليمني.

لقد أعلنت الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ باعتبارها هدفاً وطنياً واعداً بالخير وعملاً حضارياً كونها تحققت بالتراضي وبالحوار السلمي، الا ان الاسس الصحيحة لبناء دولة الوحدة قد أهملت فلم تشارك القوى الوطنية من خارج النظامين في الجنوب والشمال في بناء الدولة ووضع أسسها، وبالتالي لم تتحقق الوحدة الوطنية ولم تعالج جراحات الصراعات السياسية في المراحل المختلفة، لا على مستوى الجنوب ولا على مستوى الشمال ولا بين الشمال والجنوب وبقيت تلك الجراحات تؤثر وتؤثر وخلافات وازمات. وبدأت جرائم القتل ومسلسل الارهاب، الذي كان نظام صنعاء المخطط والمعد لها وانتشبت الفساد المالي والفساد الاداري الذي شجعت السلطات واتضح ان دولة للوحدة لم تلم ولم يكن يوجد من مظاهر قيامها

الا علم موحد ونشيد وطني موحد وبقيت كل المؤسسات بما فيها القوات المسلحة والامن والقوانين مشطرة.

وخلال الفترة الانتقالية والبناء الانتخابيات وبعدما برزت مشاكل عدة بين طرفي السلطة، وبينهما وبين اطراف العمل الوطني الاخرى، وكان المؤتمر الوطني محطة كان يمكن ان تشكل اساساً لتصحيح المسار. ولكن القوى المتنفذة في نظام صنعاء رفضت التعامل مع هذا المؤتمر بل وحاربت. ثم جاءت دعوة الحواري من القوى الوطنية واستجابات لها اطراف السلطة ولكن كانت النتيجة مذبذبة لعدم الالتزام بنتائج الحوار رغم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق لاسس بناء الدولة الحديثة، في عدن ثم في عمان، والتي اكدت، وباعتراف السلطة، ان دولة الوحدة قامت بلا اسس صحيحة وبالتالي كان لا بد من الانهيار. وكانت القوتات العسكرية مؤثراً واضحاً لهذا الامر فجاءت معركة حرف سليمان في رمضان (شباط/ فبراير) ٩١ لتصفية اللواء الخامس (الجنوبي) ثم معركة عمران في ٢٧ نيسان (ابريل) ٩١ - بعد خطاب اعلان الحرب على الجميع الذي القاه رئيس النظام في صنعاء في ميدان السبعين - وهي المعركة التي تم فيها تصفية اللواء الثالث مدرع (الجنوبي) وبحضور اللجنة العسكرية والملحقين العسكريين الاميركي والفرنسي.

واتضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد عقد العزم والنية المبيتة لتصفية كافة القوى الواعدة في اليمن لصالح تحالفات قنوية، داخلية واخرى خارجية. وتلقى نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء دعماً مالياً وعسكرياً وسياسياً واستخباراتياً من بعض الدول تشجيعاً لعقلية عسكرة الازمات والتنمية محاور الصراع الاقليمي والعربي، ما تسبب في الحاق اضرار بالغة بمصالح الشعب اليمني وبدد فرصاً حقيقية للتنمية الشاملة في اليمن. وتسبب أيضاً



المصدر : الاتحاد الصحفي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢٩٤ هـ

هذا النظام عام ١١/٩٠ في عودة نحو مليون يعني من دول الخليج والسعودية.

والتضح بجلاء ان نظام صنعاء يدفع بالامور الى الهاوية. وحاولت لجنة الحوار من خارج السلطة، ان تسهم بدور لتلافي الانفجار... واجتمعت برئيس النظام في صنعاء وافق الجميع ان انفجار الاوضاع عسكرياً يعني الانفصال وان من يبدئ ذلك يكون قد اعلن الانفصال. ثم اتجهت اللجنة الى عدن والتقت بالاخ علي سالم البيض ووضح للجنة ان نظام صنعاء يخطط لتفجير الاوضاع بضرب لواء المدفعية (الجنوبي) في يريم ومعسكر باصهيب

(جنوبي) في ذمار. وفعلاً انفجرت الاوضاع يوم ٩٤/٥/٩ وكان نظام صنعاء المخطط والمدير والبادئ في تفجير الاوضاع وشن حرب واسعة على الجنوب كله. ولم يعد الصراع بينه وبين الحزب الاشتراكي وإنما شن حرباً شاملة على الجميع وبالتالي يكون نظام صنعاء قد دمر الوحدة وعلن الانفصال باعلانه الحرب واصراره على استمرارها بقصد فرض السيطرة ونسف قاعدة الوحدة من الاساس، حيث شهدت اليمن حرباً ضارية ذهب ضحيتها الاف القتلى والجرحى من خيرة رجالها وجوهرها ونسائها واطفالها فغدهم الله بواسع رحمته. ودمرت المرافق العامة والخاصة في الجنوب.

وكان من الواضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد تمسك بالحرب الشاملة ورفض رفضاً باتاً كل الدعوات والمناشدات والمسااعي لايانها.

وكان النضيب الاوفر من الموت والخراب والظلم والعسف والاضطهاد للمحافظات الجنوبية عدن ولحج وابين وهي التي حرمت من مياه الشرب والكهرباء لفترة طويلة، وحتى الان لم يتم اصلاح تلك الخدمات بل يتم التباطؤ عمداً في اصلاحها، وتعرضت الاحياء السكنية والمرافق العامة والمدارس والمساجد فيها للنهب والتخريب، واقتحمت القوات الشمالية، كقوات غزو واحتلال، وبالخطيط والتدبير المبيت نهبت بيوت المواطنين وكل المرافق العامة وانزلت فيها قارباً وسلماً ونهباً وانتهكت حرمة البيوت والاعراض والاموال واحرقت كل السجلات المدنية في كل المحافظات الست حيث وصل النهب الى شبوة وحضرموت والمهرة.

وانهارت اواصر وروابط رحم واخوة ونشا حاجز نفسي يكمن خلفه ركام من الشعور بالمرارة والحقد والاحباط والفجعة بين اليمنيين في كل مكان. وحل الخوف والرعب وفقدان الامن والامان وساد الشعور باليأس وخيبة الامل في اوساط اليمنيين.

وكانت تلك الحرب الاجرامية التي اعلنها نظام الحكم الاستبدادي في صنعاء ضد ابناء شعبنا في المحافظات الجنوبية العامل الذي دفع بنا الى التمسك بحق اهالي تلك المحافظات المشروع في تقرير مصيرهم وتصحيح مسار وحدة افرت من مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تحت مظلتها واد انفاقاتها ودستورها واعتيال الحريات العامة واجهاض المسيرة الديمقراطية وتبديد المال العام وتسليط سطوها المجتمع على

مصير البلاد والعباد ليميلوا في الارض لسادا. وكان من الطبيعي على القوى الوطنية في عموم اليمن قاطبة وفي المحافظات الجنوبية الاكثر تضرراً (في مدورة) خاصة ان توجد موقفها وتتخذ قرارها وتعلن عن رغبتها الطبيعية، كحق تكفله شريعة الاسلام وكل المواثيق، في اعادة النظر في اساس وحدة لم تحقق للامة ما تصبو اليه من تكافؤ، في حقوق المواطنة، والعدل والمساواة.

لقد انتهت الحرب بانتصار عسكري مهزوم احرز نظام القهر والظلم والظلام على كافة قوى الخير والتقدم في عموم اليمن وفي المحافظات الجنوبية بصورة خاصة حيث يتعرض الجنوبيون لاجراءات قاسية وعمليات اذلال مقصودة تمارسها ضدهم قوات الاحتلال، التابعة للنظام العسكري المستبد في صنعاء، في اطار خطة سبق اعدادها ووجدت في نتائج الحرب فرصاً مواتية لتنفيذها بعد ان تسببت في غياب الامن والعدل وتجاهلت حقوق المواطنة المتساوية لكل ابناء اليمن.

وباسم لغاء الالتزام بالديموقراطية اعلن نظام صنعاء الغاء وثيقة العهد والاتفاق واصدر اوامره بإبخال تعديلات فورية على الدستور تناسب مقاساته وتخدم مصالحه غير المشروعة.

ونظراً لما تقتضيه الظروف المتردية والخطيرة في اليمن، ولما يعانيه شعبنا من اذلال وهيمنة وغياب للعدل والمواطنة المتساوية ولما يقاسيه من حياة معيشية متدهورة، ولاستكبار واستعلاء قوى الهيمنة في صنعاء وادها للحياة السياسية والسوية والممارسة الديمقراطية الحرة وخنقها لكل صوت وطني صادق ولصحتها معظم الكادر المدني والعسكري الجنوبي وحرمانهم من مصير العيش الوحيد واضطهادها ابناء الشعب جنوباً وشمالاً واستنهارها بكل مقدرات شعبنا وقيمه وغياب التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكل ذلك، ومن اجل توحيد الطاقات الوطنية، وتوجيه كل الجهود وجمعها على طريق النضال والكفاح وحتى يستعيد شعبنا حريته وكرامته

وحتى يعم العدل والمواطنة المتساوية والامن والاستقرار ربوع كل بلادنا، فقد اتفق ممثلو رابطة ابناء اليمن (راي) وممثلون عن قيادات في الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع الوطني اليمني وعدد من ممثلي الشخصيات المستقلة على اعلان تشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) للتصدي ومواجهة قوى الهيمنة والتسلط والاستبداد في صنعاء كحركة معارضة وطنية ترفض الاستكبار والاستعلاء والاذلال وتمسك في الوقت نفسه بالعدل للجميع والمواطنة المتساوية للجميع والحق المطلق في عملية الممارسة الديمقراطية والالتزام بمبدأ التعددية الحزبية.

ان قيادة (موج) وهي تدعو كل القوى الوطنية في الساحة للعمل معاً من اجل عزة وكرامة وحرية الامة تعلن:

اولاً: رفضها لنتائج الحرب والعمل لازالة اثارها استناداً لقراري مجلس الامن رقمي ٩٢٤ و٩٢١ ولكل المبادرات والبيانات العربية والدولية.



(ادع الى سبيل ريك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتقوي هي احسن) صدق الله العظيم.
فهل يعني حكام صنعاء حقائق التاريخ والحياة؟
وهل يدركون ان اسلوب التسلط والاستعلاء والقهر
والفرض لا يمكن له ان يحقق استقراراً ولا دواماً؟
وان الاعتماد على الغير في فرض الهيمنة على
الناس لا يمكن له ان يستمر او يجدي؟
وهل يدرك حكام صنعاء انه ما ضاع حق وراءه
مطالب؟ وهل يعتبرون من التاريخ الذي يؤكد ان
وحدة مبنية على الفرض والسيطرة والاستئثار
والاستعلاء واختلال التوازن السياسي والاجتماعي
لا يمكن ان يكتب لها النجاح والدوام؟

ثانياً: رفضها لمحاولات طمس شخصية الجنوب
واذلال الانسان فيه بقوة السلاح والقهر والتسلط...
كما حدث في محافظات ومناطق شمالية، وهو ايضاً
امر مرفوض.

ثالثاً: تعمل (موج) لتحقيق مصالح وطنية
شاملة تستهدف:

- ١ - اعادة الاعتبار للجنوب.
- ٢ - معالجة جراحات الصراع السياسي
والاجتماعي في كل مراحله.
- ٣ - بين ابناء الجنوب وبعضهم.
- ٤ - بين ابناء الشمال وبعضهم.
- ٥ - بين الجنوب والشمال.
- ٦ - وضع اساس وصيغة صحيحة لاقامة وحدة،
تستند الى مضمين وثيقة العهد والاتفاق.
- ٧ - اجراء استفتاء شعبي عام في كل من
المحافظات الشمالية والجنوبية على صيغة «وحدة»
يتفق عليها... ويرفضها شعبنا.
- ٨ - رابعاً: تعمل (موج) على انتهاء سيطرة التحالف
العسكري الاستخباراتي الفتوي.
- ٩ - خامساً: تلتزم (موج) بالنهج الديمقراطي
وبميثاق حقوق الانسان وبناء الاقتصاد الوطني
الحري.

سادساً: ستنذل (موج) جهوداً مكثفة لتصحيح
مسار علاقات بلادنا مع دول الجوار والدول العربية
والاسلامية الاخرى والدول الصديقة، وتؤكد (موج)
اهمية توطيد العلاقات والروابط العربية
والاسلامية، بخاصة في اطار دول الجزيرة العربية،
كروابط وعلاقات استراتيجية تستهدف ربط المنطقة
وشعوبها بمصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية
مشتركة ومتشابهة.

ان اعلمادنا، بعد الله، على تاييد ومناصرة
ودعم والتفاف ابناء شعبنا في الداخل والمهجر
وعلى دعم قوى الخير والحرية والسلام في كل
مكان. واننا سنظل اوفياء للعهد بانلن كل ما
نستطيع من جهد في سبيل العدل والخلاص
والحرية والمواطنة المتساوية ورفع الغبن والقهر
والاذلال عن كاهل شعبنا ونشر الامن والاستقرار
لشعبنا والمنطقة.

ان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) وهي تدعو
كل ابناء شعبنا للانخراط حولها ومناصرتها
والانخراط في صفوفها من اجل رفع الغبن والقهر
وتؤكد بانها ستناضل بكل الوسائل المشروعة لتحقيق
اهدافها والدفاع عنها، وتلتزم في الوقت نفسه
بمبدأ الحوار والعمل السياسي والديمقراطي،
للوصول الى حق شعبنا في العدل وفي الحياة
الحرة الكريمة وفي تقرير مصيره بنفسه دون فرض
او اكراه او تسلط حتى تنقصر الامة على جلاذيتها
وتتحقق وحدة احرار لا وحدة عبيد. وستظل ابيينا
ممدودة وقلوبنا مفتوحة لكل الجلول التي تمكن
شعبنا من هذا الحق... ممثلين لقول الله سبحانه
وتعالى:



الحياة اللبنانية

المصدر :

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسندوه : لا علاقات غير طبيعية مع العراق

ولم نطلب تسليمنا البيض

الجبهة الوطنية للمعارضة

اليمنية :

مع وحدة تستند الى

«العهد والاتفاق»

□ لندن - من علي الرز :

□ عدن -

من اقبال علي عبد الله :

□ نيويورك - «الحياة» :

■ اعلنت امس «رابطة أبناء اليمن» وممثلون عن «الحزب الاشتراكي اليمني» و«التجمع الوطني» وشخصيات مستقلة انشاء «الجبهة الوطنية للمعارضة» (موج) هدفها «اعادة الاعتبار للجنوب» ووضع اسس صحيحة لاقامة وحدة تستند الى مضمات وثيقة العهد

والاتفاق» تخضع لاستفتاء شعبي، اضافة الى اهداف اخرى تحدث عنها بيان تاسيس الجبهة.

وزحّب السيد عبدالرحمن الجفري نائب رئيس مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديمقراطية» التي اعلنت اثناء الحرب الأخيرة في اليمن ورئيس «رابطة أبناء اليمن» في تصريح الى «الحياة» بتجذير الادارة الاميركية الرئيس اليمني علي عبدالله صالح من التمادي في علاقاته

مع العراق، وقال «انه تحذير ممتاز لكنه يحتاج الى العمل مساندة ايضاً» مشيراً الى ان الذي حصل حتى الآن ان الموقف المعلن الاميركي لم يترجم على ارض الواقع.

وفي مؤتمر صحافي عقد في لندن وضم الي الجفري السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي والسيد سليمان ناصر مسعود عضو مجلس الرئاسة والمهندس حيدر أبو بكر العطاس

رئيس الوزراء في «جمهورية اليمن الديمقراطية» والميد عبدالله الاصنج نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والسيد محسن محمد أبو بكر بن فريد الامين العام لرابطة أبناء اليمن نائب رئيس الوزراء وزير التنمية والعميد صالح عبيد احمد وزير النقل والسيد سيف محمد العنبيبي عضو اللجنة التنفيذية للتجمع الوطني اليمني، اعلن قيام «الجبهة الوطنية للمعارضة» في بيان تلاه الاصنج. (نصه من ٦) وجاء في البيان ان «دولة الوحدة لم تقم في اليمن ولم يكن يوجد من مظاهر قيامها الا العلم الموحد والتشيد الموحد وبقيت كل المؤسسات بما فيها القوات المسلحة والامن والقوانين مشطرة». وأشار الى ان «نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء تمسك بالحرب الشاملة ورفض رفضاً باتاً الدعوات والمناشدات والمسااعي لايصالها» وان الحرب انتهت «بانحصار عسكري مهزوم».

واعلنت الجبهة الجديدة رفضها نتائج الحرب وطمس شخصية الجنوب والعمل على تحقيق مصالحة شاملة ووضع اسس صحيحة لاقامة «وحدة» تستند الى مضمات وثيقة العهد والاتفاق واجراء استفتاء شعبي عليها وانهاء «التحالف العسكري الاستخباراتي اللغوي» والتزام «النهج الديمقراطي»



وتصحيح مسار علاقات بلادنا مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية. ورداً على سؤال أكد الجفري أنه لا يوجد جناح عسكري للجبهة «لكننا سنستخدم كل الوسائل المشروعة للوصول إلى أهدافنا». وأوضح أن الجبهة ليست مع الوحدة القائمة الآن في اليمن لكنها مع وحدة. وأشار إلى أن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح «اعترف بنفسه بعدم وجود وحدة وقال: كان هناك رئيسان وحكومتان وجيشان وأنا وحيدت اليمن بالقوة» الأمر الذي يعني «أنه المسؤول الأول عن الحرب والقتال» ذاكراً أن حديث الرئيس اليمني «مسجل على شريط فيديو وهو متوافر لمن يرغب في رؤيته». ونفى الجفري أن تكون الرابطة «زعيمة للجبهة» مؤكداً أنها «عمل تحالفي بين الجميع ولكل فصيل خصوصيته». وأوضح أن تمويل الجبهة سيكون من الملتزمين اليمنيين «لكننا لن نرفض أي دعم مالي من أي دولة ما دام في حدود سيادتنا». وركز على أنه «لن يكون هناك استقرار في اليمن» قبل الاعتراف بحقوق الجنوب والمصالحة الشاملة. وشدد الأصبح على أن ساحة نشاط الجبهة ستكون أساساً في داخل اليمن «لكنها ستطلق إعلامياً من لندن».

وأوضح سالم صالح أن الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض «هو مع خطوة إنشاء الجبهة وهو ممثل في هذا الاجتماع لكن ظروف الضيافة منعه من المشاركة الشخصية». وأضاف الجفري «أنه (البيض) حي يرقى وسالم معافي مع بعض المشاكل الصحية وعلى اتصال دائم بنا ويبارك خطواتنا». وشدد سالم صالح على أن الجنوبيين وحبوبون وأن «العقاية الانقلابية في صنعاء تنتظر إلى الجنوب على أساس أنه ملحق» وهذه العقاية «هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم». وطالب «بأن يسود منطق الاعتراف بين الاثنياء وعلى قاعدة الاعتراف بنا وبحقوقنا نحدد برامجنا النضالية المشروعة» وأكد ضرورة «تصحيح علاقات التعاون مع الجوار وتأسيس منظومة جديدة للتعاون مع المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى بعيداً من سياسة المحاور الخاطئة التي اعتمدت سابقاً». وقال سليمان ناصر مسعود أن الجبهة «تدعو إلى حل المشكلة اليمنية عن طريق الحوار ونتمنى ألا تفرط على شعبنا وسائل أخرى». واختتم المؤتمر الصحافي بالدعوة إلى انقاذ مدينة عدن «التي تشكو من انعدام المياه ونقص الغذاء ونضوب الدواء وانتشار الأمراض» وطالب قادة الجبهة المجتمع الدولي بإيلاء عدن اهتماماً خاصاً.

وفي عدن، كشفت مصادر برلمانية أن عدد الذين ترشحوا لمنصب رئيس الجمهورية اليمنية بلغ خمسة وأن المجلس سينتخب الرئيس اليوم. وقالت هذه المصادر التي أمكن الاتصال بها أمس من عدن لـ «الحياة» أن المرشحين الخمسة هم الفريق علي عبدالله صالح عن المؤتمر الشعبي العام والشيخ عبد المجيد الزمراني عن التجمع اليمني للإصلاح والسيد علي صالح عباد (مقبل) عن الحزب الاشتراكي اليمني والسيد عبدالوهاب محفوظ عن حزب البعث العربي الاشتراكي والسيد فيصل بن شملان وهو مستقل. لكن «مقبل» الأمين العام للحزب الاشتراكي (القيادة الداخل) نفى نفياً قاطعاً ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية. وقال لـ «الحياة» أمس تعقيباً على ما صدر من مصادر برلمانية أن «الحزب الاشتراكي لم يقدم أي مرشح» وزاد بأن «رئاسة المجلس لم تترك أي ترشيح من أي شخص كان».

وأكد أن «ما يحدث شيء معروف ومكتشف سلفاً للاشتراكي». وأوضح أن «الحزب ما زال متمسكاً بموقفه السابق والمطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية». وقال: «إذا تبني الشريكان في السلطة حاكماً (المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح) هذا الاتجاه، سنشارك في الحكومة شأننا شأن بقية القوى الوطنية الأخرى». وأضاف: «الاشتراكي ما زال مقتنعاً بأن ما الت إليه البلاد من جراء الأزمة والحرب هو فوق طاقة ائتلاف ثلاثي أو ثنائي كما هي الحال الآن».

وكرر أن «الحزب لن يدخل أي ائتلاف مع الحزبين الحاكمين حالياً، إذ سبق لنا أن جربنا هذا الاتجاه وعشنا طيلة فترة ائتلاف الثلاثي نطعن من خلف ومن أمام إلى أن أخرجنا بالقوة من الائتلاف ولن نعود إلى ذلك مرة أخرى».

وقالت مصادر صنعاء رداً على إعلان جبهة المعارضة في لندن «أن مثل هذه النشاطات المشبوهة ما هي إلا مواصلة للمخطط التامري الخياني الذي استهدف ضرب وحدة الشعب اليمني ومنجزاته الوطنية، تلك المخطط الذي سقط إلى الأبد يوم السابع من تموز (يوليو) ١٩٩٤ يوم سقطت في مذبلة التاريخ كل رموز الخيانة والانفصال التي يحاول بعضهم اليوم مواصلة خدمة استيادهم على حساب مصالح شعبنا وأماله المشروعة. وكان الأجدي بهم أن يتولوا عن الانتظار بعدما التضح أمر ارتكابهم أبشع جريمة في تاريخنا المعاصر. إن رموز الخيانة والانفصال الذين تربعت أسماؤهم في إطار هذه التحركات المشبوهة من



المصدر : الحياة النضالية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

أمثال الجفري وسالم صالح وهيثم قاسم وعبدالله الامنح وحيدر العباس لا يمثلون إلا انفسهم التي ارتضت الارتقاء حتى الثمالة في مستنقع الخيانة، ولن يتمكنوا من تضليل الناس مهما فعلوا في محاولتهم التفريق بين ما يسمى أبناء الشمال وأبناء الجنوب لأن الكل بات يدرك أن الشعب اليمني شعب واحد وانبتت الأحداث أن وحدته أقوى من كل المؤامرات ومن كل الأموال المدنسة التي قبضتها رموز الخيانة والانفصال ولا تزال تقبضها من أجل مواصلة تأمرها على وحدة الوطن ونظامه السياسي والديموقراطي.

وفي نيويورك نفى وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان السيد يوسف بن علوي بن عبدالله أن يكون ما نشر في شأن طلب صنعاء تسليم السيد علي سالم البيض ورفض عمان الطلب صحيحاً. وقال أن ما نشر عن مسألة التسليم، مخللق وهو كذب يكذب.. وكذب متعمد.. ونحدي نشر هذا الكلام.

وجاءت تصريحات بن علوي لـ «الحياة» في نيويورك على هامش مشاركته في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأكد وزير خارجية الجمهورية اليمنية السيد محمد سالم باسندوة فحوى كلام تخليره العماني وقال: «لم نطلب» تسليم علي سالم البيض، ولم نرفض الطلب، وتسأل: «كيف يمكن أن يكون صحيحاً أن طلبنا رفض ونحن لم نتقدم بأي طلب في هذا الشأن» وتابع أن «عدم تقديمنا أي طلب من هذا النوع يأتي في إطار تحليلنا بالتسامح وعدم رغبتنا في الانتقام من أحد».

ونفى باسندوة وجود علاقات متطورة بين اليمن والعراق كما قال مسؤول في الإدارة الأميركية حذر من تمادي صنعاء في علاقتها ببغداد.

وقال: «ليست هناك أية علاقات غير طبيعية أو مشبوهة مع بغداد. ونحن نقدر مدى الحساسية الموجودة لدى البعض تجاه أي تواصل أو تعاون مع العراق. ويجب أن يطمئن الجميع إلى أن اليمن لم يكن طرفاً من الماضي في أي عمل ضد أحد ولن يكون طرفاً في المستقبل».

وتابع: «نحن نعتز واشنطن إذا أبدت مخاوف من أي علاقات خاصة مع بغداد، لكن مثل هذه العلاقات ليست موجودة».



المصدر : المشوق الأول الأسير

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٤

بمباركة البيض ودون استبعاد العمل المسلح

تشكيل جبهة معارضة جنوبية عشية انتخاب الرئيس اليمني

لنن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

عشية إعادة انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني، رئيساً في ظل نظام دستوري جديد، أعلنت القيادة اليمنية الجنوبية أمس تأسيس الجبهة الوطنية المعارضة «صوج» ولم يستبعد اعضاؤها اللجوء إلى القوة ضمن «الاساليب المشروعة» تحجيراً عن رفضهم «للوحدة اليمنية بشكلها الحالي، المفروض باحتلال الشمال للجنوب».

ويشير قزامن الحذيين إلى نوع من السباق غير المعلن بين القيادة اليمنية التي انتصرت في الحرب لترتيب أوضاعها، والقيادة الجنوبية التي خسرتها، وما زالت تصر على «مشروعية وعدالة قضية الجنوب»، ورفض الواقع الجديد الذي تمخضت عنه الحرب.

واكد سالم صالح محمد، في المؤتمر الصحافي الذي شهد اعلان جبهة المعارضة، ان «الزعيم الجنوبي علي سالم البيض يؤيد فكرة اعلان الجبهة، ولكنه يحترم ظروف الضيافة، فلم يصرح بذلك». وقال عبد الرحمن الجفري ان البيض «في حالة صحبة جيدة، رغم انه ما زال يعاني بعض آثار المرض» ولكنه يبارك هذه الخطوة.

وفي حين تمكنت القيادة الجنوبية من توحيد صفوفها، بعد خلاف تكتيكي حول مسؤولية خسارة الحرب، ثار جدل في صنعاء حول ترشيح منافسين اقوياء للرئيس علي، عبد الله صالح على منصب الرئاسة، علي



المصدر : الشرق الأوسط للصحافة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٦٤

رأسهم عبد المجيد الريداني - رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتحقيق اليمني للأصلاح - عن الأصلاح، وعلي صالح عباد (مقبل) - الأمين العام للحزب الاشتراكي وأمين عام مجلس النواب - عن الاشتراكي، إضافة إلى الدكتور عبد الوهاب محمود عن حزب البعث اليمني (الموالي للعراق)، وفيصل بن شعلان - وزير النفط - مرشحا عن المستقلين.

وبينما لزمّت الدوائر السياسية في صنعاء الصمت عن اعلان جبهة

المعارضة، وبثت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) تصريحاته إلى شخصيات سياسية يمنية، تضمنت هجوما على قادة الجبهة الجديدة، وقالت ان حركاتهم «امتداد للمخطط الثامري الذي يحاول الانفصاليون من خلاله تكريس نشاطهم الخياني»، نفت مصادر سياسية حكومية نيا ترشيح منافسين للرئيس صالح، وتوقعت فوزه في الانتخابات المقرر اجراؤها اليوم في مجلس النواب.

وقد نفى علي صالح عباد (مقبل) - في تصريحات له للشرق الأوسط - نيا ترشيحه للرئاسة، وقال «لا أعلم نيا ترشيح اي شخص حتى الآن، بصفتي عضوا في رئاسة مجلس النواب».

وجدير بالذكر ان ترشيح اي شخص للرئاسة في اليمن يتطلب تزكية ربع عدد أعضاء مجلس النواب (أي 75 عضوا)، وهو عدد لا يتوفر إلا للمؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح. وبالصيغة البحتة تضمنت تصريحات سالم صالح محمد في مؤتمر اعلان جبهة المعارضة ردا على اتهامات صنعاء، فقد قال «نحن لا نخاف الاتهامات، فالشعب اليمني يعرف جيدا من يقف الى جانبه». كما قال محسن فريد «نحن لا نهتم بالقاء النعوت، فهذه قضية تجاوزناها».

واتهم سالم صالح السلطات اليمنية بأنها «تحاول ممارسة نفس الأساليب التي كانت تمارس في الستينات، ولكنها الآن لم تعد سائدة، فالعالم يتعامل مع قضايا وليس اتهامات، وخاصة تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان، ومسح هوية الشعوب».

وشددت تصريحات المسؤولين الجنوبيين على ان «عدالة قضيتنا اساس سليم لتعاطف العالم الخارجي، بسبب استمرار عقلية الهيمنة والسيطرة والغاء الآخرين، وعدم النظر إلى الجنوبي كآخ مساو للشمال».

وتضمنت ضرورة «النضال بكل الوسائل المشروعة، ولم تستبعد العمل العسكري اذا فشلت الوسائل الأخرى».



المصدر :
الحياة المدنية

التاريخ :
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جار الله عمر : اعتزالي العمل السياسي مؤقت

□ القاهرة - من محمد علام

■ أعلن السيد جار الله عمر عضو المكتب السياسي السابق للحزب الاشتراكي اليمني واحد أبرز المنظرين التاريخيين للحزب اعتزاله العمل السياسي مؤقتاً بعد عودته الى صنعاء. ولم يستبعد حدوث انشقاقات في الحزب واعتبر ان على الاشتراكي اعتماد الديمقراطية في ممارساته الداخلية إذا أراد ان يظل حياً. وانتقد جار الله عمر في حديث الى «الحياة» أدلى به في

القاهرة أول من أمس قبل عودته الى صنعاء «مارس» ان الحزب في المرحلة السابقة، وقال: «عليه ان يتخلى عن ممارساته السابقة والانتهاز من أخطاء كانت بسبب اعتماد الديمقراطية». ورأى انه من الأصوب للاشتراكي ان يصدىء في المعارضة وان حزب الإصلاح يحتاج الى اذونات الاسلاميين - وهم في السلطة - لن يجهروا على خصومهم. وأكد ان محافظات الجنوب ليست معارضة، و«شأن»

الاحباط لدى أبنائها مؤقتة، والحكم المحلي سيزيل الاحساس بالتمييز، كما اعتبر القبيلة والقيود على الحريات وضعاً مؤقتاً في اليمن، وقال «وجودنا في الجزيرة العربية اجباري وادعو الى منطقة بلا خنادق». وردا على ما أعلن عن تحالف يعني جديد وأعلن للمبادئ من جانب بعض القادة الجنوبيين قال جار الله عمر: «لا يمكن حل مشاكل اليمن الا في إطار يعني». وهنا نص الحديث:

● هل ستلعبون دوراً سياسياً حال عودتكم الى صنعاء؟
- ليس في نيتي في الوقت الراهن القيام بأي دور سياسي حكومي او غيره. واحتاج بعض الوقت للتأمل والتفكير والتثقيف الذاتي، ولا أخشى من العودة لان الحياة بيد الله، ولانه ليس هناك مفر منها. وهناك قادة آخرون في الاشتراكي في الخارج سيعودون، وسيرتب الأخ سيف صائل خالد من قيادات الاشتراكي لهم العودة بعد عودته هو خلال الأسبوع المقبل.

● كيف تقوم تحرك المعارضة اليمنية في الخارج في ضوء الاعلان عن تحالف جديد وما سبقه من اعلان المبادئ الذي اصدره بعض القياديين الجنوبيين؟

- لم نعلم بذلك ولم يتشاور معنا احده، وهذا من حق ومسؤولية الذين وقعوا. لكننا على يقين بان مشكلات البلاد بما في ذلك ما تعرضت له محافظات الجنوب والشرق لا يمكن حلها الا في إطار وطني وبواسطة جميع أبناء اليمن، ولحسب ان العديد من الاخوة أبناء هذه المحافظات الموجودين في الخارج يشاطرونني هذا الرأي.

● هل تتوقعون انشقاقات في الحزب الاشتراكي وماذا عن مستقبله كما ترونه؟

- لا استبعد حدوث انشقاقات وان كنت لا اتمناها. والمهم تجاوز الطرق السابقة التي كانت تتبع، وإذا أراد الاشتراكي ان يظل حياً في خريطة العمل السياسي في اليمن، عليه ان يعتمد الديمقراطية في ممارساته الداخلية. كما ان على الحزب الاشتراكي أيضاً ان يتخلى عن مدرسته السابقة وينتهي منها بأسرع ما يمكن لان ما حدث من أخطاء وتصرفات كانت بسبب انعدام الديمقراطية. واعتقد انه من الأصوب للاشتراكي ان يكون حزياً في المعارضة فهو يحتاج الى ان يكون معارضاً كما تحتاج الحكومة الى معارضة قوية.

وأيضاً من المهم ان الاشتراكي الى المعارضة وهو يملك الأغلبية في المحافظات الجنوبية ان هذه المحافظات ستتحول الى محافظات معارضة. فقد حان الوقت لكي تتصرف الحكومة والمعارضة بشكل وطني عام، والا تكون هناك اتهامات لمحافظات بعينها.



المصدر : الحياة الشعبية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤

ويجب أن ينظر الاشتراكي إلى قضية الجنوب في إطار اليمن الموحد. واعتبر في هذا الإطار اجتماع الحزب في صنعاء وانتخاب الأخ علي صالح عباد (مقبل) أميناً عاماً للحزب اجتماعاً شرعياً، وتصرف الناس كأن صحیحاً بحسب الظروف التي كانت ماثلة أمامهم، وأنا سعيد لأنني حصلت على لقب قيادي «سابق» لأن هذه الكلمة واحدة من مشاكلنا في العالم العربي.

● هل تعتقد أن صنعاء ستستمر على موقفها التمسك بمحاكمة الـ ١٦، وكيف تنظرون إلى استمرار حزب الإصلاح أيضاً؟

يجب أن نتجاوز فكرة لقضاء طرف لطرف آخر بأي وسيلة كانت لأنها تؤدي إلى صراعات دائمة، ولدي تفاؤل بالقاء محاكمة قائمة الـ ١٦، ولا اعتقد أن حزب الإصلاح مصمم على المحاكمة فهناك تصريحات متناقضة صادرة عنه في هذا الشأن، والتصريحات التي تشير إلى الاستمرار على المحاكمة لها علاقة بفترة ما بعد الحرب وبالنزاع داخل الإصلاح نفسه، وبالتحولات الدستورية، واعتقد أن الإصلاح سيفير تصرفاته من الاتهامات بعد تشكيل الحكومة خصوصاً وأنه كأول حزب إسلامي في الوطن العربي يشارك في السلطة في حاجة إلى أن يوجه خطاباً إلى العرب والعالم بأن الحركات الإسلامية تستطيع أن تشارك في السلطة من دون الأجهزة على خصوصها.

● من واقع موقفكم خلال الأزمة، رفض الانفصال والحرب في آن، هل يمكن تجاوز آثارهما برباك؟

-- هذا أمر ممكن إذا توافرت الإرادة السياسية والرغبة من جانب الجميع من

دون استثناء والوسائل الديمقراطية في حل المشكلات وترسيخ الوحدة على أساس المساواة والعدالة والحرية والحوار بالكلمة بدل السلاح وعدم استبعاد أي طرف لطرف آخر.

● هل القبلية في اليمن تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك؟
- القبيلة حالة مؤقتة، والاندماج الوطني يرغب أنه يتحرك ببطء إلا أننا يجب أن نعمل من أجله. والمشكلة أن الطبقة الوسطى ما زالت ضعيفة والعشيرة واقع، لكن المستقبل هو لوطن موحد فيه المواطنون متساوون.

● أبناء جنوب اليمن لديهم شكاوى احتجاجات من الأوضاع بعد الحرب كيف ترى التعاطي معها؟

- أبناء المحافظات الشرقية والجنوبية يشعرون بأحباط بسبب ما خلفته الحرب، وهذه المشاعر موقفة خاصة إذا أفلح السياسة في معالجة آثار الحرب، وبالتنقل إلى نوع من أنواع الحكم المحلي، ينتخب المواطنون من خلاله من يدير شؤونهم الداخلية، وهذا التطور يمكن أن يزيل الأحباط والاحساس بالتمييز.

● كيف ترى مستقبل اليمن؟

- يعتمد المستقبل إلى حد كبير على الطريقة التي يتصرف بها من بيدهم زمام السلطة، واعتقد أن لديهم فرصة نادرة بالتوجه نحو التفكير في المستقبل بدل الانغماس في الماضي والخروج من تداعيات الحرب التي انتهت ببقاء اليمن - وسيظل - موحداً كون الأغلبية الساحقة من الشعب مع الوحدة، ويتطور الحياة الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه علينا جميعاً أن ندرك أن دورات العنف والنزاعات العنيفة على السلطة استهلكت كل إمكانات الشعب اليمني ومواقفه. كما أن المسافة اتسعت بيننا وبين الشعوب المجاورة لنا، وأصبحت اليمن على درجة كبيرة من التخلف في كل مناحي الحياة، وأول ما ينبغي عمله الآن هو تغيير الخطاب الإعلامي والسياسي بحيث تصبح دعوة للاستقرار والتنمية والتسامح.

● هل تعتقد أن ظروف ما بعد الحرب يمكن أن تؤدي إلى خلق ديموقراطية حقيقية؟

- الهامش الذي كان موجوداً قبل الحرب ضايق بعض الشيء، ولعتقد أن القيود الموجودة إجراءات مؤقتة وأنا على يقين بأن العملية الديمقراطية - حتى ولو كانت محدودة - عندما تبدأ في أي بلد لا يمكن التراجع عنها بسهولة، كما اعتقد أن الديمقراطية والتعددية وهامش الحريات نقطة تفوق رئيسية لليمن في المنطقة وعليه يجب ألا نخسر ذلك.



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ١٠ تموز ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● خلقت الازمة تداعيات على علاقات اليمن بدول عربية عدة كيف ترى الخروج من هذه الوضعية؟
- العلاقة بين اليمن وجيرانه تحتاج الى الواقعية السياسية من الجانبين لاننا لا نستطيع تغيير الجغرافيا. فوجودنا المشترك في هذا الاقليم وجود اجباري، والوقت حان للتفكير بعقلية جديدة واقامة علاقات على اساس المصالح المشتركة والامن الاقليمي المشترك.
وادعو الى جزيرة عربية بلا خنادق، واقامة علاقات بين اليمن وجيرانه على اساس منهج جديد وعقلية جديدة وتجاوز لحساسيات الماضي وتخط للطريقة البدائية التي كانت تقام على اساسها هذه العلاقات، ولا خيار لنا سوى تجاوز الماضي بصرف النظر عن يقود (في اليمن).



قادة التحالف الجنوبي يحتوون خلافا تكتيكيا ويعلنون «الجهة الوطنية للمعارضة»

دعوة للمصالحة اليمنية وترحيب

بمشاركة شمالية

مشروع للوحدة أساسه

«وثيقة العهد والاتفاق»

لندن: من عبد الله حموده

اعلن قادة التحالف اليمني الجنوبي امس تأسيس «الجهة الوطنية للمعارضة» - موج - تنظيما سياسيا معارضا في الخارج، ولكنهم اكدوا ان عملهم سيتركز على الصعيد الداخلي، رفضا للآثار التي خلفتها الحرب بين الشمال والجنوب، وخطوة نحو طرح مشروع جديد للوحدة، على اساس وثيقة العهد والاتفاق. ورحبوا بانضمام أي عناصر وطنية شمالية اليهم للمشاركة في النضال ضد قيادة صنعاء. وتضم الجبهة الجديدة قيادات من الحزب الاشتراكي، مثلها على منصة المؤتمر الصحفي - الذي عقد بهذه المناسبة - سالم صالح محمد، والمهندس حيدر ابو بكر العباس، والعميد صالح عبيد احمد، والمستقلون الذين مثلهم سليمان ناصر مسعود وعبد الله الاصميج وكان سيف العذبي حاضرا عن التجمع اليمني في الخارج، بينما توسط المنصة عبد الرحمن الجفري - رئيس

حزب رابطة أبناء اليمن - اعتمادا على صفته البروتوكولية كنائب لرئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية، التي أعلنت يوم 21 مايو (أيار) الماضي، وانتهت يوم 7 يوليو (تموز) بهزيمة القوات الجنوبية، ودخول القوات التابعة لقيادة صنعاء الى عدن والمكلا. تاخر افتتاح المؤتمر حوالي 25 دقيقة، وكان الصحفيون الاجانب قد بدأوا ينظرون في ساعاتهم، ولكن رجال الاعلام الذين يعرفون طبيعة السياسة اليمنية انظروا ولم يندشوا، انطلاقا من معرفتهم باليمنيين وحبهم للجدل، وتوقعوا انهم ربما كانوا يصنعون للمسات الاخيرة على اعلانهم، في اجتماع عقده في الصباح قبل المؤتمر الصحفي.

وتبين في ما بعد انه كان هناك خلاف تكتيكي، أدى الى جدل في صفوف قيادات جبهة المعارضة الاخيرة خلال اليومين الاخيرين، بسبب انتقادات وجهها عبد الرحمن

الجفري - في تصريحات صحافية - الى لداء قيادة الحزب الاشتراكي أثناء الحرب اليمنية الاخيرة، وفي حين حاول خصوم الجبهة الترويج لفكرة ان طرفا يحاول تحجيم الآخر داخل التحالف، قال بعض أنصارها ان سرعة احتواء الموضوع، ومشاركة الجميع في المؤتمر الصحفي، تدل على مرونة في التعامل وتؤيد نجاح احتمالات التنسيق في ظروف صعبة. وقد بدأ المؤتمر الصحفي بكلمة قصيرة ألقاها عبد الرحمن الجفري، اعلن فيها تأسيس جبهة المعارضة، وقدم زملاءه المشاركين في قيادتها، ولكنه تلافي التصريح بالواقع الذي يحمله كل منهم، ثم قرأ عبد الله الاصميج بيان اعلان الجبهة، الذي تضمن عرضا للظروف السائدة في اليمن بعد الحرب، والتطورات والأخطاء التي اتت اليها، ثم اهداف الجبهة وبرنامج عملها.

وردا على سؤال بشأن موقف الجبهة من الوحدة الحالية أكد سليمان ناصر مسعود ان «وثيقة



المصدر: الشرق الأوسط في الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

الجنوبيين ولا الدور الوطني لعين في اليمن، ولكن مجموعة صنعاء تظن انها تمثل الحق التاريخي والشرعي، وهي عقلية نسفت كل شيء، وادت الى ما آلت اليه الاوضاع، ولم تنفذ اتفاقية الوحدة، انطلاقا من السلوك الانقلابي لديها. ثم اضاف نحن نطرح فكرة بقاء حقنا، وننظر الى اليمن نظرة الاعتراف بين اخ وأخيه، على قاعدة من المواطنة المتساوية، وسنواصل نضالنا المشروع بكل الوسائل المشروعة.

العهد والاتفاق هي اساس مشروع الوحدة الذي تطرحه الجبهة. وقال سالم صالح محمد لا نستطيع اعادة كتابة التاريخ، فالأوضاع التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩١ معروفة، وادت الى هذه الأخطاء. ثم اضاف نحن نهدر اليوم بذرة طيبة، ونبدأ عملاً صحيحاً، مثل كل الاعمال التي تعترض عليها السلطة.

وقال الجفري ان الجبهة ستعمل من اي مكان، ولكن موقعنا الاساسي داخل بلادنا. واستعرض الموقف الحالي في اليمن فقال هذه ليست وحدة، وانما احتلال، ونريد ان نصل الى شكل من الوحدة، نعرضه على شعبنا في استفتاء. وردا على سؤال حول مشروع الوحدة الذي يقصده، اجاب انه سيكون مطروحا للمفاوضات بين الأطراف اليمنية، وليس الآن. ولكنه عاد وقال انه في مضمون وثيقة العهد والاتفاق. وتضمنت اجابات قيادات الجبهة ضرورة ان تقوم الوحدة اليمنية على اساس المساواة، في المواطنة، وانهاء

الفساد وقمع الحريات العامة والخاصة واقامة المؤسسات الديمقراطية.

واشار المهندس حيدر العطاس الى ان قرار مجلس الامن رقمي ٩24 و٩31 ما زال ساري المفعول، وطالب بتنفيذهما لحل الخلافات في اليمن، واشترك القادة المعارضون في اداة ما اسموه التركيبية القبلية - العسكرية التي لحكم في صنعاء حالياً، ودعوا الى تحقيق مصالح يمنية شاملة. وقال سيف العذبي - ممثل

التجمع اليمني - ان الجنوب قبل الاستقلال كان ينقسم الى 23 سلطنة، توحدت في دولة، بينما ظل الشمال محكوما بواسطة فئة، وذكر انه انتقل الى الشمال عام 1967 لمعارض النظام الذي كان قائما في الجنوب، واستمر الوضع كذلك حتى بدأ الحديث عن الوحدة اليمنية، فطرحنا الوحدة الوطنية، ولكن الفئة الحاكمة في الشمال استبعدتنا، والان تحكمنا قبيلة. وشدد سالم صالح على انه لا يستطيع احد ان ينكر وحدوية



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1 سبتمبر 1994

دور الحزب الاشتراكي في يمن ما بعد الحرب

صلاح صابر

يبدى عدد كبير من المحللين تخوفا على مستقبل اليمن بعد انتهاء الحرب الاهلية من تصاعد المد الاصولي الذي يمكن ان ياتي من قبل حزب التجمع اليمني للاصلاح ذلك الحزب الذي شارك حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح في الحاق الهزيمة بالحزب الاشتراكي في الحرب الاهلية والذي يسعى الان لتعزيز مواقفه على مستويات عديدة في اليمن بشكل واسع.

ومن هنا اصبح مطروحا بقوة - كما يرى مايكل هندسون خبير الشؤون العربية بمعهد الشرق الاوسط بواشنطن - ان ينشأ نوع من التحالف بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر، حتى لا تزيد حصة الاصلاح في السلطة بشكل يهدد حزب المؤتمر على الرغم من قناعة الاخير بان الاصلاح لا يمكنه ان ينقلب عسكريا عليه نتيجة لضعف ميليشياته مقارنة بالجيش النظامي الذي يسيطر عليه الرئيس علي عبد الله صالح - ولانقسام الاصلاح بين قوى اصولية واخرى تقرب من الليبرالية الاسلامية بشكل لا يجعلها تقوم على تقليد نموذج اصولي ايديولوجي للحصول على الحكم.

وعملية استشراف مستقبل الدور الذي يمكن ان يلعبه الحزب الاشتراكي في اليمن ما بعد الحرب تاتي من خلال معرفة حدود قوة الاحزاب السياسية في اليمن وديناميات الصراع فيما بينها بما فيها الحزب الاشتراكي نفسه.

الاصلاح والخطر الاصولي

في الثالث والعشرين من الشهر الجاري عقد حزب التجمع اليمني للاصلاح مؤتمره العام الاول حيث تم انتخاب 100 عضو لمجلس الشورى (اللجنة المركزية) وانتخاب عبد المجيد الذندان رئيسا لهذا المجلس وانتخاب الشيخ عبد الله الاحمر رئيسا للمكتب السياسي للحزب (الهيئة العليا) وانتخاب ياسين عبد العزيز نائبا للرئيس ود. عبد الوهاب الديلمي رئيسا للدائرة القضائية.

واقتر المؤتمر العام الاول لحزب الاصلاح النظام الاساسي للحزب ومهامه في المرحلة المقبلة ويهمنها ان تشير الى بعض السدلات التي تحكم دور الحزب وعلاقته مع الاحزاب الاخرى في اليمن والتي تؤكد في ذات الوقت على التخوفات التي تثار حول

شمولية حزب الاصلاح واصوليته ذلك الامر الذي يهدد مستقبل اليمن كما يرى المراقبون.

الدلالة الاولى: هي حصول تيار الاخوان المسلمين في حزب الاصلاح على نسبة من مقاعد مجلس الشورى (اللجنة المركزية) بلغت 75% من المقاعد وقد جاء ذلك نتيجة للترتيبات الاولى التي جرت لضبط مسار النتائج.

وهذه النتيجة تشير الى غلبة التيار

الاصولي داخل الاصلاح على حساب التيار القبايلي فيه.

الدلالة الثانية: هي تأكيد البيان الختامي للمؤتمر الاول لحزب الاصلاح على ازالة الحزب الاشتراكي من اليمن خاصة من المناطق الشرقية والجنوبية ولعب دور بديل له على المستوى الشعبي حيث دعا البيان الى ضرورة معالجة (مخلفات الحزب الاشتراكي والثقافة الاشتراكية) في محافظات عدن ولحج، شبوة، وحضرموت، والمهرة واعطائها الاولوية

في الخدمات، والاهتمام بشتر كوادس لجان الحزب على مستوى اليمن والاستفادة من الحصة المالية المقررة للاحزاب بنص القانون - في هذا الشأن وهو ما يعني وجود رغبة قوية داخل الاصلاح للعب دور اكبر مما كان يلعبه قبل الحرب، قد يصل هذا الدور الى حد الانقلاب على شريكه المؤتمر في الوقت الذي يعادى فيه الاشتراكي (الضعيف والمهزوم) ومما يؤكد ذلك ان البيان الختامي له لم يحدد بوضوح ما اذا كان الحزب سيستمر في الائتلاف الحكومي ام يلعب دور المعارضة وهو الامر الذي يتوقعه البعض في ظل أزمة اقتصادية يعاني منها اليمن حيث أصبحت نسبة التضخم لبعض السلع حوالي 200% بهدف تحميل هذه الازمة على المؤتمر واللعب على المشاعر الشعبية وهو الامر الذي يتخوف منه حزب المؤتمر.

الاشتراكي بعد الحرب

اما بعد الحرب مباشرة وتحديدا في بداية أغسطس الماضي فقد عقد الحزب الاشتراكي اجتماعا في العاصمة



المصدر : العالم اليوم

القاهرة

التاريخ : ١٩٧٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قوتها السابقة للمواءمة مع ضغوط حزب الإصلاح من ناحية وضغوط المعارضة الأخرى من الخارج التي مازالت تعتبر الرجوع الشمالي إلى الجنوب احتلالاً يجب مقاومته وإقامة الوحدة على أسس ديمقراطية وبالتراضي وليس بالضم والإلحاق وعلى رأس هذه المعارضة حزب رابطة أبناء اليمن (راي) الذي تقيم قياداته في الخارج لما زال أنيس يحيى أحد قيادات (راي) رابطة أبناء اليمن ذلك الحزب الذي تحالف مع الاشتراكي إبان الحرب الأهلية في مواجهة الشماليين (المؤتمر والإصلاح) يعتبر أن للجنوب خصوصية حضارية وثقافية مغايرة للشمال وأن ما يقوم به الرئيس علي عبد الله صالح الآن في الجنوب هو نوع من الاحتلال وليس وحدة وإن طريق الوحدة يبدأ بالقبول انطلاقاً من وثيقة العهد والاتفاق فقط.

ويدعو حزب «راي» إلى تجديد الجبهة القديمة التي أقامها مع الاشتراكي لمقاومة ما أسماه بالاحتلال الشمالي.

وأمام ذلك الأمر يصبح إبعاد الحزب الاشتراكي عن حزب راي - حليفه القديم - تقوية للجانب الوجودي في الاشتراكي وإبعاده عن الأفكار الانفصالية وتلك رغبة علي عبد الله صالح إضافة للاستقواء بالاشتراكي - ذي الطابع العلماني - في مواجهة المد الأصولي، وتلك رغبة أخرى لعلي عبد الله صالح ودول أخرى لها مصالح مهمة مع اليمن.

وتحقيق هذا الأمر برمته يأتي من خلال الإبقاء على الاشتراكي وعدم الغائه.

الحزب الاشتراكي جاء في ظل ضغوط عديدة عليه مثل ضغط الأحزاب المنتصرة في الحرب الأهلية بهدف إضعافه أو إجهاده على اتخاذ مواقف بعينها ومثل ضغوط من عناصر من داخل الحزب الاشتراكي تسرع في فرض وجهة نظرها.

الاشتراكي والأحزاب الأخرى

ون مقابلة مع أحمد كرز أمين سر حزب التجمع السويدي اليمني المعارض أكد أنه يجري الآن عبر لجنتين من الحزبين الاشتراكي والشعبي تعاون بهدف اقتناع الاشتراكي بالعودة إلى الائتلاف للمشاركة في الحكومة المقبلة حتى لا يحتل الإصلاح مقاعد أكثر في الحكومة.

ومؤخراً التقى الرئيس علي عبد الله صالح ولدا من القيادات الجديدة للحزب الاشتراكي مؤكداً على استعداده للتعاون معهم وأبعد من ذلك تساهل عن عدم عودة قيادات وكوادر الحزب من الخارج خاصة وأنه ليس هناك من يحول دون ذلك وحدد بالاسم كلا من سعيد نعمان، وجار الله عمر وسيف صافل ومحمود مدحي وشعل.

ون المقابلة طالبت قيادات الاشتراكي باستعادة أملاك الحزب ومقارده وأعادة كوادره وأعضائه إلى وظائفهم التي منعوا منها (فيما عدا الوظائف الوزارية طبعاً) وهذا الأمر برمته يشير إلى ما سبق أن أكدته المراقبون بأن استراتيجية المؤتمر الشعبي الآن هي المحافظة على بقاء الاشتراكي شريكاً في الحكم وبدون

السورية دمشق على مستوى المكتب السياسي وقد اعتبر هذا الاجتماع دلالة قوة للحزب، حيث خرج الاجتماع ببيان متمسك وفيه قدر من النقد الذاتي حيث أدينت عملياً الانفصال والحرب مما وفيه أيضاً قدر من التطلع للمستقبل بروح عالية حيث تم تحديد موعد للمؤتمر العام للحزب (الرابع) في الداخل والتشديد على تحقيق المصالحة الوطنية وعودة الجميع إلى اليمن والدعوة للتمسك بالحوار كإحدى وحيدة لحل الخلافات السياسية.

ون الموعد المحدد لذلك ون الداخل اليمني (صنعاء) تم عقد المؤتمر العام الرابع حيث انتخبت قيادة جديدة للحزب وليس لجنة مؤقتة أو انتقالية وأقر العمل وسط الجماهير في الداخل من أجل الوحدة والديمقراطية ومعالجة آثار الحرب وعدم المشاركة في ائتلاف حكومي، ودعوة كوادر الخارج خاصة أعضاء مجلس النواب للعودة من جديد لمباشرة أعمالهم السياسية أو كما يقول «مقبل» علي صالح عباد الأمين العام الجديد للحزب الاشتراكي، على أخواننا البرلمانيين في الخارج أن يعودوا فوراً حتى لا يحل محلهم أناس آخرون ويفقدون هذه النسبة التي تتمتع بها وعلى هذه العناصر أن تعود وتدخل السجن وترشحها وهي في السجن أو أن تبعد عن هذه الدوائر وهي في السجن، حتى إذا فشلنا لا يهمنا لأننا دخلنا باب المعارضة.

وهذا التقدم النسبي الذي حققه



المصدر : الأمانة العامة

القاهرة

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات الرئاسة اليمنية اليوم

على صالح أقوى المرشحين وينافس الزنداني ومقبل



على عبدالله صالح

عدن - وكالات الانباء - يعقد مجلس النواب اليمني جلسة اليوم لانتخاب رئيس للبلاد لفترة رئاسة مدتها ٥ سنوات. ويخوض الرئيس على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني الحالي الانتخابات اليوم ضمن عدد آخر من المرشحين يتقدمهم الشيخ عبد المجيد الزنداني من حزب الإصلاح وعلى صالح عباد وشهرته (مقبل) رئيس الحزب الاشتراكي الذي تم انتخابه مؤخراً خلفاً لعلو سالم الأبيض وفيصل بن شبلان وزير البترول كمرشح مستقل وعبد الوهاب محمود مرشحاً لحزب البعث.

انتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة عقب التعديل الدستوري مباشرة من قبل مجلس النواب ويعتبر فائزاً بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز أغلبية أعضاء المجلس ويشير المراقبون إلى أن التعديلات الدستورية استهدفت حل مشكلة رئاسة الدولة في المقام الأول لتمكين الرئيس على عبد الله صالح - الذي يرون عدم وجود منافس حقيقي له في ضوء الواقع الجديد في اليمن بعد هزيمة القيادة الجنوبية السابقة - من قيادة اليمن بصفتة رئيس الدولة دون منازع. وحدد الدستور اليمني فترة الرئاسة بخمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة فقط.

وقد تعهد على عبد الله صالح بإعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب الأهلية وقال أنه سيعطيها الأولوية المطلقة كما تضمن برنامجاً أيضاً التحول إلى اقتصاد السوق والثورة على الفساد ويرى المراقبون أن الرئيس عبد الله صالح هو أقوى المرشحين للفوز بمنصب أول رئيس لليمن الموحد في إطار نظام رئاسي دستوري بعد أن أقر البرلمان التعديلات الدستورية بموافقة ٢٥٢ عضواً والتي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة بإلغاء مجلس الرئاسة وإنشاء منصب رئيس ونائب للرئيس والحكم المحلي وتحديد مصادر التشريع. كما نصت التعديلات الدستورية - في مادة جديدة أضيفت إلى الدستور اليمني - على أن يتم



المصدر: المراسل من صنعاء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦

نص بيان إعلان إنشاء الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)

لقد أعلنت الوحدة بين شطري اليمن في 22 مايو 1990 باعتبارها هدفا وطنيا واعدا بالخير وعملا حضاريا كونها تحققت بالتراضي والحوار السلمي. الا ان الاسس الصحيحة لبناء دولة الوحدة قد أهملت فلم تشارك القوى الوطنية من خارج النظامين في الجنوب والشمال في بناء الدولة ووضع أسسها، وبالتالي لم تتحقق الوحدة الوطنية ولم تعالج جرائمات الممارسات السياسية في المراحل المختلفة، لا على مستوى الجنوب ولا الشمال ولا بين الشمال والجنوب، وبقيت تلك الجرائمات تؤثر.. وخلافات.. وأزمات.. وبدأت جرائم القتل.. ومسلسل الإرهاب، الذي كان نظام صنعاء المخطط.. والمعد لها، وانتشر الفساد المالي.. والتسيب الإداري الذي شجعت السلطة، واتضح ان دولة للوحدة لم تقم.. ولم يكن يوجد من مظاهر قيامها الا علم موحّد وتشييد وطني موحّد.. وبقيت كل المؤسسات، بما فيها القوات المسلحة والأمن والقوانين.. مشطّرة.

خلال الفترة الانتقالية واثنا الانتخابات وبعدما برزت مشاكل عدة بين طرفي السلطة، وبينهما وبين اطراف العمل الوطني الأخرى، وكان المؤتمر الوطني مسحطاً.. فكان يمكن أن تشكل أساساً لتصحيح المسار.. ولكن القوى المتنفذة في نظام صنعاء رفضت التعامل مع هذا المؤتمر بل وحاربت.. ثم جاءت دعوة الحوار من القوى الوطنية واستجابت لها اطراف السلطة ولكن كانت النية مبيتة لعدم الالتزام بنتائج الحوار رغم التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» لاسس بناء الدولة الحديثة.. في عدن ثم في عمان، والتي أكدت.. وباعتراض السلطة، ان دولة الوحدة قامت بلا اسس مسمّية وبالتالي كان لا بد من الانهيار.. وكانت التوترات العسكرية مؤشراً واضحاً لهذا الأمر فجاءت معركة حرف سفيان في رمضان/ فبراير 94 لتصفيّة اللواء الخامس (الجنوبي) ثم معركة عمران في 27 أبريل 94.. بعد خطاب إعلان الحرب على الجميع والذي ألغاه رئيس النظام في صنعاء في ميدان السبعين.. وهي المعركة

التي تم فيها تصفية اللواء الثالث مدرع (الجنوبي) وبحضور اللجنة العسكرية والملحقين العسكريين الأميركي والفرنسي، واتضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد عقد العزم والنية البينة لتصفية كافة القوى الراجعة في اليمن لصالح تحالفات، فخرية، داخلية وأخرى خارجية. وتلقى نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء دعماً مالياً وعسكرياً وسياسياً واستخباراتياً من بعض الدول لتسهيلها لمعظمها عسكرية الأزمات.. ولتنمية محاور الصراع الاقليمي والعربي، مما تسبب في إلحاق أضرار بالغة بمصالح الشعب اليمني وبلد فرساً حقيقية للتنمية الشاملة في اليمن. وتسبب، أيضاً، هذا النظام عام 91/90.. في عودة نحو مليون يمني من دول الخليج والسعودية.

واتضح بجلالة ان نظام صنعاء يدفع بالأمور الى الهاوية، وحاولت لجنة الحوار، من خارج السلطة، ان تسهم بدور لتلافي الانفجار.. واجتمعت برئيس النظام في صنعاء وأتفق الجميع ان انفجار الأوضاع عسكرياً يعني الانفصال وان من يبدأ ذلك يكون قد أعلن الانفصال، ثم اتجهت اللجنة الى عدن والتقت بالاغ على سالم البيض وأوضح للجنة ان نظام صنعاء يخطط لتفجير الأوضاع بضرب لواء المدفعية (الجنوبي) في يوم.. ومعسكر باصهيبي (جنوبي) في ثمار.. وفيما انفجرت الأوضاع يوم 94/5/4 وكان نظام صنعاء المخطط والمدير والبادئ في تفجير الأوضاع وشن حرب وأسف على الجنوب كله.. ولم يعد الصراع بينه وبين الحزب الاشتراكي وإنما شن حرباً شاملة على الجميع.. وبالتالي يكون نظام صنعاء قد دمر الوحدة وأعلن الانفصال بإعلانه للحرب وأصراره على استمرارها.. بقصد فرض السيطرة

وتصف قاعدة الوحدة من الاساس، حيث شهدت اليمن حرباً ضارية ذهب ضحيتها آلاف القتلى والجرحى من خيرة رجالها وكهولها ونسائها وأطفالها، تعدمهم الله بواسع رحمته ودمرت المرافق العامة والخاصة.. في الجنوب.

وكان من الواضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد تمسك بالحرب الشاملة ورفض رفضاً باتاً كل الدعوات والمفاوضات والمسااعي لاية انها.

وكان التضييق والاعتقال والاضطهاد والخراب والظلم والعسف والاضطهاد لاهالي المحافظات الجنوبية عدن ولحج وأبين وهم الذين حرموا من مياه الشرب والكهرباء، لفترة طويلة، وحتى الآن لم يتم اصلاح تلك الخدمات بل يتم التباطؤ عمداً في اصلاحها، وتعرضت الأحياء السكنية والمرافق العامة والمدارس والمساجد فيها للنهب والتخريب، واقتحمت القوات الشمالية، كقوات غزو واحتلال، وبالتخطيط والتدبير للبيت نهبت بيوت المواطنين وكل المرافق العامة وأزلت فيها تخريباً وسلباً ونهباً وانتهكت حرمة البيوت والأعراض والأموال وأحرقت كل السجلات المدنية في كل المصانف الست.. حيث وصل النهب الى شبة وحفر موت والمهرة.

وانهارت أوامر وروابط رحم وإخوة ونشأ حاجز نفسي يكمن خلفه «ركام» من الشعور بالمرارة والحقد والاحباط والفجبة بين اليمنيين في كل مكان، وحمل الخوف والرعب وفقدان الأمن والأمان وساد الشعور باليأس وخيبة الأمل في اوساط اليمنيين.

وكانت تلك الحرب الاجرامية التي أعلنها نظام الحكم الاستبدادي في صنعاء ضد أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية العامل الذي دفع بنا الى التمسك بحق تلك



المصدر: الشرح من صفحة المندرج

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤ / ١٠ / ١

معيشية متدهورة.. ولاستكبار واستعلاء قوى الهيمنة في صنعاء.. وأنها للحياة السياسية العميقة.. والممارسة الديمقراطية الحرة.. وختلقها لكل صوت وطني صادق.. وفصلها لعظم الكادر المدني والعسكري الجنوبي وحرمانهم من مصدر العيش الوحيد.. واضطهادها لأبناء الشعب جنوباً وشمالاً.. واستهانتها بكل مقدرات شعبنا وقيمه.. وغيباب التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي..

لكل ذلك.. ومن أجل توحيد الطاقات الوطنية.. وتوجيه كل الجهود وجمعها.. على طريق النضال والكفاح حتى يستعيد شعبنا حريته.. وكرامته.. وحتى يعم العدل والمواطنة المتساوية والأمن والاستقرار ربوع كل بلادنا.. لسعد اتفاق معتلو رابطة أبناء اليمن (راي) وممثلون عن قيادات في الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع الوطني اليمني وعدد من ممثلي الشخصيات المستقلة على إعلان تشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة (مروج)، للتصدي ومواجهة قوى الهيمنة والتسلط والاستبداد في صنعاء.. كحركة... أرضية وملازمة ترفض الاستكبار والاستعلاء والأذى وتتمسك في الوقت نفسه بالعدل للجميع والمواطنة المتساوية للجميع والحق المطلق في عملية الممارسة الديمقراطية والالتزام بمبدأ التعددية الحزبية.

أن قيادة «مروج» وهي تدعو كل القوى الوطنية في الساحة للعمل معاً من أجل عزة وكرامة وحرية الأمة.. تعلن:

أولاً: رفضها لنتائج الحرب والعمل لازالة آثارها.. استناداً لقراري مجلس الأمن رقمي 924 و931.. ولكل المبادرات والبيانات العربية والدولية.

ثانياً: رفضها لمحاولات طمس شخصية الجنوب واذلال الانسان فيه بقرة

الحافظات المشروع في تقرير مصيرهم وتصحيح مسار وحدة افرغت من مضامينها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تحت مظلتها وأد اتفاقياتها ودستورها واغتيال الحريات العامة واجهاض المسيرة الديمقراطية وتديد المال العام وتسليم سفهاء المجتمع على مصير البلاد والعباد ليعيثوا في الأرض فساداً. وكان من الطبيعي على القوى الوطنية في عموم اليمن قاطبة وفي المحافظات الجنوبية الأكثر تضرراً، خاصة أن توجد موقفها وتتخذ قرارها وتعلن عن رغبتها الطبيعية كحق تكفله شريعة الاسلام وكل المواثيق، في اعادة النظر في أسس وحدة لم تحقق للأمة ما تصبو اليه من تكافؤ، في حقوق المواطنة، والعدل والمساواة

لقد انتهت الحرب بانتصار عسكري مهزوم، احرز نظام القهر والظلم والظلام على كافة قوى الخير والتقدم في عموم اليمن وفي المحافظات الجنوبية بصورة خاصة، حيث باعمرض الجنوبيون لإجراءات قاسية وعمهليات اذلال، قسوة تمارسها ضدهم قوات الاحتلال، التابعة للنظام العسكري المستبد في صنعاء، في اطار خطة سبق إعدادها ووجدت في نتائج للحرب فرصاً مواتية لتنفيذها بعد أن تسببت في غيباب الأمن والعدل وتجاهلت حقوق المواطن المتساوية لكل أبناء اليمن.

وباسم أوعاء الالتزام بالديمقراطية أعلن نظام صنعاء إلغاء وثيقة العهد والاتفاق وأصدر أوامره بإدخال تعديلات فورية على الدستور تناسب مقاساته وتخدم مصالحه غير الشروعة، ونظراً لما تقتضيه الظروف القدرية والخطيرة في اليمن.. ولما يعانيه شعبنا من اذلال وهيمنة وغيباب للعدل والمواطنة المتساوية.. ولما يقاسيه من حياة



المصدر: الترجمة العربية للنسخة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠/١/١٩٩٤

السلاح والقهر والتسلط. كما حدث في
محافظات ومناطق شمالية، وهو أيضا امر
مرفوض.
ثالثاً: تعمل «موج» لتحقيق مصالح
وطنية شاملة تستهدف:
١ - اعادة الاعتبار للجنوب.
٢ - معالجة جراحات الصراع
السياسي والاجتماعي في كل مرحلة:
(أ) بين أبناء الجنوب ووطنهم
(ب) بين أبناء الشمال وبعضهم.
(ج) بين الجنوب والشمال.
٣ - وضع أسس وصيغة صحيحة
لاقامة «وحدة» تستند الى مضمين وثيقة
العهد والاتفاق.
٤ - اجراء استفتاء شعبي عام في كل
من المحافظات الشمالية والجنوبية على
صيغة «وحدة» يتفق عليها.. ويرتضيها
شعبنا.
رابعاً: تعمل «موج» على اثناء سيطرة
«التحالف العسكري الاستخباراتي
الفتوي».
خامساً: تلتزم «موج» بالنهج
الديمقراطي وبعيثاق حقوق الانسان.. وبيئنا
الاقتصاد الوطني الحر.
سادساً: ستبذل «موج» جهوداً مكثفة
لتحسين مسار علاقات بلادنا مع دول
البحر والدول العربية والاسلامية الاخرى
والدول الصديقة. وتؤكد «موج» على اهمية
توطيد العلاقات والروابط العربية
والاسلامية، خاصة في إطار دول الجزيرة
العربية، كروابط وعلاقات استراتيجية
تستهدف ربط المنطقة وشعوبها بمصالح
اقتصادية وسياسية واجتماعية مشتركة
ومتشابهة.



المصدر : الأمانة العامة
القاهرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

اعادة انتخاب علي صالح رئيسا لليمن ٥ سنوات

ضنعا - ر. - وافق مجلس النواب
اليمني «البرلمان» أمس بأغلبية ٢٥٣
صوتا من بين ٢٥٩ هم اعضا
المجلس، على اعادة انتخاب الرئيس
اليمني علي عبدالله صالح رئيسا
اليمن لفترة رئاسة اخرى مدتها ٥
سنوات. وكان مجلس النواب اليمني
قد وافق الاربعة الماضية على تعديلات
بستورية تقضي بالغاء مجلس الرئاسة
الحاكم والاكتفاء برئيس واحد للبلاد،
كما نصت التعديلات على العمل
باقتصادات السوق.



المصدر :
الموقف

التاريخ :
٢ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الإصلاح» اليمني يدعو الى زيادة الاهتمام بمحافظات الجنوب



الشيخ
عبدالله
الأحمر

اعاد حزب الإصلاح اكبر الاحزاب الاسلامية في اليمن انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيما له خلال المؤتمر الذي عقده في صنعاء واستمر ثلاثة ايام. كما انتخب ياسين عبد العزيز، الامين العام لتنظيم الاخوان المسلمين، نائبا للرئيس وعبد المجيد الزنداني رئيسا لمجلس الشورى كما تم التجديد لعبد الوهاب الانسي امينا عاما.

والاصلاح هو ثالث اكبر حزب يمني وله ٦٢ مقعدا في البرلمان المكون من ٢٠١ مقعدا.

وقال الاحمر امام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ان المهمة الاساسية التي تواجه اليمن هي اعادة التعمير بعد الحرب التي دامت ثلاثة اشهر وانتهت في يوليو (تموز). كما دعا البيان الختامي الى اعطاء الاولوية للاهتمام بالمحافظات الجنوبية والشرقية واعطائها الاولوية في المشاريع والخدمات «لمعالجة مخلفات الحزب الاشتراكي» واوصى المؤتمر كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية وازالة مخلفات التشطير ■



المصدر : الهيئة الانتدنية

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة المصرية للتنمية اجتماعاتها الرابع

■ القاهرة - «الحياة» - ذكرت
مهاجر دبلوماسية مصرية ان هناك
اتصالات مصرية - يمنية لعقد اجتماع
الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين البلدين
التي جرت منذ ١٩٩٠، وذلك في وقت قريب.
واشارت الى ان رئيس الوزراء
المصري الدكتور عاطف صدقي كان بعث
الخميس الماضي برسالة في هذا الصدد
الى نظيره اليمني السيد محمد سعيد
القطار تناولت ايضاً سبل دعم العلاقة
بين البلدين. يذكر ان الرئيس المصري
حسني مبارك تلقى مساء اول من امس
اتصالاً هاتفياً من نظيره اليمني الفريق
علي عبدالله صالح.



المصدر :
الناشر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١١ ٢٠١١ ٢٠١١

«العربي» تحاور أمين عام التنظيم الناصري في اليمن..

المصالحة الوطنية والديمقراطية والقضاء على الفساد شروطاً

لدخول الحكومة

أدعو «الاشتراكي» لنقد تجربته التاريخية
وأطالب بفتح صفحة جديدة معه

● ماهي احتمالات مشاركتكم في السلطة .. وماهي اهم ملامح المستقبل السياسي للناصرين؟

□ لقد قمنا بدور الوسيط طوال فترة الصراع ليس من منطلق توفيق، ولكن من منطلق أن مسئوليتنا عن الوطن مساوية إن لم تكن أكبر من مسئولية الحكام، ولنا إنه لا يهم أن نكسب مواقف ضد النظام لنخسر الوطن، وهذا الدور مازال قائماً، ولنا شرط واضح أن تكون الحكومة حكومة وحدة وطنية على أرضية المصالح التاريخية، وتشمل مهامها إزالة آثار الحرب وبناء الاقتصاد الوطني والقضاء على الفساد.. وقد أوضحنا فيه كل هذه الأمور.

● هناك أطراف في السلطة تقول بوجود تنسيق بينكم وبين «الاشتراكي»؟

□ نحن نعولنا في المعارضة كثيراً على الاتهامات، وننادي بتوقف الحملات على المخالفين في الرأي وربما يكون أحد أسباب الحملة علينا هو مطالبتنا بالتفريق في تقييم الحرب بأنها انتصار للوحدة، أو ليست انتصاراً لطرف على آخر، لأن الرؤية الأخيرة تضرب الوحدة الوطنية في الصميم، وانتصار الوحدة يعني عدم استبعاد حتى الحزب الاشتراكي أو ما يماثله من قوى سياسية واجتماعية مطلوب للتعبير عنها حيث أنه من المؤسف القول أن هناك من يحاول الآن تسييد نزعة شمال وجنوب حتى تدخل الحزب الاشتراكي نفسه باعتبار أن المنتصرين هم الشماليون، وعملياً مطلوب إشعار الجميع بالمواطنة المتساوية في دولة واحدة لأن اليمن حتى في حجمها الجغرافي (٥٦٠ ألف كيلو متر مربع) من الصعب المحافظة عليها

مع قرب إعلان تشكيل الحكومة اليمنية بعد إقرار التعديلات الدستورية التقت «العربي» بهجد الملك المخلافي أمين التنظيم الوحيد الناصري الذي تحدث عن تفاصيل المرحلة الراهنة في اليمن، وإمكانية وشروط مشاركة الناصريين في السلطة وكيفية خروج اليمن من مازقه الاقتصادي و.. هذه محطات رئيسية في حوار طويل أجراه قسم «الشئون العربية» مع المخلافي.



اعد الحوار للنشر أمانى الطويل

وعليه اتفاق وطنى من اليمنيين بسبب تاريخه السياسى سواء داخل الاشتراكى أو خارجه ولا نعلم شيئاً عن اتفاقه مع أطراف السلطة.

● هناك سعى دؤوب من قبل المتطرفين الإسلاميين لوراثة الاشتراكيين فى الجنوب ما تقديرك لدلالات ونتائج ذلك؟

□ ربما يكون قد كشف هذا السعى للمتطرفين الإسلاميين أحداث عدن وأبين حيث أن الحرب والانفصال الذى اعلته بعض قيادات الاشتراكى قد أدى إلى اختلال فى ميزان القوى باليمن، وهذا الخل حدث بين قوى التحديث والقوى التقليدية حيث تحاول الأخيرة تكريس مثل هذا الاختلاف لصالحها، وفى هذا الإطار تحركت بعض جماعات الإسلام السياسى والتي أدانها حزب الإصلاح فى محاولة لفرض نفوذها بالمحافظات الجنوبية، ومحاولة تصفية الحسابات السياسية من الاشتراكى، وقد أغراها فى ذلك الانفلات الأمنى فى بعض مناطق الجنوب، والذي منع ممثلى السلطة المركزية من الوصول إليها والأسلحة الثقيلة التي حصلت عليها بعد هزيمة الحزب الاشتراكى، وفى ظل ذلك لم يكن أمام الحكومة إلا خيار بسط نفوذها المركزى فى المحافظات الجنوبية وإلا فسوف يرك المتطرفون الإسلاميون الاشتراكيين هناك.

● هناك عدة إشارات لوجود معسكرات تدريب للمتطرفين الإسلاميين فى اليمن فما هى حقيقة الموقف؟

□ بالفعل هناك معسكرات، ولكن هناك روايتين حولها الأولى تقول إنها للارشاد والوعظ والأخرى تقول أنها للتدريب ومن الثابت وجود معسكرات فى صعدة القريبة من السعودية، يسيطر عليها السلفيون وهو ما يطرحه حزب الإصلاح نفسه، وهزم المعسكرات كانت موجودة قبل الوحدة فى إطار ما سعى بالجهد فى أفغانستان.

● ما هى إمكانية أفراد التيار الدينى بالسلطة فى اليمن خاصة فى ظل تسليحهم بمعنى آخر هل نشهد تكراراً للتجربة السودانية فى اليمن؟

بالاحزاب نفسها فإن سقوط الاشتراكى لم يخل فقط بالتركيب السياسية، ولكنه ضرب بنية الحزب، وأثر على مستوى شعبيته ومصداقيته بسبب اختيار قيادته الخاطى للانفصال، وتحمل وزر جريمة تاريخية من الصعب تبريرها بسهولة، كما شهدت الاحزاب الأخرى حالة من الكمون والانقسام بسبب الحرب، وشغل ذلك احزاب الكتلة الوطنى للمعارضة، وحزب البعث ولكننا نستطيع أن نستنتج التنظيم الودوى الناصرى من هذا الوضع بسبب وضوح موقفه الودوى فيما قبل وأثناء الحرب وبعدها والتمرس على المعارضة لفترة تقارب ربع قرن بالأضافة لطرحنا برامج اجتماعية جديدة وواضحة بما يجعلنا من اكبر قوى التحديث بعد تصفية الاشتراكى وأولاً أن أشير إلى أن هزيمة الاشتراكى أدت إلى الإخلال بمشاركة عدد من المحافظات الجنوبية فى الطرح السياسى، ومن هنا يتبنى التنظيم فكرة المصالحة الوطنية الشاملة، بشرط أن تكون هذه المصالحة فى مصالح تاريخية تحاول أن تقضى على الثارات السياسية السابقة فى تاريخ اليمن وصولاً إلى حالة الاستقرار السياسى.

● على الرغم من مشاركة على ناصر محمد فى الحرب ولكنه خرج من غنائمها حتى الآن فما هو تقديرك لتأثير ذلك على المحافظات الجنوبية؟

□ على ناصر محمد من أكثر الشخصيات الجنوبية جماهيرية

بنفس الأساليب السابقة، فالمطلوب هو خلق ولاء المواطن اليمنى للدولة فقط، وهو الأمر الذى يفوت الفرصة على أى تدخلات خارجية قد تستثمر مناخات الظلم الاجتماعى أو التفريق بين المواطنين؟ وأخيراً فإن الأمر يتصل بمنهج الحزب الاشتراكى خاصة وأن عليه تصحيح وضعه الداخلى، وأخذ موقف نهائى وجاد من قضية الانفصال ومراجعة تاريخية لمواقفه من الآخرين واعتقد أن اجتماع اللجنة المركزية واختيار قيادة جديدة مؤسّس طيب فى هذا الجانب وعلى الاشتراكى أن يحسم موقفه هل هو فى السلطة أم فى المعارضة، وإذا اختار الأخيرة فهل يتجاوز أخطاء الماضى فى التعامل مع الآخرين؟، وعلى ذلك كله اعتقد أن الأمور موضوعية على مائدة الاشتراكى عليه أن يحسمها قبل أن تقول إن هناك إمكانية تحالف.

● ماهو تأثير الحرب على التركيبة السياسية باليمن؟

□ تأثير الحرب لم يظهر بالشكل الكامل حتى الآن ولكننا لا نستطيع أن نرصد عدة مؤشرات خاصة بالموقف من الديمقراطية ثم تأثير الحرب على الاحزاب، وفيما يتعلق بالديمقراطية فإن هناك اتجاهات تجد أن مأساة الحرب جاءت من القدر الديمقراطى والحزبى الواسع الذى لا تتحمله اليمن، كما أنها تستخدم نسبة الانفصال للتحصان من بعض الاتجاهات السياسية والمطالبية بإعادة تنظيم الالتزام بديثاق المؤتمر الشعبى العام بدعى أنها وثيقة تم الموافقة عليها فترة الشمولية، وهى أمور تخل باستقلال الاحزاب، وفيما يتعلق.



المصدر : السبعية
العقارب

٢ شهر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

□ التفسير الديني ممثل الآن في السلطة ولكن انفرادها الكامل بالسلطة أمر يرفضه الواقع اليمني المتعدد قبائلياً وسياسياً ولكن إذا أقدمت بعض عناصره على أي مغامرة اعتقد أن اليمن سوف يدخل في نفق مظلم.

● ماذا عن الوضع الاقتصادي وتكاليف إعادة الإعمار ما هي رؤيتك لمن يدفع الفاتورة؟

□ الوضع الاقتصادي صعب قبل الحرب بعودة العمالة من الخليج، وانقطاع تحويلاتهم وتضاعف الموقف بعد الحرب، ونصوري أنه لن يتخذ الوضع إلا حالة استقرار سياسي ورؤية صحيحة للقضاء على الفساد استهلاك الجزء الأكبر من موارد اليمن، وذلك بالإضافة إلى وجود رؤية اقتصادية واضحة لإعادة التعمير ومحاولة استجلاب استثمارات أجنبية على أرضية الاستقرار السياسي.

وعلى اليمن أن يسعى بكل الوسائل للحصول على تعويض من الدول التي لها الضلع الأكبر لما حدث في اليمن وهي مسألة لها سابق في مطالبة الكويت للعراق بتعويضات الحرب، السعودية ودول الخليج مولت الانفصال وعليها أن تدفع الثمن.



المصدر: الحياح الشريفة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٩٤

قيادة الاشتراكي اليمني في الداخل تنتقد المشاركين في اجتماع لندن

علي صالح رئيساً بالتزكية وتوقع عبدالغني نائباً له

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

انتخاب رئيس للجمهورية من قبل مجلس النواب للدورة الحالية، يأتي عقب إقراره التعديلات الدستورية بما اشتملت عليه من تغيير لشكل رئاسة الدولة من مجلس للرئاسة إلى رئيس للجمهورية وعملاً بالنص الدستوري في الباب الخامس المادة ١٥٨ من الدستور والذي يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة (فقط) عقب التعديلات الدستورية من مجلس النواب باعتبار أن الدستور ينص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب في انتخابات حرة وتنافسية ولا يجوز لأي شخص أن يتولى رئاسة الجمهورية لأكثر من دورتين انتخابيتين مدتهما معا عشر سنوات.

وكانت التعديلات الدستورية المقررة الأربعاء الماضي من مجلس النواب اليمني أكدت أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريعات كما أكدت مبدأ التداول السلمي للسلطة والتوجه الاقتصادي للدولة والمجتمع المبني على الاقتصاد الحر.

وانتقد السيد علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني (قيادة الداخل) مشاركة عدد من العناصر القيادية السابقة للحزب وموجودة في الخارج في الإعلان عن قيام الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) أول من أمس في لندن، وقال في تصريح إلى «الحياة» أمس إن المكتب السياسي الجديد والمفتخب في الدورة الاستثنائية للجنة المركزية أوائل أيلول (سبتمبر) الماضي

انتخب مجلس النواب اليمني أمس الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية اليمنية لفترة خمس سنوات استناداً إلى التعديلات الدستورية التي أقرها المجلس الأربعاء الماضي وألغت الصيغة الرئاسية السابقة المتمثلة في مجلس الرئاسة ونصت على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة على أن يختار بنفسه نائب الرئيس. وتوقعت مصادر مطلعة أن يختار علي صالح السيد عبدالعزيز عبدالغني نائباً له وأن يعين السيد أرج بن غانم رئيساً للوزراء.

ولم ينافس علي صالح أي مرشح، خلافاً لما أعلن سابقاً. وحصل على ٢٥٣ صوتاً من أصل ٢٥٩ نائباً حضروا الجلسة (عدد أعضاء مجلس النواب اليمني ٣٠١). واعتبرت ستة أصوات ملغية.

وأجريت عملية الاقتراع السري بإشراف لجنة برلمانية منتخبة من الأعضاء.

وفي رسالة وجهها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني إلى الرئيس علي عبدالله صالح عقب انتخابه رئيساً للجمهورية دعاه باسم مجلس النواب اليمني إلى أداء اليمين الدستورية صباح اليوم الأحد أمام نواب الشعب.

وأوضحت رسالة مجلس النواب التي سلمها إلى علي صالح ظهر أمس وفد برلماني برئاسة الشيخ عبدالله بن



المصدر: الكيان الاشتراكي

التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٦٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدرس حالياً هذه المسألة لمعرفة مدى صلة العناصر القيادية للاشتراكي في الخارج والتي يشار إلى علاقتها بهذه الجبهة. وأضاف أنه «سبق للمكتب السياسي للحزب أن أصدر بياناً الأسبوع الماضي حذر فيه هذه العناصر من التماهي في سياستها الانفصالية (في إشارة إلى المشاركين في لقاء لندن أول من أمس وهم السادة بشالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب وحيدر أبو بكر العطاس وصالح غيبيد أحمد عضوا المكتب السياسي)».

وأكد «مفعل» الذي جرى الاتصال به من عدن أن «الحزب الاشتراكي موجود في اليمن وليس في الخارج ولا توجد له قيادة خارج اليمن» وزاد أن «الموجودين في الخارج من العناصر القيادية السابقة للحزب ليسوا مخولين الانضمام إلى أي إطار سياسي آخر تحت مظلة الحزب».

وأشار إلى أنه «الحزب الاشتراكي لم يدخل الآن في أي ائتلاف سياسي لا في الداخل ولا في الخارج» مؤكداً أنه «يمارس دوره كقوة سياسية مستقلة منذ أن أخرج بالقوة من الائتلاف الثلاثي الذي تشكل نتيجة انتخابات ٢٧ نيسان (أبريل) العام الماضي من المؤتمر الشعبي والاشتراكي وتجمع الإصلاح».

وأعان أن «الحزب قرر الخروج إلى المعارضة في الداخل وليس في الخارج».



المصدر :
المصدر :
القاهرة

التاريخ :
٢٠١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مليار دولار من البنك الدولي لتمويل 24 مشروعا باليمن

□ صنعاء - من محمد علي الديلمي:

قال الدكتور يوجندر اساران رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومبعوث البنك الدولي إلى اليمن أن البنك سيساهم في تمويل 24 مشروعا تنمويا قيمتها مليار دولار في اليمن وتشمل القطاعات الزراعية والانشائية والكهربائية والتربوية والطفولة والرعاية الصحية ومحو الأمية.

واكد اساران أن البنك الدولي قرر فتح مكتب إقليمي تابع له في صنعاء بعد أن اكملت الدراسات أهمية افتتاح مثل هذا المكتب.

منوها إلى أن الاقتصاد اليمني يواجه صعوبات حادة نتيجة عوامل كثيرة منها ما نتج عن تدمير للبنية الاقتصادية خلال الحرب الأخيرة وتقدر بملايين الدولارات مع وجود ندرة



المصدر : **النشأة والنمو
القائمة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

مليار دولار

في العملة الصعبة التي ادت إلى انخفاض سعر الريال اليمني وأن رؤية البنك لحل تلك الصعوبات تكمن في الدراسات والاستشارات التي قدمت للمستثمرين اليمنيين للعمل بها.

وقال إن البنك لا يستطيع الضلوع في حل المشكلات الاقتصادية في اليمن لأن المسؤول الأول عن حلها الحكومة اليمنية التي يفترض أن تدرك أنه بإمكانها تجاوز الظل الاقتصادي والعمل على تجاوزه تدريجياً عبر خطط تنموية جريئة وشجاعة والتوجه نحو السوق الاقتصادي الحر والخصخصة إضافة إلى تعديل قانون الاستثمار من خلال إعطاء امتيازات للمستثمرين العرب والاجانب حتى تستطيع اليمن تجاوز منحتها الاقتصادية مشيراً إلى أن الدول التي أتت بتعليمات البنك الدول المتعلقة بالشؤون الاقتصادية قد حققت نجاحات في أن تحافظ عملتها الوطنية على سقف واحد ومن تلك البلدان مصر، والهند، وسوريا واستطاعت تجاوز الصعوبات الاقتصادية والتضخم المالي وانخفاض عملتها الوطنية أمام العملات الذي كانت تعاني منه لسنوات عديدة.

وحول توحيد سعر الصرف للريال اليمني مع السوق الموازية وأتباع البنك المركزي اليمني ثلاثة أنواع لسعر الصرف (12 ريالاً للرسمي و18 ريالاً للتشجيعي و25 ريالاً للسياحي) قال المسؤول الدولي: أنا لم استغرب في اليمن إلا لئلا هذا التصرف الاقتصادي غير السليم واعتقد أن الاسعار الثلاثة ساهمت بشكل واسع في تدهور الاقتصاد اليمني وتساعد كثيراً على ازدهار الاسواق السوداء والفساد والالتفاف على قوانين الدولة لأن من لهم نفوذ في جهاز الدولة سيتسابقون على استغلال مثل هذه الثغرات الاقتصادية الخطيرة من خلال توظيفها لصالحهم ومن ثم تسريبها إلى تجار العملة والاتجار بها وهذا يساعد على تضاعف قيمة الدولار. وأرى أن توحيد سعر العملات الصعبة سيكون له مردوده الايجابي على الاقتصاد اليمني لأنني لم اسمع، أو أرى أي بنك وطني في العالم ينتج هذه السياسة السعرية المتباينة ويساعد على تحطيم عملته الوطنية أمام العملات الصعبة.



عدن من مدينة الى قرية

استقرار التاريخ من مأساة الحاضر

العسكري... ورفعت هذه الجمعية. شعار عدن للعدنيين. ويشاهد في حي كريتير بعض المعابد الهندوكية، التي أغلق أغلبها بعد الاستقلال، والمقبرة الفارسية من عهد الزرادشتية قبل الإسلام، كشاهد تاريخي للسيطرة الفارسية على المدينة. وعلى خلاف ما ورد في كتاب «الملل والنحل والإعراق»، للمباحث المصري سعد الدين ابراهيم والصادر عام ١٩١٤ عن وجود الجيوب الشعبية الزيدية والخوارج الإباضية في جنوب اليمن، فإن شيعة عدن هم الباكستانيون ويعرفون بالفوجية ويتحدثون الأوردية. بينما لا يوجد أثر للتشيع الأيدي حتى في عمق جنوب شمال اليمن. والمذهب الوحيد في هذه المناطق هو المذهب الشافعي. وعن القول في وجود جيوب إباضية في جنوب اليمن، فربما أخذ الباحث ذلك كقياس على ظهور الحركة الإباضية في حضرموت في نهاية العصر الأموي. وفي الوقت الذي سعت فيه الإدارة البريطانية لجلب الهندوسمحت للصوماليين والإباضيين بالإقامة في عدن. فأنبا كانت متشدة جداً مع الهجرة اليمنية للمدينة، وكان الدخول إلى عدن يتم عبر بطاقات سماح خاصة.

وكانت تقطنها تقديش دار سعد العلم شمال وشرق المدينة بمثابة نقاط حدود دولية، وكان أهل عدن مزودين بتهويات إقامة بريطانية في مدينتهم بعد الاستقلال أصبحت عدن مركزاً لاستقطاب الكثير من سكان الإمارات والسلطات السابقة والمحافظات الشمالية، بسبب انعدام الخدمات

الصغرى والتواهي، ويعرف السكان حي كريتير باسم عدن، ذلك الحي الموصوف بعق الزجاجة لسهولة غلقه أثناء العمليات القتالية أو الحروب الأهلية.

سيطر الثوار على حي كريتير لمدة أسبوعين في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وعجل هذا الاضطراب في جلاء البريطانيين، الذي حصل في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، عن المدينة عبارة عن وادي محصور بـسلسلة جبال شمسسان الجرداء، مفتوح على البحر، حيث مكان الميناء القديم عند قلعة هيرة الأثرية، ووجه الجبل المواجه للبحر محاط بالحصون والقلاع الحربية، التي تؤكد عمق المدينة التاريخي.

بعد الاحتلال البريطاني لعدن اتخذت تركيبة السكان تغير، إذ فتحت سواحل عدن لهجرة الهندوس الذين استوطنوا المدينة كجنود أو موظفين، ومنحسروا حق المواطنة بعد الجلاء البريطاني، كذلك أن موقع عدن البحري والقريب على الصومال والحبشة، سهل هجرة أعداد كبيرة من الصوماليين والإباضيين والجيبيوتيين إليها والاستقرار فيها، ولا زالا يفتخرون لقائهم الأصلية ونطقهم للمربية مضمين عن سكان عدن اليمنيين، وهناك أحياء سكنية مغلقة تقريباً لهذه الجاليات.

حفاظاً على تركيبة عدن السكانية ومواجهة الهجرة من أرياف المدن اليمنية الأخرى، تشكل في عدن تنظيم سياسي عرف بالجمعية اليمنية وأبرز شخصياته كان المؤرخ سلطان ناجي صاحب كتاب «تاريخ اليمن

اليمنية، خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

تقع عدن في أقصى الجنوب اليمني، في موقع استراتيجي عند مضيق باب المندب ملحق بالبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، تلحق بها مجموعة من الجزر (كبرها جزيرة سقطرى ذات مساحة أكبر من البحرين). تأسست المدينة كميناء بحري يسيطر على حركة البحار الثلاثة، استعمرتها بريطانيا في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٩ لتسهيل اتصالها بـمستعمراتها في شبه القارة الهندية واستراليا. وفي عام ١٩٣٦ انضمت إلى إدارة المستعمرات في لندن، بعد أن كانت تابعة لحاكم يومياتي البريطاني، بعد أن شعرت بريطانيا بطرب نهاية احتلالها للهند. وفي عام ١٩٥٩ أصبحت عاصمة لأحد الجنوب العربي، المكون من إمارات وسلطنات جنوب وشرق اليمن بأشراف بريطاني مباشر، وكان حاكمها الإنجليزي توم ككنيوليد (١٩٥٠ - ١٩٥٦) صادقاً عندما قال:

الآن في عدن سيبقى ويستمر طامنا أن بريطانيا تنقل عظمى. إذ ارتبط تحرير عدن بأفكار نجم هذه الإمبراطورية التي كانت لا تنيب عنها الشمس.

ومحافظة عدن من أصغر المحافظات اليمنية مساحة وعلى رغم كثافتها السكانية العالية، لكن تنظيمها السكاني والروحي جعلها تظهر هائلة وغير مزججة.

تتكون عدن من ثلاث وحدات إدارية هي صيرة والميناء والشعب. وكان تقسيمها البريطاني عدن وعدن

رشيد البندر*

■ تعرضت مدينة عدن خلال الحرب الأخيرة إلى معار، شمل بنيتها التحتية ومرافقها الاجتماعية، نتج عنه وضع مستهول لم يالفه سكان المدينة على مدى التاريخ، سواء كان في حرب التحرير أو معارك حزيران (يونيو) ١٩٧٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. ويشهدها المنتصرون في هذه الحرب أن الوضع في المدينة لا يطاق والمأساة لا توصف. والأحداث المتكررة على عدن وأخرها واقصاها روحياً، وهو حادث التخريب الذي تعرضت له أضرحة الأولياء الصالحين في المدينة كالعبدروس والهاشمي في البول (سبتين) الماضي، الذي قام به شباب المتطامن المتطرفة، كل هذا جعل العدنيين ينظرون إلى تاريخ مدينتهم، نظرة اشفاق وحزن، بما فيها فترة الاستعمار البريطاني.

ورثت مدينة عدن النظم الإدارية والوظيفية من الإدارة البريطانية المباشرة عليها، ثم الترتيبات الإدارية التي خبئت من قبل الدولة الجديدة، التي نشأت بعد الاستقلال مباشرة، وقبل ذلك كانت المدينة عاصمة لعدن من الدول والإمارات. وازدادت أهمية المدينة كونها أصبحت عاصمة سابقاً سياسية لكل الجنوب اليمني سابقاً بما فيه حضرموت والمهرة والجزر، وهذه الخبرة الطويلة التي أورثتها تقاليد إدارية، تفتقد لها معظم المدن اليمنية الأخرى، والخل بهذه التقاليد كان سبباً من أسباب عدة للأزمة



الاجتماعية. ولان غالبية رموز السلطة الجديدة في عدن من تلك المناطق، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان قحطان الشعبي أول رئيس للبحر الجنوبي من منطقة الحج، ومجلس الرئاسة الخماسي بعد حركة ٢٢ حزيران ١٩٦٩ كان متكوناً من سالد بنيع علي ومحمد علي خينم من ايبي، ومحمد صالح عولقي من شبوة، وعلي احمد ناصر عنتري من الحج، واصبح سكان عدن الاوائل بين مهاجر واقلية تعيش على ارضها اقلية اخرى، وبتميز العنينيون عن هذه الاقلية بنمط حياة خاص وبهجرة مميزة، لم تتوكل الهجرة الى عدن على رغم شمول تلك المناطق التي اصبحت محاذيات لخدمات اجتماعية، اليمن الجنوبية، بالخدمات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في جانب الزراعة وقيام بعض الصناعات، لكن استقطاب عدن لسكان المدن الاخرى، كان بسبب الخدمات فيها والاحتاجات الاجتماعية وسواها.

بعد قيام الوحدة وفتح الحدود، تدهورت تركيبة السكان في عدن اكثر من السابق، ان أصبحت ساحاتها وارصفة شوارعها وسواها عرصة للبناء العشوائي، ويكاد يختلف العنينيون في عددهم لكن استنكارهم كان يظهر على صفحات الصحف واحياناً خلال تشجيع قراءهم الرياضية المحلية، وحدث في اكثر من مرة ان تتحول نتائج تلك المباريات الى هتافات ومصاصات تطلب بخروج الوافدين من سكان وباعة.

وما ترتكبه بريطانيا لعدن كان مصفاة النفط ومصنع النسيج ومصنع السجائر وبيوت حجرية ومنشأة الميناء ومطار صفيير ومستشفى كانت الملحة البرانيث قد افتتحت في الخمسينات، ومستشفى متطور ملحق بمصفاة عدن الى عدد

من المستشفيات العسكرية، التي كانت تقتصر على البريطانيين، واسيوت الحجرية الملحة حول مركز الادارة ومساكن الطيارين البريطانيين، وما زالت بريطانيا ملتزمة بدفع الرواتب التقاعدية لوظيفية الذين تركت في عدن بعد رحيلها من حضرة ومعين، وعلى عكس حجرات البريانيين الاخرى واستيطاناتهم في مناطق العالم الاخرى، لم يبق بريطاني واحد في عدن، والسبب يعود الى موقف السلطة الجديد الحاسم من الاقلية فكان هناك من ينادي بالغناء تدريس اللغة الانكليزية، وهناك من كان يدعو الى عمليات الشار ضدهم بعد حرب فدائية استمرت اربعة اعوام.

وعلى رغم حجرة الاثاف من البريطانيين والمثاق مع لا يتناسب وضعهم السياسي مع الوضع الجديد من اليمنيين الا ان المدينة، وبسبب الهجرة الكثيفة لها عاشت في زمة سكنية مستقرة، عوجلت بعض انسيء في قرار تامين المساكن، وارتبطت هذه الازمة بازمة اقتصادية، كان من اسبابها عدم التزام بريطانيا في دفع ٦٠ مليون دينار كانت تعهدت بها خلال محادثات الاستقلال، كذلك قصور الخبرة في قيادة الدولة الفتية بعد فراغ السلك الوظيفي من الكوادر السابقة التي كانت مستقرة في الجامعات والمعاهد البريطانية.

وعبر عن هذا القصور عبدالرحمن البيضاوي أحد اقطاب المعارضة انذاك في كتابه: لهذا نرفض الماركسية، بقوله: استلام السلطة دون معرفة اجاباتها، وقد يصح هذا القول على قيادات بداية السبعينات ذات الحساس الثوري العالي والخبرة الادارية والاقتصادية التقنية، فادارة الدولة كفن قد لا يجيده القائد الحزبي المتفرس في الكفاح السياسي المسلح، وكعثال على ذلك قال سالم ربيع علي لأحد القريبين له من القادة

الذي طلب الدراسة في الخارج سوف نخساج الى العلماء والاكاديميين، لكنهم جميعاً ان يكونوا سوى وكيلين لنسالة، لهذا خضعت السياسة الاقتصادية في عدن الى تجارب عديدة، تتبدل بتبدل القيادات، وكان أول المبطلين من هذا التبدل العنيف في اغلب الحالات هم العنينيون في وقت ما زالت فيه احداث كادون الثاني (يناير ١٩٦٩ طرية في انهاء الناس، التي يقرب ضحاياها من اربعة الاف قتيل (هناك مبالغة في التقدير عندما يطرح العدد بما ينيف على عشرة الاف)، انفجرت الحرب في ايار (مايو ١٩٦٤ وانصبت كل بناساتها على هذه المدينة، اضافة الى اعداد الضحايا الكبيرة خربت البنية الاجتماعية للمدينة تماماً، وعلى رغم كل التسبب والانتهاكات التي حصلت في ادارتها بعد الوحدة مباشرة، فانها قدمت عام ١٩٦٢ لموازنة الدولة من ايرادات الضرائب، دون حصة المحافظات الجنوبية الاخرى، ٢٨٠ مليون ريال، مقابل ٢٨ مليون ريال قدمت من صنعاء وهذا يعصود الى الالتزام القانوني والاداري وعدم التلاعب بالمال العام، وليس هناك من يمنع عن ملج الضريبة استناداً الى قوة قبلية او حركه حكومي.

وعدن شأن العديد من المدن العربية لها مرافد اولياتها الصالحين، تنشط زيارتها وتنشط فكيف اذا احتدام الشدائد، ان بهذه الاجواء تظهر الكرامات وتنشط فكيف اذا كانت مواسم زيارة هذه المرافد من تقاليد المدينة الشعبية، وقد لا بريطانيا رابط بالدين والعبادة، وليس من ضير ان يحاول طرف على عدل الناس عن تلك بالاقتناع والحجة وتقيم المثل الافضل في التعامل، لكن ان يجري ذلك بقوة العصي والرمصاص، فهذا لا يسع الناس الا التمسك بتلك التقاليد والعصب لها، والذين قاموا بهذا العمل هم من المطلوبين للعدالة.

بحوادث الخيال وتخييلات، ان وجود تلك المرافد ووجود مسجد للشيعه الجعفرية، ومسجد للاسماعيليين البهرة، وكنايس كاثوليكية وأنجيلية خاصة بالاجانب ومعمد للهندوس، كل هذا الى جانب مئات المساجد، لم يفر الجدل طولاً السنوات السابقة بين سكان عدن أو بين علماء الدين فيها، اصبحت هذا التسامح الديني والمذهبي سمة من سمات التعامل اليومي، لهذا وضعت خلال التعامل اليومي، لهذا وضعت التنظيمات المتطرفة نفسها في تصرّفها الاخير، في موضوع الاغتراب عن طبيعة المدينة، الى جانب الضغوط الاجتماعية التي تمارسها على الناس، ان الموقف من زيارة المرافد، قد يحده موقف جماعه الجهاد، الذي لا يمت بصله الى انحدار منتسبها كونهم شوافع او زيوداً، او قد يحدد ذلك مصالح حزبية ليس لمنظمة الجهاد فيه الا التنفيذ. وفي العاليين يعتبر هذا التهمزف تصرفاً طفولياً، وضع جماعة الجهاد الفرع وحزب الاصلاح الاصل على امك امام الناس، وبعد ذلك لحساب الحزب الاشتراكي اليمني الذي اعتره طوال فترة حكمه، هذه المرافد، اذا استثنينا تصرف المسؤول السياسي لحافظة شبوة في بداية السبعينات ووزير النقل العالي مساعد ضمين، عندما قام بخطوة كهذه في المناطق الصحراوية.

ان القراءة المنصفة لتاريخ عدن والاشواط التي قطعتها المدينة في التطور الاجتماعي قياساً بالمدين اليمنية الاخرى، لتاريخها الطويل في الادارة وتطبيق النظام والقانون، يفترض ان يدفع هذا باتجاه الاعتماد بالمدينة لا باتجاه تدميرها وتحويلها الى قرية مهلهلة، بدلاً من ان تكون نواة لتحديث الدولة اليمنية.

* كاتب عراقي عمل في اليمن



المصدر :
العدد : ١١٩

التاريخ :
٣ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

التجمع اليمني للإصلاح في وجهه الجديد: دمج بين «الأخوان» والقبائل والفتهاء والتجار

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

الشعبي والحزب الاشتراكي. ولكن تعبيره عن التشدد خلال الفترة نفسها ظل في معظمه محصوراً في لهجة خطابه العام، يستوي فيه السياسيون وخطباء المساجد ونواب البراءان والاكاديميون في الجامعة (من الاصلاحيين). باستثناء قلة من قاداته يتزعمهم رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وامينه العام عبدالوهاب الانسي. وظل الاصلاح يتناقض في كثير من

الحالات مع كل الاطراف والحزاب، خصوصاً تجاه بعض القضايا المزمنة والساخنة، مثل معارضته لمشروع الدستور والاستفتاء عليه (في صيف ١٩٩١). وكذلك قانون التعليم العام الذي الحق المعاهد العلمية بوزارة التربية والتعليم، وسائل اخرى مثل المعاملات البنكية وغيرها وحتى ابسط مسائل الاختلاف الفقهي. وهنا رأى المعتدلون من قاداته وفي مقدمتهم الشيخ الاحمر بحكم زعامته الاجتماعية ومرجعيته لكل الفئات، وعبدالوهاب الانسي لانتمائه التنظيمي المبكر الى جماعة «الأخوان المسلمين» الذي عمق لديه منهج الحوار الموضوعي مع كل الاطراف، ان يقول البعض انه «شديد التأثير بالاسلوب الهضيبي»، رأى هؤلاء القادة ان هذا الاتجاه «التصادمي» سيؤدي بحزبهم الى العزلة والانحسار فضلاً عن احتمال قيام تكتلات مضادة قد لا تتوقف على الاطر السياسية.

الانقلاب حتمية لا رغبة

وفعلاً بدأ الاصلاح يدفع بسياسته تدريجاً نحو الاتزان والتوازن، حتى ظهرت في مؤتمره الأخير لا في شكل رأي او جناح، بل جزءاً من استراتيجية سياسية وتنظيمية.

وفي الوقت الذي حرص الاصلاح على ان تظل علاقته بالمؤتمر الشعبي متميزة، فانه حرص بالقدر نفسه على ان لا تلمس هذه العلاقة من استقلاليته، بمعنى ان لا يكرر تجربة الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي من حيث الدخول في تحالفات واطر مشتركة وخلافات انتهت الى الاخفاق والفرقة. بل يظل التعاون والتنسيق بينهما في حدود القضايا العامة، حسب ما قاله لـ

ظهر «التجمع اليمني للإصلاح» في مؤتمره العام الأول (٢٠ - ٢٤ ايلول سبتمبر الماضي) في شكل دولة مصغرة، سواء في صيغة برنامجه لمرحلة السنوات الأربع المقبلة او في هيكلته وتكوين هيئاته القيادية العامة، او في التعديلات التي ادخلها على نظامه الاساسي. ولكن المراقبين لا يخفون اهتمامهم بطريقة الاصلاح في عقد مؤتمره الأول من حيث الحضور الواسع لأعضائه الممثلين لمنظماته القاعدية اذ تجاوز عددهم ثلاثة الاف مشارك. ومن حيث ادارة المؤتمر وطروحاته والابعاد السياسية والتنظيمية لما أحدثه من جديد مرحلي واستراتيجي، في مواقع قياداته وأهداف فترته الانتخابية الجديدة. ومن حيث ان هذا الجديد (الذي لا يمثله «ادخال التكنولوجيا المتطورة للمرة الأولى في ادارة اعمال المؤتمر» على حد تعبير احد قاداته الذي اشار الى استخدام الكمبيوتر في عمليات الاحصاء وتشكيل اللجان والاقتراع وفرز الاصوات)، اثار كثيراً من التساؤلات والتفسيرات وأكد القدرة لدى ثاني اكبر الاحزاب اليمنية، على استيعاب الدرس الذي املته فترة السنوات الأربع الماضية من عمر الوحدة اليمنية ومن فترة تأسيسه، والقدرة على الاستفادة الى حد كبير من تجربته.

من التشدد الى الاعتدال

ولعل استيعاب الفترة الماضية يأتي في مقدمة الجديد الذي استهدفه مؤتمر الاصلاح، وبالذات في ما يتعلق بالاتزان في سياسته والتوازن في علاقاته، اذ ظهر الحزب منذ تأسيسه في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠ موعلاً في الراديكالية والتحفظ في آرائه وعلاقاته، خصوصاً في السنوات الثلاث الأولى التي قضاها في المعارضة وانتهت بفوزه في انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ وانضمامه بالتالي شريكاً ثالثاً لحزبي الائتلاف المؤتمر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الوسط» مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي، وأن تظل العلاقة بينهما قائمة على أساس «أن معركة الوحدة والديموقراطية الشورية وضعتهما في خندق واحد» حسب التوصية ٢٠ في البيان الختامي لمؤتمر الإصلاح. وهذه النقطة أشار إليها الشيخ عبدالمجيد الزنداني عندما قال أنه من أشد المتحمسين للتعديل الدستوري الرامي إلى تحويل مجلس الرئاسة إلى رئيس للجمهورية وخروج الإصلاح من رئاسة الدولة، لأنه يتيح لرئيس الدولة ممارسة أعماله من دون عوائق «ومن دون وجود مراكز قوى تتشغل في ما بينها ويلغي بعضها البعض الآخر، وأخرها ما حدث بين الرئيس ونائبه». وبالتالي فإن الإصلاح يرى أن انقلاقه مع المؤتمر الشعبي ليس (تحقيقاً) للرغبة وإنما لأنه لا بديل وطنياً عن ائتلاف المؤتمر الشعبي والإصلاح كنتيجة للفترة الماضية» على حد تعبير الأنسي.

وكان السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي أشاد بالعلاقة بين المؤتمر والإصلاح وركز على «أن الميثاق الوطني (الدليل النظري للمؤتمر الشعبي) كان ولا يزال يشكل القاسم المشترك والأرضية المناسبة لاقامة علاقات متميزة بين المؤتمر والإصلاح في إطار الائتلاف الحكومي». وأضاف في خطابه في افتتاح مؤتمر الإصلاح «أن تحالفنا معاً لم تمله الظروف الموضوعية فحسب وإنما تمليه حتمية اللقاء الفكري والعقائدي الذي يتجلى في أروع صورة في الميثاق الوطني الذي نجتمع حوله ونقبل به جميعاً». وسالت «الوسط» عبدالوهاب الأنسي عن مفهوم قادة الإصلاح لهذا اللقاء بين الحزبين حول الميثاق الوطني، فقال: «لا مانع لدينا من أن نتفق وندعو الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى أن تجعل من الميثاق الوطني دليلاً نظرياً للعمل السياسي في اليمن ولا يظل خاصاً بحزب واحد، وهذا يتوقف على قناعة المؤتمر الشعبي في التخلي عن الميثاق الوطني كدليل خاص به، وهذا مطروح بالفعل وموضوع تفاهم وحوار».

من جهة ثانية يؤكد الإصلاح أن علاقته مع الحزب الاشتراكي محقة وانها تتوقف على تحديد الاشتراكي موقفه من الانفصال. ويؤكد في البيان الختامي لمؤتمره «أهمية التعاون والتنسيق بين الإصلاح وكل الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة».

مفاجآت وتفسيرات

ومثلت النتائج الجديدة التي أسفر عنها مؤتمر الإصلاح مفاجآت في كثير منها أثارت تساؤلات في الأوساط السياسية، من أبرزها:

- عودة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للإصلاح بينما كانت أطراف سياسية تتوقع انسحابه مبررة ذلك بعدم رغبته أساساً ممارسة العمل الحزبي، وأن قبوله به جاء في ظروف

المصدر:

الشرق الأوسط -
الرياض

التاريخ:

٣ أكتوبر ١٩٩٢

ولمعادلات لم تعد قائمة. إلا أن قبول الشيخ الأحمر بإعادة انتخابه اسقط كل الاحتمالات.

- دخول الشيخ ياسين عبدالعزيز في التشكيل الجديد نائباً للرئيس (بدلاً من الشيخ الزنداني) وهو يعتبر مرشد ومنظر تنظيم «الأخوان» ثم الإصلاح. وظل طوال الفترة الماضية يوجه الحزب من خارج هيئاته الرسمية. ولذا أثار ظهوره أخيراً على منصة القيادة كثيراً من التفسيرات، منها أن دخوله في رئاسة الإصلاح جاء لتحقيق الدمج الكامل بين تنظيم «الأخوان» وشرائع الإصلاح الثلاث الأخرى. وهي القبائل بزعامة الشيخ الأحمر، والفقهاء بزعامة الشيخ الزنداني، والتجار. ولكن قادة الإصلاح يرفضون هذا التصنيف ويؤكدون أنه «من الأشياء التي مضت وانتهت، ونحن أكدنا هذا أكثر من مرة لأن الناس دخلوا في الإصلاح أفراداً لا كيانات...» حسب تعليق الأنسي.

- انتقال الزنداني من نائب لرئيس التجمع إلى رئيس لمجلس الشورى.

- تبادل المنصبين القياديين بين الأنسي ومحمد اليدومي، فأصبح الأخير أميناً عاماً والأول أميناً عاماً مساعداً. وعلا لـ «الوسط» قياديون في الإصلاح أن الغرض من هذا هو تفرغ الأنسي لعمله في الحكومة كنائب لرئيس الوزراء بينما اليدومي متفرغ للعمل الحزبي (وهو رئيس تحرير صحيفة «الصحو» الأسبوعية الناطقة باسم الإصلاح). ولكن لم يرق هذا التعليل لسياسيين يرون أن ابتعاد أو ابتعاد الأنسي عن منصب الأمين العام ناتج عن اختلاف في وجهات النظر بين قادة الإصلاح، ويشيرون إلى إعلان الأنسي أمام المؤتمر عقب اختتام أعماله أن البيان الختامي «مبني على خطأ وسيدخل في التاريخ والرداءة». ثم الاستناد إلى هذه الصيغة حتى يصدر في صيفه المصححة. والاثنان (الأنسي واليدومي) من أبرز قيادات «الأخوان» قبل قيام الإصلاح وبعده.

- استخدام المصطلحات الإسلامية في قسمة

دائرة الرقابة الحزبية بـ «الدائرة القضائية» واللجنة المركزية بـ «مجلس الشورى» الذي تم انتخاب أعضائه المئة من قبل المؤتمر العام.

- فصل رئاسة التجمع نسبياً عن الأمانة العامة، بحيث تم انتخاب الرئيس ونائبه من قبل المؤتمر العام. وانتخب مجلس الشورى الأمين العام والأمين العام المساعد. وهؤلاء الأربعة إضافة إلى رئيس الكتلة البرلمانية (الممثلة للإصلاح في مجلس النواب) أعضاء في الهيئة العليا (المكتب السياسي) التي تم توسيعها من ١١ إلى ١٥ عضواً ينتخب مجلس الشورى العشرة الباقين.



المصدر :
الديانة

التاريخ :
٢ ١٢٩١ ١٢٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة من الداخل

وفي كلمته الافتتاحية حدد الشيخ الأحمر أهداف المرحلة الجديدة للتجمع في ١٦ نقطة لوحظ أنها تدخل ضمن اختصاص الدولة والحكومة، بل أنها من صميم مهمتها المعلنة، من دون أن يستخدم مثلاً، عبارات التعاون من أجل أو العمل على. وعندما سألت «الوسط» الشيخ الأحمر عن ذلك أجاب «النقاط الست عشرة في الكلمة الافتتاحية، الفرض منها تأكيد الاصلاحات التي تضمنتها النقاط. واننا سنعمل على تحقيقها من خلال وجودنا في الائتلاف بالتعاون مع شركائنا، سواء في الحكومة أو في مجلس النواب، وهي كلها من هموم ومسؤوليات الجميع، كما ان العمل من أجلها واجب علينا وعلى غيرنا سواء داخل السلطة أو خارجها». وقال الأنسي مضيفاً الى توضيح رئيسه، «لهجتنا في الخطاب تعني أن لنا مفهوماً للمشاركة (في الائتلاف) ومفهوماً للمعارضة، فمشاركتنا لا تعني التأييد لكل ما يأتي من السلطة حتى ولو كان خطأ، ولكننا لا نتهرب من المسؤولية عن الخطأ اذا كنا مشاركين فيه، والصيغة الواردة في الخطاب تأتي فعلاً من موقع المسؤولية، ولكننا لسنا كما قيل «رجل في السلطة ورجل في المعارضة» ■



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٣ أكتوبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إلغاء مجلس الرئاسة اليمني «الإصلاح» المستفيد من الدستور الجديد

□ صنعاء - العالم اليوم :

بات من الواضح أن مجلس الرئاسة اليمني والمكون من قيادة إجماعية من خمسة أشخاص قد ألغى حسب التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان اليمني وأصبح الأمر المؤكد أن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح سيصبح صاحب القرار الأول والزعيم الذي لا يتنافس أحد في السلطة.

وتقول مصادر سياسية «للعالم اليوم» إن المكسب الوحيد الذي حققه الرئيس صالح بانفرادة على قمة السلطة كان على حساب تطويع الدستور اليمني وصيغته بصيغة دينية تخدم حزب الإصلاح وترجيحاته.

والآن سيصبح المستطاع ممارسة السلطة في اليمن من جديد بعد أن شلت الأزمة السياسية والحرب الأهلية حركة جهاز الدولة طيلة 15 شهرا غير أن فتيل القنبلة الزمنية مازال متمثلا في الأزمة التموينية الحادة التي أدت إلى اختفاء معظم السلع الغذائية الرئيسية المدعومة من الدولة كالقمح والدقيق والارز والتي يخشى أن يؤدي تفاقمها إلى «التفلة من ناء»



المصدر :
العالم اليوم
الناهر

التاريخ : ٢ ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إفشاء مجلس

ال ما أصبح يعرف في اليمن بحرب
البعثون أو «ثورة الجياع»...
ومع كل ما ذكره التعديلات
الدستورية الأخيرة تضمنت العديد من
المواد التي تكفل لليمن انطلاقاً جديدة
إذا تم تطبيقها بالفعل وجدت توجهات
حقيقية صوب التنوير وإحداث نقله
جوهريه يلمسها ويعيشها المواطن
قبل رجل السلطة.

وأكدت مصادر سياسية رسمية
لـ«العالم اليوم» أنه وبقدر ما جاء
الدستور الجديد بصيغته النهائية لعدد
التفسيرات التشريعية التي سمحت
بتشويه صورة الدولة طوال الفترة
الماضية.. فإنه أي الدستور الجديد
يصبح العقد المتكافئ بين السلطة
والشعب.. وعلى الجميع تكسبون
مسئولية حمايته والوصاية عليه.

ويبقى السؤال: هل ستشهد اليمن
مرحلة من الاستقرار السياسي بعد
إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة
والتي بموجبها ستضمن للرئيس
صالح البقاء في الحكم لعشر سنوات
قادمة؟

الواضح أن السبع عشرة سنة التي
حكم فيها صالح قد شهدت مراحل

مقتساوتة جمعت بين الاستقرار
السياسي (بأن صعوده إلى الحكم في
الثمانينات ويرجع السبب في ذلك إلى
تأخير الطفرة البترولية التي حصلت أن
ذاك وكان عائد اليمن من تحويلات
المقربين من دول الخليج يصل قرابة
الملياري دولار سنوياً إلى خمسة
أضعاف عائدات اليمن من البترول
وتدهورت الأوضاع بشكل حاد عند
قيام الوحدة في التسعينات واستمرار
مسلسل الأزمة حتى 7 يوليو الماضي
عند انفراده بالحكم مرة أخرى.. من
خلال ذلك يتضح أن الرئيس صالح قد
خسر الموضع السياسي في اليمن
بمراحله المختلفة السيئة والحسنة
ولهذا فهو يعول الآن أكثر من أي وقت
مضى على استعادة رضا دول التعاون
الخليجي عنه، وتبذل سلطنة عمان
جهوداً حثيثة في ذلك المضمار ويسعى
صالح من خلال علاقاته المتينة مع
السلطان قابوس بن سعيد إلى إزالة
الفجوة في العلاقات اليمنية - الخليجية.
وإذا كانت العلاقات اليمنية العمانية
قد شهدت تحسناً ملحوظاً بعد توقف
الحرب إلا أن العلاقات اليمنية

الخليجية تبدو أكثر تعقيداً وصعوبة
ويرجع السبب في ذلك إلى تخوف تلك
الدول من النفوذ المتزايد للأصوليين
باليمن إضافة إلى أن الحكومة اليمنية
لم تلتزم بتطبيق قرار العفو العام
والمصالحة الوطنية الذي تعهدت به
لدى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس
غالي والتزام الحوار مع جميع الأطراف
اليمنية.. وهو الأمر الذي أشار إليه
العديد من قيادات دول الخليج كشرط
في إعادة العلاقات إلى سابق عهدها. كما
أن إعادة العلاقات اليمنية الخليجية إلى
ماكانت عليه في أواخر الثمانينات ليس
كافياً وحده لانتشال الاقتصاد اليمني
المتربح بل أن اليمن بحاجة إلى مايقرب
من 11 - 20 مليار دولار لإعادة
الحياة إلى طبيعتها بعد أن دمرت
الحرب الأخيرة معظم البنى التحتية
وخاصة في المحافظات الجنوبية
والشرقية ومازال القلق يلغاب شركات
البترول من حالة عدم الاستقرار ومع
أن «كندبان» لوكسيدنتال» تقول أنها
وغيرها من شركات البترول أعادت
إنتاجها إلى المستوى الذي كان عليه قبل
الحرب.. وهو 350 ألف برميل يومياً
فهى تفصح بأنها خفضت عسدد
موظفيها الأجانب في عدن بنسبة 75٪
بعد أن فجرت هذا الشهر طائرة كانت
تستأجرها.. وهى تخشى من تقلبات
الأوضاع مبرة أخرى ولهذا فإن
الشركات الغربية لن تستثمر في
الاستثمار في اليمن ما لم توجد الاعانات
الكافية والتي يأتى من مقدمتها
الاستقرار السياسي والأمنى.
والسؤال هل سينجح الرئيس
صالح في تحقيق هذين الهدفين
الحيوين؟



المصدر : مكتب الصحف العام
للبنات

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حصد نتائج حرب اليمن

«المؤتمر» يحكم بـ «الإصلاح»

الرئاسة الذي كان يتألف من ٥ أعضاء. وبعدما نجح حزب «التجمع اليمني للإصلاح» في إجراء تعديلات طاماً لما نادى بإقرارها، بدأ يفتح «ملف» قادة الحزب الاشتراكي الذين هُربوا من البلاد بعد انتهاء حرب أيار / مايو الماضي، ومن ضمنهم ١٦ قيادياً اتهم صنعاء به الضلوع في مخطط الحرب والانفصال. وقد أجريت اتصالات على مستوى رفيع بين صنعاء ومسقط بشأن القادة الاشتراكيين الذين يقيمون على أراضي السلطنة هدفت إلى تسليمهم إلى السلطات اليمنية، وإذا تعذر ذلك، فإن الرئيس صالح يطالب الحكومة العمانية بعدم إتاحة المجال لأي نشاط عسكري أو سياسي، لأولئك المطلوبين إلى المحاكم، إذ تخشى الحكومة اليمنية من أن يسعى الأمين العام السابق علي سالم البيض من إعادة تجميع قوات الحزب الاشتراكي من عسكريين وسياسيين في سلطنة عمان لبدء إثارة متاعب في وجه حكومة الائتلاف الثنائي في صنعاء. وحسب مصادر يمنية فإن الاتصالات أثمرت عن «حل» وسطه يتم بموجبه السماح لمن يريد بالعودة إلى اليمن شريطة أن يلقى محاكمة «عادلة وضميمة بالتعامل معهم بمرونة».

واستناداً إلى المصادر ذاتها فإن عُمان أبلغت صنعاء باستعدادها للقيام بوساطة مع السعودية التي كانت قدمت دعماً لدولة الانفصال قبل سحقها، في مسعى «لتبريد الأجواء» في منطقة الخليج خصوصاً أن الرياض تواجه متاعب داخلية مع معارضين سعوديين، من ضمنهم يمنيون يقيمون في المملكة يطالبون بأراض يمنية يقولون إن الرياض أعلنت ضمها إلى السعودية.

وتذكر المصادر أن نتائج الحرب النهائية، وإن كانت تسير حتى الآن باتجاه تقوية نفوذ حزب «التجمع» ذي الاتجاهات الأصولية، فإن النتائج الحقيقية لهذه الحرب وانعكاساتها على اليمن، وشبه الجزيرة العربية عموماً، لن تظهر في وقت متطور. ■■

■ من المتوقع أن يعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن تأسيس ائتلاف جديد في اليمن يليه تشكيل حكومة جديدة برئاسته، وذلك بعدما رفض قادة اشتراكيون ينتمون إلى «الحزب الاشتراكي» طلباً من الرئيس صالح بفصل الأمين العام السابق للحزب علي مسلم البيض الذي يعيش في المنفى واكتفقت القيادة الجديدة بتجميد نشاط البيض وقادة آخرين. ويضم الائتلاف الجديد حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرئسه الرئيس صالح و«التجمع اليمني للإصلاح» بقيادة حسين بن علي الأحمر، وهما الحزبان اللذان تحالفا ضد الحزب الاشتراكي الذي أعلن انفصال جنوب اليمن عن شماله وأعلن إقامة «جمهورية اليمن الديمقراطية» حيث جرى سحقها في معارك أهلية ضارية في أيار / مايو الماضي مما دفع بقادة الحزب الرئيسيين إلى مغادرة اليمن.

ونتيجة لعدم استجابة القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي لمطالب الرئيس صالح، فإن إبعاده عن الحكم بات مؤكداً، وفي هذه الحالة فإن قيادة البلاد سوف تقتصر على تحالف ثنائي، بعدما كان ثلاثياً قبل حرب أيار / مايو الماضي، لكن يبدو من تطور الأحداث الجارية في اليمن فإن حزب «التجمع اليمني للإصلاح» قد خرج «كفائز» أكبر من الحرب الأهلية من خلال ضغط مارسه على الرئيس صالح لاعتبار الشريعة الإسلامية مصدر القوانين في اليمن، وهو كان خاض صراعاً مع الحزب الاشتراكي إبان الائتلاف الثلاثي لإرغامه على الموافقة على نص يشير إلى أن الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين، لكن «الاشتراكي» الذي أطاحت الحرب به كقوة ثانية في البلاد عارض مطالب حزب «التجمع»، لكنه وافق على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً، وليس وحيداً، للقوانين في اليمن.

إضافة إلى ذلك أدخل «التجمع» الذي ما زال يحصد نتائج هزيمة «الاشتراكي»، تعديلاً على دستور البلاد نص على أن «رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع العام المباشر لفترة ٥ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة» وسيكون من صلاحيات الرئيس المنتخب «تعيين نائب له»، ملغياً بذلك مجلس



المصدر : الحياة السنوية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ ٢٥ ١٩٩٤

اليمن : أسئلة المستقبل

■ بعد اقرار التعديلات الدستورية وانتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً بالتركية، كذلك بعد اقامة الحزب الاشتراكي اليمني بصيغة «شمالية» تفية، يصبح التساؤل أولاً عما اذا كانت هذه الخطوات حلت المشكلة السياسية في اليمن، وثانياً عن مستقبل هذه الصيغة الجديدة للحكم.

من الواضح ان التعديلات على الدستور نصحت للناسب الوضع الراهن، وهو وضع يشكل امتداداً للحرب وثنائيتها، اي انه ليس طبيعياً. فكما ان الحرب فاقمت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، فإنها زادت المشاكل السياسية تعقيداً، وبالأخص لأن التعديلات والانتخاب جاءا تكريساً لانتصار عسكري لا بد ان يتحول الى مصالح وطنية كي يصبح انتصاراً حقيقياً.

واذا كان الحكم يستطيع ان يركن الآن الى صيغة تحالف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، فلا بأس في التذكير بأن هذه الصيغة لا تشكل توازناً وطنياً. والأكيد ان ضم بعض الأحزاب الصغيرة أو بعض المستقلين الى ائتلاف حكومي لن يصحح الخلل، فضلاً عن ان الترويج بـ «قيادة الداخل» للاشتراكي على انها تشكل معارضة معترفاً بها لا يدعم الديمقراطية المنشودة.

بطبيعة الحال لم يتوقع احد من الشمال الذي حارب الجنوب وشرد قاداته الى خارج البلاد، ان يطوي الصفحة بسرعة وان يعيد الاعتبار للحزب الاشتراكي كان شيئاً لم يكن. لكن صعوبة الحرب، شاء الشماليون لم أبوا، تكمن خصوصاً في انها اهلية لا تجوز فيها ابداء احد. والمشكلة التي نشأت بعد الحرب لا تتمثل في الابقاء على الحزب الاشتراكي او في ابعاده، وانما في امكان تحقيق وحدة يشعر كل أبناء البلد بانهم معنيون بها، ولا يكون بعضهم فيها مواطنين من الدرجة الثانية. صحيح ان صنعاء أعلنت عذراً واعطت مهلة للراغبين في العودة مستثنية من تسريح الانفصاليين، أو المسؤولين عن اعلان الانفصال. لكن الصحيح ايضاً ان يلحاً جدياً ومتعمقاً في مصالح وطنية لم يحصل بعد، واليمن يحتاج الى هذه المصالحة لتمكين عودة الجميع، ولتكون مشاركة في ادارة شؤون البلد على اساس جديدة. ولعل ما أساء الى قرار العفو وافرغه من مضمونه ان الممارسات التي شهدتها مناطق الجنوب غداة انتهاء الحرب لم تكن شيئاً آخر غير ممارسات قوة غازية ومهيمنة. هكذا استشعرها المواطنون الجنوبيون الذين لم يماربوا على الجبهات ولم يقتلوا احداً، وهكذا يجب ان يفهمها الشماليون وان يعملوا على معالجتها، لأن اعماق الجروح واباقها هي تلك التي تنال من الكرامة الشخصية والوطنية للمواطن.

يتطلع الحكم في صنعاء الى تطبيع علاقاته مع دول الجوار خصوصاً، ومع العالم عموماً. ويبدو ان زيارة الرئيس علي عبدالله صالح الى سلطنة عمان أثبتت له ان هذا التطبيع ان يكون سهلاً، فالعرب افرزت مشاكل تلقى بثقلها السياسي على الجيران ولا بد لصنعاء من ان تساهم في حلها. واذا كان في امكان صنعاء ان تعتبر المعارضة الموجودة في الخارج هامشية بلا فاعلية او تأثير، فإن هذا لا ينفي ان هذه المعارضة ستبقى اشكالا رئيسياً معرقلاً للتطبيع. وليس مهماً دائماً اين توجد هذه المعارضة وانما لماذا وكيف انتقلت الى الخارج. ولا يمكن اختزال المسألة بان «الرحدوي» انتصر و«الانفصالي» انهزم، فالشمالي كما الجنوبي يتحمل مسؤولية مباشرة في هذا الانفصال.

بعيدا عن التوقعات التي تقول ان الحكم في اليمن اتجه اكثر، بعد التعديلات والانتخاب، الى ما يشبه الديكتاتورية، فإن طبيعة الأشياء تؤكد ان صيغة التحالف الثنائي بين «المؤتمر» و«الإصلاح» لن تكون مريحة لطرفيها، خصوصاً انها ستبقى صيغة لا يشارك فيها الجنوب ولا يستطيع معارضتها بزخم وفاعلية. عندئذ سيصبح التساؤل: حرب من أجل الوحدة؟ حسناً، لكن للوحدة مع من؟

عبد الوهاب بدرخان



المصدر :
القاهرة

التاريخ :
٢ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صالح يؤدي اليمين الدستورية رئيسا لليمن استبعاد الحزب الاشتراكي من الحكومة القادمة

نائب للرئيس مشيرا الى انه سيكون من المؤتمر الشعبي العام كما سيتم انشاء مجلس استشاري على اساس وطني يضم كل المحافظات.

واشار صالح الى ان هناك تفكير في اجراء بعض التعديلات على البرنامج السياسي للحزب المؤتمر الذي يرأسه. وفي الوقت نفسه رشحت حكومة صنعاء السفير احمد لقمان مندوبا الدائم بالجامعة العربية سفيرا لها في القاهرة وقد وافقت مصر على هذا الترشيح.

من ناحية اخرى قررت الحكومة اليمنية لضرورة حصول جميع الصحف اليمنية على تصريح من وزارة الاعلام لاصدار اعدادها الجديدة حتى لا يضر المصالح العامة.

المستقبل

صنعاء - وكالات الانباء: ادى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اليمين الدستورية أمس أمام مجلس النواب كرئيس للبلاد لفترة قادمة مدتها ٥ سنوات.

واكد صالح في مؤتمر صحفي عقب اداء اليمين انه لن يرأس الحكومة الجديدة التي اعلن انه سيتم خلال يومين تحديد من سيشكلها.

كما استبعد مشاركة الحزب الاشتراكي فيها الى ان يدين الانفصال ويتخذ اجراءات ضد الانفصاليين ويرتب ارضاعه. واشار صالح الى ان المدعي العام يقوم حاليا باعداد ملف بالعناصر التي لن تستفيد من قرار العفو العام الذي يها الى المحاكمة قريبا.

وقال الرئيس اليمني انه سيتم تعيين



الحكومة الجديدة تعلن قريبا وصنعاء ستطلب بتسليمها قيادات الاشتراكي

علي صالح : لا اعتراف بأي معارضة من الخارج

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن -
من اقبال علي عبد الله:

أكد الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ان الحكومة الجديدة ستشكل قريبا جدا خلال ساعات او ايام قليلة بمشاركة ائتلافية بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، ومن دون مشاركة الحزب الاشتراكي اليمني. وقال الرئيس صالح في مؤتمر صحافي عقده ظهر امس في صنعاء عقب ادائه اليمين الدستورية كرئيس للجمهورية اليمنية للمرة السادسة ان الحزب الاشتراكي مشغول في هذه الفترة باعادة ترتيب اوضاعه واستعادة مكانته السياسية بعد المؤامرة الانفصالية التي قاموا رموز في الحزب وهم كبار قادته، وهذا لا يجعل الحزب الاشتراكي مؤهلا للمشاركة في الحكومة المقبلة التي ستكون ائتلافيا بين المؤتمر الشعبي وحليفه التجمع اليمني للإصلاح. وأشار الرئيس صالح الى ان الحكومة اليمنية لا تعترف بمعارضة

في الخارج لان النظام السياسي المبني على الديمقراطية في اليمن يكفل للمعارضة دورها في الداخل. وقال ان المجموعة الانفصالية التي اطلقت على نفسها اسم (موج) واعلنت عن نفسها في لندن اخيرا مكانها في مزبلة التاريخ، فالذي لم يفلح في تamerه على الوطن من الداخل وهو يمتلك الطائرات والصواريخ المدمرة وترسانة السلاح الضخمة لن يفلح بالطبع في القاصر من الخارج. ووصف اطراف الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) بـ «انهم مجانين هايدبارك».

أكد الرئيس صالح ان حكومته بصدد مطالبة دول عربية بتسليم القيادات الانفصالية الموجودة على اراضيها للسلطات اليمنية، وان مذكرة بهذا الخصوص سيتم توجيهها الى الدول المعنية مشيرة الى انه يامل بان يتلقى اجابة ودية. وقال انه وحكومته على استعداد تام لبدء صفحة جديدة من العلاقات الاخوية مع الدول العربية المجاورة، مطالباً وسائل الاعلام اليمنية بالكف عن المهاترات الاعلامية التي لا تخدم

مسار العلاقة اليمنية الخليجية. ومؤكدا الحاجة الى تجاوز «الار المرحلة الماضية». ونفى الانباء التي ذكرت انه سيتولى شخصيا رئاسة الحكومة الجديدة وقال ان امام الحكومة الجديدة مهام جسيمة تتمثل في «اعادة البناء والاعمار وتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الحرب والقضاء على مظاهر الفساد المالي والاداري وبناء دولة المؤسسات وتحسين الاقتصاد الوطني من القيود التي وصلها بانها «آثار الحكم الشمولي الماركسي المنقرض» وفتح صفحة جديدة في العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي بما يعزز اواصر الاخوة والمصالح المشتركة بين الشعوب العربية. وفي رده على سؤال حول امكان تطبيق الوعد الذي اعلنه في مدينة عدن بجعلها عاصمة شتوية، قال الرئيس صالح ان التحضيرات تجري على قدم وساق في هذا الخصوص وانه سيتم انتقال الحكومة في بداية الشتاء ولا يوجد التهمة في الصفحة (١)



المصدر : الهيئة الوطنية

٢ أكتوبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عائق يحول دون ذلك.

وعرض الرئيس صالح ملامح المستقبل السياسي لليمن قائلاً: «في ما يتعلق بدور الأحزاب السياسية ومكانتها على الساحة اليمنية سيتم احترام دورها ومكانتها ما دامت تحترم القانون وتلتزم اللوائح الوطنية ودستور البلاد والقوانين والأنظمة المعمول بها، وأي حزب يخالف ذلك سيتم وضع حد له وفقاً للقانون». وأوضح أن حزبه (المؤتمر الشعبي العام) يصعد أعداد الترتيبات النهائية لعقد مؤتمره العام الخامس قريباً الذي سيتم خلاله إجراء تعديلات في البرنامج السياسي وبعض التحسينات على منهجه الفكري (الميثاق الوطني) الذي اعتبره وثيقة الشعب اليمني كله وانتخاب قيادة جديدة للمؤتمر الشعبي. وقال أنه يميل إلى الاتجاه الذي يبعد رئيس الجمهورية عن ممارسة العمل الحزبي. ولهذا سينتخب المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي أميناً عاماً بدلاً عنه لأنه أصبح مسؤولاً عن كل الأحزاب السياسية في اليمن وأنه يكتفي برئاسة فخرية للمؤتمر لا تلزمه ممارسة العمل الحزبي إلى جانب منصبه كرئيس للجمهورية. وخلص الرئيس صالح إلى التأكيد «أن محاكمة القيادات الانفصالية في الحزب الاشتراكي ستتم قريباً». ودان على الحكومة الجديدة أن تعمل على تشييت سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية والبحث عن فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل وتشجيع السياحة وتطويرها ودعم الصناعات المحلية ووضع برامج التنمية الاقتصادية وتحرير الاقتصاد واستخراج ثروات النفط والغاز والمعادن موضع التنفيذ المستمر.

وكان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح أدي اليمن الدستورية أمام مجلس النواب اليمني (البرلمان) صباح أمس في حضور كبار رجال الدولة والقيادات الحزبية والسياسية في البلاد وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي في صنعاء بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية يوم أول من أمس. وبعد أداء اليمين التي خطباً أعلن فيه استعداده لمواصلة مسيرة البناء والتنمية في البلاد وعزمه على العمل من أجل ترسيخ الديمقراطية والنهوض الشامل وفتح صفحة جديدة من العلاقة مع دول الجوار.

وعقبه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب بكلمة هنأه فيها على ثقة مجلس النواب وانتخابه رئيساً للجمهورية وتضمنت الكلمة حثاً صريحاً للرئيس صالح على «مواصلة قيادة سفينة البلاد إلى بر الأمان وتحقيق الأمن والاستقرار والتغلب على المصاعب الاقتصادية والمشاكل السياسية التي ورثها البلاد من الأزمات والحرب الأخيرة».

محافظ عدن

من جهة أخرى اعتبر السيد طه احمد غانم محافظ عدن انتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية اليمنية للمرة الاولى بعد اقرار التعديلات الدستورية «تأكيداً على صدق النهج الديمقراطي للوطن اليمني، كما ان حصوله على ثقة نواب الشعب (البرلمان) يشكل الاعتراف بقدرة القيادة على صعيد بناء الوطن اليمني الجديد القائم على اساس النظام والقانون». وكان السيد طه غانم، وهو أحد القريبين من الرئيس علي صالح، عين محافظاً لعدن في أيار (مايو) الماضي عند بدء الاقتتال بين الجنوب والشمال خلفاً للسيد صالح منصر السبيلي أحد أبرز قياديي الحزب الاشتراكي اليمني سابقاً. وأكد غانم «أن مواطني عدن استقبلوا انتخاب علي صالح رئيساً للجمهورية بمشاعر الفرح».

مشيراً إلى أن ذلك يأتي «تأكيداً على أن الديمقراطية هي المنتصرة يوماً في اليمن». وأضاف أن محافظة عدن «ستواصل طريق الثورة والديمقراطية والوحدة تحت قيادة الرئيس علي صالح». ويذكر أن مدينة عدن شهدت أوّل أيار (مايو) الماضي مسيرات شعبية تأييداً لإعلان الجمهورية المنفصلة عن دولة الوحدة ودانت حينها الرئيس صالح الذي مزقت صورته من جانب بعض عناصر الاشتراكي الذي كان مسيطراً على المدينة.

طباعة الصحف

على صعيد آخر أثار قرار وزارة الإعلام في صنعاء أمس منع المطابع الحكومية والخاصة من طباعة الصحف الحزبية والمستقلة إلا بآذن مسبق منها، استياء رؤساء تحرير هذه الصحف الذين ثبوا بهذا القرار وأكدوا أنه «خرق للديمقراطية وحرية الصحافة والتعبير والتعددية السياسية في البلاد». وقال الدكتور عبدالعزیز السقاف رئيس تحرير صحيفة «يمن تايمز» الناطقة باللغة الانكليزية التي منعت أمس من الطباعة أن رؤساء تحرير الصحف غير الحكومية وغير الناطقة باسم حزبي السلطة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح قرروا في اجتماع عقد أمس في العاصمة صنعاء القيام بزيارات لسفراء دول كل من الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية إلى جانب عدد من سفراء الدول المعظمين لدى صنعاء الذين تعنى دولهم بشؤون حقوق الانسان وحرية الصحافة والتعبير لاطلاعهم على ما قام به أحد الأجهزة الحكومية الرسمية في اليمن من خرق للديمقراطية.



المصدر : المراسل والمنتخب

٤ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

خالف كل التكهّنات بتعيين وزير الدفاع نائباً له الرئيس اليمني حقق ضربة متعددة الأهداف اعتماداً على كفاءات هادي

صنعاء: من حمود منصر

بخلاف جميع التكهّنات، اختار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اللواء الركن عبد ربه هادي منصور نائباً له، وكان أول مرسوم جمهوري يصدره الرئيس صالح هو تعيين وزير الدفاع السابق - الذي ينتمي إلى محافظة أبين الجنوبية - لتولي منصب نائب رئيس الجمهورية اليمنية، بمقتضى الفقرة «ب» من المادة رقم 105 من الدستور المعدل، التي تنص على «أن يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس، وتطبق بشأن النائب أحكام المواد 106، 116، 117، 126».

والمواد الدستورية المشار إليها تتعلق بتحديد الشروط المطلوب توفرها في من يتولى منصب الرئيس، أو نائب الرئيس،

وتحديد المستحقات والرواتب المالية التي يتقاضاها حسب القانون وعدم جواز مزاولته أي منهما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أثناء مدة مزاولتهما لسلطتهما. أما المادة 126 فتحدد طريقة اتهام ومحاكمة أي منهما.

ولا تمت هذه النصوص بصلة إلى الاختصاصات والسلطات المفوضة لنائب الرئيس، فيما عدا المادة رقم 124 من الدستور المعدل، فتتضمن على أن «يساعدون رئيس الجمهورية في أعماله نائب الرئيس، وللرئيس أن يفوض نائبه في بعض اختصاصاته».

وانطلاقاً من تلك النصوص الدستورية يلاحظ أن نائب الرئيس في اليمن - موظف احتياطي لدى رئيس الدولة،

ينتظر تفويضه صلاحيات عمل حسب الدستور، ومن هنا يمكن استكشاف الأبعاد الأولية لتعيين اللواء الركن عبد ربه منصور في هذا المنصب، في ضوء الدور الذي لعبه خلال الحرب، وقيادته الناجحة لأول هجوم عسكري على القوات التي كانت موالية للحزب الاشتراكي - قبل تعيينه وزيراً للدفاع - وأضافاً إلى ذلك هناك أبعاد سياسية واجتماعية أخرى، جعلت بعض المحللين في صنعاء يصغون القرار بأنه «ضربة المعلم الماهر» التي أصابت عدة عصابات بحجر واحد، مما يعكس مهارة الرئيس علي عبد الله صالح في إدارة التوازنات في المجتمع اليمني، الذي يتداخل القديم والجديد في تركيبته الاجتماعية والسياسية الشديدة التعقيد ولهذا بدا المحللون يشيرون إلى أبعاد



المصدر: السيرة الذاتية للمؤلف

١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا التسعين من عدة وزوايا واتجاهات، أهمها:

● إما أن يكون هناك اتفاق غير معلن بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح على أن تكون المحافظات الجنوبية والشرقية - التي كانت خاضعة لنفوذ الحزب الاشتراكي - ساحة نشاط للمؤتمر الشعبي العام، ليملا الفراغ فيها، على اعتبار أن وساطة المؤتمر من الناحية الفكرية والسلوكية السياسية، والخبرة التي يتمتع بها على الصعيد الداخلي في التعايش مع مجمل التيارات في إطار تنوع شغل السلطة، تجعله في موقع أفضل لكسب تأييد تلك المناطق.

● ولأن النائب الجديد ممن تزوجوا إلى صنعاء مع الرئيس علي ناصر محمد في أعقاب أحداث 13 يناير (كانون الثاني)

عام 1986، وأقام علاقات وطيدة ومجربة من المنظومة القيادية العسكرية في صنعاء خلال السنوات الماضية، فإنه يحوز على الثقة، وقد تعززت هذه الثقة خلال قيادته لحجور البيضاء - أبين في الأيام الأولى من الحرب الأهلية الأخيرة، واستطاع خلال أقل من 24 ساعة إسقاط مواقع اللواء 20 التابع للحزب الاشتراكي في قمة مكبراس، وجعل اللواء الثامن صاعقة واللواء 56 منشأة وعدة ألوية أخرى تابعة له في ذلك الحيز تتواصل مباشرة مع قوات العمالة التي كانت مرابطة في محافظة أبين، مما حقق أول خطوة من الاستراتيجية التي وضعها صنعاء، لتطويق عدن خلال وقت قصير.

● ولأنه من أبناء منطقة «الوضيع» محافظة أبين، واتسم عمله العسكري بالدهاء والحكمة والخبرة والحكمة، عين في 9 مايو (أيار) 1994 - أي بعد 4 أيام من اندلاع الحرب الشاملة - وزيراً للدفاع، خلفاً للعميد هيثم قاسم طاهر - الذي ينتمي إلى محافظة لحج - وكان يقود القوات الجنوبية في عدن.

● ولأنه أيضاً من أنصار الرئيس السابق علي ناصر محمد، فإن تعيينه في هذا المنصب يشير إلى قطع الطريق على علي ناصر محمد بدرجة أولى، لكون هذا

الخير فوت أكثر من فرصه على نفسه خلال الأزمة وأثناء الحرب، وبالتالي لم يعد رقماً سياسياً مهماً في المعادلة السياسية اليمنية.

وكان متوقعاً بعد تحرره انصاره في معركة الدفاع عن الوحدة - بهدف الأخذ بثأرهم من الحزب الاشتراكي أولاً، ولنصرة الشرعية ثانياً، والعمل في ظل استرجاع وجودهم كرقم أساسي في تركيبة الحكم - أن يعود علي ناصر إلى ساحة السياسة اليمنية.

● كما أنه يقطع الطريق على الذين ما زالوا متمسكين بخطاب «الجنوبية» في الخارج، والمعارضة باسمها، ويعطي الدليل القاطع على أن الجنوب ممثل في أعلى هيئات الحكم في صنعاء، ويقطع الطريق على الحزب الاشتراكي ذاته الذي يزعم بعض قادته أنهم ممثلون للجنوب، ويؤكد انتهاء الحزب، أن لم يكن انتهاء الاشتراكي ذاته من المحافظات الجنوبية والشرقية.

ويلاحظ أن الاختيار قد وقع على اللواء الركن عبد ربه منصور لعدة اعتبارات، أهمها على الإطلاق أنه شخصية جنوبية، لها حضورها الكبير بعد الحرب، ولها مشاركتها الفاعلة في قيادة المعركة ضد الانفصاليين، فهو مقاتل وجدي، قاد جيش الشرعية للدفاع عن الوحدة، وهو جنوبي يتمتع بقاعدة عسكرية وشعبية في منطقته، وبالتالي فإن تعيينه في منصب نائب رئيس اليمن الموحد يؤكد الاعتراف بدوره، والتمسك بمبدأ مكافأة الذين دافعوا عن الوحدة بغض النظر عن المناطق التي ينتمون إليها كانت شمالية أو جنوبية.

كما أن وجوده في هذا المنصب يعطي العالم الخارجي انطباعاً متوازناً حول عدم فرض الوحدة بالقوة، وحول عدم الحاق الجنوب بالشمال كما يحلو للبعض، وحول تأكيد تماسك الوضع الداخلي، حتى لو كانت صلاحيات نائب الرئيس منعدمة في الدستور، إلا ما يجود به عليه الرئيس، فإنه عنصر توازن حقيقي على الصعيد الظاهري.

وعلى الرغم من جميع الإيجابيات التي تحملها دلالات وأبعاد تعيين عبد ربه منصور في هذا المنصب، فإن بعض المراقبين

راوا بعداً آخر لهذا التعيين، وهو إبعاده من وزارة الدفاع التي يجري التأكيد أن يتولاها العميد الركن عبد الله حسين البشير، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان.

ومهما كانت الأبعاد والدلالات، فإن ثمة بعداً موضوعياً ومهما يتعلق بتكوينه العسكري والعلمي، وخبرته الطويلة، فهو من مواليد 1944 بمنطقة الوضيع - محافظة أبين الجنوبية - وحاصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من أكاديمية ناصر العليا، بمصر، ومن أكاديمية «فرونتا» بالاتحاد السوفياتي سابقاً.

كما تلقى عدداً من الدورات العسكرية في مصر وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، تدرج في شغل عدد من المناصب العسكرية، أهمها أركان سلاح المدرعات وأركان الكلية الحربية، وقائد لحجور عملياتي، ومدير لدائرة التدريب القتالي، ومدير لدائرة الامتداد والتموين.

وكان آخر منصب شغله في الجنوب قبل تزوجه إلى صنعاء هو نائب رئيس الأركان لشؤون الإمداد والتموين، وفي أعقاب تحقيق الوحدة في 22 مايو (أيار) 1990 عين مستشاراً لمجلس الرئاسة، واستمر في هذا المنصب حتى عين وزيراً للدفاع أثناء الحرب الأخيرة، وهو من مناضلي حرب التحرير في جنوب اليمن، ومنح عدة أوسمة ونياشين، وعلى الصعيد الشخصي فإنه متزوج وله خمسة أولاد.



المصدر: السريتم: جيت اليشر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ شهر ١٩٩٤

قيادات اشتراكية يمنية ترفض إعلان جبهة المعارضة الجنوبية تكليف عبد الغني تشكيل حكومة جديدة ومساع لتحقيق مصالحة مع الدول العربية

صنعاء: من حمود منصور
القاهرة: الشرق الأوسط

للكويت في عام 1990، في الوقت الذي عبرت فيه قيادات من الحزب الاشتراكي في الخارج عن معارضتها لتأسيس جبهة معارضة جنوبية في الخارج، وقالت أن ذلك تكريس للقرارات الخاطئة.

وأشارت المصادر إلى أن جولة الرئيس اليمني تستهدف بلورة نتائج ما يجري حالياً من حوارات سرية، مع عدد من القوى الإقليمية، لتحقيق حالة من الانفراج، على النحو الذي عبر عنه أول من أمس، في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد انتخابه رئيساً دستورياً لليمن - بقوله «هدفنا هو التخلص من مؤثرات الماضي».

وكان الرئيس اليمني قد أكد - بوجه عام - أن بلاده «لها اتصالات مع جميع الدول الشقيقة»، وأنها «ستبذل جهوداً لتتقية الأجواء، وإزالة الشوائب وما علق بالإنهاس». ولكنه نفى أن يكون قد طلب من سلطنة عمان في زيارته الأخيرة - مطلع الشهر الماضي - التوسط لتحسين العلاقات مع دول المنطقة، وقال «لم نطلب الوساطة، ولم يعرض علينا أحد الوساطة، ولم يكن هذا الموضوع موضع بحث على الإطلاق».

وأفادت مصادر مطلعة أن «مبعوثاً أميركياً يزور بعض دول المنطقة حالياً، ولكن هذا المبعوث لم يصل إلى صنعاء بعد. ولم تتطرق المصادر إلى مضمون مهمته بالتفصيل، أو إلى الاقتراحات التي يطرحها

أصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قراراً جمهورياً برقم ١٦، أمس لضي بتكليف عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة «سابقاً» والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي اليمني بتشكيل الحكومة الجديدة في أعقاب استقالة حكومة الدكتور محمد سعيد العطار مساء أول من أمس اثر إعادة انتخاب صالح رئيساً لليمن لفترة رئاسية جديدة مدتها 5 سنوات.

وقد جاء تكليف عبد العزيز عبد الغني بتشكيل الحكومة مؤكداً التكتينات التي أطلقها الشارع اليمني بعد أن عين مساء أول من أمس اللواء الركن عبد ربه هادي منصور نائباً لرئيس الجمهورية.

وسيرأس عبد الغني حكومة تحالف ثنائي مكونة من «المؤتمر الشعبي، وتجمع الإصلاح» لأول مرة بعد أن خرج الحزب الاشتراكي من الائتلاف الثلاثي معهما.

من جهة ثانية قالت مصادر سياسية عربية في القاهرة أن الرئيس اليمني سيقوم بجولة عزبية خلال الشهر الحالي، تبدأ بالعاصمة المصرية، لمحاولة إعادة ترتيب أوضاع العلاقات اليمنية - العربية، وطي صفحات الخلاف التي بدأت منذ تأييد صنعاء لبغداد أثناء أزمة غزو العراق



المصدر : المصدر الرسمي لـ (الشرق الأوسط)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ - ١٩٩٤

لتحقيق هدف جولته. ولكن الرئيس اليمني نفى وجود أي ضغط أميركي على بلاده في هذا الشأن.

وجدير بالذكر أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح - صرح بأن تحقيق المصالحة اليمنية - العربية سيكون من ضمن أولويات مهام الحكومة الجديدة، على اعتبار أن الاستقرار في اليمن يعتبر من نتائج محصلة حالة الاستقرار العام في المنطقة. وعلمت «الشرق الأوسط» أن تشكيل الحكومة الجديدة، المقرر إعلانه خلال أيام، ستعقبه حركة تغيير في البعثات الدبلوماسية اليمنية. وتوقعت المصادر أن يتولى عبد الله الأشطل - المندوب الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة حالياً - منصب وزير الخارجية.

ولاحظت دوائر سياسية يمنية أن تصريحات الرئيس صالح والشيخ الأحمر بشأن تحسين علاقات اليمن مع الدول العربية - وخاصة في منطقة الجزيرة والخليج - لم تتضمن كيفية تحقيق ذلك، أو الآليات التي قد تسهم في إنجاز هذه المهمة، خاصة أن قنوات الاتصال مقطوعة بسبب توتر العلاقات منذ سنوات، وتفاقمت بشكل متزايد أثناء فترة الحرب الأخيرة. وعلى صعيد المعارضة اليمنية في الخارج

أصدرت من قادة الحزب الاشتراكي الموجودين في الخارج بياناً أكدوا فيه رفضهم المشاركة في تشكيل «الجبهة الوطنية للمعارضة» التي أعلن عن تأسيسها في لندن يوم الجمعة الماضي، وأعلنوا تأييدهم لتوجهات قيادة الحزب الجديدة في الداخل له التمسك بالديمقراطية والمصالحة الوطنية، التي من شأنها أن تخلق ملف صراعات الماضي، وتضع اليمن على عتبة مرحلة جديدة من الانسجام الوطني والتفاعل الاجتماعي.

وقد وقع على البيان كل من الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس هيئة السكرتارية السابق للحزب الاشتراكي - والعميد الركن هيثم قاسم طاهر - وزير الدفاع الجنوبي السابق - ومحمد سعيد عبد الله محسن - وزير الإسكان السابق - والدكتور عبد العزيز الدالي، وجميعهم أعضاء في المكتب السياسي، وصالح عبد الله مثنى ومحمد عيبد شملقة - السفير اليمني في دمشق (الموقوف حالياً). ونفوا مشاركتهم في أي تحضير لعمل من هذا النوع، ولا في نتائجه أو ما أسفر عنه، أو ما أسفر عنه من نشاطات، لأنه ضد قناعاتنا والتزامنا بقرارات لقاء القيادات الحزبية الذي انعقد في دمشق خلال شهر أغسطس (آب) الماضي.



الأهرام
القاهرة

المصدر :

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة خارجية

نحو يمن سعيد حقا

بادء الرئيس اليمنى على عبد الله صالح اليمن الدستورية لفترة رئاسة جديدة مدتها ٥ سنوات تطوى صفحة الحرب وتفتح صفحة جديدة في تاريخ اليمن.

ولكى نعيش ما نضمه الايام القادمة لليمن الذى نتمنى ان يكون سعيدا حقا علينا ان نقرا مسرعا أحداث الاسبوع المنصرم دون ان ننسى ان رماد الحرب لم يخبى بعد تماما.

الرئيس صالح يشعر الآن انه اكثر قدرة على حرية الحركة بعد ان منحه التعديلات الدستورية وموافقة البرلمان على اعادة انتخابه بقرينة مسبقة مزايًا جديدة حيث سيحكم كرئيس للجمهورية وليس عبر مجلس رئاسة ولينم واحد لا ينازعه شريك مشاكس مثل على سالم البيض الذى اختار حتى الآن اللجوء لعمان واعتزال العمل السياسى.

ولا يخفى صالح خصوما او منافئين آخرين من الحزب الاشتراكى بعد ان تم تدجينه داخليا بينما عناصره فى الخارج مشقة تحاول عبثا ان تفعل شيئا . وحتى الجبهة الرئاسية المعارضة (موج) التى تشكلت مؤخرا فى لندن قابلها قادة الاشتراكى الموجودون الآن بصنعاء بالانتقاد العادى . كما أعلن الرئيس صالح ان الحكومة اليمنية لا تعترف بهذه المعارضة لأن الديمقراطية متوافرة بالداخل لكل من يريد ان يعارض ، وسخر منها وقال انها ستكون فى مزلة التاريخ . ومن ناحية اخرى فإن التعديلات الدستورية تمت بموافقة الاشتراكيين الحاليين بصنعاء الذين اختاروا العمل كمعارضة مستقلة وبالتالي لن يدخلوا الحكومة الجديدة التى ستقتصر على تحالف المؤتمر الشعبى وحزب الاصلاح.

لقد رتب صالح الوضع الداخلى لاستعادة قبضته على مجريات الحياة السياسية ، ثم اتجه الى اهل المنطقة يخطب ويهم عبر اتصالات شخصية مباشرة ورسائل عديدة ، وأعلن فى

مؤتمره الصحفى بعد ادلائه اليمنى الدستورية انه حان الوقت لقرمى العلاقات اليمنية الخليجية وطالب وسائل الاعلام اليمنية بالكف عن وصفه بالمهاترات التى لا تخدم هذه العلاقات.

ومن الآن فإن الرئيس صالح وحليفه الجديد حزب الاصلاح فى موضع اختبار قاس اشد وطأة من أية تجارب سياسية سابقة . فلقد تعهد صالح بالاصلاح واستعادة دور اليمن عربيا وخليجيا ، وقال ان الحكومة الجديدة امامها مهام جسيمة تتمثل فى اعادة البناء والاعمار وتجاوز آثار الحرب والقضاء على مظاهر الفساد والعمل بالاقتصاد الحر وفتح صفحة جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجى . وقد كان العجز فى تنفيذ هذه التعهدات من الاسباب الرئيسية لحرب الاشقاء الدامية والمؤسفة ، فهل سينجح صالح وحليفه الجديد فى تحقيق هذه المطالب ، ام ستتحوّل التعهدات الى بالونات سرعان ما تنفجر مع افنى مشكلة ؟ هذا هو التسدى .. ولننتظر الايام القادمة لنرى ما سيحدث ...

عبد العاطى محمد



المصدر : الحياة الشريفة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٦

العطاس : الهدف إبعاد الجنوبيين عن المواقع الحساسة

عبد الغني يشكل الحكومة وعبد ربه نائباً للرئيس اليمني

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:
□ لندن - الحياة

■ اتخذ الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح مساء أول من أمس قراراً خالف التوقعات السياسية قضى بتعيين اللواء الركن عبد ربه منصور هادي نائباً للرئيس الجمهورية. كما قرر تكليف الحكومة التي يرأسها الدكتور محمد سعيد العطار بالوكالة الاستمرار في عملها إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة في غضون الأيام القليلة المقبلة، وعبد ربه هادي منصور من محافظة أبين ومن انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد وانتقل معه عام ١٩٨٦ إلى صنعاء بعد أحداث عدن. وكلف علي عبدالله صالح أمس السيد عبدالعزيز عبد الغني بتشكيل الحكومة الجديدة التي يتوقع إعلانها قريباً.

وقالت مصادر سياسية في صنعاء وعدن - الحياة - تعليقاً على تعيين وزير الدفاع نائباً للرئيس أنه قرار مفاجئ لم يتوقعه حتى القريبون من الرئيس الذين انتظروا تعيين السيد عبدالعزيز عبد الغني نائباً للرئيس. وأضافت هذه المصادر: «اختيار الرئيس علي صالح اللواء ركن عبد ربه منصور نائباً له استهدف تحقيق توازن سياسي في قمة السلطة بين الشمال والجنوب رغم محدودية صلاحيات نائب الرئيس». وأشارت إلى أن إبعاد عبد ربه منصور عن حقيبة الدفاع استهدف اسناد الحقيبة إلى أحد القياديين في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح. وربما كان الوزير الجديد العميد الركن عبدالله البيشري الذي كان رئيساً لهيئة الأركان العامة قبل إبعاده العام الماضي نتيجة خلاف مع وزير الدفاع السابق هيثم قاسم طاهر.

العطاس

وفي لندن تطرق السيد حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء في «جمهورية اليمن الديموقراطية» التي

أعلنت في أثناء الحرب الأخيرة في اليمن إلى وصف الرئيس علي عبدالله صالح عناصر الجبهة المعارضة التي أعلنت من العاصمة البريطانية بانهم «مجانين هايد بارك». وقال العطاس تعليقاً على هذا الوصف: «إنه إنسان لا يعني ما يقول وهو واقع بين مطرقة المصالححة الوطنية وسندان الحاكم بأمره. إن تصريحاته هي تصريحات مهزوم يحاول أن يتقمص دور المنتصر».

وعن تعيين وزير الدفاع اللواء عبد ربه منصور هادي نائباً لرئيس الجمهورية قال: «عندما كان عبد ربه منصور وزيراً للدفاع، تبين أن تعيينه مجرد لعبة مؤقتة فعلي صالح لا يستطيع أن يسمح لجنوبي باحتلال هذا المنصب. وقد استخدم عبد ربه منصور لفترة محددة ثم رمي جانبا وما تعيينه نائباً للرئيس سوى لأزاحته من منصب وزير الدفاع تطبيقاً للمثل الإنكليزي القائل: ادفعه إلى أعلى كي تدفعه إلى خارج».

في النهاية أن الهدف من تعيين عبد ربه منصور نائباً للرئيس، استناداً إلى التعديلات الدستورية الأخيرة التي تنزع من نائب الرئيس أي صلاحيات، هو إزالة أي جنوبي من أي موقع مسؤول فلا يكون في المواقع الحساسة شخص من خارج الدائرة القبلية - الطائفية الضيقة التي يحكم بواسطتها علي صالح اليمن».

بيان لستة قياديين

من ناحية أخرى تسلمت «الحياة» في عدن أمس نسخة من بيان صدر مساء أول من أمس عن ستة من القياديين السابقين في الحزب الاشتراكي موجودين خارج البلاد منذ هزيمة الحزب في السابع من تموز (يوليو) الماضي إثر دخول القوات الشمالية عدن.

وكان البيان الذي وجهه السادة الدكتور ياسين سعيد نعمان وهيثم قاسم طاهر ومحمد سعيد عبدالله (محسن) والدكتور عبدالعزيز الدالي وصالح عبدالله مثني والسفير اليمني

في سورية محمد عبده شطفة «مشاركة بعض قياديين الحزب الآخرين في الخارج في لقاء لندن السبت الماضي والذي أعلن فيه عن قيام الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)».

وقال البيان الذي وجه إلى قيادة الحزب في الداخل برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل): «تابعنا عبر وسائل الإعلام المختلفة الاجتماع الذي عقدته في لندن بعض القيادات والشخصيات السياسية والتي كان من بينها بعض لسياديين الحزب الاشتراكي اليمني أعضاء في المكتب السياسي سابقاً، والذي وصفتهم أجهزة الإعلام بممثلين عن الحزب الاشتراكي، كما قرأنا نص البيان الصادر عن هذا الاجتماع والذي انفردت جريدة «الحياة» اللندنية بنشره كاملاً السبت الماضي». وتابع البيان: «ونود نحن الموقعين على البيان من قياديين الحزب سابقاً الإشارة إلى أننا لم نشارك في أي تحضير لعمل من هذا النوع ولا في نتائجه ولا ما أسفر عنه لأنه ضد قناعاتنا والتزامنا لقرارات لقاء القيادات الحزبية المنعقد في دمشق خلال آب (أغسطس) الماضي والذي جاء متفقاً مع البيان الذي أصدرته لجنة التنسيق الحزبية في الداخل بشأن رفض الحزب المشاركة في أي عمل سياسي معارض من الخارج وتأكيد صيانة خيار الديموقراطية والسعي المتساير مع كل القوى السياسية إلى تحقيق الوحدة في الحياة السياسية داخل الوطن».

شرعية الحزب

وأضاف البيان: «وفي الوقت الذي تعلن فيه ذلك فإن موقفنا لا يرتب أي آثار خارج ما يستهدفه إعلان هذا الموقف الذي يقوم على أساس التزام شرعية قيادة الحزب المنتخبة من قبل اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية المنعقدة أوائل أيلول (سبتمبر) الماضي في صنعاء».



الحياة اللندنية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩١

باعتبارها القيادة التي تمثل وحدها حق تمثيل الحزب في أي عمل أو نشاط أو تحالف وحق التحدث باسمه في كل القضايا والأنشطة وكذلك التزام القرارات التي اجمع عليها والتي أكدت العمل السياسي داخل الوطن وعدم السماح لأي شخص أن يتحدث باسم الحزب ما لم يكن مكلفاً من قبل القيادة في الداخل وعدم الانخراط في أي عمل يتعارض مع الخط الاستراتيجي للحزب في ما يتعلق بالعمل الوطني أو يعيده إلى تكريس القرارات الخاطئة التي فرضتها كارثة الحرب (أشارة إلى قرار الانفصال الذي أعلنه السيد علي سالم البيض الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي). وتابع البيان أنه: وبهذا الصدد فإننا نرى أن التوجهات التي عبرت عنها قيادة الحزب الجديدة برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل) في التمسك بالديموقراطية والمصالحة الوطنية، من شأنها أن تغلق ملف صراعات الماضي لتضع البلد على عتبة مرحلة جديدة من الانسجام الوطني والتفاعل الاجتماعي وتحقيق الإصلاح الشامل على قاعدة وثيقة العهد والاتفاق، التي وقعت في عمان في شباط (فبراير) الماضي ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للحرب وتتمثل نقاط لقاء مع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية اليمنية، كما أن تسريع إعادة الديموقراطية في الحياة السياسية في الوطن والتخلي عن استثمار نتائج الحرب من قبل بعض القوى السياسية سيكون كفيلاً تصليح مسار العمل الوطني الذي يجعل الوطن يتسع للجميع ويجعل من اليمن مثالا في استقرار المنطقة وركيزة من ركائز التفاهم الأخوي بين شعوبها وبما يحقق مصالحها مشتركة.



المصدر :
القاهرة

التاريخ :
١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا
للسخرية .. ونحن هنا تطبقا للديمقراطية
التي نعيش أزهى عصورها . ننقل
الآراء والانتقادات التي توجه لنا
مصر والعالم العربي والإسلامي ..
ولكننا نحتفظ لأنفسنا بالحق في
التعليق عليها وتفنيدها .. ومن
يلغضب عليه أن يفهم الديمقراطية
أولا .

□ تنهمر علينا طلقات المفرضين
أصحاب النوايا السيئة ضد مصر ، فلا
تملك أن ترد عليهم متعللين بأن حرية
الرأي والديمقراطية تبيح للمرامل
الأجنبي والمعلق وكاتب التحليلات
السياسية أن ينتهكنا في مقالاته



فرض رقابة على صحف اليمن...!! مشكلة الأمة العربية: في غياب الحرية والديمقراطية

وزارة الاعلام اليمنية ، أصدرت قرارا بمراقبة كافة الصحف التي تصدر في اليمن .. القرار صدر في نفس
اليوم الذي انتخب فيه الرئيس علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية ..!

معركة ما يجري حوله .

لقد أكد الرئيس مبارك أمس الأول
بمناسبة احتفالات أكتوبر حرية
الصحافة في مصر . ولم تكن المرة
الأولى التي يعلن فيها التزامه بذلك ،
مشيرا إلى حرية كل كاتب وحقه في أن
يكتب ويبدى وجهة نظره كهلما يشاء ،
لا رقابة عليه ولا توجيه له من أحد ..
فليت الدول العربية جميعها - وليس
اليمن الوحيدة - ينتظرون إلى التجربة
المصرية وإلى كلمات مبارك .

وما يحزن بخصوص اليمن بالذات أنه
كان قد بدأ طريقا قطع فيه شوطا
لا بأس به على طريق الديمقراطية .
وهو ما أثلج صدر كل عربي وقتها .
كان ذلك قبل الأزمة الحادة التي شهدتها
شماله وجنوبه بوقت قصير . أما
القرار الحالي فهو يعد انتكاسة حقيقية
لحقوق الإنسان اليمني وانحسارا
لمفاهيم صحى لو كان قد استمر لعاد
بقيادة فعلية على شعب اليمن .

المسألة

يختزل بعض المفكرين الغربيين
والشرقيين مشاكل الأمة العربية في
غياب الحرية والديمقراطية وهو
اختزال - وتوصيف - صائب تماما
فالمأزق الحالي الذي يواجه الإنسان
العربي سببه الرئيس غيابة الحرية
وانتفاء الديمقراطية والاستهزاء
بحقوقه البديهية ومنها حريته في



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩١

نائب الرئيس اليمني
يؤدي اليمين الدستورية :
صنعاء - أ.ش.أ - أدى اللواء عبد
ربه منصور هادي نائب رئيس
الجمهورية اليمنية الجديد اليمين
الدستورية أمس أمام الرئيس علي عبد
الله صالح.
وكان الرئيس علي عبد الله صالح
قد أصدر أمس قراراً بتعيين اللواء
الركن عبد ربه منصور هادي نائباً
لرئيس الجمهورية.



مسؤول أميركي لـ «الحياة»

اليمن يحتاج في صورة عاجلة إلى استئناف إصلاحاته الاقتصادية

من بتسي لاون المتولوية

■ أبلغ مسؤول أميركي «الحياة» أن اليمن يحتاج إلى أن يستأنف برنامج إصلاحاته الاقتصادية، في صورة عاجلة، لمعالجة بعض النقصان الخطيرة في اقتصاده التي أصهلت في أثناء المعارك التي شهدها هذا البلد السنة الجارية. وقال أن الولايات المتحدة تعتقد أن على اليمن أن يتوجه إلى صندوق النقد الدولي لتبني برنامج يدعم إجراء إصلاحات بنوية وأن يعمل مع مؤسسات مكرمة دولية أخرى بالأضافة إلى اتخاذ خطوات في اتجاه التخصص. وشدد على أن عملية الإصلاح الاقتصادي تشكل أحد العناصر الأساسية التي تتطلب أن يستأنفها الرئيس علي عبدالله صالح.

من جهة أخرى، قالت مصادر البنك الدولي لـ «الحياة» أن البنك والحكومة اليمنية سيواصلان الأسلوب الجاري في مبريد محادثتهما المتعلقة بسبل مساعدة اليمن على التعامل مع وضعه الاقتصادي.

وقد تم بالفعل إطلاق عملية الإصلاح الاقتصادية التي كانت توقعت العام الماضي، ولم تقدم الحكومة اليمنية بعد برنامج إصلاح إلى البنك الدولي. ويحضر البنك اليمني على تبني برنامج شامل يتجاوز مع الحاجة لتسريع استئناف الإصلاحات الاقتصادية.

أما الوضع الاقتصادي في اليمن، لكن البلاد، حسب البنك الدولي، لم تشهد عملياً أي نمو حقيقي في اقتصادها خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وتعتبر البطالة التي تزيد على ٢٥ في المئة أعلى معدل لها في المنطقة. وتعاثي الحكومة عاجلاً ما عاجلاً وضعها وعجزاً كبيراً في الحساب الجاري، كما أن الانحسار الذي حدث عن معدل الصرف الرسمي يثير قلقاً. وقال المسؤول الأميركي أن «اليمن كان يواجه تحديات اقتصادية خطيرة قبل تفجر الغثال» (٠٠) وكان هناك اهتمام ضئيل جداً بالاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي. لقد خسروا بالأساس غاماً. وهذا مؤسف للغاية. وهناك الكثير يجب أن يقوموا به.



بعد الحرب: شروط الانخراط اليمني

في سياق الحداثة

ليس المجال متسعاً لمناقشة كل
هـ الأطروحات في هذا الحيز
ميق، لا سيما وأننا ربما توقعنا
ها في بعض ما كتبناه في غير
المكان.
يكفي هنا ان نقول ان اصالة

وشرعية وتاريخية حدثي ٢٦ ايلول
(سبتمبر) ١٩٦٢ و ١٣ تشرين الاول
(اكتوبر) ١٩٦٣ اللذين تحتفل هذه
الايام بدخول أولهما العام الـ ٣٢،
وبدخول ثانيهما العام الـ ٣٢، تتجلى
في واقع انهما - كل بطريقته وبالدعم
المتبادل بينهما وبالدعم المصري
القوي - أخرجتا اليمن من كهوف
القرون الوسطى المظلمة ومن قبضة
الاستعمار القديم المتحكمة، ودفعتا بها
إلى المعترك القومي العام، وإلى قلب
التفاعلات الدولية المحتمدة. ويكفي
القول انه اذا كانت المقومات الداخلية
لثورة ناجحة لم تكن متوافرة بالكامل
لحدث ٢٦ ايلول (سبتمبر)، وذلك لا
يقفل من اصالته ومشروعيته وأهميته
التاريخية كثورة سياسية ايا كانت
الشوائب والأخطاء وكل السلبات
التي رافقتة واثرت على مساره - كما
يكفي القول ان الدعم الناصري
السخي ايضا لحدث ١٣ تشرين الاول
(اكتوبر) ١٩٦٣ والاسناد الأخوي له
من الثورة الام في صنعاء لا يقلل من
قيمه التاريخية، ومكانته المتميزة،
وخصوصيته الأصلية، كثورة وطنية
- اجتماعية - سياسية - شعبية
مسلحة ايا كانت الأخطاء والخطايا
والتطورات والتعديلات التي رافقت
مسارها واثرت على مصيرها.
على ان السؤال الاهم الذي يطرح
على النخب الثقافية والسياسية
اليمنية وغير اليمنية هو: ليكن ما
حدث في اليمن ثورة او انقلابا او
حركة، وليكن ثورة واحدة، او ثورتين.
المهم ملابح النظام السياسي الذي
حكم في شمال اليمن وجنوبه، ومدى
الحقوق السياسية والاجتماعية التي
وفرها للإنسان والشعب، وعوضهما
بها عن قرون التخلف والظلم والقهر
الداخلي والخارجي؟

النظام العربي والاقليمي والدولي ما
بين مؤيد لهذا الجانب أو ذلك، يصبح
تسمية هذا الحدث ثورة بالمعنى
المعروف للثورات التي تشترط نزوح
مقوماتها الداخلية أولا وقبل كل
شيء، ام ان الاقرب الى المعقول
والمقبول تسميته انقلاباً من أعلى
قامت به إحدى أهم مؤسسات الحكم،
وهي الجيش، او حتى اطلاق وصف
الحركة عليه بما يعنيه ذلك من
حصوله على تجاوب شعبي لم يكن
حاسماً؟

ولا يحظى بالاجماع ايضا وصف
ذلك الحدث الذي انطلقت شرارته من
ريفان بجنوب اليمن في ١٣ تشرين
الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ والذي ادى في
نهاية المطاف الى اجلاء الاستعمار
البريطاني منه في ٣٠ تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٩٦٧. فبينما يصفه البعض
بانه ثورة وطنية شعبية مسلحة
أصلية لها جذور في التمردات القبلية
السابقة داخل الجنوب ذاته، فضلاً عن
انه تنويع لنضال الحركة الوطنية
عموماً، حتى ان كانت ثورة ٢٦ ايلول
(سبتمبر) ١٩٦٢ قد مثلت الخلفية له
كما كان جيش عبدالناصر في اليمن
السند له أيضاً، فإن البعض الآخر
يعتبره مجرد حلقة او مرحلة ثانية
لثورة يمنية واحدة موحدة كانت
بدايتها ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) التي
تعود جذورها الى الانتفاضات
والانقلابات والتمردات السابقة، وعلى
رأسها انقلاب او ثورة ١٩٤٨ التي
قادها الاحرار اليمنيون.

على العكس من ذلك يرى البعض
الأخر ان ما يسمى ثورة ١٣ تشرين
الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ لا تعدو ان تكون
حركة تمرد قبلية حولها المصريون
وحكام صنعاء إلى اعمال قتل طاولت
حتى المدنيين في عدن قبل ان يكتشفوا
ان الجبهة القومية المشغلة لها،
واللتابعة لحركة القوميين العرب،
أخذت تتجه - في الظاهر - يساراً،
لتضع يدها في يد قوى الاحتلال التي
أثرت تسليمها الحكم في عدن - باسم
الاستقلال - حتى لا يصل المد
الناصرى الى عدن.

■ ماذا يمكن قوله هذه الايام عن
ذلك الحدث الذي شهدته صنعاء في
٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ الذي احتفل
قبل ايام بذكراه؟ لقد طرح السؤال
نفسه في اوساط المثقفين والسياسيين
من قبل، وهو يطرح نفسه هذه الايام
من جديد، وربما بنبرة اعلى، من
زاوية اننا في عصر الديموقراطية
الليبرالية التي أخذت تسيطر قلالها
على العالم اجمع، وانه من الضروري
والمنطقي إلقاء نظرة مراجعة نقدية
فاحصة على انظمة الحكم السابقة في
العالمين الثاني والثالث، وخاصة ما
يتعلق بموقفها من حقوق الانسان
الاساسية والطبيعية.

ليس هناك اختلاف في اوساط
المثقفين والسياسيين داخل اليمن
وخارجها على ان انظمة الحكم
التقليدية ومنها النظام الامامي في
شمال اليمن، وانظمة الحكم الاجنبي
ومنها النظام الاستعماري في جنوب
اليمن، انظمة لا تتعارض فقط مع
حقوق الانسان الاساسية والطبيعية
وافما ايضا مع حق الشعوب في
تقرير مصائرهم بنفسها، وفي حكم
نفسها بنفسها، باعتبارها صاحبة
السيادة والقرار في اختيار طبيعة
السلطة التي تريدها. ومن هذه الزاوية
فإن هناك اجماعاً على مستوى النخب
الثقافية والسياسية في اليمن
وخارجها على ان إزاحة الحكم
الامامي - الكهنوتي - الاستبدادي في
شمال اليمن والحكم الاجنبي -
الاستعماري - الاحتلال في جنوب
اليمن كانا خطوتين تاريخيتين
مهمتين على طريق استعادة حقوق
الانسان وحقوق الشعوب.

ما لا يحظى بالاجماع بين هذه
الاطراف داخل اليمن وخارجها هو
الاتي: هل ذلك الحدث الذي أزاح حكم
بيت حميد الدين الامامي - الكهنوتي
في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ثورة
شعبية داخلية حقاً، ام ثورة صدىتها
مصر الناصرية وحاولت حمايتها
بجيش بلغ تعداده ٨٠ الفا دون ان
تتمكن من ذلك، مما اضطرها الى
تسليم الامر الى الارستقراطية الدينية
والقبلية الجديدة في ٥ تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٩٦٧، بعد ثورة مضادة
داخلية وخارجية استعرت في وجهها
وفي وجه الحكام الجدد الذين قادوا
هذا الحدث؟ وهل في ضوء هذه
الحرب الاهلية التي انقسم فيها



المصدر : الحياة الشخصية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلّومات التاريخ : أكتوبر ١٩٩٤

محمد علي الشهاري *

أولا وقبل كل شيء هل حل محل الحكم المتخلف في الشمال حكم جديد متحضر يقوم على حق الشعب الطبيعي في الحكم وهل مارس الشعب بالفعل هذا الحق؟ أم أن السلطة انتقلت من يد «سادة» الحكم القديم المستهلكين إلى يد «سادة» جدد أكثر قوة وأمنع جانباً وأمن خلفيته؟ وانتقلت من فم من يد

الديموقراطية إلى يد البيروقراطية العسكرية، فالأرستقراطية الدينية والعسكرية، المسنودة بالمؤسسة القبلية؛ وإذا كان الأمر كذلك، فما الفرق الجوهرى بين هذا النمط من الحكم ذي الطابع الشمولى في الأساس حتى لو جرت في ظلّه انتخابات تحرم معها التعددية الحزبية والسياسية والفكرية والصحافية. وبين الحكم الاستبدادي الذي قامت الثورة ضده؟

والسؤال نفسه يطرح بالنسبة للجنوب، فإذا كانت الثورة قد حررت الوطن من هيمنة الأجنبي فهل حررت الشعب ذاته من الهيمنة الداخلية، هل أقامت حكماً وطنياً ديموقراطياً محتلياً، أم أقامت حكماً حزبياً شمولياً لا مكان معه لـ «الأخر» حتى لو أجريت انتخابات محلية أو عامة؟

وإذا كان الجواب واحداً وموضع تسليم حتى عند حكام صغاء وعدن، وهو أن الحكم هنا وهناك انقسم بالشمولية، وساء في ظل اليسار أو اليمين أو الوسط أو باسم الثورة أو الوطنية أو القومية، فإن السؤال الحقيقي الذي تطرحه أوساط المثقفين والسياسيين اليمينيين وغير اليمينيين هو: إذا كانت الثورة في الشمال والجنوب لم تسفر سوى عن قيام حكم شمولي هنا وهناك مارس إلى جانب حرمان الشعب في كل من الشطرين حقوقه الأساسية والطبيعية - لعبة الحرب الدورية باسم تحقيق الوحدة اليمنية، وإذا كان النخلائان قد وجدوا في معادلة «الوحدة» والديموقراطية، المخرج التاريخي من هذا الوضع والمدخل الطبيعي إلى حياة العصر، إذن لم العودة إلى العنف إلى حد شن الحرب باسم «الحفاظ على الوحدة» وإعلان الانفصال باسم رفض «الضم» واللاحق؟

والجواب يمكن التفتيش عنه في طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها اليمن، حيث تتجابه وتتفاعل وتتصارع في قلب المجتمع عوامل الشد والجذب بين القديم والجديد، بين ميول التوحيد وميول التجزؤ، بين

الاتجاهات الشمولية والاتجاهات الديموقراطية، بين قوى المجتمع التقليدي الأبوي الموروث وقوى المجتمع المدني الحديث الأخذ في التكون.

وفي مجتمع كهذا تذيب القاطرة المجتمعية أو الرافعة التاريخية التي تنقل الوطن والشعب من حالة التجزؤ إلى حالة التوحيد ومن أطر العلاقات القروسطية الضيقة، الطائفية - القبلية - الإقليمية - القروية - الأسرية - الأبوية إلى الامتار الوطني الأوسع: إطار الانتماء الوطني الواحد القائم على المواطنة المتساوية، ومن شرنقة المجتمع التقليدي إلى رحابة المجتمع المدني، ومن الحكم الثيوقراطي والتبويراطي والشمولي إلى الحكم الوطني الديموقراطي، ومن الدولة التقليدية القديمة القائمة على المركزية إلى الدولة الحديثة القائمة على اللامركزية.

أقول في مجتمع كهذا تذيب معه مثل هذه القاطرة لم يكن مستبعداً أن يحدث ما حدث في اليمن بعد إعلان وحدتها «الفوقية» والاندماجية في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠ من تازمات وصراعات بين مجمل العوامل الأنفة الذكر وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية والتي لم تكن الحرب الأهلية التي اشتعلت فيها ما بين ١ أيار (مايو) و٧ تموز (يوليو) ١٩٩٤، وما رافقها من إعلان انفصال الجنوب عن الشمال خلالها، والذي انتهى مع انتهاء الحرب لم تكن سوى الذروة الدرامية لعملية التفاعل والتصارع بين مجمل هذه العوامل!

الأي يعني ذلك أن الوحدة والديموقراطية في اليمن تواجهان مازقا تاريخياً لا خروج منه إلا بعد تكون الطبقة الوسطى، ومما يزيد من حرجة السؤال ودقته وخطورته أن المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم في تطوره الرأسمالي والتكنولوجي والعلمي جعلت من العالم الثالث مجرد أطراف تابعة ودائرة في فلك مراكز الرأسمال العالمي التي - لا سيما بعد اقول نجم العالم الثاني وسقوط القطبية الثنائية - ليس من صالحها تشجيع عملية النمو في هذين العالمين بحيث تنشأ فيهما طبقة وسطى قوية ومناقسة!

واليمن التي تنتمي إلى العالم الرابع الأكثر تخلفاً أكثر من انتمائها

إلى العالم الثالث المتخلف غير مؤهلة - مهما شجعت الدولة والبنوك الدولية ومراكز الرأسمال العالمي الاقتصاد الحر وقوانين السوق فيها - لأن تكون نفسها مثل هذه الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية والمالية الناهضة والغنية، حتى تقود عملية التطور، وتخرج، وبالتالي، يخرج اليمن من هذا المازق التاريخي الذي تواجهه قضية الوحدة والديموقراطية فيه!

ولكن القول بذلك لا يعني أننا أمام طريق مسدود، فحركة التطور التاريخي ولا سيما في عصرنا الراهن الذي يلعب فيه العلم والثقافة والتكنولوجيا أدواراً غير معهودة من قبل، حركة التطور هذه يمكن أن تعوض الضعف البنيوي للطبقة الوسطى بشرائح عدة من القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى من المثقفين والتكنوقراط والحرفيين والعمال والفلاحين بحيث تتكون من هذه القوى مجتمعة مثل هذه القاطرة أو الرافعة التاريخية التي تقود حركة المجتمع اليمني في طريق الوحدة والديموقراطية والتحديث والتقدم.

حقاً أن الديموقراطية هي وليدة المجتمع المدني غير أن من صالح كل القوى الأنفة الذكر إشاعة الديموقراطية تحقيقاً لمصالحها وطموحاتها من جهة، وتحقيقاً لمصالح الوطن والشعب من جهة أخرى وعلى رأس هذه المصالح والمطامح الخاصة توفير وانسجام مقومات الاندماج الوطني والانسجام الاجتماعي والمواطنة المتساوية والحقوق المتكافئة.

وذلك كله من شأنه أن يوفر الأرضية الصلبة التي تنهض عليها وحدة يمنية وطيقة وديموقراطية سياسية راسخة، ومن ثم دولة يمنية حديثة ذات إدارة لا مركزية، ومجتمع مدني جديد ذو مؤسسات فاعلة في حياة الدولة والشعب معاً.

فلنتقدم إذا الكتلة المجتمعية التاريخية المنشودة من مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والشخصيات الوطنية لقيادة اليمن على طريق الوحدة والديموقراطية والتحديث والنهضة والتقدم.

* كاتب يمني.



الحياة الحديثة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ - ١٩٩٤

حزب الاصلاح في اليمن يسعى الى حقائق اساسية

□ عدن -

من اقبال علي عبدالله:

■ يتوقع ان تنتهي مساء اليوم المشاورات لتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني.

وقالت مصادر سياسية مطلعة في صنعاء امكن الاتصال بها امس من عدن ان السيد عبدالغني بدأ مشاوراته المكثفة مع الحزبين الرئيسيين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وعدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية للخروج بقائمة نهائية باسماء الوزراء الجدد. وسيقدم القائمة الى رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح للمصادقة عليها بقرار جمهوري وذلك اما اليوم واما غداً. وأضافت هذه المصادر ان حزب المؤتمر الذي يرأسه الرئيس علي صالح وصاحب الاغلبية في البرلمان

متمسك بالحقائق الرئيسية كاللحاق الخارجية والاعلام والداخلية والمال فيما يطالب حزب الاصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ببعض هذه الحقائب وتوسيع مشاركته في الحكومة الجديدة.

وتابعت المصادر نفسها ان السيد عبدالغني يبذل جهوداً كبيرة لتقريب وجهات النظر واختيار الوزراء على اساس ان الحكومة الجديدة ستكون حكومة بناء وتنمية اي يغلب على تكوينها الطابع الاقتصادي.

ويذكر ان عبدالعزيز عبدالغني رأس الحكومة في الشمال قبل قيام الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ٩٠ ويعتبر من الكفاءات الاقتصادية كما ان المرونة السياسية التي تتطلبها المرحلة المقبلة بخامسة بعد الحرب التي اضرت كثيراً بالاقتصاد.

من جانب آخر وصف مسؤول في المؤتمر الشعبي العام تعليق السيد

حيدر ابوبكر العطاس في لندن على تعيين اللواء عبدربه منصور هادي نائباً لرئيس الجمهورية بأنه «محاولة يائسة لخلق الفتنة داخل البلاد بين الجنوبيين والشماليين».

وكان العطاس الذي رأس الحكومة بعد الوحدة قال اول من امس ان الهدف من تعيين عبدربه منصور نائباً للرئيس هو ازالة اي جنوبي من اي موقع مسؤول، فلا يكون في المواقع الحساسة شخص من خارج الدائرة القبلية - الطائفية الضيقة التي يحكم بواسطتها عاين صالح اليمن.

واشار المصدر المسؤول في المؤتمر الشعبي في عدن الى ان مثل هذا الادعاء لا يصدر الا من أشخاص ارتضوا لانفسهم الخيانة وممارسة النشاط المعادي لبلدكم من الخارج، وقال: «على المدعو العطاس ان يعلم

التمة في الصفحة (٤)



المصدر : **الاتحاد الصحفي**

التاريخ : **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**
6 أكتوبر 1991

جيداً ان حزب المؤتمر الذي يعتبر الحزب الرئيسي في السلطة غالبة قيادته
العليا من أبناء الجنوب والحكومة التي فشل في ادارتها كانت الغالبة فيها

لأبناء الجنوب وكذلك الحكومة الجديدة المتوقعة اعلانها في اليومين المقبلين
ستكون حقائبها لذوي الكفاءات والقدرات من أبناء اليمن وليس على أساس
طائفي او ان هذا جنوبي والآخر شمالي.



المصدر :
القاهرة

التاريخ :
٥ شهر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حركة الأحداث

□ اليمن :

سباق ترتيب الأوضاع

انتخب مجلس النواب اليمني على عبد الله صالح رئيساً للبلاد لمدة خمس سنوات قادمة، وهو الإجراء الأول الذي يتخذه المجلس بعد أن أقر التعديلات الدستورية، أوبالآخرى أقر «دستورا جديدا» لا يتضمن من الدستور القديم الأحوالى ثلث مواده فقط. وتعود أهمية هذا الإجراء إلى أنه يعكس التوازنات السياسية الجديدة في اليمن، التي نشأت بفعل الحرب وهزيمة الحزب الاشتراكي وتحجيم دوره، والتي قابلها صعود حزب الإصلاح.

واللافت للنظر أن انتخاب الرئيس على صالح جاء صورة تركية، إذ لم يرشح النواب أحدا غيره، ويأتي الأمر أن - أقرار التعديلات وانتخاب الرئيس - كجزء من إعادة ترتيب الأوضاع السياسية الداخلية بعد الحرب، في نفس الوقت الذي شكلت فيه عناصر جنوبية تعيش في الخارج تنتمي إلى الحزب الاشتراكي ورابطة أبناء اليمن والتجمع الوطني ومستقلين، جبهة معارضة تعمل من الخارج، وتنتقل من أن ماجرى في البلاد هو احتلال من قبل الشمال للجنوب، وأن الجبهة ستعمل على تصحيح الأوضاع وفقا لما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق، وسوف تنتهج في ذلك كل السبل المشروعة بما فيها القوة المسلحة.

وبالرغم من أن قيادات الحزب الاشتراكي في الداخل رفضت مسعى العمل من الخارج، واعتبرت أن قيادات الحزب الاشتراكي - سالم صالح وحيدر العطاس - اللذين شاركا في تشكيل وإعلان جبهة المعارضة، لا يمثلان الحزب، فإن المسألة تجسد الانقسام الذي تعرض له الحزب الاشتراكي، والذي دفع بإحد قياداته البارزين، وهو جار الله عمر، إلى تجميد نشاطه السياسي وإعلان الاعتزال المؤقت، فيما يعبر عن صعوبة الاختيارات التي نالت تواجده الكثير من أعضاء الحزب وقياداته على السواء.

وبدل هذان التطوران، انتخاب الرئيس صالح من جانب وإعلان قيام جبهة معارضة جنوبية من جانب آخر، على أن هناك ما يشابه السباق السياسي بين أطراف الأزمة اليمنية، حيث يسعى كل طرف إلى إعادة ترتيب الأوضاع، وتأكيد مقولاته. وفي حين يثبت الرئيس صالح، ومن ورائه المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح، انتصارهم العسكري

والسياسي في الداخل دون منازع حقيقي، فإن قيادات الدولة الجنوبية التي لم تر النور في الواقع يعملون على أن تظل ما يسمونه بقضية الجنوب العادلة، حية في الإطار اليمني والاقليمي، وهو أمر يكتنفه الكثير من الصعاب، لأسباب عدة أبرزها فقدان الاهتمام الدولي والاقليمي، وفارق الامكانيات، وأيضا فقدان الاتصال بالداخل. وربما تبدو القيمة الحقيقية لتشكيل جبهة المعارضة الجنوبية أنها يمكن أن تشكل عنصر أزعاج إعلامي ودعائي لنظام حكم الرئيس صالح، خاصة وأن عبد الرحمن الجفري، رئيس الرابطة واحد أبرز رموز الجبهة الجديدة، له باع طويل في معارضة نظام الحكم الاشتراكي السابق في الجنوب من الخارج، لمدة تقرب من ١٥ عاما كاملة. □

حسن ابو طالب



المصدر: التبريد والبريد

١٩٩١

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تكتفم شديدا ومشاورات مكثفة قبل إعلان الحكومة النهائية

صالح والأحمر يقرران التعيينات وعلي محسن أو السياني للدفاع

قيادات الحزبين، لوضع اللامسات النهائية على تشكيل الحكومة الجديدة.

وذكرت المصادر أن التشكيل الجديد سيحوي على أساس الثلاثين للدور الشعبي والدور لدمج الإصلاح، حسب نسبة التمثيل الفدائي. ادل. منها في إطار الكتلة البرلمانية للتحالف.

وقالت أن المؤتمر سيتمسك وحدة أن وزارية رئيسية مثل الخارجية والدفاع والأعلام والأخلاق والمالية. في حين يطالب تجمع الإصلاح ببعض هذه الحقائب لتوسيع مشاركته في الحكومة الجديدة.

وأشارت تكهنات إلى أن الطابع الاقتصادي المتخصص سيقبل على تشكيل الحكومة. أن حتى تكون مؤهلة لإعادة أعمار ما خلفته الحرب من دمار، ولكن كان هناك ما يشير إلى وجود مصاعب أمام إعادة تعيين عبد الفادر باجمال، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، في التشكيل الجديد، على الرغم من الكفاءات التي يتمتع بها، والولاء الذي أبداه للقيادة اليمنية أثناء الحرب، بسبب انخراط بعض قيادات المؤتمر الشعبي عليه.

وعلى صعيد آخر علمت «الشرق الأوسط» أن أطقما عسكرية حاولت اقتحام مقر علي صالح محمد عضو مجلس الرئاسة السابق ومحمد أحمد سلمان عضو مجلس النواب في مدينة لحوس بمديرية يافع (في مسحاقتة لحج الجيوبية)، وفتشتهما بحجة البحث عن الأسلحة، ولكن المواطنين هناك منعوها، واتفقوا على أن يدخل مأمور المديرية إلى المنزلين بدون سلاح كحل وسلام.

لندن: من عبد الله حموده ولطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الأوسط»

سادت في صنعاء صباح وظهر أمس حالة من الغموض والتكتم الإعلامي بشأن الاسماء المرشحة لعضوية حكومة عبد العزيز عبد الغني الجديدة، استعداداً لإعلان تشكيلها في التاسعة مساءً، وترددت أنباء أشارت إلى احتمال تعيين العقيد الركن علي محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى المدرعة وابن عم الرئيس اليمني، أو العميد الركن عبد الملك السياني رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة اليمنية، وزيراً للدفاع.

وقالت مصادر سياسية مطلعة أن الرئيس علي عبد الله صالح يصير على إدخال وجوه جديدة وشابة في التشكيل الوزاري هذه المرة، وأشارت إلى احتمال تعيين الدكتور عبد الكريم الأرياني نائباً أول لرئيس الوزراء ووزيراً للنقط، ولكنها لم تستبعد أن يظل فيصل بن ثعلبان في منصب وزير النفط ويتولى الأرياني منصباً وزارياً آخر، إلى جانب كونه نائباً لرئيس الوزراء.

ولم تستبعد المصادر احتمال تأخير إعلان التشكيل الحكومي إلى اليوم، وقالت أن القرار النهائي سيتخذ مشاركة بين الرئيس اليمني والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، بصفتيهما زعيم حزبي الائتلاف الحاكم الجديد (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح).

بينما قضى عبد العزيز عبد الغني، رئيس الحكومة المكلف، يوم أمس في مشاورات مكثفة مع



المصدر :
(القاهرة)

التاريخ : ٩ شهر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد الغنى يعلن تشكيل حكومة اليمن الجديدة خلال ساعات

العام والاصلاح بنسبة ثلثي الوزراء من الحزب الحاكم المؤتمر والثلث من حزب الاصلاح والذي من المنتظر ان يعضوا وزراء العدل والادارة والصحة والكهرباء وأوضح سفير اليمن بالقاهرة ان الحزب الاشتراكي لن يشارك اعضاءه في الحكومة اليمنية الجديدة وان الاتجاه العام هو توسيع قاعدة للمشاركة من المحافظات لتأكيد وحدة اليمن وعودة حالة الهدوء والاستقرار للبلاد.

صنعاء - خاص - لاهرام - يواصل السيد عبدالعزيز عبد الغنى المكلف بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة مشاوراته بصنعاء من أجل الاعلان عن اعضاء الحكومة اليمنية الجديدة التي ينتظر ان تضم ٢٠ وزيرا وسيتم اعلان تشكيلها خلال الساعات القادمة وقال السفير احمد نعمان سفير اليمن بالقاهرة ان الحكومة الجديدة ستضم وزراء من مختلف المحافظات اليمنية ممثلين لحزبي المؤتمر



المصدر: الشريط الإذاعي

التاريخ: ١٩٩٤ / ١٢ / ٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاورات حول معايير التجديد أخرجت إعلان الحكومة اليمنية

اتجاه لاستبعاد نصف الوزراء وتسع حقائب لـ «الإصلاح»

صنعاء: من حمود منهر

والتوازنات الجهوية، أفادت المصادر عن نوع من الإجماع على استبعاد عدد من قدامى الوزراء بينهم: عبد الرحمن بافضل وزير التموين، وصادق أمين أبو رأس وزير الزراعة، وعبد السلام خالد كرمان وزير الشؤون القانونية، والدكتور أبو بكر القرني وزير التربية والتعليم، وأحمد مساعد حسين وزير النقل. وعلمت «الشرق الأوسط» أن تأخر إعلان أسماء أعضاء الحكومة يرجع إلى الحاجة لاستكمال المشاورات بين قيادتي المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح، التي تواصلت حتى الساعات الأولى من صباح أمس، بهدف تحديد معايير التجديد، وإشعار الناس بالتوجهات الجديدة نحو التغيير وإعادة البناء، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامتنع. ورجحت دوائر سياسية حدوث مفاجآت في الحكومة الجديدة، ولكنها لم تستبعد النكاح بما ستكون عليه هذه المفاجآت سلباً أو إيجاباً، بالقياس إلى تطلعات الناس بشأن الإصلاح والقضاء على الفساد، ورفع المعاناة المعيشية عنهم. وعلى صعيد آخر عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اجتماعاً مساء أمس، برئاسة علي صالح عباد (مقبل)، لبحث الموقف الذي يمكن اتخاذه بشأن إعلان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)، ومشاركة من القيادة السابقة فيها. وأكد يحيى منصور أبو اصبح سكرتير الدائرة السياسية، في تصريح له «الشرق الأوسط» أن الاجتماع ناقش ما يمثلته اشتراك بعض أعضاء الحزب في تلك الجبهة من خرق لقرارات اللجنة المركزية في دورتها الأخيرة، التي عقدتها أوائل الشهر الماضي، بشأن اتخاذ إجراءات ضد من يتحدث باسم الحزب في الخارج، أو يشارك في نشاط معارض خارج اليمن.

تواصلت التكهّنات والتسريبات طوال نهار أمس حول تشكيل الحكومة اليمنية، وتوقعت مصادر سياسية مقربة من رئاسة الدولة أن يصدر الرئيس علي عبد الله صالح المرسوم الجمهوري بتعيين الحكومة في ساعة متأخرة من المساء، وأفادت أنها قد تشمل (٣١) حقيبة وزارية، من بينها ٤ لوزراء دولة، على أساس تحالف ثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

وأشارت المصادر إلى أن تجمع الإصلاح، الذي سيحصل على ثلث الحقائب الوزارية طبقاً للتوازن البرلماني بين شريكي الائتلاف الجديد، سيقدم ٩ وزراء، يتولى أحدهم وزارة الإسكان ذات الأهمية الخاصة، بينما يحتفظ المؤتمر الشعبي بجميع الوزارات السيادية، وعلى رأسها وزارة الدفاع، التي ترددت أنباء قوية عن ترشيح العقيد عبد الله علي عليوة، رئيس الأركان في عهد الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، وهو ينتمي إلى محافظة أبين، لتوليها. كما رشحت دوائر أخرى العميد يحيى المتوكل لتولي وزارة الخارجية.

وتضمنت الترشيحات أيضاً أسماء العميد الركن عبد الملك السبياني لوزارة الداخلية، ومحمد سالم باسندوه لوزارة الإعلام والثقافة، والدكتور عبد الهادي الهمداني لوزارة الخدمة المدنية، وعبد الرحمن بافضل لوزارة الثروة السمكية، وعلوي السلامي لمنصب محافظ البنك المركزي اليمني، والدكتور عبد الكريم الأرياني نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للنفط، وفيصل بن شمالان وزيراً للنقل.

ووسط الجدل حول نسبة التجديد في دماء الحكومة المرتقبة، التي قيل أنها ستتجاوز (٥٠) في المائة، وستعتمد على «معايير الكفاءة والخبرة



المصدر : الحياة الشعبية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٤

اليمن : برنامج في كلمتين

■ بغض النظر عن شكل الحكومة التي تشكلت في اليمن، لا بد من العودة إلى البدايات في مقدم هذه البدايات أن أحداً لا يلقي أحداً في اليمن. وإذا كان على الحزب الاشتراكي أن يدفع ثمناً لعدم معرفته حدود التصعيد السياسي وأن مثل هذا التصعيد لا بد أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية انتهت بالطريقة التي انتهت بها، فإن ذلك لا يعني في أي حال من الأحوال أن مسؤولية الهزيمة يتحملها الجنوب، فالجنوب لا علاقة له بكل الذي حصل وهو عندما أيد الحزب الاشتراكي في انتخابات ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٢، لم يكن في الواقع يصوت لمصلحة الحزب بقدر ما كان يدين ممارسات المرحلة الانتقالية التي بدأت بإعلان الوحدة والتي أدت تركيبتها إلى تعطيل أجهزة الدولة إلى حد راح الجنوبيون يترحمون على أيام الحزب الاشتراكي حين كانت هناك أجهزة وهيكلية لإدارة حكومية. المهم الآن، أن لا معنى لأي حكومة يمنية جديدة إذا كان المطلوب تحقيق وحدة بواسطة القهر والحفاظ على هذه الوحدة بواسطة القوة، بل لا بد من ممارسات جديدة تظهر أن الحكومة اليمنية هي لكل اليمن ولجميع اليمنيين وأن لا فارق بين شمالي وجنوبي وأن ثمة فارقاً حقيقياً بين تجربة الحزب الاشتراكي في الجنوب التي استمرت حتى العام ١٩٩٠ ورفضها الناس، وبين التجربة الجديدة التي بدأت بالتعديلات الدستورية وانتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في ضوء هذه التعديلات.

الآن لم يعد هناك عذر من نوع أن ليس في استطاعة أي وزارة أو دائرة حكومية أن تؤدي المطلوب منها لوجود رأسين في هذه الوزارة أو الدائرة أحدهما من المؤتمر الشعبي العام والآخر من الاشتراكي، لا هم لأي منهما سوى عرقلة عمل الآخر. إنها بداية مرحلة جديدة بكل معنى الكلمة في اليمن الموحد، مرحلة لا مكان فيها للاعذار ما دام المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح متفقين على أن لهما أرضية أيديولوجية واحدة وأن ادعهما بالتالي مشروعاً مشتركاً لمستقبل البلاد. أما إذا كان المحالوب الذهاب إلى أبعد من الظواهر والكلام العام، فالذي لا شك فيه هو أن المرحلة الجديدة لا تكفيها حكومة جديدة مهما كانت هذه الحكومة متجانسة. ذلك أن الوقت هو وقت المصالحة الوطنية الحقيقية. صحيح أن الحرب الأخيرة في اليمن لم تكن حرباً أهلية بكل معنى الكلمة، إلا أن الصحيح أيضاً أن هذه الحرب انتهت إلى غالب ومغلوب وأن الهزيمة لم تكن هزيمة الحزب الاشتراكي وحده، بل أن فئة من الشعب تعتبر نفسها مهزومة. وفي ذلك شبه كبير مع الذي حصل في اليمن الجنوبي في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، آنذاك حسب طرف أنه خرج منتصراً، لكن الحقيقة أن انتصاره ما لبث أن تحول إلى هزيمة في غياب قدرته على تحقيق مصالحة وطنية. وكان هروب هذا الطرف إلى الوحدة محاولة لتفادي الاعتراف بالهزيمة. هذه الأيام يبدو أكثر من أي وقت أن هناك حاجة إلى برنامج للحكومة اليمنية الجديدة يختصر بكلمتين هما «المصالحة الوطنية» مصالحة حقيقية تشمل الجميع وكما جاءت مبكرة، زاد الأمل في أن الحكمة لا تزال سيدة الموقف في اليمن...

خير الله خير الله



المصدر : الجهات المنشئة

التاريخ : ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : اعلان الحكومة الجديدة و«التربية» للاصلاح

□ صنعاء -
من خير الله خير الله:

■ اعلنت امس الحكومة اليمنية الجديدة بعدما اتفق حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح على اسماء اعضاء الوزارة التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني، واخر اعلان التشكيلة الاتفاق على وثيقة التحالف الجديد بين الحزبين التي تتضمن المرتكزات التي ستقوم عليها العلاقة بينهما. وشهدت دار الرئاسة في صنعاء امس سلسلة من اللقاءات بين كبار المسؤولين أدت الى إزالة آخر العقبات في طريق تشكيل الحكومة. وحصل حزب الاصلاح على حقائق مهمة عدة في الحكومة على رأسها حقيبة التربية مع ما يعنيه ذلك من

انعكاسات على مستقبل البرامج التعليمية في سائر انحاء اليمن. وأوضحت مصادر مطلعة ان الاصلاح لم يبد حماساً لتولي وزارة التسوين وذلك حتى لا يتحمل مسؤولية اي ازمات اجتماعية يمكن ان يتعرض لها البلد مستقبلاً. وبقيت وزارات الداخلية والخارجية والاعلام في يد اعضاء من حزب المؤتمر. وتعكس الحكومة الجديدة الموازين السياسية في اليمن في ضوء الهزيمة التي لحقت بالحزب الاشتراكي اليمني في الحرب الأخيرة والتي أسفرت عن تشكله. وقالت مصادر سياسية ان الحكومة الجديدة تشكل امتحاناً للقدرة على التعايش بين حزبي المؤتمر والاصلاح.

التمة في الصفحة (٤)



اليمن : اعلان

تتمة الصفحة الاولى

- وفي ما يلي لائحة باعضاء الحكومة وحكاليهم:
- ١ - عبدالعزيز عبدالغني (المؤتمر) رئيس الوزراء
 - ٢ - عبدالوهاب الانسي (الاصلاح) نائب للرئيس
 - ٣ - عبدالكريم الارياني (المؤتمر) نائب للرئيس ووزير للخارجية
 - ٤ - محمد سعيد العطار (المؤتمر) نائب للرئيس ووزير للصناعة
 - ٥ - عبدالقادر باجمال (المؤتمر) نائب للرئيس ووزير للتخطيط والتنمية
 - ٦ - ربحي المتوكل (المؤتمر) الداخلية
 - ٧ - احمد محمد الانسي (المؤتمر) المواصلات السلكية ولاسلكية
 - ٨ - عبدالوهاب الديلمي (الاصلاح) العدل (جديد)
 - ٩ - عميد عبدالملك السنياني (المؤتمر) الدفاع (جديد)
 - ١٠ - عبده علي قباطي (الاصلاح) التربية والتعليم (جديد)
 - ١١ - فيصل بن شعلان (المؤتمر) النفط والثروات المعدنية
 - ١٢ - محمد سالم ياسندوة (المؤتمر) الاعلام (منقول من الخارجية)
 - ١٣ - نجيب غانم (الاصلاح) الصحة (المنصب نفسه)
 - ١٤ - غالب القرشي (الاصلاح) الاوقاف (المنصب نفسه)
 - ١٥ - محمد عبدالوهاب جباري (الاصلاح) التموين والتجارة (جديد)
 - ١٦ - عبدالله محسن الاكوج (الاصلاح) الكهرباء والمياه (جديد)
 - ١٧ - احمد سالم الجبلي (المؤتمر) الزراعة والمواد المائية (جديد)
 - ١٨ - عبدالرحمن بافضل (اصلاح) الثروة السمكية (منقول من التموين)
 - ١٩ - علي حميد شرف (المؤتمر) الاسكان والتخطيط الحضري (جديد)
 - ٢٠ - صادق امين ابوراس (المؤتمر) الخدمة المدنية والاصلاح الاداري (منقول من الزراعة)
 - ٢١ - عبدالوهاب رايح (المؤتمر) الشباب والرياضة (جديد)
 - ٢٢ - محمد عبدالله البطاني (المؤتمر) التامينات والشؤون الاجتماعية (المنصب نفسه)
 - ٢٣ - احمد مساعد حسين (المؤتمر) النقل (المنصب نفسه)
 - ٢٤ - عبدالله احمد غانم (المؤتمر) الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب (منقول من العدل)
 - ٢٥ - محمد احمد الجنيد وزير للمالية (منقول من رئيس البنك المركزي اليمني)
 - ٢٦ - محمد حسن نماج (اصلاح) الادارة المحلية (المنصب نفسه)
 - ٢٨ - يحيى حسين القرشي (المؤتمر) الثقافة والسياحة (منقول من وزارة الخدمة المدنية)

مستشارون

- وصدر قرار جمهوري بتعيين مستشارين للرئيس علي صالح هم:
- حسن مكي (المؤتمر) النائب الاول (رئيس الوزراء سابقاً) ومجاهد ابو شوارب (مستقل) (نائب رئيس الوزراء سابقاً) وحسن السلامي (المؤتمر).
- وصدر قرار جمهوري بتعيين العميد عبدالله علي علوي (المؤتمر) رئيساً لهيئة الاركان العامة للقوات المسلحة.
- كذلك صدر قرار جمهوري بتعيين علوي السلامي (المؤتمر) محافظاً للبنك المركزي اليمني.
- وخرج من الحكومة من المؤتمر كل من: حسن اللوزي وزير الاعلام، ومحمد احمد الكباب وزير الشباب والرياضة، وعبدالله الكرشلي وزير الانشاءات (الغيت وزارته) وابو بكر القرني وزير التربية والتعليم. ومن الاصلاح عبدالسلام كرمان وزير الشؤون القانونية اضافة الى جميع وزراء الحزب الاشتراكي.



المصدر: **النشرة**
الناشرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٩
١٩٩٢

اليمن: ثلاثة تطورات بعد انتخابات الرئاسة

لوحظ انقسام المعارضة إلى مرفقين، أحدهما تبلور في شكل الجبهة الوطنية للمعارضة التي أعلنت في لندن الجمعة الماضية، والآخر أعلن رفضه شن حملة معارضة معتبرا أنه يتلقى ترويجيات من الحزب الاشتراكي الموجود بالداخل والذي يدعو إلى نبذ الانفصال، ووحدة الصف اليمني، ومن جهة أبدي الرئيس اليمني استخفافا شديدا بالمعارضة الخارجية معتبرا أنها تفتقد كافة الأسلحة التي تمكنها من النجاح ومستبعدا تحقيقها أي أثر يذكر بعد أن فشلت في ذلك وهي تمتلك الصواريخ والطائرات. في الوقت نفسه يقدم عبد الله صالح للقيادة الاشتراكية في الداخل المكورة من عناصر رفضت الانفصال بعض الدعم الشكلي المثل في السماح للحزب بإصدار صحفه من صنعاء. بيد أن كافة الصلاحيات والسلطات التي تمتع بها الحزب في السابق كفريك في الحكم انتزعت منه حتى مع تعيين أحد الجنوبيين نائبا للرئيس، إذ إن هناك إجماعا على أنه نائب رمزي بلا قدرات، كما تم تكليف أحد شخصيات المؤتمر الشعبي بتشكيل الحكومة التي كان الاشتراكي يتول تفكيكها بناء على دستور دولة الوحدة.

ومن الواضح أن الرئيس اليمني يهدف من ذلك إلى تجنب شوكه الاشتراكي القوية والحيلولة دون تكرار الوضع الذي أدى إلى الحرب الدموية.

الرئيس اليمني من الإصلاح دفاعا قويا بينما أعرب قادة الإصلاح عن تأييدهم القام للانسحاب من الرئاسة الثلاثية معتبرين أن منصب رئيس الجمهورية هو الصيغة المثلى لتجنب الشقاق وخلاف المصالح الذي شهدته التجربة السابقة. وبعد تطبيق الشريعة إرساء للصيغة التي رفضها الحزب الاشتراكي قبل الحرب والتي لم يعد هناك مبرر لاستبعادها بعد التطورات التي وقعت، والتي جعلت الحزب الاشتراكي - عمليا - أضعف من أن يعارض تلك الصيغة المقبولة شعبيا. غير أن المتوقع أن يثير تطبيق الشريعة مشاكل خارجية خاصة من الأطراف التي تتهم اليمن بدعم من يسمونهم بالإرهابيين أو من الأطراف التي تعتبر تطبيق الشريعة تشهدا أصوليا. ولتحرك ذي علاقة زار أحد الممثلين الأمريكيين صنعاء هذا الأسبوع واجتمع بالرئيس اليمني. ويعتقد أن اللقاء كان لبحث هذه النقطة إلى جانب التعرف على مواقف صالح من المعارضة اليمنية بالخارج.

المعارضة

التغير الثالث يتعلق بالمعارضة اليمنية التي تمثلها فلول الحزب الاشتراكي التي غادرت البلاد عقب سقوط مدينة عدن، وقد

ثلاثة تغيرات مهمة طرأت على اليمن وأمكن استخلاصها من أحداث الفترة الأخيرة التي انتهت بفوز الرئيس اليمني على عبد الله صالح بفترة رئاسة جديدة بأغلبية أكثر من ساحقة. أول هذه التغيرات تحول النظام الرئاسي من المجلس الثلاثي - وهي الصيغة - التي أعلنت قبيل الحرب اليمنية إلى منصب فخيد يتولاه رئيس الجمهورية. ويعكس ذلك التغير رجوع الرئيس اليمني عن فكرة الموازنة بين الشمال والجنوب والتي حدثت بها في السابق إلى قبول مبدأ الرئاسة الجماعية. وفي إطار التخلي عن فكرة الموازنة هذه تغير صالح نائبا له بلا صلاحيات من المناوئين للقيادة الاشتراكي السابقة والوالية للرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد وهو وزير الدفاع عبد ربه منصور الذي أسند منصبه إلى أحد عناصر المؤتمر الشعبي.

تطبيق الشريعة

ثاني التغيرات هو التحرك نحو تطبيق الشريعة الإسلامية بحيث أصبح المصدر الوحيد للتشريع بعد أن كانت مصدرا رئيسيا فقط. وتعكس هذه الخطوة رغبة صالح في استمداد شرعيته من البعد الديني كما تعكس والم العلاقة بين المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح والتي تمر حاليا بالاضل منعطياتها، إذ يدالع



الموقف
القاهرة

المصدر :

التاريخ :

٢ أكتوبر ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير خارجية اليمن له الشعب :

اليمن ستظل موحدة للأبد، وعلى الآخرين أن يتعاملوا معها على هذا الأساس

في مقر السفارة اليمنية بالقاهرة التقت «الشعب» بوزير خارجية اليمن وحاورته حول القضايا العربية الراهنة..

المصالحة العربية وأثارها

* سألت باستدوره عن المصالحة العربية ومن المسئول عن هزلة إتمامها؟

* فقال: لقد باتت الجامعة العربية مصابة بحالة من الضعف والهزال لدرجة أنها غير قادرة على أن تقوم بجهود فعالة في سبيل تحقيق المصالحة وإعادة التضامن العربي. نحن نعيش في الزمن الرديء، ولكن يدافع نحن ما يحدث دولة أو دول بعينها وإنما سيدفع الثمن الجميع، بل ستدفع الأمة العربية من وجودها ومصيرها.. من حاضرها ومستقبلها..

* من المسئول عن تعثر إتمام المصالحة؟ أسالك للمرة الثانية..

* المسئول هم القيادات العربية الحاكمة، وكفأنا بحثنا عن كبش فداء، فتعلق قصورنا على أطراف أجنبية لا يفيد في شيء.

الحصار والاستسلام

والوحدة

* الأمل في بغداد وطرابلس يعيشون حصاراً طويلاً - أدى لاستشهاد ٨٠٠ ألف عراقي - هل

من نهاية له؟

* أصبح واضحاً أنه لا مجال للخروج من الحصار إلا إذا رافق الحصار على كل شروط الأمم المتحدة، واعتقد أنه ينبغي ألا يشعر أحد بالسعادة تجاه ما يعانيه الأهل في العراق وليبيا، إنما لابد أيضاً من أن ندرك أن ما لعائيه الآن هو لمن سياساتنا في الماضي حين كنا نتصرف وطنياً ولم نتصرف قومياً، أصبحنا - نحن العرب - ندفع الثمن الآن

* ما رأيكم فيما يدور الآن من تسويات استسلامية مع الكيان الصهيوني؟ حقيقة ما يتردد حول سماحكم لليهود اليمنيين بالهجرة للكيان الصهيوني؟

* متوقفنا من ذلك وأضجع، فاليمن ملتزمة بالاتصال مع «ما أسماه بإسرائيل» إلا حين يتصلح معها آخر طرف عربي، وأما حكاية سفر اليهود اليمنيين، فإننا لا نستطيع أن نمنع مواطننا يمنياً من الحق في الخروج والسفر خارج اليمن وهو حق يكفله القانون والدستور لكل اليمنيين.

* ما مستقبل الوحدة اليمنية عقب التطورات الأخيرة التي شهدتها بلادكم؟

* إن اليمن على عتبة انطلاق جديدة واستعادة لوضعها الطبيعي: يمن موحدة وستظل موحدة إلى الأبد، وعلى الآخرين أن

يتعاملوا معها على هذا الأساس، حتى يمكنوها من أن تكون عامل أمن واستقرار بالمنطقة كلها. واعتقد أن اليمن سوف تكون دائماً رابداً واثقاً قوياً يدعم كل أشقاء العرب، ويسعى لإصلاح علاقاتها بهم.

* ما موقفكم من التيار الإسلامي في اليمن الموحدة عقب الأحداث الأخيرة؟

* التجمع اليمني للإصلاح -الذي يضم الفصائل الإسلامية- هو حزب شارك في التجربة الديمقراطية والدفاع عن الوحدة اليمنية، وهو حزب ضد التطرف والعنف والإرهاب وما حدث في عدن من أعمال غير مسئولة.. قام بها بعض المتطرفين، إن السلطة في اليمن كانت ومازالت وستظل ضد التطرف الديني.

* حدثنا عن آخر التطورات على الصعيد اليمني؟

..وعلى الصعيد اليمني.. لقد خلفت الأحداث الأخيرة خراباً ودماراً، ودعوا الأشقاء العرب لدعمنا لتجاوز هذه الآثار، حيث التزمت القيادة اليمنية بتعاليم الإسلام السمحاء بالفر العام عن كل من غررت بهم شرذمة الردة والانفصال والفتنة التي توتت في أحضان الشيوعية الدولية وتشربت بالفكر الماركسي اللينيني، وبالمعمل عاد المغر بهم لوطنهم واستعاد الكثير منهم سابق أعمالهم، ونجحنا في تضعيد الجراح وتعليق الرافق.

* ماذا تقول لجيران اليمن الذين نامروا الانفصاليين؟

* أقول: إننا سنظل دوماً نسعى وبكل جد وصدق إلى تحقيق التفاهم والتعاون مع جميع الأشقاء على أساس من الاحترام المتبادل إلى حل أي خلافات عبر الحوار وبالوسائل السلمية وبما يضمن الحقوق والمصالح المشروعة لكل الأطراف.



السلامة

المصدر:

القائمة

1998 44 Y

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة

صنعاء - وكالات الأنباء: أصدر الرئيس اليمني على عبدالله صالح قراراً جمهورياً بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني، وقد اختير محمد الكريم الإيراني وزيراً للخارجية وثائباً لرئيس الوزراء والعميد يحيى المتوكل وزيراً للداخلية، كما اختير العميد الركن عبدالله الملك على السباني وزيراً للدفاع.



المصدر: المذرة الكونية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٦ / ١٠ / ٧

الاشتراكي استبعد قادة المعارضة الجديدة حكومة يمنية جديدة من « المؤتمر » و « الإصلاح »

■ عدن - رويتر ، اصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مرسوما بتعيين حكومة يمنية جديدة برئاسة رئيس الوزراء عبد العزيز عبدالغني. وضمت الحكومة الجديدة التي تشكلت اساساً من اعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح وحزب التجمع اليمني للإصلاح، تسعة وزراء جدد.

وكان من أبرز التغييرات في التشكيل الوزاري الجديد تعيين عبد الكريم الارياني وزيراً للخارجية، وكان الارياني يشغل منصب وزير التخطيط في الحكومة السابقة. وعين محافظ البنك المركزي السابق محمد احمد الجفيد وزيراً للمالية في حين عين وزير المالية السابق علوي صالح السلاهي محافظاً للبنك المركزي.

وعين رئيس الأركان السابق العميد عبد الملك السبياني وزيراً للدفاع. وحصل حزب المؤتمر الشعبي العام على ١٦ منصباً وزارياً وحزب الإصلاح على تسعة مناصب وعين الثمان من المستقلين في مجلس الوزراء الجديد.

واحتفظ حزب المؤتمر الشعبي بجميع الوزارات الرئيسية ومن بينها الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية والمالية ولكنه تولى عن وزارة التعليم لحزب الإصلاح.

وقالت مصادر سياسية ان حزب الإصلاح الذي يتزعمه رئيس البرلمان الشيخ عيد الله بن حسين الاحمر سعي أثناء المشاورات التي سبقت تشكيل مجلس الوزراء الجديد إلى الفوز أيضاً بوزارتي الداخلية والأعلام.

وتولى وزارة الأعلام وزير الخارجية السابق محمد سالم باسندوه وهو مستقل. واحتفظ فيصل عثمان بن شعلان وهو مستقل أيضاً بوزارة النفط والموارد المعدنية.

من جهة أخرى قال مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني ان الحزب استبعد بضعاً من أعضائه الكبار بعد ان كونوا جماعة في الملأى تعارض زعامة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

وقال عثمان عبد الجبار عضو المكتب السياسي للحزب في حديث هاتفى لرويتز ان الحزب ذكر في اجتماع عقد في صنعاء انه لابد من اعتبار ان ثلاثة من أعضائه اقبلوا من الحزب وهم سالم صالح محمد وحيدر ابو بكر العطاس وصالح عبيد احمد.

وقال ان قرار ابعادهم يقوم على اساس ان اي نشاط مماثل يجب ان يكون له اساس وطني أو محلي.

وكان محمد نائباً لعللي سالم البيضن



المصدر: السياسة الكويتية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/١١/٧

عندما كان زعيمها للحزب الاشتراكي وشغل العظاس منصب رئيس الوزراء في حكومة اليمن المتحد والدولة الانفصالية في الجنوب وكان احدث اعضاء سابقا في المكتب السياسي للحزب.

وكان البيض من السياسيين اليمنيين الذين ذهبوا إلى المنفى بعد الحركة الانفصالية القليلة. وأعلن بعضهم الشهر الماضي تكوين تحالف جديد باسم الجبهة الوطنية المعارضة وذكروا انهم لا يستبعدون إصدار أوامر بالانضال المسلح ضد صالح.

وكان التحالف الذي يضم مسؤولين من الحزب الاشتراكي وسياسيين آخرين ساندوا الانفصال في بيان صدر في لندن الشهر الماضي ما وصفوه بأنه الدكتاتورية العسكرية القليلة التي يمارسها صالح.

ولكن أعضاء آخرين في الحزب الاشتراكي ظلوا في اليمن بعد الحرب .

وأعاد الحزب تنظيم نفسه ومن الممكن أن يقوم بدور في الحكومة اليمنية التي ستشكل قريبا. وقالوا في اجتماع الشهر الماضي إن أي جماعة معارضة في المنفى ستكون غير قانونية.



المصدر : العالم الجديد
القاهرة

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**صنعاء ترحب
بفتح الأسواق**

■ الأمم المتحدة - رويترز

دعت الأمم المتحدة في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنهاء مقاطعة السلع الناعمة وإنهاء إغلاق الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية اليمنية.



٨ - ١٠ - ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد الله الأصم في حديث مع الشرق الأوسط

الإجراءات ضد الحريات تفسح المجال

للمعارضة

والحوار هو الطريق الوحيد

للمصالحة في اليمن

لندن: من لطفي شطارة

كشف عبد الله الأصم - أحد القادة اليمنيين الجنوبيين المشاركين في الجبهة الوطنية للمعارضة - عن اتصالات يجريها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مع الزعيم الجنوبي علي سالم البيض - الموجود حالياً في عمان - وكذلك مع بقية القيادات الجنوبية الموجودة في الخارج. وأكد الأصم - في حديث له للشرق الأوسط - دعوة المعارضة التي فتح صفحة المصالحة السياسية الشاملة بين جميع الأطراف في اليمن، وقال إن «الملكيين والجمهوريين قد تصالحوا بعد قتال استمر 7 سنوات، وحسموا خلافاً وصراعاً سياسياً وعسكرياً دامياً. وفي ما يلي نص الحديث:

● ما هي ظروف وأسباب إعلان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)؟
كان لا بد بعد ان انتهت الحرب في اليمن باحتلال قوات الشمال للمحافظات الجنوبية، ان تتداول القوى الوطنية في عموم اليمن، وخاصة في المحافظات المتضررة، الموقف وملايساته، وان تختار طريقاً لا يلحق المزيد من الضرر والمعاناة بشعبنا اليمني عامة، ومواطنينا من أبناء المحافظات الجنوبية خاصة، في ضوء ما تم البحث فيه، ونتائج الحرب، والروح السائدة داخل اليمن، والدعوات الخيرة من أشقاء اليمن، والتوجه السائد في اوساط المجتمع الدولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم 934 و 931، وما أعلن على لسان الإدارة الأميركية وما تردد على لسان رئيس الوزراء البريطاني خلال جولته الأخيرة في المنطقة.

كل هذه الجهات التي اشرت اليها دعت وما زالت تدعو الى الشروع في حوار سياسي بين الأطراف اليمنية المعنية، لتتمكن من التوصل الى مصالحة سياسية شاملة، اعتقد - كما

يعتقد كل العقلاء في اليمن - ان مضمون «وثيقة العهد والاتفاق» - التي وقعت في العاصمة الاردنية عمان - توفر إطاراً لمل هذه المصالحة، وتساعد اليمنيين في السلطة وخارجها، داخل اليمن وخارجها، على ان يشقوا طريقاً ربما يكون صعباً، وربما يكون طويلاً، لتحقيق استقرار فعلي وانفراج حقيقي يعالج التدهور السائد في النواحي الاقتصادية خاصة، ويخفف من آثار التعقيدات الاجتماعية التي كانت حصيلة للحرب، وما زالت تغلق وتؤرق كل من في الجنوب، بحكم المعاملة غير المتكافئة، والفرص غير المتساوية بين مواطنين من شمال الشمال، ومواطنين من جنوب وشرق ووسط اليمن.

● تدعو الى مصالحة - كما ورد في بيان اعلان قيام الجبهة الوطنية للمعارضة، ولكن صنعاء ترفض مبدأ المصالحة، وتعتبرها جارية في الداخل.

● مرة أخرى صنعاء ترتكب خطأ جسيماً في رفض كل دعوة للخروج من المأزق، باتباع اسلوب الحوار المتكافئ، سعياً نحو مصالحة متكاملة، تضع حداً لما هو سائد من تدهور عام في اليمن، وتعيد للمحافظات الجنوبية اعتبارها، وتجعلها تقف على قدم المساواة مع محافظات شمالية، بحيث يتساوى اليمنيون في الحقوق والواجبات، لا بد من إعادة صياغة للعلاقة بين حضرموت والمهرة وبين حجة وصعدة، وبين صنعاء وعدن وبين تعز ولحج، وكل المحافظات اليمنية التي تعاني من خلل، وعدم تكافؤ في اساليب ومواقف السلطة المركزية القائمة اليوم في صنعاء.

واعتقد ان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح يدركان حقائق كثيرة، كلها تصب في خانة الحاجة الماسة لليمن، في ان يسود الهدوء والوثاق والوفاء لكل أبنائه، وان لا تتحكم قلة من اليمنيين في

مصير اغلبية، سواء كانت في الجنوب أو اغليته في الشمال، مثل بكيل كبرى قبائل اليمن، أو اغلبية في محافظة حضرموت الجنوبية. واعتقد ان صنعاء ترتكب خطأ جسيماً وهي تتجاهل حاجتها الماسة كنظام الى تسوية ومصالحة وطنية، وتتجاهل دعوات خيرة من اشقائنا في المنطقة، وتتجاهل رغبة دولية يعبر عنها مجلس الأمن وتعبير عنها بول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، فإلّا كل يدعو الى حوار ووثاق ومصالحة، ولا اعتقد ان ما يصدر عن صنعاء من رفض لهذه الدعوات يخدم اليمن واليمنيين، بل بالعكس تحلب على اليمن المزيد من المتاعب والمخاطر.

● ما هي الخطوات اللاحقة عقب تشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة؟

منذ وقت مبكر اتخذت قيادة جبهة المعارضة خطوات لتوعية قطاع كبير من أبناء اليمن في عواصم عربية بالاهداف والوسائل التي حددت في وثيقة التأسيس المعلنة في لندن يوم الجمعة الماضي، وكما جرى ترتيب الاتصال بقيادات سياسية داخل اليمن، تواجه نفس الظروف والتعقيدات، وتتعرض لاجراءات قمعية، مثل تعطيل صدور صحفها، بسبب اجراءات وزارة الاعلام ضد كثير من الصحف الحزبية والمستقلة.. كما تدخلت أجهزة حكومية لإحداث انقسامات واشتباكات في احزاب سياسية تخطى بثقة المواطن اليمني، مثل التجمع الوحدوي اليمني، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، وصحف اهلية أخرى مثل «التجمع»، و«الشعوري»، و«الأيام» المستقلة، كما داهمت أجهزة الأمن مقر صحيفة «يمن تايمز» الناطقة بالانجليزية في اليمن - واعتقلت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٤

رئيس تحريرها (الدكتور عبد العزيز السقاف) ونهبت معظم الأجهزة من مبنى الصحيفة.

كل هذه الممارسات والتعديلات على وسائل الإعلام، واتجاه السلطة في صنعاء إلى انتهاك حقوق الإنسان والدستور، والاتفاق على «وثيقة العهد والإنفاق»، وتجاهل كل ما من شأنه أن يكرس ويعزز رغبة المواطنين اليمنيين في ممارسة ديمقراطية دون شوائب، هذا هو الواقع المعاش اليوم في اليمن، ومن هذا الواقع المخيف تكون رأي عام في الداخل، يشكك في نوايا التحالف القائم بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، من أنه ليس هناك قدر كاف من المصادقية في دعواتهم إلى التمسك بالدستور، وتشجيع الممارسة الديمقراطية والتصدي لأي انتهاكات، أو تجاهل متطلباتها.

وما يحصل في الواقع هو عكس كل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية في صنعاء، وهذا يجعل مجال العمل الوطني مفتوحاً لكل القوى المتضررة من هذه الممارسات الخاطئة، كما أنه يفسح المجالاً لاستجابات دولية وعالمية تدبر التجاهل السافر من جانب صنعاء لما سبق، وقد وصلت أنباء ذلك إلى الدوائر المهتمة بحقوق الإنسان وحرية التعبير والممارسة السياسية الديمقراطية لكل أبناء اليمن بالتساوي والتكافؤ.

● عند إعلان تأسيس الجبهة وصلكم الرئيس اليمني بأنكم «مجاهدين هاديين باركين» وشكك في نجاح الجبهة في تحقيق أي مكاسب؟

لقد تعوينا سماع كثير من هذه الصفات الممجوجة في التعامل السياسي، خاصة عندما يكون مصدرها أعلى مسؤول في قمة النظام. وليس من يطالب بحقه السياسي المشروع بمجنون، وليس كذلك أيضاً من انبرى ليؤلف الظلم والتعديلات ضد حقوق الإنسان، وحقوق المواطنين في عموم اليمن خاصة في الجنوب مجنوناً. ولكن كما يقول المثل

المتداول بين أبناء اليمن وخاصة في صنعاء: «أن المجنون داخل».

● ما هي أساليب العمل التي ستتبعها الجبهة لتحقيق أهدافها؟

نحن ننادي بحوار، بمعنى التشاور والبحث بصوت عال عن تسوية سياسية مرضية، نتيجة اتصالات مباشرة وغير مباشرة وحوار بين الأطراف اليمنية المعنية، ونتيجة محادثات تفصي إلى مصالح وطنية شاملة، نهتدي بقوله تعالى «وجادلهم بالتتي هي أحسن»، وبالتالي نحن حريصون أن تكون لغة الحوار الجاد والملتزم والواضح هي التي تسود.

لأنه إذا ما تم لليمنيين أن يلتقوا حوله ويتفقوا عليه مجسداً بوثيقة العهد والاتفاق، يجب أن يكون أساساً لتسوية سياسية تهنئ حالة الانقسام

في العلاقات السائدة في اليمن ونشهي حالة القلق والشعور بعدم الطمأنينة، والشعور بالارادة التي أعقبت الحرب واحتلال القوات الشمالية للمحافظات الجنوبية، وبالتالي الدخول في مرحلة من التعاون المكافئ، والجهود المشتركة للانتقال باليمن من حالة التمزق والصراع إلى وضع أفضل.

● ألا تلاحظ أن صنعاء تحاول سباقكم في تطبيع الأوضاع، وتشكيل الحكومة وتعديل الدستور، في الوقت الذي أنشغلتم في ترتيب الاعلان عن قيام المعارضة؟

لو كان هناك تنافس أو سباق نحو خير اليمن، وتحقيق مصلحة عليا للمواطن اليمني، وأخراجه من حالة العدم والضيق الاقتصادي، وعدم الشعور بالأمن والاستقرار، لو كان هذا التنافس بين السلطة القائمة في اليمن وبين المعارضة لوفرنا على بعضنا البعض الكثير من التعب والوقت. ولكن التشكيل الجدي للحكومة والتعديلات التي شملت عددا كبيرا من مواد الدستور خلال أيام، تعتبر سابقة خطيرة تعكس استهانة من جانب القائمين على شؤون اليمن بأهمية احترام مواد الدستور، وحقوق الأمة في أن تستقضي في كل شأن صغيراً كان أو كبيراً. قبل أن تواجه بحالة الأمر الواقع.

إن الحكومة التي جرى تشكيلها أول من أمس ستجد الطريق طويلاً مليئاً بالاشواك، ولن يكون سهلاً على أي من كان في الحكم اليوم أن يثقل على المشاكل الاقتصادية والمتاعب الاجتماعية التي تواجهها اليمن، وطريق الخلاص والنجاة الوحيد هو حوار وطني يقود إلى مصالحة سياسية شاملة، أساسها «وثيقة العهد والاتفاق»، أما محاولة الاعلان عن تعديلات دستورية، وعن حكومة جديدة فكلها محاولات لالهاء الجماهير في اليمن عن واقعها المأساوي الذي تعيشه.

واكرر أننا في حركة المعارضة (موج) نعد أبنائنا نحو كافة القوى الوطنية في الداخل، ونحو عناصر السلطة الموجودة في الداخل أيضاً، وندعو مخلصين إلى حوار سريع وعاجل بين كافة الأطراف المعنية كما حصل في الماضي بين طرفي الصراع في صنعاء عقب ثورة 26 سبتمبر (أيلول) حين التقى ملكيون وجمهوريون في الطائف وحسموا خلافاً وصراعاً سياسياً وعسكرياً دامياً دام أكثر من 7 أعوام.

ويحضرني أن تشير إلى أن عدداً كبيراً من أركان النظام في صنعاء كانوا في الصف الملكي، وحاربوا مع أخواننا في الجانب الملكي، ضد أخواننا في الجانب الجمهوري، وأذكر من هؤلاء العميد أحمد فرج والعميد محمد عبد الله صالح، الذي كان في الجانب الملكي أيضاً، ثم انتقل إلى مجموعة الحراسة للعميد هادي عيسى في عهد لاحق. وكذلك أحمد

ومحمد أسماعيل كانوا من أنشط الضباط المقاتلين في صفوف الملكيين ضد النظام الجمهوري.

للتاريخ يعيد نفسه بشكل أو بآخر في اليمن، وحقائق التاريخ تؤكد أن اليمنيين الذين قبلوا بالتفاوض واستيعاب معارضة يمنية. هم اليوم الذين يعارضون دعوة للمصالحة، ولكن سريعاً في اعتقادي سيجدون أنفسهم في حاجة ملحة لفتح حوار مع قوى المعارضة خارج اليمن، وسيجدون استجابة سريعة من جانب المعارضة.

● بينما تطالبون بإجراء مصالحة سياسية شاملة لطى صفحة جديدة، تؤكد صنعاء استمرارها على مطالبة الدول التي لجأت إليها القيادة الجنوبية بتسليم تلك القيادة لحاكماتهم، فكيف ستجري المصالحة؟

لقد سلم الناس الشعارات وتفرغ المضامين السياسية من معانيها الحقيقية، وأصبح يساء استخدام الكلمات، أما عن جهل وأما عن تجاهل لواقع جديد يعيشه العالم اليوم، ليس في القانون الدولي أو العلاقات بين الدول ما يبيح لمسؤول في صنعاء أن يطالب بحكومات ذات سيادة في أراضيها بأن تسلم عناصر معارضة سياسية، البعض منهم كان يحل مواقع أساسية في النظام نفسه.

لقد خرج المشير عبد الله السلال - رحمه الله - إلى العراق وعزل واستقر في مصر، وقيل فيه الكثير، ولكنه عاد بعد زمن طويل إلى صنعاء، وكان القاضي اليراني لاجئاً سياسياً في القاهرة، ثم عاد ليكون رئيساً للمجلس الجمهوري في صنعاء، وكان عبد الرحمن الجفري زعيماً لحزب سياسي له نشاط ومكانة في اليمن، خرج منه ليعود إليه وسيعود إليه في أي وقت، وكان حيدر الخطاس رئيساً للوزراء، وعلي سالم البيض كان نائباً لرئيس الجمهورية، واعتقد أنه من المعيب جداً أن يعلن نظام أنه قرر أن يطالب بولا شقيقة أن تسلمه وموزاً كانت شريكة له في السلطة.

● تردد كثيراً أن هناك اتصالات مستمرة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والقيادة الجنوبية في الخارج، ما هي طبيعة هذه الاتصالات؟

معشروف عن اليمنيين أن اتصالاتهم لا تقطع، حتى أن كانوا سياسياً على طرفي نقيض، وقد اعتاد علي عبد الله صالح أن يتصل بعلي سالم البيض في مسقط، ويكلف من يتصل بالبيض أيضاً، وتكررت اتصالاته مع عبد الرحمن الجفري والخطاس وسالم صالح، حتى مع العميد عمر الخطاس - الذي عين رئيساً لهيئة الأركان العامة في الجنوب - وآخرين، وهذه الاتصالات لا تخرج عن تسلية اليمنيين بعضهم بعضاً، ولكنها لا يمكن أن تشير إلى احتمال بدء حوار سياسي جاد بين صالح والمعارضة.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجار اليمن غير متحمسين لرئاسة عبد الغنى للحكومة الجديدة

□ صنعاء - محمد علي الديلمي :

اعربت بعض الدوائر السياسية والاقتصادية اليمنية عن عدم ارتياحها لرئاسة عبد العزيز عبد الغنى للحكومة الجديدة.

ففي تصريح خاص «للعالم اليوم» قال محمد حسن الزبيري نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية : «اننا لسنا ضد ترشيح عبد الغنى لتشكيل الحكومة، لكن ما نخشاه ان يعجز عن انتشال اليمن من الوضع الاقتصادي الخانق الحالى، خاصة ان سياسة الاقتصاد الحر

تتطلب مرونة، في حين ان عبد الغنى من انصار سياسة ترشيح الاستيراد، وسبق له ان استخدمها اكثر من مرة وقد أدت الى نتائج سلبية على رأسها زيادة التهريب وانخفاض قيمة الريال وهجرة رؤوس اموال يمنية الى الخارج تقدر بحوالى 33 مليار دولار».

إلا ان الزبيري استدرك قائلا : «لكننا مع ذلك نظل نتفاءل بالمستقبل» . ■



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٨ - ١٠ - ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خروج مجاهد أبو شوارب... ووزير كان في كل الحكومات

حكومة اليمن : محاولة لفلء الفراغ الاشتراكي والاصلاح تمثل خصوصاً عبر تيار الاخوان

□ صنعاء -
من خير الله خير الله
وفيهل مكرم:

■ تعطي الحكومة الجديدة التي أعلنت مساء أول من أمس في اليمن فكرة عن المرحلة الجديدة التي دخلها البلد، مرحلة الائتلاف الثنائي الذي هو في الواقع ثلاثي إذا أخذ في الاعتبار إضافة إلى وزراء جيزبي المؤتمر والاصلاح، أولئك الذين انضموا إلى المؤتمر من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد. فمن اصل ٢٥ وزيراً (بينهم أربعة يحملون أيضاً لقب نائب رئيس الوزراء)، هناك أربعة وزراء كانوا ينتمون إلى الحزب الاشتراكي أيام علي ناصر وما لبثوا ان انضموا إلى المؤتمر. والأربعة هم السادة: عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية وأحمد مسعود حسين وزير النقل (كان وزير الامن في الجنوب قبل أحداث عام ١٩٨٦ وصدر عليه حكم بالاعدام) ومحمد عبدالله البطاني

وزير الماسينات والشؤون الاجتماعية والعدل (كان وزيراً للداخلية قبل أحداث ١٩٨٦) وعبدالله أحمد غانم وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب. وإذا أضفنا إلى هؤلاء نائب رئيس الجمهورية اللواء عبدربه منصور هادي الذي صدر عليه حكم بالاعدام بعد أحداث عام ١٩٨٦ والمعمد عبدالله علي علوية الذي عين رئيساً للاركان وكان يشغل المنصب نفسه قبل أحداث ١٩٨٦ وحكم عليه بالاعدام أيضاً، يتبين ان ثمة محاولة جديدة لتبذله صنعاء لسد الفراغ السياسي الناجم عن حال التفكك التي يعاني منها الحزب الاشتراكي الذي انتقل من بقي من قيادييه في الداخل إلى المعارضة مجبرين غير مذبزين.

وينقسم المراقبون في شأن قدرة هذا الحزب الثالث في الائتلاف، وهو طرف يصير على انه جزء لا يتجزأ من المؤتمر الشعبي العام، على سد الفراغ الاشتراكي ومعالجة الوضع المتدهور في المحافظات الجنوبية والشرقية. ويرى المتشائمون ان

مشكلة الجنوب لم تعد مرتبطة بالاشتراكي بقدر ما هي مرتبطة بتوازن سياسي عام لا تحققه الا مصالح وطنية أشمل من التي تحققت حتى الآن. لكن المراقبين يجمعون في المقابل على ان الرئيس علي عبدالله صالح هو الرابع الأول من كل الذي حصل، ثم يأتي بعده تجمع الاصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والذي بات يتولى حقائب حساسة في الحكومة. فالاصلاح يشغل ثلاث حقائب سيادية هي التربية والتعليم والتجارة والادارة المحلية إضافة إلى خمس وزارات أخرى مهمة بينها العدل والصحة والأوقاف والكهرباء والمياه والثروة السمكية. ورغم اصرار الاصلاح على حقبة التربية مع ما يعنيه ذلك على صعيد تغيير البرامج التعليمية في البلد مستقبلاً، الا انه لم يتمكن من الحصول عليها الا بعدما قبل على مضض تولي وزارة التموين والتجارة مع ما تعنيه من مشاكل في بلد مثل اليمن. وهو قبل ذلك بشروط أبرزها ان الاصلاح يتولى كل شؤون

الوزارة عبر فريق عمل متماسك يندرج اليه.

ولكن أي اصلاح هو الذي دخل الحكومة بهذه القوة؟ يبدو ان تيار الاخوان المسلمين هو الممثل الحقيقي للاصلاح في الحكومة من خلال تولي أربعة من المؤسسات لحركة الاخوان في اليمن وزارات التموين (السيد محمد عبدالوهاب الجباري) والأوقاف (الدكتور غالب القرشي) والصحة (الدكتور نجيب غانم) ومنصب نائب رئيس الوزراء (الدكتور عبدالوهاب الانسي). وعلى رغم ان الدكتور عبدالوهاب النيلي ينتمي اصلاً إلى التيار الهاشمي، الا ان الاصلاح قصد من تعيينه تقديم نموذج لقدرة الحزب على اختراق التركيبة الاجتماعية للبلد. كذلك الحال بالنسبة إلى الشيخ محمد حسين دماج (وزير الادارة المحلية) الذي يغلب انتماءه الحزبي على انتمائه القبلي. وينطبق الشيء نفسه على بقية وزراء الاصلاح إذ ان المهندس



عبدالله محسن الاكوع (وزير الكهرباء) هو من الجيل الثاني في حركة الاخوان، كذلك الدكتور عبدالرحمن بالفضل الذي اظهر الإصلاح قوته باعادته الى الحكومة وان في وزارة اخرى (كان في التموين وصار وزير الثروة السمكية) بعدما كان الرئيس اليمني جمد وضعه في الحكومة السابقة اثر خلاف بينه وبين نائبه الذي ينتمي الى المؤتمر. وكذلك الامر ايضاً بالنسبة الى السيد عبده علي قباطي وزير التربية.

وحتى داخل تيار الاخوان نفسه نجد ان هناك توازناً بين الوزراء من ناحية التمثيل الجغرافي فالأنسي من صنعاء والديلمي هاشمي من ذمار وعبد قباطي وغالب القرشي هما من تعز ونجيب غانم من عدن وعبدالرحمن بالفضل من حضرموت ومحمد عبدالوهاب والجباري من ذمار ودماج من شبوح إب. وحتى داخل المؤتمر نفسه برز توازن جغرافي فمن تعز جاء عبدالعزیز عبدالغني والدكتور عبدالوهاب راوح وزير الشباب والرياضة ومحمد احمد الجنيد وزير المال. ومن صنعاء يأتي العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية والعميد عبدالملك السنياني وزير الدفاع والسيد يحيى الدش وزير الثقافة والسياحة واحمد الأنسي وزير المواصلات ومن عدن عبدالله غانم ومن شبوة احمد مساعد حسين ومن حضرموت عبدالقادر باجمال والدكتور عبدالكريم الأرياني من إب والسيد احمد سالم الجبري من الحديدة.

وكان ملفتاً خروج العميد مجاهد ابو شوارب من الحكومة ويبدو ان الرئيس علي عبدالله صالح اراد تنفيذ ما تعهده في شأن عدم ادخال الحكومة شخصيات لم تتخذ من وجهة نظره مؤلفاً واضحاً من الحرب والانفصال وبقي الشيخ مجاهد مستشاراً للرئيس الى جانب السيد حسن مكي والسيد حسن السلافي. كذلك خرج من الحكومة وزير الاعلام السيد حسن الوزري الذي كان للإصلاح مأخذ عليه والسيد عبدالله الكرشمي الذي كان خروجه مفاجأة الحكومة الجديدة باعتباره وزيراً في كل الحكومات اليمنية منذ ٣٢ عاماً، اي منذ اعلان الجمهورية. يبقى ان الاعلان عن الحكومة الجديدة في اليمن لم يطر فقط شعوراً بالارتياح، ان ثمة مأخذ في الشارع على غياب الاختصاصيين خصوصاً ان الشعار المرفوع هو ان الحكومة الجديدة هي حكومة البناء والإصلاح. كذلك بدا ان حركة تبديل الحقائق بين الوزراء غير موفقة، وربما كان الفضل مثل على ذلك حلول محافظ البنك المركزي مكان وزير المال الذي شغل بدوره منصب المحافظ في حين ان الشارع يشكو من غياب السياسة النقدية الواضحة.

وثمة مؤشر آخر الى عدم ارتياح الشارع هو انه في حين ترفع الحكومة شعار الإصلاح المالي والإداري، عين السيد صادق امين ابو راس وزيراً للخدمة المدنية رغم انه كان ناجحاً في وزارة الزراعة التي تولاه في الحكومة السابقة.



المصدر :
الأهرام
القاهرة

التاريخ :
٨ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحيفة الحزب الاشتراكي اليمني

عسكريون يقاتلون المنازل في عدن ويستولون عليها

صنعاء - وكالات الأنباء - توقعت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني، أن تشهد مدينة عدن اضطرابات أهلية واسعة بسبب استمرار ظاهرة اقتحام منازل المواطنين بالمدينة والاستيلاء عليها. وقالت الصحيفة أن عملية الاقتحام تتم غالباً تحت تهديد السلاح ويشترك فيها أحياناً عسكريون نظاميون. وعلى صعيد آخر، ذكرت الصحيفة أن هناك مفاوضات تجري بين قيادات رسمية وقيادات تنتمي إلى تنظيم «الجهاد» في محافظة أبين لإخلاء المواقف التي استولى عليها التنظيم أثناء الحرب في زنجبار والحصن وغيرها.



المصدر : المجلات :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ من ١٩٧١

استبعاد الحزب الاشتراكي من الحكومة الجديدة

اليمن :

الداخل وهو يمتلك الطائرات والصواريخ وترسانة السلاح الضخمة لن يفلح في التآمر من الخارج . وكانت جبهة معارضة قد أعلنت في الخارج تضم رابطة أبناء اليمن وممثلين عن الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع الوطني وشخصيات مستقلة باسم « موج » أعلنت رفضها نتائج الحرب وطالبت بالعمل على تحقيق مصالح شاملة ووضع أسس لاقامة وحدة تستند الى مضمات وثيقة العهد والاتفاق وأجراء استفتاء شعبي عليها وأنهاء التحالف العسكري الاستخباراتي الفئوي والتزام النهج الديمقراطي وتصبح مسار علاقات اليمن مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية . وردا على إعلان جبهة المعارضة في لندن قالت مصادر صنعاء « ان هذه النشاطات المشبوهة ماضى الاموال

اصدر الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قرارا عاجلا لمراقبين وهو تعيين اللواء الركن عبد ربه منصور نائبا لرئيس الجمهورية . واللواء منصور من اهالي محافظة ابين في الجنوب ومن انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد الذي كان يرأس « اليمن الجنوبي » قبل الاطاحة به على يد علي سالم البيض .

العملية الاخيرة التي انتهت بهزيمة قوات الحزب الاشتراكي في يوليو الماضي . وفي تعليق له على تعيين نائب الرئيس الجديد قال حيدر ابوبكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ورئيس الوزراء في « جمهورية اليمن الديمقراطية » التي أعلنت انهاء الحرب الاخيرة في الجنوب ، « عندما كان عبد ربه منصور وزيرا للدفاع تبين ان تعيينه مجرد لعبة مؤقتة ، لعل صالح لا يستطيع ان

وكان علي ناصر في لجا الى صنعاء ولجا معه اللواء عبد ربه منصور عام ١٩٨٦ بعد أحداث عدن . ويتولى اللواء منصور منصب نائب الرئيس بترلي منصبه الذي كان يتولاه كوزير للدفاع وهو المنصب الذي تولاه العميد الركن عبدالله البيهري الذي كان رئيسا لهيئة الاركان العامة قبل ابعاده في العام الماضي نتيجة خلاف مع وزير الدفاع السابق علي هيثم قاسم طاهر الذي كان من قيادات الحزب الاشتراكي الذي هزم في الحرب

للمخطط التآمري الخياني الذي استهدف ضرب وحدة الشعب اليمني ذلك المخطط الذي سقط الى الابد في يوليو ١٩٩٤ وكان الاجدى بالمتأمرين ان يتواروا عن الانظار بعدما افترض امر ارتكابهم ابيض جريمة في تاريخ اليمن المعاصر . وان الأحداث أثبتت ان وحدة الشعب اليمني اقوى من كل المؤامرات ومن كل الاموال المندسة التي قبضتها رموز الخيانة والانفصال ولا تزال قبضتها من اجل مواصلة تآمرها على وحدة الوطن ونظامه السياسي . من ناحية اخرى حذر مسئول في الادارة الامريكية حكومة صنعاء من التمادي في علاقتها ببغداد في الوقت الذي نفى فيه وزير خارجية اليمن وجود اي علاقات متطورة مع العراق وقال « ليت لنا أية علاقات غير طبيعية او مشبوهة مع بغداد ونحن نقدر مدى

يسمح لجنوبي باحتلال هذا المنصب ، وقد استخدم عبد ربه لفترة محددة ثم رمى جانبا وما تعينه نائبا للرئيس سوى الاذاحة من منصب وزير الدفاع تطبيقا للمثل الانجليزي القائل « ادفعه الى اعلى كي تدفعه الى الخارج » .

من ناحية اكد الرئيس علي عبدالله صالح ان الحزب الاشتراكي غير مؤهل للمشاركة في الحكومة المكونة من ائتلاف بين المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح .

واضاف « ان الحكومة اليمنية لا تعترف بالمعارضة في الخارج لان النظام السياسي والمبني على الديمقراطية في اليمن يكفل للمعارضة دورها في الداخل » وقال « ان المجموعة الانفصالية التي أعلنت عن نفسها في لندن مكانها مزبلة التاريخ » وقال ان الذي فشل في تأمره على الوطن من



المصدر : الحياة الشعبية

٩ أكتوبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد في حديث إلى «الحياة» أن وثيقة العهد «انتهت»

الأحمر : الشعب اليمني غير راض عما صدر من عفو وتسامح

[١] صنعاء -
من خير الله خير الله:



وهنا نص الحديث:

● مل انتم راضون عن مؤتمر
الاصلاح؟
- نعم، كل الرضا، عن المؤتمر
وعن نتائجه.
● وعن تشكيلة مجلس الشورى
للاصلاح هل ان القائمة التي انتخبت،
انتخبت برضاكم؟
- الحقيقة تمثلت كل المناطق وكل
اللغات وكل الشرائح كما جمع مجلس
الشورى بين الشباب والشيوخ
والعلماء والتجار والمتقنين. وتمثلت
فيه أيضاً كل المحافظات.
● ولكن من قراءة الاسماء لا يبدو

رفض الشيخ عبدالله بن حسين
الأحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع
اليمني للاصلاح ورئيس مجلس
النواب اليمني أي تفكير في العفو عن
القادة الجنوبيين الـ ١٦، على رأسهم
السيد علي سالم البيض والسيد
عبد الرحمن الجفري والسيد حيدر أبو
بكر العطاس، وقال ان الشعب غير
راض عما تم من عفو وتسامح،
وتساءل في حديث أجرته معه
«الحياة» أمس في منزله في صنعاء
«إذا شغل العفو الـ ١٦، فهل يعني
ذلك ان الذي ارتكب الجريمة هو
الرئيس علي عبدالله صالح الذي دافع
عن الوحدة».
واعرب عن رضاه التام عن
المؤتمر الأول الذي عقده حزبه وعن
نتائج المؤتمر، وشدد على ان اهم
شيء بالنسبة الى اليمن على الصعيد
الاقليمي هو «تحسين العلاقة مع
المملكة العربية السعودية ودول
مجلس التعاون الخليجي وتطبيعها».
واكد ان وثيقة العهد والاتفاق التي
وقعتها الأحزاب اليمنية في عمان في
٢٠ شباط (فبراير) الماضي «انتهت».

الجنوب ممثلاً بشكل كاف.
- لسنا هنا في صدد حسابات
بالمليم، لكن ليست هناك محافظة إلا
وتمثلت. مثلاً محافظة المهرة وهي
أبعد محافظة وأقرب محافظة ونشأ
الاصلاح فيها اقل من أي محافظة،
تمثلت بالثنين.
● كيف تنظرون الى دور الاصلاح في
المرحلة المقبلة، بمعنى كيف سيساعد في
تطوير المعايير السياسية في اليمن؟
- نحن راضين لانفسنا بان نكون
شركاء في السلطة في المرحلة المقبلة
حرصاً منا على خدمة البلد وعلى
اصلاح الامور وعلى السير بالبلد الى
ما فيه الخير والرخاء والازدهار وان
نبذل كل جهدنا من اجل تحقيق
طموحات هذا الشعب وان نبذل
قصارى جهتنا لخدمة هذا الشعب ما
استطعنا.
● لماذا تتخذون موقفاً ناسياً من
ممسالة العفو عن بعض قادة الاشتراكي
وغيره من الذين وريت اسمائهم في قائمة
الـ ١٦ الا تعتقدون ان الوقت حان لعفو
عن الجميع وتحقيق مصالحة وطنية؟
- لم نتخذ أي موقف قاس. موقفنا
وموقف المؤتمر الشعبي العام
اللتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الصحافة السعودية

٩ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الإعلامية والمعلومات

التاريخ :

والمسؤولين جميعاً في الدولة معتدل بخلاف رأي الشعب وما يريده الشعب، فالشعب ينتقد السلطة على التسامح الذي لا حدود له. والعفو الذي تم عن كل من ساهموا في المؤامرة والخيانة والجريمة الكبرى التي ارتكبها الانفصاليون في حق الشعب والوحدة. أن الشعب غير راض عما تم من عفو وتسامح، لكن السياسيين في الدولة والسلطة رأوا أن التسامح والعفو ليهما خير.

● بما أن العفو فيه خير لماذا لا يشمل الـ ١٦؟

- إذا شمل العفو حتى الـ ١٦، فهذا يعني أن الذي ارتكب الجريمة هو علي عبدالله صالح. إذا شمل العفو حتى قادة الاجرام فمن سيكون سبب ما حدث... علي عبدالله صالح الذي دافع عن الوحدة؟

● ألم يعد هناك مصدر قلق لكم بعد الذي حصل؟

- نحن متفائلون منذ ما قبل حصول ما حصل. واصبحنا بعد ذلك أكثر تفاؤلاً. وحتى عندما فجرت العصايلة المؤامرة الحرب وعلقت الاتصال كان لدى الكثير من التفاؤل وصبرحت به رداً على الاسئلة التي وجهت الي في مقابلات عدة. كنت متفائلاً بأن الأمور ستؤول الى الخير وأن النصر لنا وقتلتها عندما زارني مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد الأخضر الابراهيمي في اجتماع ضم عدداً كبيراً من أعضاء مجلس النواب من كل الاحزاب وتحدثت آنذاك وانهيت كلامي بالقول أن الوحدة أو الموت. قلت ذلك في اثناء الحرب عندما جاء الابراهيمي وقلت ان هذا رأي الشعب، الوحدة أو الموت.

● ولكن الآن اليس هناك مصدر لبعض القلق؟

- لم يعد هناك شيء اكبر واعظم وادنى من الذي حصل. فكل ما بقي هو سهل وكل ما بقي سنغلب عليه بعون الله.

● ماذا تعتقدون انه مطلوب من الحكومة الجديدة؟

- مطلوب منها الكثير والكثير. أولاً التخفيف مما يعانيه الشعب من غلاء وقلة المواد الغذائية ثم الإصلاح الإداري والمالي ثم استتباب الأمن والاستقرار ثم اعمار واصلاح ما تسببته الحرب وما تسببه الحرب الاشتراكي خلال السنوات الماضية.

● وعلى الصعيد الاقليمي؟

- على الصعيد الاقليمي ان اهم شيء هو تحسين العلاقة وتطبيعها مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون مع الجيران والاشقاء الاقربين، هذا اهم شيء وهو اهم من علاقتنا مع الدول الاخرى، جارك القريب ولا اخوك البعيد، هؤلاء نحن الاحب لهم وهم الاحب لنا.

● وثيقة العهد والاتفاق ما هو مصيرها في رأيكم؟

- هذه انتهت يوم هرب علي سالم البيض وحيد العباس من عمان. أنا كتبت تحفظي ساعة التوقيع بأنني موافق على الوثيقة شرط ان يعيدوا الى صنعاء وان تنتهي الازمة، لكنهم انتهوا الوثيقة بهروبهم من عمان.



المصدر : الديانة اليمنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩١

أدت اليمن الدستورية

رئيس الحكومة اليمنية الجديدة يتعهد العمل على إلغاء التقاسم

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ قال السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء اليمني أن حكومته ستسعى إلى إلغاء الإزدواجية والتقاسم اللذين كانا قائمين في السابق. واعتبر أن الحكومة الجديدة جمعت بين الكفاءات التي أثبتت جدارتها في الحكومة السابقة وتمثل الخبرة وبين الدماء الجديدة من الشخصيات المتخصصة ما يدفع الحكومة الجديدة إلى تنفيذ أولويات مهماتها للمرحلة المقبلة. وحدد عبدالغني هذه الأولويات في المؤتمر الصحفي الذي عقده ظهر أمس في القصر الجمهوري في صنعاء عقب أداء الحكومة اليمنية الدستورية أمام الرئيس علي عبدالله صالح. وقال: «تتمثل الأولويات في تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور وإعادة الأمن والاستقرار واحكام الناس إلى القانون وتنفيذ نظام الحكم المحلي باعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات. وتطبيق ذلك يبدأ عند وضع الموازنة العامة للعام ١٩٩٥ وسيساهم ذلك في الحد من المركزية وفي اعداد خطة تكفل تحقيق تنمية متوازنة في البلاد وتطبيع علاقات اليمن مع الدول المجاورة انطلاقاً من مبادئ الاحترام المتبادل».

وأوضح عبدالغني أن الاقتصاد اليمني منهك ومريض ولا بد من علاجات لاصلاح هذا الوضع لئلا تكون مرة، إذ لا توجد علاجات محالية بالعسل والسكر. ويتطلب الوضع تصحيحات من قبل الناس تتمثل في تنفيذ سياسة جديدة للحكومة الجديدة لمعالجة الاختلالات بدءاً بدرس خطة للحكومة السابقة تتعلق برفع الدعم الحكومي عن عدد من السلع الغذائية ومشتقات النفط التي لا تغطي قيمتها الحالية تكلفة النقل من مصانعها إلى اليمن، وكذلك بالنسبة إلى الكهرباء والهاتف.

وأضاف: «وصلت قيمة الدعم الحكومي للسلع والخدمات الاستهلاكية إلى ٧٠ بليون ريال وهو مبلغ كبير لا توجد مصادر إضافية لتغطيته إنما يضاف إلى العجز الموجود في الموازنة العامة. وحتى يمكننا تنفيذ مثل هذه السياسة لا بد من درسها من الجوانب كافة لئلا يتأثر المواطن وتتراكم المشاكل الاقتصادية». وأشار إلى أن حكومته ستعمل على ترشيد القطاع العام وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص في إطار تطبيق اقتصاد السوق الحرة حيث ستتم تصفية عدد من مؤسسات القطاع العام التي أصبحت عبئاً على الدولة. ونحن لسنا على استعداد للاعتماد على مصادر استثمارية بعيداً عن التنمية الموارد

كالنفط مثلاً، بل يهمننا التوازن في استخراج وتنمية الموارد في قطاعات النفط والصناعة والزراعة والخدمات لأن النفط وحده ليس عصاً سحرية ولكنه جانب مهم من جوانب الاقتصاد».

وذكر عبدالغني أنه ينظر إلى الجوانب الاقتصادية بأنه مجموعة قضايا مترابطة في إطار سلسلة واحدة من التكامل وينبغي أن تكون إجراءات الإصلاحات الجديدة تدريجية وشاملة حتى لا يشعر المواطن بثقلها ومتاعبها مرة واحدة».

وعن المناطق الحرة ومستقبلها في اليمن وخصوصاً في عدن قال: «إن فكرة المناطق الحرة قائمة، ولكن مدينة عدن تأتي في المقدمة. وقريباً ستكون المنطقة الحرة في عدن قائمة بالفعل وفي مساحة محدودة نظراً لموقعها المتميز في المنطقة إذ تستعمل في الربط التجاري بين الشرق والغرب ويمكن تحويلها إلى منطقة صناعية تخدم المناطق الأخرى».

وعلى الصعيد السياسي أشاد عبدالغني بالتعاون والتحالف والتنسيق بين حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ينتمي إليه وبين التجمع اليمني للإصلاح حليفه في الحكومة الجديدة. ورأى أن هذا الأمر «سهل عملية الائتلاف الحكومي لتقارب البرامج الانتخابية وطبيعة المهمات الراهنة. ونحن حاولنا الاستفادة من تجربة حكومة التقاسم الثاني في المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة وتجربة الائتلاف الثلاثي السابق. وهذا التحالف بين المؤتمر والإصلاح يختلف عن سابقه ونحن مطمئنون على إلغاء الإزدواجية ومظاهر التقاسم وما نتج عنها من مكائبات سياسية غلب عليها طابع الخلافات المستمرة».

وذكر أن هناك «وثيقة ائتلافية ستعلن قريباً وليست سرية. نحن نعتقد أننا اتخذنا كل ما من شأنه التغلب على مشاكل أو سلبيات قد نواجهها في المستقبل».

وأشار إلى أن الائتلاف الجديد في الحكم بين المؤتمر والإصلاح هو ترجمة منطقية للديمقراطية في اليمن لأنه تم وفقاً للدستور والانتخابات البرلمانية. وتعهد «إرساء أسس الديمقراطية على الصعيد العملي بإلغاء كل وسائل الرقابة على الصحف والوسائل الإعلامية وضمان التعددية الحزبية والسياسية وحرية الرأي والاجتماعات للمواطنين والتزام حقوق الإنسان التزاماً مطلقاً. ونحن على ثقة من دعم الرئيس علي عبدالله صالح الذي عملت تحت قيادته كرئيس لحكومات سابقة وكان يوماً يقدم الدعم الكامل ويعطي الصلاحيات الكاملة للحكومة».



المصدر : الحياة اللندنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ شهر ١٩٩٤

وعن قرار العفو العام الذي أصدره الرئيس اليمني بعد الحرب قال عبدالغني: «أعلن هذا القرار بعد الحرب واستفاد منه كثير من أبناء الوطن وكثيرون فضلوا البقاء في الخارج ومن عاد لم يسأل مطلقاً وطبقنا القرار نصاً وروحاً. وبالنسبة إلى تلك الفئة المطلوبة من قبل النائب العام فالإجراءات قائمة لاستكمال تقييمها إلى المحاكمة».

وكانت الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة السيد عبدالغني وزير عبدالغني أدت اليمن الدستورية أمام الرئيس علي صالح وعقدت أول اجتماع لها صباح أمس. وفي الاجتماع تحدث الرئيس عن سجل القضايا المطلوب من الحكومة الجديدة إنجازها في هذه المرحلة في ضوء الشعار المرفوع بحكومة البناء والأعمال والإصلاح الشامل».



المصدر:
المدينة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
١٩٩٤

علي صالح يقطع الطريق على تسلم جنوبي وزارة الدفاع

المعارضة اليمنية: فترة اختبار بانتظار الصلاحيات التي ستعطى للجنوبيين في القيادة الجديدة

منصور هادي لمنصب نائب الرئيس وهو من أبناء محافظة أبين، وكان من رجال الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، يعتبر تمثيلاً للجنوب من ناحية، ومكافأة له على حسن الأداء في إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب، مما أدى إلى تحقيق النصر. ولكن دوائر جنوبية مطلعة أكدت له المجلة أن هناك ٣ اعتبارات كانت تحكم موقف صنعاء من اختيار نائب

بعد يومين من التكهنات حول الرجل الذي سيشغل منصب نائب الرئيس اليمني، أصدر الرئيس علي عبد الله صالح قراراً بتعيين اللواء عبد ربه منصور هادي نائباً للرئيس مساء الأحد الماضي، وأدى اليمني الدستورية لتولي مهام منصبه صباح اليوم التالي، وبذلك استكمل بناء أعلى هيئات السلطة التنفيذية حسب النظام الرئاسي الجديد، بعد إقرار مجلس النواب مشروع التعديلات الدستورية يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) الماضي. في الوقت الذي ترشح فيه تكهنات عديدة عبد العزيز عبد الغني - الرجل الثاني في حزب الرئيس - لرئاسة الحكومة. وتقرأ دوائر سياسية يمنية وعربية في تطورات الأحداث الأخيرة في صنعاء تعزيزاً لموقف المنتصرين في الحرب الأخيرة، ولكن تفسير ذلك «التعزيز» يختلف بعد ذلك حسب مواقف الأطراف المختلفة من القضية اليمنية. فصنعاء ترى أن اختيار اللواء عبد ربه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **البحر**

البحر

التاريخ: ٥ أكتوبر ١٩٨٦

سيعين نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة، وستكون رئاسة الأركان تابعة له. وأضافت المصادر أن هذا الأسلوب التنظيمي سيؤدي إلى تبعية القوات المسلحة مباشرة للرئاسة، إذا كان كل من الرئيس ونائبه عسكريين، على النحو الذي هو عليه الآن.

● ويذهب الاعتبار الثالث إلى أن تعيين قيادة جنوبية في منصب رفيع في السلطة - مثل نائب الرئيس - يمكن اعتباره كافيا لتمثيل حصة الجنوب في المواقع الرئيسية، وقد يسحب مبرر تعيين رئيس وزراء جنوبي، مثل الدكتور فرج بن غانم، الذي يزكّيه التجمع اليمني للإصلاح، وتقول مصادر مطلعة أن الرئيس اليمني لا يميل إليه شخصيا.

وأضافة إلى هذه الاعتبارات الثلاثة، يظل أن اللواء عبد ربه منصور محسوب ضمن حصة المؤتمر الشعبي العام - وهو التنظيم السياسي الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح - إلى جانب أن ترفيعه إلى منصب نائب الرئيس يعيد إلى الأذهان القرار الذي أصدره الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد - في منتصف الثمانينات - بتعيين وزير الدفاع العقيد علي عنتر نائبا للرئيس، لإبعاده عن القوات المسلحة، بسبب حالة المنافسة السياسية التي كانت محتدمة بينهما حينئذ، وأدت إلى تفاقم الموقف وتفجيره في أحداث ١٢ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦.

وتهدف خطوة تعيين اللواء عبد ربه

الرئيس، ولكنها تصب في مصلحة القيادة «الشمالية»، التي فازت في الصراع المسلح.

● الاعتبار الأول: هو التخلص من وجود اللواء عبد ربه منصور في منصب وزير الدفاع، وإبعاده عن القوات المسلحة، بعد أن ارتبط اسمه بحسن إدارة المؤسسة العسكرية وحسم الحرب، وترى مصادر جنوبية - رفضت الإفصاح عن اسمها - أن ذلك جزء من مخطط للقيادة اليمنية لإبعاد أي شخص جنوبي عن المواقع الرئيسية في المؤسسة العسكرية. وأشارت المصادر إلى أن القيادة اليمنية لن تسمح بتكرار تجربة تولي وزير جنوبي لحقيبة الدفاع، على النحو الذي كان خلال السنوات الأربع الماضية عندما كان العميد الركن هيثم قاسم طاهر يتولاها باسم الحزب الاشتراكي، وعملت القيادة اليمنية على «نخر عظام الوحدات التابعة له»، كما ظلت القوات المسلحة منقسمة وشطرية، لابقاء أصبع صنعاء في إدارة شؤونها، وعدم تركها كلية لسيطرة جنوبي.

علي صالح والجيش

● أما الاعتبار الثاني: فيرتبط بتكهن ساد في الأوساط السياسية اليمنية قبيل تشكيل الحكومة الجديدة، كان يقول بأن الرئيس علي عبد الله صالح - سواء تولى رئاسة الحكومة بنفسه أم لا - لن يسمح بوجود وزارة مستقلة للدفاع. وإنما

منصور في منصب نائب الرئيس التي تعزز سلطات الرئيس علي عبد الله صالح نفسه. بعد ان ادت عملية انتخابه الى التقليل من شأن عدد من القيادات اليمنية الاخرى، في اطار عملية تسريب اجبارية. قالت ان عبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة السابق ورئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع اليمني للاصلاح - وعلي صالح عباد (مقيل) - الامين العام الجديد للحزب الاشتراكي - والدكتور عبد الوهاب محمود - القيادي البعثي - والدكتور فرج بن غانم - الشخصية المستقلة - مرشحون للرئاسة، ولكن الواقع اثبت انه لم يكن هناك من يستطيع منافسة المرشح الوحيد الرئيس علي عبد الله صالح.

وترى دوائر سياسية في صنعاء ان تعيين اللواء هادي ثانيا للرئيس، يأتي ردا على تشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية، التي اعلنت في لندن يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر (أيلول) الماضي. وقالت ان قرار الرئيس صالح «ينكر الموجودين في الخارج بمن همهم عسكريا، ويسحب منهم اوراقا كثيرة في دعاوهم، بأن الجنوبيين يعانون من التمييز ضدهم، ويجري استيعابهم في اطار مؤسسات ما كان يسمى الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة».

ولكن الاجابة على هذا السؤال تتوقف

جبهة المعارضة

على ما ستحله الايام المقبلة بشأن حجم الصلاحيات التي ستمنح لنائب الرئيس الجديد، وفعالية ممارسته لها، مما سيؤثر على موقف ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية سلبا او ايجابا تجاه السلطة المركزية في صنعاء، وقد ينعكس على تقديره او هجومها على عبد ربه منصور هادي واعتبار انه حقق انتصارات للجنوب او انه تخلى عن اتمانه الجنوبي، وفي هذا الشأن تشير دوائر عديدة تساؤلات حول احتمالات نجاح عبد ربه

عبد الرحمن الجفري



منصور هادي في منصبه الجديد، في ضوء عجز علي سالم البيض عن تفعيل هذا المنصب في المرحلة السابقة، رغم انه كان يستند الى تنظيم الحزب «لاشترائي» وقوته العسكرية المسلحة. ولكن مصادر صنعاء ترد على ذلك بأن غياب حالة التوازن التي ادت الى شل السلطة سيؤدي الى نجاح - ولو محدود - خلال المرحلة المقبلة.

وقبيل اصدار قرار تشكيل الحكومة الجديدة في منتصف الاسبوع الماضي، كانت اغلب التكتلات تشير الى ان عبد العزيز عبد الغني - عضو مجلس الرئاسة السابق والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - سيتولى منصب رئيس الوزراء، في مواجهة الانباء التي تردت عن احتمال تعيين الدكتور فرج بن غانم في هذا المنصب، ورأي مراقبون ان هذا التعيين سيعزز سلطات الرئيس علي عبد الله صالح ويوفر له جهازا مؤتيا لتسهيل حكم اليمن خلال المرحلة المقبلة.

يبقى بعد ذلك سؤال مهم حول مدى قدرة جهاز الدولة الجديد على معالجة المشكلات الناجمة عن الحرب الاخيرة بين الشمال والجنوب، واعادة اعمار الدمار الناشئ عنها، وتحقيق تنمية اقتصادية تنفادي اختلال التوازن بين الشمال والجنوب، لمواجهة اي نشاط محتمل لجبهة المعارضة الوطنية الجديدة في الداخل ■

عبد الله حمودة



المصدر : الهيئة الوطنية

١٠ أكتوبر ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : الاشتراكي في الداخل يفصل ٤ رموز بينهم البيض

[صنعاء - من فيصل مكرم]

■ اعتبرت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في الداخل كلا من الأمين العام السابق للحزب علي سالم البيض والأمين المساعد السابق سالم صالح محمد والعضوين السابقين في المكتب السياسي حيدر أبو بكر العطاس وصالح عبيد أحمد، مفصولين من الحزب.

وذكر بيان للمكتب السياسي للحزب وزع أمس في صنعاء بعض القادة الاشتراكيين في الداخل من الثورط في الحملة المعادية للحزب التي تقوم بها الاتجاهات المعادية للديموقراطية والتعددية الحزبية والسياسية في البلاد. واعتبر البيان أن المساعي التي تؤدي إلى تفريغ أحزاب وتنظيمات لا وجود لها على الساحة اليمنية تهدف إلى تجميع التوجس الديموقراطي وتعطيل قانون الأحزاب.

واستند قرار فصل البيض وسالم صالح والعطاس وصالح عبيد من عضوية الحزب، الذي أعلن عنه رسمياً بعد أربعة أيام على اتخاذه في الاجتماع الأخير للمكتب

السياسي، إلى نشاطات وتحركات هذه الشخصيات خارج البلاد، التي أدت إلى إعلانهم وثيقة تحت عنوان «إعلان مبادئ تصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي اليمني وتحقيق مصالح وطنية شاملة» وذلك في العاصمة البريطانية لندن قبل نحو عشرة أيام.

ورأت القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي (المكتب السياسي) في صنعاء في هذه الوثيقة محاولة من هذه الشخصيات لطرح نفسها «كأساس لبناء اصطلاف سياسي مع سياسة أخرى تتجاوز الحزب وهيئاته الشبوعية، وهو ما يمثل رؤية سياسية انفصالية تجزئ النضال الوطني اليمني وتكرس الدعوة إلى عمل سياسي برؤية تطلعية، ويشكل امتداداً لقرار الانفصال والتحالفات التي مهدت له».

وأوضح بيان المكتب السياسي أسباب قرار الفصل، فقال «أن الإعلان الأخير عن تشكيل جبهة وطنية للمعارضة في الخارج (موج) من جانب تلك القوى نفسها وبمشاركة بعض العناصر القيادية السابقة في الحزب الاشتراكي اليمني، يؤكد صحة استنتاجات

المكتب السياسي للأهداف الحقيقية للوثيقة» وأضاف «أن تصرفات هذه العناصر متعارضة مع قرارات وتوصيات الاجتماع الموسع للجنة المركزية الذي انعقد في صنعاء أوائل أيلول (سبتمبر) الماضي. وهي نصت على أن المكتب السياسي الذي يمثل قيادة الحزب في الداخل هو المخول بالتعبير عن سياسة الحزب وتمثيله في الحوار مع القوى السياسية الأخرى في الداخل والخارج» لذلك اعتبر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي أن مواقف تلك الشخصيات «تتعارض مع سياسة الحزب ولا تعبر إلا عن أشخاصها، وهي تستند إلى موقف خاطئ جسده ورسم خطه الأمير العام السابق للحزب علي سالم البيض».

ويرى المراقبون أن تأخر الاشتراكي في إعلان قرار فصل أربعة من رموزه السابقين كان في إطار رغبة القيادة الجديدة في إبعاد قراراتها عن مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة لئلا يفسر بأنه ارتهان بوعود مسبقة أعطيت للحزبين الرئيسيين «المؤتمر» و«الإصلاح» اللذين انفردا بالائتلاف الحكومي في الحكومة الجديدة.



المصدر : العالم الجديد
القاهرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٤

اليمن تترقب اختبار «التقاسم»

حسن وأحمد سالم الجبل.
وأذا كانت الحكومة الجديدة قد
عكست نفوذ القوتين الرئيسيتين في اليمن
وهما المؤتمر والإصلاح، فإن هذا
التحالف سيظل موضع اختبار شديد
وتعد أكبر لمواجهة الإصلاحات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية
التي تحتاجها اليمن في المرحلة القادمة.
فهل سينجح الثنائي الجديد في إخراج
اليمن من التفرقات المعهودة؟



المصدر: **العالم اليوم**
القاهرة

١٠ أكتوبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن تترقب اختبار «التقاسم» بين المؤتمر والإصلاح

□ صنعاء - العالم اليوم:

الجديدة على اعتبار ان مشكلته لم تسو - بعد - مع عبدالعزيز الشايف شيخ مشايخ قبائل بكيل الذي اقدم على الايعاز بإغتياله قبيل اندلاع الحرب في اليمن مؤخرًا، كما ان العميد مجاهد أبوشوارب رفض - هو الآخر - المشاركة في الحكومة لموقفه المحايد اثناء اندلاع الحرب ومحاولته الوساطة بين الاطراف المتنازعة.

ومن بين العناصر التي اكتسبت مواقع جديدة في الحكومة اليمنية الجديدة وهي من العناصر المقربة من الرئيس اليمني الاسبقي علي ناصر محمد: عبدالقادر باجمال وعبدربه هادي منصور وعبدالله احمد غانم ومحمد عبدالله البطاني واحمد مساعد «التقمة ص 6»

من المنتظر ان يتم التوقيع على اتفاقية بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والإصلاح خلال الاسبوع الحالي لتحديد مسار العمل الإداري داخل الحكومة الجديدة وتوزيع القيسادات الإدارية على المرافق الحكومية وفقا للتمثيل الحكومي للحزبين والذي بلغ 16 حقيبة للمؤتمر ولحقائب الإصلاح مع بروز دور جديد لما يسمون بجماعة علي ناصر محمد الرئيس اليمني الاسبقي.

وعلمت «العالم اليوم» ان الدكتور حسن مكي الذي تم تعيينه مستشارا للرئيس علي عبدالله صالح رفض المشاركة في الحكومة



المصدر :
الليزر

٢٠ يونيو ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

اليمن يكرس نتائج الحرب تعديلات دستورية وتوزيع سلطات

صنعاء - فيصل جلول

الديموقراطية وان يكون محور هذه التجربة الكتل السياسية الكبيرة ممثلة بـ «المؤتمر الشعبي» و«الإصلاح» و«الاشتراكي» فضلاً عن الأحزاب الأخرى الصغيرة الناصرية والبعثية الأقل حجماً وتمثيلاً.

تكريس ميزان القوى

وكرست التعديلات الدستورية ميزان القوى الناشئ بعد الحرب، فجاءت المواد المعدلة لتلبي مطالب «الإصلاح» و«المؤتمر» التي رفعت خلال

المرحلة الانتقالية وواجهت اعتراضاً «اشتراكياً» ومن بينها،

- «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات»، وذلك بخلاف ما كان يصر عليه الحزب الاشتراكي الذي كان يدعو إلى اعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع وهو النص الذي اعتمده دستور المرحلة الانتقالية، وقد وافق الحزب الاشتراكي على هذه النقطة لقاء تنازلات من المؤتمر والإصلاح وردت في «وثيقة العهد والاتفاق».

- «العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الاقتصادية». وهنا أيضاً كان الحزب الاشتراكي يكتفي بصيغة «العدالة الاجتماعية» من دون أية إضافات أخرى.

- «يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوات أخرى لمصلحة حزب أو فرد». ويجب صيانتها من كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية... الخ» وهذه مادة جديدة أضيفت على

التطورات الأخيرة التي شهدتها اليمن من شأنها ان تطبع مستقبل البلاد، أقله طيلة السنوات العشر المقبلة. فقد أقر مجلس النواب تعديلات دستورية كبيرة ينتظر ان تتبعها مذكرة تفسيرية للمواد المقررة، وبذلك أصبح للبلاد دستور واضح لا خلاف عليه بين السلطة والمعارضة للمرة الأولى منذ اعلان الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠. وانتخب المجلس نفسه الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط حسب النص الدستوري الجديد، وعين الرئيس نائباً له، هو اللواء عبدربه منصور هادي، كما عين عبدالعزيز عبدالغني رئيساً لحكومة جديدة تضم وزراء من ائتلاف حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح. وتشير هذه التطورات التي تمت خلال أقل من اسبوعين الى ترتيب جديد للسلطة يكرس الانتصار العسكري الذي أحرزته القوات الحكومية الوحيدة على القوات المسلحة الاشتراكية في المحافظات الشرقية والجنوبية في ٧ تموز (يوليو) الماضي بعد حرب طاحنة استمرت أكثر من شهرين بأيام قليلة.

ويستفاد من معلومات متداولة في دوائر سياسية عليا ان إعادة ترتيب السلطة في هذا البلد تركزت على عاملين أساسيين، الأول داخلي ويتصل باشتراك القوى المنتصرة في الحرب في مسؤوليات رفيعة المستوى ضمن إطار شرعي يعبر عنها ويلبي تطلعاتها. والثاني خارجي يتعلق بنظرة أميركية غير محلنة الى الحالة اليمنية تشدد على ضرورة الحفاظ على التجربة



المصدر :
الليزر

١٠ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هامش التعديلات. يذكر ان الحزب الاشتراكي كان خلال المرحلة الانتقالية يؤكد ان عسكريه يخضعون للقيادة السياسية في الحزب وان لا وجود لمخاطر من جراء انتماء العسكريين الاشتراكيين السياسي.

- «الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس»... الخ. اضيفت هذه المادة الى نص الدستور. واعترض عليها الامين العام الحالي للحزب الاشتراكي علي صالح عباد اثناء البحث في التعديلات مفترضاً انها عبارة عامة، وربما استدعت تجنيد اليمينيين «للدفاع عن الاسلام في البوسنة»، لكنه تخطى في ما بعد عن تحفظه واقترح على التعديلات بصيغتها المقررة في تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بهذه المهمة.

- «يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس» بعد انتخابه بطبيعة الحال. وكانت هذه المادة مصدر خلاف كبير بين «المؤتمر» و«الاشتراكي» الذي طالب خلال المرحلة الانتقالية بتعديل دستوري ينص على انتخاب الرئيس ونائبه معاً وعلى إعطاء صلاحيات اساسية للنائب.

- «اعتماد مبدأ اللامركزية الادارية والمالية كاساس لنظام الادارة المحلية». وتتناقض هذه المادة مع المطالب الاشتراكية بتحقيق لامركزية واسعة وتقسيم البلاد الى «مخالفات» تتمتع باستقلال ذاتي يصل الى حدود الحكم المحلي وفقاً للصيغة المعتمدة في «وثيقة العهد والاتفاق».

انسجام وتناقض

ويمكن القول ان المواد المعدلة هي جزء من نص دستوري منسجم ومتناقض في بنوده الاساسية لما ورد في «وثيقة العهد والاتفاق» التي تم التوقيع عليها في عمان بين المؤتمر والاشتراكي عشية الحرب الاخيرة ومن اجل تعادي هذه الحرب. وكان من الطبيعي ان ينتهي الاتفاق بغياب ميزان القوى الذي ارتكز اليه وان يصاغ نص دستوري جديد يعبر عن ميزان القوى الجديد الذي تبلور بعد الحرب.

وانا كان «النص الدستوري» حظي باجماع النواب الحاضرين (٢٥٢ من اصل ٢٠١) ممن يقيمون في صنعاء فان قسماً كبيراً من بنوده لا يتعارض مع تطلعات الحزب الاشتراكي، خصوصاً ما يتعلق منها بـ «حقوق الانسان» واجراءات «التوقيف الاحتياطي» و«التعليم الالزامي» و«التنافس بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط» في المجال الاقتصادي وكفالة الدولة للحرية الشخصية... الخ.

من جهة ثانية لا يكرس النص في خطوطه العامة نظرة «اصولية» يتخوف منها كثيرون. ذلك انه يشدد على اعتبار «الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات» لكنه لا يسترجع القوانين التي كانت سائدة في القرون الهجرية الاولى والتي تطالب بعض التيارات الاصولية الراديكالية باعتمادها في عدد من البلدان العربية والاسلامية. والراجح ان نظرة رحبة للشريعة تسود الدستور اليمني المعدل وتتيح تعايشاً مبدئياً في النص على الأقل، بين الديمقراطية والتعددية السياسية بمفهومها الحديث والشريعة الاسلامية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، هل يستمر هذا التعايش في المذكرة التفسيرية لمواد الدستور التي يتوقع ان تصدر خلال الشهور المقبلة؟

أرجحية المؤتمر

بعبارة اخرى هل يؤدي تفسير القوانين وشرحها الى بروز خلافات بين الحداثيين والتقليديين في البرلمان اليمني ام يتحكم المنطق الذي رافق صياغة التعديلات بصياغة المذكرة التفسيرية؟ الإجابة عن هذا السؤال ستكون موضع جدل حاد وحساس خلال الفترة المتبقية من العام الحالي.

ويطال الترتيب الجديد للسلطة مراتب الحكم

الاساسية التي باتت تعكس أرجحية واضحة وربما حاسمة لحزب «المؤتمر» على «الاصلاح»، فالرئيس صالح الذي انتخب لولاية جديدة مدتها خمس سنوات، يظل حتى إشعار آخر رئيساً لحزب «المؤتمر» ومؤسس هذا الحزب. وإذا كان ينوي الاستقالة من الحزب في مؤتمره الخامس الذي يجري التحضير لانعقاده في المستقبل القريب، وبالتالي يود التفويض لشؤون الحكم، فإنه يظل من خلال تفكيره وبملاقاته المحلية «مؤتمرياً»، خصوصاً ان حزبه يضم اساساً شرائح واسعة من الاداريين ورجال الحكم السابقين والحاليين ولحبة من الطامحين الى المشاركة في مسؤوليات تنفيذية في المستقبل. وإذا كان الرئيس يؤكد في جلساته الخاصة وفي بعض التصريحات العلنية انه «رئيس كل اليمنيين» وليس رئيس فئة واحدة وحزب واحد، فإن «المؤتمر» يشدد أيضاً على كونه إطاراً عريضاً يمثل كل التيارات والحساسيات السياسية في البلاد أو انه يطمح الى تحقيق هذه الغاية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل علي ناصر

وتتضمن ارجحية «المؤتمر» في رأس الدولة عدداً من انصار الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد. فقد عين الرئيس صالح اللواء عبدربه منصور هادي نائباً له. ونائب الرئيس تولى خلال الحرب وزارة الدفاع التي اشرفت على ادارة الصراع وبالتالي هزيمة القوات المسلحة الاشتراكية.

وسواء كان هادي عضواً في «المؤتمر» او «اشتراكياً سابقاً» فإن اهمية تعيينه في هذا المنصب تأتي من كونه يمثل قوى اجتماعية وسياسية هزمت في الصراع على السلطة في عدن في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ ودفعت ثمناً باهظاً لهذه الهزيمة، خصوصاً في محافظتي شبوة وأبين الجنوبيتين.

ويأتي هذا التعيين ليحسم ولاء هذا التيار للحكم في صنعاء. وتعتقد مصادر في العاصمة اليمنية ان ناصر محمد فقد سيطرته على انصاره السابقين تدريجياً منذ انتقاله الى صنعاء وذلك عندما فقد وسائل تمويلهم، وفقد الوسائل النظرية التي كانت تربطه بهم مع انهيار الماركسية. وأخيراً فقد آخر الروابط السياسية معهم عندما أكد في بداية الحرب الأخيرة انه لا يوافق على تعيينهم في مناصب حكومية وعسكرية في صنعاء وعدن.

يبقى الرابط الوحيد بين علي ناصر وانصاره محصوراً في الانتماء المناطقي الى أبين وشبوة (أساساً) وهذا الرابط ليس حاسماً في ولاء «الانصار» الذين انضموا الى «المؤتمر» وكوفئوا باشرائهم في الحكم وبمنح مناطقهم «وسام الوحدة من الدرجة الأولى» في قرار اتخذه الرئيس صالح لمناسبة الذكرى ٢٢ لثورة ٢٦ سبتمبر

(أيلول) اليمنية. ولحل هذه التطورات تحصر العلاقة بين علي ناصر وانصاره في إطار من «الصدقة» او «الأخوة»... والتاريخ المشترك. وترتيب ميزان القوى في الحكومة الجديدة يندرج في الاطار نفسه. فالأرجحية هنا أيضاً لـ «المؤتمر» الذي يرأس الوزارة بشخص الدكتور عبدالعزيز عبدالغني ويتولى الوزارات الأساسية (بعضها) على ان يتولى «الاصلاح» الوزارات الاجتماعية والخدمية ذات الصلة المباشرة مع الناس.

ويكرس الترتيب الجديد للسلطة في المجالين التشريعي والتنفيذي النتائج التي اسفرت عنها الحرب الأخيرة، ويرسي أساساً لوحدة يمنية مركزية مطعمة بنظام للحكم المحلي لا يحمل بذور انشقاق سياسي

المصدر :

الاستراتيجية

التاريخ :

١٠ أكتوبر ١٩٩١

ويعبر عن خريطة سياسية جديدة يحتل فيها الحزب الاشتراكي مقعد المعارض الرئيسي في البرلمان. ويبدو ان هذه الخريطة تتيح تماسكاً للحكم الذي سيسعى الى توسيع قاعدته من الآن فصاعداً في المحافظات الشرقية والجنوبية من دون عوائق مهمة، فهل تتناسب الصيغة السياسية الجديدة مع نظرة الحزب الدولي للسياسة التي تعتمدها صنعاء في فترة ما بعد الحرب؟

توازن مثلث

تؤكد مصادر يمنية رفيعة المستوى، في ردها على هذا السؤال، ان اهتمام صنعاء يتجه أساساً نحو الدول العظمى التي اتخذت موقفاً ايجابياً من الوحدة خلال الحرب، وفي طليعتها الولايات المتحدة وفرنسا. وتعتقد بان واشنطن كانت على الدوام وما زالت تؤيد ارساء لعبة سياسية داخلية تقوم على توازن مثلث محوره «المؤتمر الشعبي» وجناح «الاصلاح» و«الاشتراكي»، الامر الذي يفسر إمتناع الحكم عن اتخاذ اجراءات انتقامية بحق القيادات الاشتراكية التي عادت الى صنعاء بعد الحرب وعدم ممارسة ضغوط على قيادة الحزب الجديدة شرط ان تلتزم هذه القيادة اصول اللعبة السياسية الراهنة. ويبدو ان «الحزب الاشتراكي» بقيادة علي صالح عباد لا يرغب في الخروج عن قواعد هذه اللعبة بدليل موافقته على التعديلات الدستورية وانتقاله بهدوء من الحكم الى المعارضة.

في السياق نفسه بذلت الحكومة اليمنية جهوداً لتبديد مخاوف الدول الغربية من احتمال تمدد «الاصولية» في نظام الحكم. وبذل التجمع اليمني للاصلاح من جهته جهوداً كبيرة للتكيف مع شروط الحكم، فأكد قادته التزامهم النظام الاقتصادي الحر، ووصل السيد عبدالوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للحزب الى حد القول ان حزبه يمكن ان يعتمد بعض آليات الحكم الاميركية لكنه يرفض تطبيق النموذج الاميركي على الحكم اليمني وهو امر لا تطالب به الولايات

المتحدة بطبيعة الحال.

ولا يمكن لفرنسا إلا ان تشعر بالارتياح نتيجة اعتماد البرلمان اليمني مواد أساسية في الدستور ترجع الى اصول دستورية فرنسية، لا سيما تلك التي تتناول حقوق الانسان وشروط التوقيف الاحتياطي واجراءات المحاكمة.

والراجح ان باريس التي تخوض صراعاً مع امتدانات التيار الاسلامي الجزائري، لا ترغب في توسيع هذا الصراع ليشمل تيارات اسلامية عربية بليل مبادرتها الى التفاهم مع التيار



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠-٢٠٠١-١٩٩٤

ويذهب مصدر اقتصادي فرنسي التفته
«الوسط» في صنعاء الى ابعد من ذلك عندما
يبيد إعجابه بمحاولات البرلمان اليمني ويعبر
عن اعتقاده بان لدى حكومة بلاده أسباباً
كثيرة لتعزيز علاقات التعاون بين صنعاء
وباريس.

• وأنا كانت السياسة الأميركية والفرنسية
حيال التطورات اليمنية هي استمرار للموقفين
الاميركي والفرنسي خلال الحرب، فإن التردد
البريطاني خلال الحرب ما زال يطبع سياسة
لندن حيال صنعاء بعد الحرب. ولعل تصريحات
رئيس الحكومة البريطانية جون ميغور اخيراً عن
«المصالحة الوطنية» في اليمن لا تعكس قناعة
لندن بان الاجراءات الدستورية والسياسية
الآخيرة في هذا البلد هي «المصالحة» بعينها.
وإذا كانت هذه التصريحات لقيت ردود فعل
محلية عنيفة في وسائل الاعلام فإن الحكومة
اليمنية ابدت حرصاً على عدم فتح مواجهة مع
لندن على أمل تحقيق تفاهم معها في
المستقبل.

يبقى القول ان الدول الغربية مهتمة اساساً بصيانة مصالحها في اليمن وان سياستها حيال هذا البلد محكومة عموماً بهذا الشرط. ولا يبدو ان الحكم في صنعاء، من خلال مواقفه السابقة والراهنة، يهدد هذه المصالح. والراجح انه يتطلع الى تحقيق أقصى درجات التعاون مع الدول الغربية. وعلمت «الوسط» ان مسؤولين في راس الدولة سيبادرون الى القيام بزيارات رسمية لدول غربية واسيوية في الفترة المقبلة لتعزيز علاقات بلانهم مع العالم الخارجي ولشرح التطورات اليمنية الأخيرة، لكن صنعاء تدرك ان علاقاتها مع دول الجوار هي الاساس والشرط الضروري لضمان الاستقرار النهائي في اليمن، ولعل الدعوات اليمنية المتواصلة لفتح صفحة جديدة مع هذه الدول تكشف عن الهم اليمني الأكبر هذه الأيام ■



المصدر:

الذين

1994-2001

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«موج، المعارضة اليمنية ينطلق من لندن»

الجفري: أسلوب شق الصف لن ينجح
سالم صالح: لو كنت مكان علي صالح لحاورت

لندن - «الوسط»

في تصريحات لـ «الوسط» أن «الواقعية الشديدة» أملت تحديد الأساليب في هذا الإطار «مع احتفاظنا بحقنا في اختيار الوسائل المناسبة في الوقت المناسب إذا فشلت صيغة

الحوار

وعما إذا كانت الجبهة أقرب إلى «جبهة حوار»
منها إلى «جبهة مواجهة» يقول مسؤولون في
الجبهة «إن الأمور بخواتيمها والكرة في ملعب
قيادة صنعاء، والسقف الذي نعمل تحته الآن
فرضته ظروف داخلية وخارجية، لكن الظروف قد
تتغير، خصوصاً في ظل استمرار القهر والظلم
على أبناء شعبنا في الداخل».

الجفري: لن نقع في الفخ

عن تشكيل الكادر الإداري للجبهة وتنظيم مسؤوليات الإعلام والمال والسياسات الداخلية والخارجية وتعيين ناطق رسمي يقول الجفري لـ «الوسط» أن مسؤولي الجبهة «في صدد التحضير لهذه الأمور لكن شيئاً سريعاً لم يتقرر بعد» ويشدد على أهمية استكمال عناصر التنظيم «لأن المعارضة اليوم تعمل من خلال إطار واضح ومحدد الأمر الذي يشكل اختلافاً كبيراً عما كان عليه الحال في الماضي إذ كنا فصائل وشخصيات متضامنة أما من دون إطار».

وهل الجبهة محصنة من اختراقات النظام؟
يجيب الجفري: «النظام جاول ألف مرة وسيحاول
ألف مرة تفخيخ الجبهة من الداخل، لكننا لن نقع
في الفخ. الميزة التي نتمتع بها، وخصوصاً في
الجنوب، أننا لسنا في حاجة لأقناع الناس
بصوابية خطنا، فما نقوله يقوله كل مواطن،
وبالتالي لا يمكن أن نساوم على قضايا الناس لا
مع النظام ولا مع غيره». وأشار الجفري إلى أن
الرئيس علي عبدالله صالح اتصل به مرتين
عندما كان في جدة «وحاول كثيراً ممارسة

«قيام جبهة للمعارضة اليمنية خطوة مهمة، لكن الأهم هو الحفاظ على نهج العمل الذي أعلن للوصول الى الأهداف المحددة في بيان التأسيس»... هكذا بدأ أحد الذين شاركوا في الاجتماع التأسيسي لـ «الجبهة الوطنية للمعارضة» (موج) حديثه الى «الوسط» مشيراً الى «التناقضات التكتيكية الكثيرة بين فصائل الجبهة وشخصياتها التي شهدتها ساحة الاعلام والمواقف السياسية قبل ٢٠ ايلول (سبتمبر) يوم الاعلان عن ولادة الجبهة».

إلى أين ستصل جبهة المعارضة اليمنية؟
في البيان الذي أعلن بحضور كل من السادة،
عبد الرحمن الجفري رئيس رابطة أبناء اليمن
نائب رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية،
وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين
العام المساعد للحزب الاشتراكي، وسليمان
ناصر مسعود عضو مجلس الرئاسة، وحيدر أبو
بكر العطاس رئيس الوزراء، ومحسن بن فريد
نائب رئيس الوزراء وزير التنمية وعبدالله
الاصبح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية
والعميد صالح عبيد أحمد وزير النقل وسيف
محمد العذبي عضو اللجنة التنفيذية للتجمع
اليمني، تم التركيز على جملة أهداف أهمها، رفض
نقائج الحرب، ورفض طمس شخصية الجنوب،
وأجراء مصالحة شاملة، ووضع أسس صحيحة
لإقامة وحدة تستند إلى مضمات وثيقة «العهد
والاتفاق» بعد استفتاء شعبي، وإنهاء سيطرة
«التحالف العسكري الاستخباراتي الغلوي»،
وتصحيح العلاقة مع دول الجوار ودول العالم، أما
على صعيد الوسائل، فاعتبرت أن «كل الوسائل
مشروعة لتحقيق أهدافها» مع التمسك «بالحوار
والعمل السياسي والديمقراطي» وبقاء «أبيتنا
ممدودة وقلوبنا مفتوحة لكل الحلول».

وإذا كان المراقبون وجدوا «مسافة غير منطقية» بين أهداف كبيرة كالتي طرحها البيان وبين أساليب تطبيقها «المسالمة» في ظل موازين القوى الحالية، فإن اقطاب الجبهة أكدوا



المصدر: الوسط
التاريخ: ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسلوب شق الصفوف لكن محاولاته لم تنجح». وعن رايه في اعادة انتخاب علي صالح رئيساً لليمن؟ يقول الجفري، «هذا شأنهم في صنعاء ولا علاقة لنا بالانتخابات، وكنا قلنا للذين سالونا قبل يومين من الانتخابات ان علي صالح انخبط رئيساً بعد غد».

وعن حل الموضوع المالي للمعارضة كشف الجفري لـ «الوسط» انه عقد عدداً كبيراً من الاجتماعات مع مغتربين يمنيين ووجد تجاوباً كبيراً منهم لدعم مسيرة «موج»، كذلك «تلقينا اشارات تجاوب كبيرة من اخوة لنا في الداخل سنترجم انشاء الله دعماً سياسياً ومالياً».

وعن الصفة الجنوبية للجبهة، قال، «اطلقنا عليهم اسم الجبهة الوطنية للمعارضة ولم نقل جبهة جنوبية او شمالية، هذه هي اسسنا وأهدافنا ومن يلتقي معنا نرحب به سواء في الشمال أو الجنوب».

وماذا تعني عبارة «نحن مع وحدة وليس مع هذه الوحدة» التي يرددونها دائماً؟ يجيب الجفري، «نرى وجوب تصحيح مبدأ الوحدة اليمنية، ثم تتطور الى التحالف والتوحيد مع الجزيرة ثم التوحيد في دائرة عربية أوسع». وختم، «الله يساعد شعبنا في الداخل ونحن لن نتخلف عما يرضيه وسنصل الى أهدافنا طال الزمان أم قصر».

سالم صالح: الوسائل السلمية

وسالت «الوسط» السيد سالم صالح محمد عن اتجاه «موج» الى اجراء لقاءات عربية ودولية لتسويق برنامجها أجاب، «بكل تأكيد، سنتوجه الى الجميع في الداخل والخارج، الى الاصدقاء والاشقاء من عرب ومسلمين واجانب لنطرح امامهم عدالة قضيتنا».

وعن التزام الجبهة جانبا الحوار وغياب الحدة في بيانها قال سالم صالح، «انا شخصياً أميل حتى الآن الى الحوار والمصالحة، وكنت من دعاة

هذا المنطق قبل الحرب وخلالها وبعدها، ولا أرى بدا من الحوار لاختزال الطريق وإزالة آثار ما حدث لكن العقلية السائدة في صنعاء ترفض الحوار حتى الآن وتعتبر ما حصل انتصاراً، وهذه العقلية لا تريد اختيار الأسلوب الأسلم والأقرب الى الحقائق».

واذا وصلت دعوات الحوار الى طريق مسدود؟ يجيب سالم صالح، «سنستخدم كل الوسائل السلمية التي سترغم صنعاء على طلب الحوار مع المعارضة (...) لو كنت مكان علي صالح والنظام اليمني الحالي الذي يبدي رغبة في تحقيق انفراج داخلي وخارجي، لأرسلت من يفاوض هذه المعارضة بشكل حقيقي وجدي للوصول الى مخرج لازمة اليمن، خصوصاً في ظل تردي الأوضاع يوماً بعد يوم، واعتقد ان دعوتنا اليوم فرصة ثمينة ليس لانهاء النزاع القائم في اليمن فحسب بل لانهاء الصراع في المنطقة وتنقية الأجواء المحلية والاقليمية».

وهل يتوقع محاولة من النظام لتفخيخ المعارضة من داخل وأغراء بعض أقطابها بمناصب وامتيازات؟ يقول، «نتوقع كل شيء، البيانات الأولية لنظام صنعاء صورتنا مجموعة عملاء وماجورين يسكنون في دول عربية تتآمر على اليمن، ونسي أقطاب النظام انهم يتفاوضون

حتى هذه اللحظة رواتب ومساعدات من دول عربية وانهم لم يصلوا الى السلطة الا من خلال تلك المساعدات. نحن رمينا الحرب خارج بلادنا ووجدنا أنفسنا في دول عربية استضافتنا لكننا لا ننسى اننا اصحاب قضية. كل شيء متوقع من النظام ولكن اعتقد ان محاولاته ستبوء بالفشل ما دامت معادلة الفهر والظلم والتعسف قائمة، فانا لم ننجح في حل هذه القضية سيبتناها اولادنا ويحققها غيرنا لان الظلم مستمر».

وهل هناك تعاهد داخل فصائل المعارضة على عدم الوقوع في فخ اغراءات النظام؟ يقول سالم صالح، «هذا الأمر يعكس مدى استئثار كل طرف لمسؤوليته وتحمله المسؤولية تجاه شعبه ووطنه والناس الذين يمثلهم، وهذه المسؤولية لا تحتاج الى قسم او تعاهد لأن القضية واضحة».

ويذكر ان سالم صالح أكد خلال لقاء المعارضة في لندن ان السيد علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي ممثل في اللقاء وهو على اتصال بأركان الجبهة.

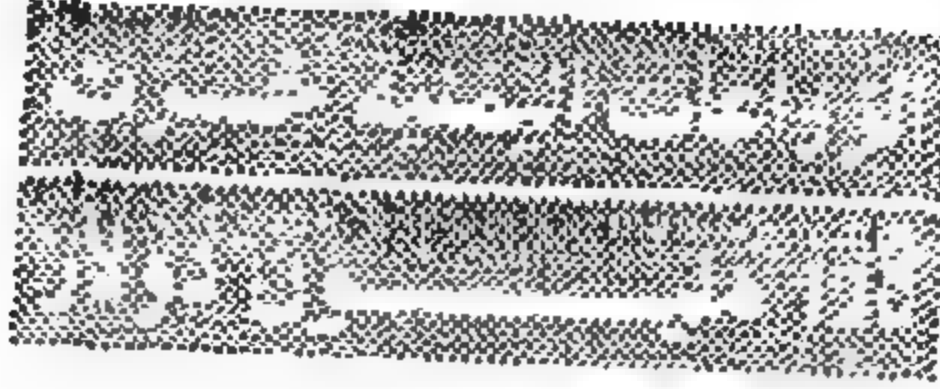
وتجري حالياً ترتيبات لانتقال البيض من سلطنة عمان الى الامارات حيث تقيم عائلته. وعلم ان التأخير ناجم عن رغبة البيض في الإقامة في منزل لا في فندق ■



المصدر : **العالم اليوم**

القاهرة

للتنفيذ : التاريخ : **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**



□ **صنعاء - محمد علي الديلمي :**

أوضح المهندس مقبل أحمد مقبل، وكيل وزارة الزراعة والثروة المائية في اليمن، أن خسائر القطاع الزراعي بلغت مليار ريال يعني « 120 مليون دولار » من جراء الحرب، حيث كانت محافظات عدن ولحج وابتين وحضرموت هي الأكثر تضررا.

وأضاف مقبل في تصريحات له «العالم اليوم» أن وزارة الزراعة اليمنية تبذل جهودها للتغلب على آثار الحرب، خاصة أن الاقتصاد اليمني يعتمد أساسا على القطاع الزراعي، إضافة إلى أن 70٪ من اليمنيين يزاولون الزراعة.

وأكد المهندس مقبل أن الوزارة تولي اهتمامها أيضا للقطاع الخاص في مجال الاستثمار الزراعي، نظرا لإمكاناته المادية وتمشيا مع سياسة الاقتصاد الحر، التي تنتهجها الحكومة اليمنية.

وقال إن الوزارة سوف تشجع المزارعين على استخدام التكنولوجيا الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج، كما ستتوسع في مجال الإقراض لصغار المستثمرين لإنتاج المحاصيل الزراعية كالذرة والقمح والبن، حيث إن المساحة المستغلة حتى الآن لا تتجاوز 23٪ من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

وحول الخطوات التنفيذية الخاصة بإنجاز المرحلة الثانية من قنوات الري في سد مأرب - التي تمولها دولة الإمارات العربية - أوضح وكيل وزارة الزراعة اليمني أن حكومة أبوظبي قد اعتمدت مبلغ 22 مليون دولار لتنفيذ المرحلة الثانية التي يبلغ طولها 88 كم، حيث بدأ العمل فيها بالفعل وتم استيراد المواد اللازمة للتنفيذ. ■

سالم صالح : الشرق الأوسط بعد قرار فصله

لم يعد هناك من يمثل الحزب الاشتراكي اليمني أرسلنا للرئيس صالح تعديلات على خطابنا السياسي

القاهرة : الشرق الأوسط

أكد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وأحد قادة الجبهة الوطنية للمعارضة أن الحكومة الجديدة التي جرى تشكيلها في اليمن حديثاً

«ميتة». وأرجع سالم ذلك إلى أن تداعيات الحرب الأهلية ما زالت مستمرة وأن اليمنيين يعيشون الآن في ظروف استثنائية، فمن الوهم أن يعتقد البعض أن الوضع في اليمن آتقنر وأن آثار الحرب اليمنية انتهت.

وأشار سالم صالح في حديث له الشرق الأوسط إلى أن جميع القرارات التي اتخذها حزبه في اجتماعه الأخير بصنعاء غير شرعية «فالشرعية غير موجودة بالأساس في ظل استمرار نتائج الحرب واستمرار الحزب الحاكم في فرض سياساته على القيادات».

وجاء لقاء الشرق الأوسط مع سالم صالح بعد فصله من الحزب ووصوله إلى القاهرة إثر إعلان جبهة المعارضة «موج» في لندن. والتقى سالم صالح في القاهرة المهندس حيدر أبو بكر العطاس وصديقه من اليمنيين للاتفاق على مبدأ إزالة آثار الحرب وإمكان التوصل لمصالحة حقيقية مع صنعاء أو الاستمرار في العمل من الخارج لبعض الوقت.

وتناول صالح في لقائه مع «الشرق الأوسط» وضع الحزب الاشتراكي والائتلاف الحاكم حالياً وأخر تطورات الأوضاع في اليمن.

وفي ما يلي نص الحوار:

● ما هي الأسباب الحقيقية وراء قرار المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بفصل المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق والمناك بهذا الفصل من الأمانة العامة؟

من الوهم أن يعتقد البعض أن الوضع في اليمن قد استقر وأن آثار الحرب اليمنية قد انتهت غير أن الحقيقة تؤكد أن نتائج الحرب ما زالت مستمرة لأن البلاد تعاني بالفعل ونعيش في ظروف استثنائية وغير طبيعية، وبالتالي فإية قرارات أو إصلاحات تتم هي شكلية ومؤقتة. حتى الحياة الحزبية في اليمن غير موجودة حالياً والحزب الاشتراكي جزء من هذه الحالة وبالتالي تم الاتفاق مع مجموعة من القيادات على معالجة أوضاع الحزب الاشتراكي ولم شقاته في الداخل والخارج طبقاً لأولويات أساسية.

وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر دمشق وتمثل لنا موقفنا الواضح بالنسبة لأوضاع زملائنا في الداخل

وهي صعبة وحساسة بكل المقاييس. ولذلك نرى أن الهيكل الحالي للحزب استثنائي لأن هناك جهات أخرى مثل اللجنة المركزية ولجنة المؤتمر هي التي تمتلك صلاحيات بشأن هيكل الحزب وبرنامج وأهدافه وعليه فإية جهة في الحزب تصدر أي شيء حالياً هي غير طبيعية واستثنائية لأن الجهات العليا للحزب معطلة والاجتماع الذي انعقد في صنعاء لم يكن اجتماعاً كاملاً.

● هل تقصد أن أي قرارات للحزب حالياً غير شرعية؟

لا.. لم أتكلم عن الشرعية لأنها غير موجودة بالأساس في ظل استمرار نتائج الحرب واستمرار الحزب الحاكم في فرض ما يريد وإملاء سياسته على القيادات الموجودة في الداخل بمعنى أنها ان تفعلوا هكذا أو تتحققوا بأخوانكم في الخارج.

والذي يؤكد ذلك ما يحدث في اليمن حالياً من إرهاب في الإعلام ومطاردة الجنوبيين وطردهم من وظائفهم وإتهامهم بالانفصاليين والخونة والمنامرين.. الخ.

أذن لا يحق لنا أن نعسول على قرارات جرت في مناخ استثنائي. والذكر بعض القيادات الذين اتخذوا القرار بفصلنا بأن المكتب السياسي



يمتلك الحق بالفصل أو بالوضع الذي وضع نفسه فيه وهناك هياكل أخرى للحزب مخولة باتخاذ القرار، واتساع: هل من الطبيعي أن تنتخب اللجنة المركزية التي اجتمعت في صنعاء نفسها بنفسها وتعلن ما تريد في ظل غياب الآلاف من الكوادر السياسية والمدنية والعسكرية التابعة للحزب الاشتراكي. لذلك أقول لمجموعة المكتب السياسي في صنعاء كان من الأجدر أن يساعد كل منا الآخر في الداخل والخارج لعودة الحزب إلى دوره الطبيعي واستيعاب كل المتغيرات.

وقد بدانا نحن من جانبنا ولقد بدأ بعض التعديلات في الخطاب السياسي وحددت خمس قضايا وطرحناها وهي تمثل لب الصراع، وأرسلناها إلى الرئيس علي عبد الله صالح وصالح عباد (مقبل) وقلنا في رسالتنا نحن لا يهمنا كحزب اشتراكي قضية المواقع أين نحن ولين انتم وما هو وضع البعض في الحزب وإن كل همتنا هو الموقف من هذه القضايا ومدى التعامل بها وهي الوحدة والوطن والموقف من بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية والعلاقات الدولية ولقد طرحنا هذا تحت تفاصيل كثيرة حتى لا ندخل في نفق الصراع بين الأشخاص ويقضيا أخرى ليست لها علاقة بما يهم الشعب ويساعد على إزالة نتائج الحرب وتحقيق مسار الوحدة.

التعامل مع القرار

● نعود مرة أخرى لسالة فصلك من الحزب الاشتراكي كيف ستعامل مع هذا القرار؟

قرار المكتب السياسي لا يعني أي شيء بالنسبة لي أو للمهنيين العتاس فهو المضحك المبكي. نحن في الحزب الاشتراكي نعيش أوضاعاً صعبة للغاية وكما قلت هناك الآلاف من الكوادر السياسية والعسكرية مشردة ومطاردة في الداخل والخارج، حتى العائدون الذين شملهم قرار العفو العام في المناطق الجنوبية يتم التعامل معهم بكل ما أوتي النظام من قوة ونبيه إلى أن هناك سيطرة كاملة لمجموعة من حزب الإصلاح وبالذات جناحه المتطرف على المناطق الجنوبية.

فهو تحاول أن تترك كل مواقع الحزب الاشتراكي في عدن ولحج وحضرموت وأبين وشبوة، وبالفعل استطاع القول أن حزب الإصلاح هو

الوريث الوحيد لممتلكات الاشتراكي وهو الذي يقف ضد أي عنصراً له علاقة سابقة بحزبنا سواء في الداخل أو الخارج ونحن نجد أنفسنا بفصل بعضنا البعض.

هذا هو المضحك المبكي في أن واحد كما نجد أنفسنا نقدم أوراقاً مجانية لأخصومنا السياسيين دون ثمن وكلها إجراءات لا تقدم ولا تؤخر في مصير القضايا الأساسية في البلاد. لذلك أنا أقول في هذه اللحظة لا يوجد من يستطيع القول إنه يمثل

الحزب الاشتراكي أو أنه يمتلك الحل للقضايا الكثيرة والمتعددة التي يعاني منها الشعب اليمني حالياً ويجب أن يعرف الجميع أن الوضع في البلاد صعب للغاية.

● ماذا عن وضع علي سالم البيض هل من جديد؟

اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في صنعاء كان واضحاً فهو اتخذ قراراً بوضع الرئيس البيض كعضو في اللجنة المركزية ولكن لم يتم فصله. وعلى أية حال فالقرارات التي يتم اتخاذها حالياً بشأن البيض والعتاس وأنا وغيرنا هي قرارات غير مدروسة، ومن يبحث ويتحقق يجد أن بيان الجبهة الوطنية للمعارضة الذي أعلن في الخارج يتطابق تماماً وما طرحه المعارضة في الداخل ويلتقي الجميع في القضايا الرئيسية وبالتالي لم يكن هناك داع لتصفيد الموقف تجاه بعضنا البعض ولكن كانت هناك رغبة قبل تشكيل الحكومة في أن يعلن البعض ممن في الحزب في الداخل عن كبش فداء على أساس النظر إليه في مثل هذا الخرف، إذن كما ذكرت الجميع يتصرف في حدود مصالحه الضيقة وليس من خلال رؤية متكاملة لمعالجة الأوضاع في البلاد.

● هل كانت لدى الرئيس علي عبد الله صالح النية في إشراك الاشتراكي في الحكم على الأقل في من أسماهم بالوحيين؟

لم أر أية بادرة أمل أن يقبل كل من حزبي الإصلاح والمؤتمر أن يشاركهما في الحكومة أي شخص ينتمي لحزب أعلنت عليه الحرب وخسرج من الائتلاف بحزب استمرت 70 يوماً، إذن فكل ما تمت إثارته في هذا الشأن كان مجرد عروض شكلية لهيئة أوضاع معينة وأحداث المزيد من التشتيت للحزب

الاشتراكي وقد اكتمت الأحداث إن كل الاتصالات التي كانت تتم أثناء تشكيل الحكومة كان الهدف منها سحب كل ما تمتلكه المعارضة من أوراق.

● لكن غياب الحزب الاشتراكي من المشاركة في الحكم هل يحدث خلافاً في تركيبة الائتلاف الحاكم حالياً؟

نعم الخلل موجود حالياً وواضح ومن نتائج وجود نتائج الحرب وعدم زوالها كما أنني أنظر لحزبي المؤتمر والإصلاح على أساس واحد بمعنى أنهما يمثلان النظام عملياً. باستثناء مجموعة الأخوان المسلمين فهم يمتلكون الفكرة والقدرة على التنظيم ويعملون كحزب مستقل له جذوره وتاريخه ولا أحد يستطيع إنكار هذه الحقيقة.

أما المؤتمر والإصلاح فهما وجهان لعملة واحدة وتعامل مع النظام القادم من الجنوب والذي كان يتمثل في البيض وجماعته بأنه لا يمتلك أي حق وأنه لم يأت بجديد إلى اليمن ولهذا شنت الحرب علينا في الأيام الأولى للقيام الوحدة وعطلت كل الاتفاقيات السابقة بشأنها.

حقائق الاتصالات مع النظام ● إذا تحدثنا عن المصالحة كنوع من

إزالة آثار الحرب خاصة إن حديث الكواليس يدور حول اتصال الرئيس علي عبد الله صالح بقيادات الاشتراكي في الخارج لعودة فهل تتوقع أن يحدث ذلك في المستقبل القريب؟

حقيقة لا توجد الآن اتصالات حقيقية وجادة بيننا وبين النظام في صنعاء وقد انتهت المفاوضات الثنائية التي مللنا فيها المهندس حيدر أبو بكر العتاس ومثلهم فيها الوزير عبد الكريم الأرياني وبالتالي فكل ما يتم من اتصالات مع الأخوان في المعارضة مجرد تسال والتسوال عن الأحوال وفي إطار المزاج.

كما أنه في تقديري لم يحن الوقت بعد لحدوث هذه المصالحة لأن السلطة حالياً تؤكد هذا الانسحاب. عدم الاستجابة للمصالحة. من خلال الإجراءات القمعية التي تتخذها خاصة في المناطق الجنوبية والسماح لحزب الإصلاح بتطبيق ما عجز عنه وذلك لشغل الفراغ السياسي والإداري الذي تركه الحزب الاشتراكي.



اتصالات استطلاعية

● ولكنني اتسائل مرة أخرى عن مدى صحة الاتصالات التي أجراها الرئيس صالح بكم حديثاً وقبوله جميع الشروط ومنها إجراءات بناء الثقة وإعادة ممتلكات الحزب الاشتراكي والإفراج عن المعتقلين الخ هل هذا مجرد حديث عابر؟ أم ماذا؟

كما قلت وبصرف النظر عن التفاصيل لم تتم أية اتصالات جادة ورسمية ومسؤولة حتى هذه اللحظة من قبل النظام في صنعاء ونحن من جانبنا لدينا قضايا واضحة ومحددة وأعلننا عنها في البيان الصادر عن جبهة المعارضة «موج». كما أننا مصرون على إنهاء صفحة الالام والأحزان وأثار العدوان ونحن نريد وضعاً جديداً يستند إلى بناء الثقة للخروج من المأزق التاريخي الذي وضعتنا فيه الحرب وذلك في صالح البلاد. نحن نريد أن يتخلى النظام في صنعاء عن التعامل مع القضايا المصرية بالمنهج الذي كان سائداً في الستينيات وأن ينسوا إصاها الاتهامات بالخيانة والعمالة الخ.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن

● ضمن بلود البيان الصادر عن جبهة المعارضة «موج» والذي أعلن في لندن منذ أيام المطالبة بتنفيذ الشق الثاني من قرارات الأمم المتحدة والخاص بالحوار ما هي الخطوات التي تتحركون في إطارها من أجل التنفيذ الفعلي لذلك؟

لأسف في ظل الاختلال الحاصل حالياً داخل البلاد تبقى السلطة رافضة لمسألة المصالحة والحوار وتظل الإجراءات التي يقوم بها النظام ضدنا وضد مواطني الجنوب حاجزاً أساسياً في نفس أي عمل يسير باتجاه المصالحة لكنا نؤمن بالحوار كمبدأ وقد أرسلت في السابق للرئيس صالح ونائبه البيض. وقبل الحرب أنهى للتفانج الوحشية التي تنتظر البلاد إذا حدثت الحرب ولكن بلا جدوى.

الموقف الدولي من المصالحة

● هل مازال موقف مجلس الأمن ثابتاً حيال القرارات التي أصدرها بشأن تحقيق الحوار بين طرفي الأزمة اليمنية؟

نعم كل الأطراف عند موقفها بدليل أن الإدارة الأميركية أعلنت منذ يومين أهمية التزام صنعاء بالحوار والمصالحة ودعوة كواد الحزب الاشتراكي للعودة، نفس الموقف تتبناه بريطانيا كما سلمت روسيا رسالة رسمية إلى الرئيس علي عبد الله صالح تطالبه فيها بتحقيق المصالحة. كذلك الدول العربية، لكن مدى استجابة صنعاء لهذه المواقف

يظل مرهونة باستجابة الأوضاع الداخلية وأحداث التوازن المطلوب. ومن المفروض أن يعي النظام أهمية إنهاء ملك الصراع داخلياً وخارجياً وبالإمكان أن يتم ذلك إذا توافرت التوايا والأرادة السياسية.

● هل هناك توقيت زمني تحدد المعارضة لتحقيق المصالحة؟

العامل الزمني متروك. لم يضعه أي طرف في الحسبان. ولكنني أقول إن الأمور تسير الآن في اليمن بشكل سريع بحكم وجوده في الجزيرة العربية والتعاملات الأميركية والأوروبية ونحن نريد أن نستفيد من نتائج الحرب ونرونها ونعمل على تبني قضايا الشعب والتعبير عنه ونجري الاتصالات بين كل الأطراف في الداخل والخارج لبناء معارضة قوية تخدم البلاد.

● في تصوركم هل تستطيع الحكومة الجديدة المشكلة في ائتلاف الإصلاح والمؤتمر أن تسيطر على الأوضاع في اليمن وتزيل آثار الحرب؟

نحن نقول كما يقول المثل اليمني ائتلاف الشراكة المينة، وكنت أتوقع أن يدفع حزب الإصلاح وهو الطامح والمؤهل للوصول إلى السلطة بعضاً من الفضل ولكنه جاء بشخصيات لا تقدم ولا تؤخر أما حزب المؤتمر فهو يعيش حالة المرض وعلى المجتمع اليمني أن يفعل أي شيء ويتحرك وهي فرصة ذهبية للمعارضة لأن تشدد قبضتها وتطرح وتبني قضايا الشعب لإسقاط المؤتمر والإصلاح والدخول في تغييرات حقيقية تمس الأوضاع في البلاد.

مستقبل اليمن في ظل الائتلاف الواسع

● ماذا عن المستقبل القريب لهذه الشراكة بين حزبي المؤتمر والإصلاح وإلى أين تترك اليمن؟

هذه الشراكة المينة بين الإصلاح والمؤتمر تقود البلاد إلى أمرين أحدهما يأخذ حزب جماعة الإخوان المسلمين وضعه ويعود بقوة نظراً لتنظيم فكره وسياسته للاستيلاء على السلطة وسيكون في اليمن نظام إصولي على غرار ما هو موجود في السودان أو في إيران مع اختلاف المسميات، أما هذه الشراكة فسوف تنتهي فإذا انسحب مثلاً الرئيس علي عبد الله صالح من حزب المؤتمر انتهى الحزب فهو معروف في اليمن بأنه أشبه بحزب المجذوبة تشكيلات مختلفة لا قيمة لها.

أثن الصراع قائم بين الجاهين بعد التخلص من الحزب الاشتراكي (الكافر). على حد قول شخصيات في المؤتمر والإصلاح وبقي معنا القضاء على الكفار الليبراليين المعتدلين في حزب المؤتمر. هذا جانب مهم الأمر الثاني وهو أن يرضخ النظام ويسلك منهج المصالحة الوطنية والسماح للمعارضة بأن تقوم بدورها في إيجاد التوازنات المطلوبة حتى يسير اليمن بالشكل الطبيعي نحن نريد المصالحة بعيداً عن طريق المناشدة أو حتى التفاهق السياسي نحن نرغب في وجود أحزاب سياسية حقيقية داخل الساحة ولا يصانر حق فيها أو رأي حتى نؤسس وضعاً مستقبلياً جديداً يقوم على الديمقراطية المطلوبة ليس من ضمنها أن يضع النظام برامج الأحزاب وتعين الرؤساء بدون ذلك لن نستقيم الأوضاع أبداً.



المصدر : المجلات الشهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩٤

«الاشتراكي» : البيض والآخرين تورطوا بتحالفات غير وطنية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

تدكف لجنة برئاسة رئيس الوزراء اليمني السيد عبدالعزيز عبدالغني وتضم نوابه وعدداً من الوزراء، على وضع برنامج الحكومة الذي سيخضع على مجلس النواب لنيل ثقته، وتلجيد مصادر عليمة أن البرنامج سيركز على الإصلاحات الاقتصادية وعلى وضع خطط زمنية للتغلب على الخلل المالي الإداري والأمني.

على صعيد آخر، قال السيد يحيى منصور أبو اصبح عضو المكتب السياسي سكرتير الدائرة السياسية للحزب الاشتراكي اليمني أن قرار الفصل الذي اتخذه المكتب السياسي حيال أمينه العام السابق علي سالم البيض ومساعدته سالم صالح محمد وحيدر العطاس وصالح عبيد أحمد، أملت نتائج تحريرات اجرتها لجنة خاصة حول تورط بعض قيادات وأعضاء في الحزب في العملية الانفصالية.

وأضاف أبو اصبح، في تصريح خاص لـ «الحياة» في صنعاء، أن «أولئك الأشخاص دخلوا في تحالفات غير وطنية وارتكبوا لقرى معادية لليمن ووحدته، ومثل هذا العمل تحدياً سافراً لسياسات الحزب ومواقفه المتمثلة بالحفاظ على الوحدة واحترام الشرعية الدستورية ورفض المعارضة من خارج البلاد».



المصدر:
الإمام السبي
القاهرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
١٢ تموز ١٩٧١

العطاس غادر القاهرة

غسانر ابو بكر العطاس رئيس
وزراء اليمن السابق، القاهرة،
الاثنين الماضي، بعد ان قضى عدة
ايام، العطاس (والمعارضة اليمنية
بالقاهرة) اصدر بياناً اعلن فيه
مساندة الكويت في سيادتها
واستقلالها.
واجرى اتصالات بالديوان
الاميرى الكويتى وبالخارجية
الكويتية.



المهندس حيدر أبو بكر العطاس يتحدث في الشرق الأوسط

إلغاء مجلس الرئاسة تكريس للنظام السابق للوحدة استراتيجية صنعاء لتجويد السكان لا تتماشى مع الإنصاف

القاهرة: من سوسن أبو حسين

سأل المهندس حيدر أبو بكر العطاس في حديث له للشرق الأوسط أن قرار عدد من كبار قيادات الحزب الاشتراكي من الحزب يخدم جبهة المعارضة الوطنية «موج»، ويوسع فرصة المشاركة الوطنية للعمل على إزالة آثار الحرب، وأشار إلى وجود خلافات كثيرة داخل الائتلاف الحكومي الحالي، وكشف النقاب عن الاتصالات التي يجريها الرئيس علي عبد الله صالح مع قادة الاشتراكيين للمصالحة، رغم معارضة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح. وقال إن إلغاء مجلس الرئاسة يعني أن نظام صنعاء ينسف «وثيقة العهد والاتفاق»، والمخزي هو تكريس نظام ما قبل الوحدة. كما تحدث عن نتائج الحرب السيئة وتأثيرها على الشعب اليمني، وأفاد أن الأخضر الإبراهيمي سيعود لاستئناف جهوده، لاتمام المصالحة الوطنية.

وفي ما يلي نص الحوار مع العطاس:

● بماذا تفسر القرارات التي اتخذها المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في صنعاء، وعلى مدار اليومين الماضيين بشأن فصلكم من الحزب، وكذا الأمر بالنسبة للرئيس علي سالم البيض؟

في تفصيلي أن الأخوة في المكتب السياسي للحزب يعرضون لظروف صعبة جداً نظراً لوجودهم في الداخل في ظل استمرار نتائج الحرب، ونحن نعلم أن السلطة تمارس عليهم كل أشكال الضغوط للوصول إلى أهدافها ودفع قيادات الاشتراكيين لتبني مواقفها، وهم أي السلطة بهذا الإجراء قدموا لنا خدمة كبيرة جداً، لتشكيل جبهة معارضة قوية لهذه السلطة العسكرية في صنعاء، والتي شنت الحرب تحت عنوان هدم الحزب الاشتراكي، وهي في الأساس تعمل لتدمير وإبادة شعب الجنوب من خلال تجويعه وطرد أبنائه من وظائفهم، واستكات أي صوت قائم من الجنوب للمشاركة في دولة الوحدة، وهذه كانت في رأيي - سبب كل المشاكل منذ البداية.

وعندما تعود إلى لجنة تقصي الحقائق لمجلس النواب والتي أعلقت هذا العام برئاسة عبد الله بن حسين الأحمر. قلت وقتها إنه من الخطأ أن تعلق كل قضايا الجنوب على أساس الحزب الاشتراكي، واليوم نرى النتائج التي كشفت لنا أن هذا الخط كان مكجراً فكذلك نكي، وأن المستهدف الحقيقي هو شعب الجنوب وليس قادة الحزب الاشتراكي.

تكتيك السلطة

● ما هو المخزي الكامن خلف هذا التكتيك الذي يستهدف الجنوب؟

من المعروف أنه قبل إعلان دولة الوحدة كانت السلطة تحت سيطرة قبيلة حاشد بالتحديد، وعندما قامت الوحدة بين دولة الجنوب ودولة الشمال، وظهرت لنا مساهمات حقيقية وجادة في بناء الدولة والمشاركة هنا بدأت الحسابات بأن هذا الوضع سوف يدفع المناطق الوسطى في تعز والحديدة للمطالبة بنفس الحق، وقد أكدت بالفعل «وثيقة

العهد والاتفاق» على هذا المطلب، لتعز والحديدة، وهو الأمر الذي يشكل بالنسبة لصنعاء متاعب، تبدأ بسحب السلطة من المركز وتوزيعها، وإلغاء النظام الذي كان قائماً في الشمال منذ عهد الإمام، ولا يمكن الاقتراب من هذا «الحق التاريخي».

ومن هنا نستطيع القول إن اليمن يعيش حالياً عهد الإمام، باستثناء الشكليات، ورفع شعار الجمهورية العربية اليمنية، وبالتالي نجد صنعاء تؤكد عملياً - من خلال إجراءاتها اليومية - عدم السماح للمنطقة الوسطى في تعز والجنوب بالمشاركة في الحكم، والذكر أنه عند مناقشة التعديلات الدستورية، لم نجد سوى الحذر الشديد من عدم خروج زمام السلطة بعيداً عن قبيلة حاشد، ولتمت التعديلات على الأساس المعلن حالياً، وإضافة إلى ذلك تم إلغاء نظام مجلس



ان تركز على «وليفة العهد والاتفاق» وعدم الاعتراف بنتائج الحرب، اي تشمل الغاء كل الاجراءات التي اتخذت من مصادرة الممتلكات وعدم صرف المرتبات، والطرء الجماعي من الوظائف، ولكننا نقول - في الوقت نفسه - ان هذه المرتكبات ليست شروطا، وانما قضايا تحتاج لحلول واضحة وحاسمة وعادلة.

● هل توصلتم الى نتائج جديدة في سياق الاتصالات والمساوي - التي تبذل حاليا - بشأن المصالحة؟

لم نتوصل للنتائج المطلوبة بعد، ونحن نجري الاتصالات مع الولايات المتحدة الاميركية والامم المتحدة للوصول الى المصالحة الوطنية الشاملة، وتطبيق البند الثاني في قرارات الامم المتحدة والخاص

بالحوار، وهناك مساع جديدة تبذل لكي يعود الاخضر الابراهيمي لمواصلة نشاطه، وفي تقديرنا ان صنعاء تدرك هذا تماما وتحاول ان تسبق الزمن لقطع الطريق على هذه المصالحة، وتسفها عبر الاجراءات التي اتخذتها بشكل منتظم، فعلى مدار الايام الماضية - منذ وقف اطلاق النار - اجرت التعديلات الدستورية، التي تناقض ما ورد في «وليفة العهد والاتفاق»، وكسرت اهداف المنعصر غير المشروعة، وحقت رغبة الشلل العسكرية القبلية في صنعاء، وتناست مطالب الشعب الحقيقية في اليمن، وقد تمثل ذلك ايضا في اختيارها كواثر الحكومة الجديدة.

انهيار الائتلاف

● برصفكم رئيس وزراء سابقا، هل تستطيع الحكومة اليمنية ان تقود البلاد على طريق مقدرات جديدة لصالح الشعب اليمني؟

- اشك في قدرة الحكومة التي تم تشكيلها منذ ايام على عمل اي شيء، ومنعت التوقع - ونظرا للفترة الطويلة التي استغرقت لتشكيل الحكومة - انه سوف تمثلها شخصيات لها وزن حقيقي، مما يعطي الفرصة لقوى فاعلة فاعلة على السطحة، ولكن للأسف... القيادة التي لا تملك شيئا، لن تعطي شيئا.

● تفيد بعض التوقعات باحتمال انهيار قريب لهذا الائتلاف الحكومي، فما هو مدى قدرته على الاستمرار؟
- انا مع هذه التوقعات، خاصة ان هناك الكثير من التناقضات

السياسية التي تريد ان تعمل من اجل تحقيق الاهداف المعلنة والمتعلقة في عدم الاعتراف بنتائج الحرب، والعمل للتوصل للمصالحة الحقيقية، وتصحيح المسار الدستوري، كل هذه الاهداف تسعى اليها كل القوى السياسية في الداخل والخارج، والامر المستغرب ان الاخوان في صنعاء كانوا يفكرون في نفس الاتجاه الذي اعلنا عنه في لندن نهاية الشهر الماضي، ولكن في نفس التوقيت الذي اتخذ فيه قرار الفصل لكل من علي سالم البيض، وسالم صالح، وحيدر ابو بكر العطاس، وصالح عبيد احمد، هم (في صنعاء) نادوا بانشاء جبهة واسعة للمعارضة، وتم تكليف بعض الشخصيات لاجراء الاتصالات مع القوى السياسية في الخارج، وهذا دليل على ان قرار الفصل جاء من خارج نطاق الحزب الاشتراكي ومكتبه السياسي في الداخل.

تصحيح المسار ضرورة

● بالنسبة للمصالحة، نسمع من وقت لآخر عن اتصالات يجريها معكم الرئيس علي عبد الله صالح، ما مدى صحة ذلك؟
- في تقديري الشخصي ليست هناك لخارج أخرى لضمان أمن ومستقبل اليمن، سوى المصالحة في داخل البلاد، وخارجها على المستوى الاقليمي، والرئيس علي عبد الله صالح يدرك هذا تماما، ولكنه يقع دائما بين رغبتي: امكانية تحقيق المصالحة، وعدم القتال عن جزء من صلاحياته لمشاركة الآخرين، لذلك هو يجري الاتصالات ولاكثر من مرة وبأكثر من شخصية في الخارج، ويطلبهم بالعودة، ولكنه يراجع تحت ضغوط الحفاظ على المكاسب التي حققها من الانتصار العسكري.

● هل يوجد خلاف بين طرفي الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاصلاح) حول قضية المصالحة؟

- نعم، وفي رأيي ان الجناح القبلي في حزب الاصلاح - المتمثل في الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - هو الذي يرفض المصالحة الوطنية، لانها سوف تنهي كل الفساد الذي يتربع عليه.

● وهل هناك شروط محددة مطروحة لتحقيق المصالحة؟

- نحن من جانبنا لن نضع اية شروط، وعليه يجب ان نعامل بالمثل، وان يتم بحث كل القضايا على مائدة الحوار، وكل شيء قابل للنقاش. (ويستطرد قائلا): المصالحة يجب

الرئاسة، لتعميق مبداء الرئاسة التاريخي في صنعاء، والوقوف امام دولة الوحدة، التي ينبغي ان يكون ضمن اهدافها نقل البلاد نحو افاق اوسع، يتساوى فيها كل أبناء اليمن. ● هل يسهم من ذلك ان النظام في صنعاء يسعى للحفاظ على السلطة فقط، بينما يحاول الجنوب الفرز بنصيبه من هذه التركة؟

- نحن لم ولن نسعى لاية مكاسب في السلطة، ونبذل قصارى جهنمنا لتحقيق المصالح العليا لشعبنا في الجنوب، ونؤكد من جديد - انه ليست لنا اهداف في هذا الاتجاه، والخلاف مع صنعاء لن يكون ابدا في اطار النزاع على السلطة، لكنه يدور حول بناء دولة الوحدة التي اعلنت في 22 مايو (ايار) 1991.

● اذا خرجنا من دائرة الخلافات والسلطة، نجد ان شعب اليمن يعيش اوضاعا سيئة، ضمن نتائج الحرب، هل تناشد النظام في صنعاء لتحسين اوضاع المتضررين؟

- ليس عندي اي امل في ان تفعل القيادة في صنعاء اجراءات من شأنها انصاف الشعب في الجنوب، وتتناقض مع استراتيجيتها القائمة على تجسيع سكان هذه المنطقة وتثريهم، لذلك من المفترض ان تكون المناهضة لجبهة فاعلة على الفهم والتعامل مع الواقع والمتغيرات بصورة صحيحة، وانا اعلم تماما انه لا يمكن ان تتغير عقلية واساليب الحكم في صنعاء.

● ان من المسؤول عن الشعب اليمني في الجنوب؟
- المسؤولية الكاملة تقع على النظام في صنعاء، فلا بد ان يثبت عمليا ان دولة الوحدة في صالح كل اليمن.

● لكن هناك حالات كثيرة متضررة من الفصل من العمل والطرء من المنازلة وقد التفتت بعدد كبير منهم موجود في القاهرة، فمن يتحدث باسم هؤلاء؟

- سنوف ندافع عن هذه المجموعات وندعوها لمزيد من الاصرار والعمل لانقاذ حقوقها بصورة كاملة.

● هل لنا ان نفهم في اي اطار ستعمل المجموعة القيادية المعارضة، هل من خلال الحزب الاشتراكي، ام جمهورية اليمن الديمقراطية، ام جبهة المعارضة الوطنية «موج»؟

- نحن نعمل في كل الاتجاهات، والجبهة الوطنية الان هي الاطار الواسع الذي يضم كل القوى



والخلافاً العميقة بين الطرفين. فحزب الإصلاح يسعى للسيطرة، وبشكل كامل، على السلطة وهذا النهج واضح ومؤثراته موجودة، وحصول حزب الإصلاح على الحقيبة الوزارية الخاصة بالتربية والتعليم يمثل كارثة كبرى - أولاً - لأن هذا المجال بالذات كانت عليه خلافات كثيرة قبل وبعد الوحدة، وكان الإصلاح يصبر على أن تكون المعاهد العلمية تحت سيطرته، ولكن رفض هذا الطلب أكثر من مرة واليوم تقع كل مؤسسات التربية والتعليم تحت قبضته، لذلك أنا أتوقع حدوث مشاكل كثيرة بين الائتلاف لكن الرئيس علي عبد الله صالح يعتقد - إلى الآن - ويدعي أنه هو الذي أنشأ حزب الإصلاح لمواجهة الحزب الاشتراكي، ومن هنا سيخسر كل الرهانات التي ينتظرها.

● بالنسبة للتعديلات الدستورية التي تمت حديثاً، هل تعتبرها في مصلحة اليمن؟

أنا اعتقد أن هذه التعديلات الدستورية ليست لها علاقة بالدستور، خاصة أنها لا تقرر نظام المؤسسات، وبالتالي إذا أراد أن يتحدث عن الدستور، فعليه الالتزام بما ورد في هذا الخصوص - في وثيقة العهد والاتفاق - كما أنني أذكر القيادة اليمنية في صنعاء - للعلم - بأن التعديلات الدستورية التي تم إقرارها حديثاً، ما هي إلا نصوص قديمة، كان يعمل بها اليمن قبل الوحدة، والسؤال هو هل من المنطقي أن يستخدم الدستور القديم قبل الوحدة في دولة الوحدة الجديدة؟ إذن من الواضح أنه لا يضع في اعتباره وضع الشعب الجنوبي، ولكنه أضاف فقط الأراضي الجنوبية إلى مناطق الحكم في صنعاء.

المصالحة والخصومة

● يلاحظ وجود تناقض بين مركزات المصالحة التي اشرت اليها، والاجراءات التي اتخذتها القيادة اليمنية حديثاً، خاصة بالنسبة لتعديل الدستور، وإلغاء مجلس الرئاسة، ووصف «وثيقة العهد والاتفاق» بأنها انتهت، إذن هل تتم المصالحة على أساس مودتكم لليمن لمزاولة نشاطكم في إطار حزبي؟

نعم، أنا اتفق معك في هذا الطرح، فكل الاجراءات التي اتخذها النظام تهدف لقطع الطريق أمام المصالحة، ولكن هذا لا يمنع من وجود هدف ثان وهو اتمام المصالحة بنتائج اقل، على اعتبار أن الاحتفاظ بنا والنصالح معنا سيكون لإحباطنا، كما

تم الحاق ارض الجنوب، وبالتالي ستفقد قيادة الشمال عن بعض الاجراءات، للحفاظ على بعض المكاسب التي تم تحقيقها بالحرب. هكذا اتصور، لأنهم ان يتمكنوا من الهروب ورفض المصالحة، لأن الشعب في الداخل سيقبضها.

● ذكرت أن الأخضر الابرايمي - مبعوث الامن العام للأمم المتحدة - سيسانف نشاطه لاتمام المصالحة، هل هناك توقيت زمني متحدد للبدء في مساعي - الجهود قبل حالياً، ونأمل ان يأتي في القريب.

● في تصريحات ادلى بها حديثاً الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، قال فيها انه لا يوجد أي تكبير في الموقر عن القادة الـ ١٦، لأنه يعني ان الذي ارتكب الجريمة هو القيادة اليمنية، ماذا يعني ذلك بالنسبة لكم؟

الشيخ الأحمر صديق في الجزء الأول من حديثه، ولكنه لم يستكمل قوله للنهائية، ومن المفروض ولكي يكون محقاً في قوله، ان يضيف اسمه والرئيس علي عبد الله صالح، لأنه من المفروض ان يقدموا انفسهم للمحاكمة لأسباب رئيسية، وهي رفضهما وثيقة الاجماع الوطني، والتي تم الاتفاق عليها في يوم ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١، وكذلك عندما وضع الشيخ الأحمر شروطاً وقبولا أثناء التوقيع في الأردن، وكأنه يشير الى الرفض المسبق لخصوص الوثيقة، ولدي التفاصيل الكثيرة التي تدفن النظام في هذا الخصوص وسوف اكشف عنها بالكامل في ظروف أخرى ليس مجالها حالياً.

● أعلن الرئيس علي عبد الله صالح أنه يملك من الأدلة ما يدينك ويدين علي سالم البيض، وأنه سيطعن هذه الأدلة في الوقت المناسب، هل يمكن ان تعترف لنا بما

يشير اليه الرئيس صالح؟

● الرئيس علي عبد الله صالح يتبنى دائماً سياسة «فرق تسد»، وهي منهج لا يمكن ان يحيد عنه، ويعمل لتقسيم الناس، ويحاول رميهم بسهام طائشة هنا وهناك، ولكنها لن تصيب، وهو يعرف تماماً مدى الجهود التي بذلتها خلال السنوات الماضية، ولا يستطيع إنكارها لأنها موثقة ومدونة في أوراق رسمية، وهي معروفة وتتعلق - للذاكرة - بالحوار بين حزبي المؤتمر والاشتراكي لقيام الوحدة وكذلك بين الاشتراكي والإصلاح.

وعلى صعيد العمل في الإطار الحكومي يدرك ما قامت به لاتمام برامج العمل الوطني، وإصلاح الخلل الذي حدث بعد قيام الوحدة، وبالتالي

اتحدى ان يقول الرئيس علي عبد الله صالح بخير ذلك، ربما لدى الكثير من الممارسات الخاطئة، والتي كانت سبباً في كثير من المشكلات، ولكني كنت انظر لأي مشكلة بنظرة أخرى، وهي أن الوحدة وانجازها اكبر بكثير من الوقوف أمام المشاكل، مهما كبر حجمها وكنت أؤكد دائماً على أهمية ان تجد الوحدة طريقها مهما حدث، ويبدو ان ذلك كان يزجج كثيرين لدرجة انهم كانوا يقفون أمام استخدامي لعبارة «تصحيح مسار الوحدة» لأنها تمت في عجلة، كنت أقول هذه المصطلحات دائماً وحاولت - وصلي أخواني - الشروع في تنفيذ برنامج البناء السياسي والاقتصادي، ولكن وجدت عقبات كثيرة لعدم وجود اسس قوية، وكانوا يرفضون - في صنعاء - أحداث أي تغيير، وأخيراً لا يمكن الا ان أقول ان القوى السياسية والوطنية تحرف تماماً من هو علي عبد الله صالح، ومن هو حيدر أبو بكر العطاس.

اتهامات متبادلة

● يبدو ان الاتهام الذي يدينك به الرئيس صالح هو عقد صفقات سلاح خاصة بالجنوب، ويقال ان هناك مصادر تؤكد ذلك، ما قولك؟

لنا لم اصار هذا النوع من العمل ابداً، ابداً، وليس من اختصاصي، ولن أخفيك سراً بانني ولدت أمام بعض الممارسات في هذا الخصوص، عندما كان يتم صرف مبالغ كبيرة من وراء رئيس الوزراء عن طريق وزير المالية، وسالت وقتها هذا الوزير أين تذهب كل هذه الاموال؟ ولماذا هذه النفقات في مخصصات وزارة الدفاع؟ فما كان منه الا ان اقر بانها لشراء الاسلحة، طبقاً لأوامر الرئيس صالح. وقد سجلت هذا الموقف وأعلنته في العام الماضي.

● بعد كل هذا الذي حدث هل لديك لنية في العودة الى اليمن؟

نعم لا بد من العودة الى بلادنا وأرضنا، كي نساهم في البناء بالشكل والمضمون الصحيح ولكن ليس على طريقة علي عبد الله صالح.

● بالنسبة لزيارتكم للقاهرة ماذا رآها؟ هل كما قيل ان هناك جهوداً مصرية تبذل للاسهام في المصالحة الوطنية؟

نعم هذا صحيح، نحن لا ندخر وسعاً في بذل الجهود من أجل المصالحة، لأننا ننشد الطريق السلمي والحوار، ونحصل بكل الاخوة والاشقاء لتحقيق هذا الهدف.

أكد في حديث مع «الحياة» ان الاولوية لتحسين العلاقات مع الجوار علي صالح : يمكن اعادة النظر في قضية المطلولين الـ ١٦

□ صنعاء - من خير الله خير الله:

■ في أول حديث يبلي به منذ إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة، اتخذ الرئيس علي عبدالله صالح موقفاً مرناً يتعلق بمسالتين أساسيتين هما: المطو عن الشخصيات الـ ١٦ التي تعالبت اليمن بتسليمها لمحاكماتها باعتبارها مسؤولة عن الحرب الأخيرة من جهة، والتعاون مع دول الجوار من جهة أخرى. وفي هذا المجال قال علي عبدالله صالح لـ «الحياة» لدى سؤاله عن الـ ١٦ وعلى رأسهم السيد علي سالم البيض والسيد عبد الرحمن الجفري والسيد جعفر أبو بكر العثاس ان هؤلاء «مستعمرون في التآمر على الوحدة، وعندما يصححون مواقفهم ويدينون جريمة الانفصال ويكفون عن التآمر على الوحدة، يمكن حينها إعادة دراسة هذا الموضوع من قبل الهيئات المختصة للدولة. وأكد انه طالب بتسليم الـ ١٦، لأنهم مطلوبون بموجب القانون للمثول أمام القضاء وسيتأولون محاكمة عادلة.

وعن التفاوض مع دول الجوار قال «وجهنا الحكومة الجديدة الى ضرورة ان تضع في أولويات مهامها تحسين العلاقات مع الأشقاء في السعودية ودول الجوار».

وهنا نص الحديث الذي اجري مع الرئيس اليمني في منزله في صنعاء بعد ظهر يوم الجمعة الماضي. وكان الى جانبه وزير الداخلية العميد يحيى التوكل والسيد عبدالسلام العنسي نحد كبار

المسؤولين في المؤتمر الشعبي العام والسيد عبد الوهاب الأنسي نائب رئيس الوزراء والسيد عبدالله غانم وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب.

■ ما في هجمات الحكومة الجديدة هناك عدد من المتهام الملحة لتتصّب أمام الحكومة الجديدة في مقدمها معالجة الآثار الناجمة عن جريمة الانفصال وإعادة اعمار ما دمر في أثناء



الحرب التي أشعلها الخونة العثمرون على نشر عبية الدستوريين لروا بها تمزيق للوطن وتدمير وحدته وكذلك وضع المعالجات المناسبة للأوضاع الاقتصادية الراهنة وبما يؤدي الى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيف الاقتصاد الوطني من القيود التي تفرضها حركة تطوره، إضافة الى العديد من المهام الكبيرة على كل العمد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والهامة الى مكافحة الفساد واصلاح الخلل الذي حدث خلال الفترة الانتقالية وما تلاها بسبب ممارسات الانفصاليين اينما وجد في الأجهزة الحكومية والانتقال الى تطبيق نظام الحكم المحلي وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة وما سوف يصدر استناداً اليها من قوانين. وعلى الصعيد الخارجي فإن أبرز المهام التي ستطرح بها الحكومة الجديدة في العمل على تحسين العلاقات الأخوية مع دول الجوار وتعزيزها والعمل باتجاه استعادة التضامن العربي.

■ ما الذي يمني صدر عن الـ ١٦ - هؤلاء تسببوا في إثارة الفتنة وفي إشعال الحرب والإقدام على ارتكاب جريمة الانفصال ولا يزالون مستمرين في التآمر على الوحدة، وعندما يصححون مواقفهم ويدينون جريمة الانفصال ويكفون عن التآمر على الوحدة، يمكن حينها إعادة دراسة هذا الموضوع من قبل هيئات الدولة.

النتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة الشعبية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١٤ ١٩٩٤

علي صالح :

تمة الصفحة الاولى

المختصة.

● لماذا استبعدتم الحزب الاشتراكي من الحكومة ؟
- ذلك امر طبيعي في مثل هذه الظروف والمصلحة العامة تقتضي اعطاء الحزب الاشتراكي الفرصة الكافية لإعادة ترتيب اوضاعه وتخليص نفسه من العناصر الانفصالية، إضافة الى أن الحزب الاشتراكي نفسه قد عبر عن رغبته في أن يبقى في المعارضة ونحن نفهم هذا الامر ومستعدون لمواصلة الحوار بوصفه احد الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة في إطار التعدد السياسي والحزبي. ونحن حالياً نتعاون مع المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي ومع كل العناصر الوحدوية فيه وقد ساهم نواب كتلة الاشتراكي في مجلس النواب بصورة ايجابية في التعديلات الدستورية الأخيرة.

● هل صحيح انكم تطلبتم بتسليم الـ ٢٦٦ ؟
نعم... لقد طالبنا بتسليمهم لانهم بموجب القانون مطالبون للمثول امام القضاء وسيتم محاكمة عادلة.

● كيف تردون على الانتقادات الأميركية في شأن التعاون مع العراق ؟
- لقد ابلغنا الاصدقاء في الولايات المتحدة بأنه ليس هناك تعاون مع العراق يتجاوز ما نصت عليه قرارات الامم المتحدة.

● ما هو في رأيكم العامل الحاسم في الحرب التي مرت بها اليمن ؟
- لقد كان العامل الحاسم الذي لم يعمل الانفصاليون حساباً هو الشعب اليمني هذا الشعب الذي يعتبر الوحدة قدره ومصيره، وعندما تحلقت في الثامن والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠ م، اعتبرها الشعب اليمني اكبر انتصاراته وأعلى انجازاته بعد عقود من الحكم الامامي المستبد والحكم الاستعماري الاجنبي والحكم الشطري. ولهذا فقد مثل الانفصال محاولة لاغتيال كل ما هو مشرق وجميل في حياة الشعب اليمني ماضياً وحاضراً ومستقبلاً وإزاء ذلك وقف الشعب اليمني كله ولغة لا تظير لها في مواجهة جريمة الانفصال وتمكن بفضل من الله سبحانه وتعالى ان يدحر المؤامرة وان يحافظ على وحدته.

● هناك شكاوى كثيرة من مظالم في الجنوب... الى أي حد هي صحيحة ؟
- أولاً ليس هناك شيء اسمه شمال او جنوب، هناك يمن واحد وشعب يمني واحد موحد عبر كل العصور عموماً. ما ذكرت ليست سوى افتراءات يروجها العملاء الانفصاليون في الخارج في إطار مؤامرتهم المستمرة على الوحدة وهي افتراءات يحضنها الواقع وتدحضها حقائق الحياة الجديدة التي نشرت نسائم الحرية في محافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت وشبوة والمهرة التي عانت كثيراً من بطش الانفصاليين وهيمنتهم. ولا داعي للتحدث كثيراً عن هذا الموضوع يكفي ان تقوم بزيارة الى تلك المحافظات وتلقي بمن تريد من افراد الشعب او من مسؤولي الدولة كي تتعرف الى الحقيقة كما هي من دون زيادة او نقصان. لقد مثلت الوحدة لابناء تلك المحافظات إنقاذاً من كابوس القهر والتسلط الحزبي الشمولي وانتهاء لحال الحرمان التي عاشوها في ظله.

● هل طرأ تحسن على العلاقة بين اليمن ودول الجوار خصوصاً المملكة العربية السعودية... وكيف تلمسثون الجوار ؟

- منذ نهاية حرب الخليج ونحن نبذل جهوداً متواصلة من أجل تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج وتعزيزها مع دول القرن الافريقي نظراً الى خصوصية العلاقة والروابط التاريخية التي تربطنا بهذه الدول. وبعد انتهاء الحرب الأخيرة في اليمن اعلنا أكثر من مرة استعدادنا لطى صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع السعودية ودول الجوار إذ ليس بإمكان أي منا ان يستغني عن الآخر او ينفي وجوده، واكدنا مراراً ان وحدة اليمن اسهام لا غنى عنه في تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة واننا لا نريد من الآخرين سوى علاقات أخوية تقوم على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية علاقات التعاون المشترك ودعونا الى تعزيز التواصل المباشر من أجل تصحيح أية مفاهيم خاطئة هنا أو هناك. ومؤخراً اعلنت في اول خطاب لي بعد التعديلات الدستورية وبعد انتخابي من قبل مجلس النواب رئيساً للجمهورية ان مصلحتنا جميعاً تكمن في التفاهم والحوار لما فيه مصلحة بلداننا واصلت كذلك وقف الحملات الاعلامية بيننا واشغالنا في السعودية رغبة منا في تهينة الظروف الكفيلة إعادة العلاقات الى سابق عهدها. وقد وجهنا للحكومة الجديدة الى ضرورة ان تضع في اولويات مهامها تحسين العلاقات مع الاشقاء في السعودية ودول الجوار ونحن نتمنى ان يبادلنا قادة هذه الدول المشاعر الأخوية نفسها.



الحياة الشعبية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢/١١/١٩٦٤

● ألا نخشون الاصلاح ومن يبرز جناح متطرف فيه يحاول الاستيلاء على السلطة؟
- التجمع اليمني للاصلاح حزب وطني موجود على الساحة الوطنية ويمارس نشاطه السياسي في اطار التعددية السياسية والحزبية وهو يؤمن بالثوابت الوطنية وبمبدأ التبادل السلمي للسلطة بموجب النهج الديمقراطي الذي اخترناه جميعاً. وعلى هذا الاساس فمن حقه ان يصل الى السلطة اذا استطاع كسب أصوات الناخبين في صناديق الاقتراع العام مثله في ذلك مثل أي حزب آخر ونحن مطمئنون الى سلامة العلاقات القائمة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح لأنها قائمة على اساس الثوابت الحداثية والوطنية التي تمثل قاسماً مشتركاً بين كل المنتمين الى كلا التنظيمين.
● كل صحيح ان الذين هدموا الأضرحة في عدن أطلقوا؟

- لا صحة لذلك وهم حالياً تحت مسؤولية النيابة العامة وهي المكلفة قانوناً التحقيق والإشراف عليه وتقديم المتهمين الى المحاكمة. والمسؤولية في الأخير هي مسؤولية القضاء وهو صاحب القول الفصل ونحن دولة مؤسسات لا تحتكم سوى الى النظام والقانون.



قيادة رابطة أبناء اليمن تبدأ اجتماعات لتقويم تجربتها

□ لندن - الحياة :

بدأت أمس قيادة حزب رابطة أبناء اليمن (راي) في الخارج اجتماعات «لقاء تشاوري موسع» تستمر يومين. وقال السيد محسن محمد أبو بكر بن فريد الأمين العام للرابطة، في بيان صحافي صدر أمس الثلاثاء، ان السيد عبدالرحمن الجفري سيتراس اجتماعات قيادة الرابطة التي تعقد في ١١ و ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري للمرة الأولى، عقب الزلزال المدمر الذي حل باليمن وأحدث شروخاً في النفوس وخلف إثارة بالغة وجراحات لا تزال تئن منها المحافظات الجنوبية والشرقية حتى الآن.

ولاحظ البيان ان اللقاء التشاوري الموسع لقيادات الرابطة في الخارج يتزامن مع جملة من الظروف الصعبة والمعقدة التي يمر بها اليمن وتتمثل

في «الخلل الكامل في التوازن السياسي والعسكري والقبلي على مستوى الساحة اليمنية عموماً وبين الشمال والجنوب خصوصاً». واتهم البيان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بممارسة الديكتاتورية الممثلة بـ «انعدام حرية الرأي وتلاشي حرية الصحافة والتعددية الحزبية الحقيقية، واستمرار قهر الجنوب ونهبه وتلاشي وجوده وتأثيره في المعادلة السياسية اليمنية». ولفت البيان الى استمرار نزيف المحافظات الجنوبية والشرقية وبالذات مدينة عدن التي لا تزال بعد مرور ثلاثة أشهر على توقف الحرب، تعاني من انقطاع الماء والكهرباء ومن المدارس والحياة الطبيعية. وانتقد البيان «استمرار سلوكيات عقلية الهيمنة والسيطرة لحكام صناعاء، وعدم ظهور أي مؤشر على وجود اتجاه الى تحقيق

مصالحة وطنية شاملة».

وسيركز اللقاء التشاوري الموسع لقيادة «راي» في الخارج درس ثلاثة محاور، الأول: استعراض الأوضاع السائدة في اليمن، وتقويم تجربة حزب الرابطة في المعارضة خلال السنوات الأربع الماضية والبحث في ايجابياتها وسلبياتها، والثاني تقويم تجربة الحزب والتحالف خلال فترة الحرب، كذلك تقويم التجربة الحالية للحزب من خلال الجبهة الوطنية للمعارضة (موج). والثالث عرض التجربة التنظيمية والإعلامية للحزب في المرحلة الماضية ووضع مواصفات ومعايير جديدة تتلاءم مع الأوضاع السائدة حالياً.

وجاء في ختام البيان ان قيادة حزب الرابطة «تشعر بالآلم والضيق إذ تضطر للاجتماع خارج الوطن، كما انها تدرك ان العمل الحقيقي والمؤثر هو ذلك الذي يتم داخل الوطن».

عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط اليمني لـ الشرق الأوسط

«الشعبي» يتمتع بتأييد قبائل الجنوب التي ترفض الشطرية الاقتصاد يعاني اختلالات هيكلية علاجها الإرادة السياسية

أجرى الحوار: عبد الله حموده

في أول مقابلة بعد تجديد تعيينه نائبا لرئيس الوزراء اليمني، أكد عبد القادر باجمال أنه «لم يعد هناك طرف جنوبي وطرف شمالي في اليمن». وقال أن القوات التي خرجت من عدن عقب أحداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986، اضطرت إلى اللجوء إلى الجزء الآخر من الوطن، وارتبطت بقيادات موجودة في المؤتمر الشعبي العام الآن، ولم تعد لها مواصفات شطرية. ونفى باجمال أن يكون تأخر تشكيل الحكومة الجديدة - برئاسة عبد العزيز عبد الغني - مليا على «التردد» في اتخاذ القرارات، وأشار إلى أهمية إنجاز التعديلات الدستورية قبل تشكيل الحكومة، حتى لا تضطر إلى تقديم استقالتها بعد إنجاز تلك التعديلات. وشدد على أهمية النظر إلى الوضع في اليمن حاليا من منظور اقتصادي تنموي. وفي ما يلي نص الحوار:

● أرجو في البداية تقييم الموقف الحالي في اليمن بعد انتهاء الحرب؟
- الموقف الحالي في اليمن مستقر بعد أن هزمت الآلة العسكرية للحزب الاشتراكي، وبعد أن ظهرت الصورة الكاملة للمؤامرة التي حيكت ضد الوطن والشعب اليمني.. وامامنا الآن مسؤوليات كثيرة لإعادة ترتيب كافة الأوضاع، سواء التي كانت بسبب الأزمة السياسية السابقة أو الحرب، لأن الحرب تضع أعباء كبيرة.

وبالنسبة للوضع العام، الآن فنحن ننتهي لإعادة صياغة الوضع السياسي على أساس تلك القواعد التي تم الاتفاق عليها في السابق، وكان من أبرزها موضوع التعديلات الدستورية، وهذه في تصوري ستنفذ كما اتفق عليها، لأنها جزء من عملية بناء الدولة اليمنية الحديثة، وستتناول أشياء كثيرة لأن الدستور السابق هو دستور اتفق عليه قبل 14 سنة تقريبا، وأخذ بعين الاعتبار رؤية النظام الشمولي، الذي كان جزءا منه في إطار الحرب الباردة في اليمن. ذلك النظام لم يعد قائما على المستوى العالمي من جهة، ومن جهة أخرى لم يعد ملائما أن يستمر أيضا في وضع اليمن سواء من منظور مؤسسي، أو من منظور اقتصادي أو تنموي.



المصدر : السريخ الخبز المشرقة

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اختلالات هيكلية

● لو اردنا التطرق الى الجانب الاقتصادي في البداية - لانه مجال اهتمامكم الاول - هناك مشاكل اقتصادية في اليمن، ثم حلت اعباء اقتصادية ومالية خلال الحرب، زادت من هذه المشاكل، فهل هذه المشاكل ستشكل عينا اضافيا يعرقل عملية اعادة البناء التي تتجهون نحوها؟

.. من المعروف ان الاقتصاد اليمني بصورة عامة يعاني مما يمكن ان نسميه بالاختلالات الهيكلية، وهي ظاهرة تسود جميع البلدان المتخلفة او الاقل نموا بصورة اساسية. واساس الاختلالات اصلا هو ضعف البنية الاقتصادية والهيكل، وضعف القوى البشرية. فاليمن لديه قوة بشرية لكنها ليست منظمة التنظيم الكافي. ومتطلبات التنمية في اليمن كبيرة وعديدة ولا يمكن على الاطلاق ان تغطي بالموارد المحلية. فالموارد المحلية ضعيفة الآن، والموارد الرئيسي الى الآن هو النفط.

ويتعرض البرنامج الاقتصادي المطروح من قبل الى مشكلتين: الاولى هي عدم وجود الوحدة السياسية لتنفيذ هذا البرنامج، فأي برنامج اقتصادي يحتاج الى وحدة سياسية لتنفيذه، وتقع به الآخرين والقاعدة، بقوة دفع سياسية مترابطة مترابطة.

الشيء الثاني ان البرنامج الاقتصادي كان يأخذ بعين الاعتبار وجود الحزب الاشتراكي اليمني، وقوته والته العسكرية. وانه لا يستطيع ان يتجاوز بعض الضغوط او بعض ما يمكن ان نسميه بالخصوصية الفكرية والنظرية الموجودة عند الاشتراكي. فمثلا عندما تطرقنا الى موضوع الاتجاه الاقتصادي والرؤية الاقتصادية التي يجب ان يؤخذ بها، فالاتفاق العام كان على اساس ان نأخذ بالية السوق، ونطورها باعتبارها جزءا من العملية الديمقراطية، لانها تقابل الجانب الآخر. والديمقراطية الاقتصادية، ايضا هي نظيرة ومقابلة للديمقراطية السياسية. اخذا بعين الاعتبار هذه المسألة فنحن نعتبر ان الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن اهمالها في ظروف اليمن، فلا يمكن ان نأخذ النهج الحر البحت في ظل بناء قاعدة بشرية ومادية ضعيفة.

ولكن النهج الاساسي هو ان نتجه نحو بناء اقتصاد حر، مع اضافة كلمة - كانت باصرار من الاشتراكي في ذلك الوقت - وهي ان يكون ذلك «بالتدرج». فعندما اضيفت كلمة «بالتدرج»، اضعفت هذا الاتجاه، هذا من جهة ومن جهة اخرى جعلتها ذريعة لاي تحفظ على ما يمكن ان نقوم به من اجراءات اقتصادية جذرية واساسية.

الآن طبعا ينبغي ازالة هذا التحفظ الذي تمثله كلمة «بالتدرج»، ونطرح تساؤلات عن البدائل المطروحة لاستراتيجية التنمية في هذا البلد.

طبعا هذا الكلام في الجانب النظري، لكن في الجانب العملي الآن وبعد انتصار الشرعية ستطرح علينا وقائع ملموسة. يعني مثلا الهيئات الاقتصادية التي كنا نتكلم عنها، والبيئة التحقيقية الآن في صورة غير صورتها السابقة.. ففيها الآن ضعف وتدمير اكبر، وعجز اكثر، وبالتالي سيتغير البرنامج بون شك. للبحث عن طابع اكبر لتحمل مسؤولية اعادة البناء.

ونحن في مجلس الوزراء اتخذنا قرارا يصدر قريبا، سميناه بالقامة صندوق اعادة الاعمار والبناء، هذا الصندوق يمول محليا، وسوف نسعى لتحريك الاستثمارات الخارجية والدعم الخارجي من اجل اعادة بناء الوضع اليمني لانه ايضا من الاشياء الاساسية.

امتدادات اجتماعية

● هناك خصوصية الى خد ما في مواقف المحافظات المتعددة في اليمن، ولنتظر للمحافظات الجنوبية التي كانت في الشطر الجنوبي السابق، ما هو موقف الجنوب حاليا في ضوء المشاكل التي نشأت بعد الوحدة؟



المصدر: السيرة الذاتية لـ زكريا المصطفى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤

أولا بالنسبة للموقف على أساس شطري، لا اعتقد ان السؤال مطروح الآن بالصيغة التي كانت تطرح او كما كان يصورها الاشتراكي. واشعر ان الموقف العام بالنسبة لكل المحافظات سواء كانت محافظة عدن، او حتى محافظة المهرة، او حتى محافظات اخرى تسمى على انها جزء مما يسمى بالمحافظات الشمالية. هناك الآن تداخل كبير وعجيب تم بسرعة لأن هناك اعمالا قتالية تمت في محافظات ليست جنوبية. فعندما نأتي الآن الى قائمة الاعباء والاصلاحيات التي ينبغي ان نلتم في قطاع الكهرباء او المياه او الطرق، نشعر انها موجودة ايضا ويجب انجازها في عمران، لأن معركة دارت في عمران، وفي كرش وفي قعطبة وفي ذمار. ويعني ذلك ان هاجس الاعمار اكثر شمولا.

الأمر الثاني وهو واضح تماما من خلال الوقائع الملموسة وليس من خلال الكلام النظري الذي كنا نقوله في السابق، لو عدتم الى مقابلة سابقة في صحيفة «الشرق الاوسط» قلت ان هناك قوى اجتماعية موجودة بصورة رئيسية في المحافظات، حاسمة في مواقفها تجاه أي دعاوى تتعلق بنزعات انفصالية، وبالذات القبائل. ففي محافظة حضرموت مثلا، لولا موقف القبائل الواسع جدا بالرفض لما ترتب على ذلك انهيار الوضع بهذه السرعة خلال 24 ساعة. عندما تحقق دخول المكلا. هذا أولا. وثانيا: انت تعرف ان القبائل ممتدة في كل المحافظات. فعلى سبيل المثال في محافظة حضرموت - وهي واحدة من كبريات المحافظات في الشرق - يتكون السكان بدرجة اساسية من قبائل حمير وكندة وهمدان، هذه هي القبائل الثلاث الرئيسية، التي تمتد فروعها وافخاذها على طول اليمن. فعندما تأخذ قبيلة من كندة، تجدها تمتد من المديرية الغربية في محافظة حضرموت - من منطقة دوعن - الى الشبوة، وهذا كله امتداد واحد. ايضا نفس الشيء بالنسبة لقبائل حمير. فهي قبائل متداخلة ولا يستطيع احد فصلها عن بعضها البعض، ولهذا تجد مشاعرها وتفكيرها واحدا.

نحن نعرف هذا الجانب. ماذا ينتظر الناس بعد كل هذا؟ انهم ينتظرون المشروعات التي جمعت بسبب سياسات معينة، حتى لا يقال ان هذا المشروع تبناه المؤتمر الشعبي العام والرئيس علي عبد الله صالح، حتى لا يؤخذ على هذا النحو. فالمشروعات التي كانت مطروحة مثل الطرق الرئيسية التي تربط اجزاء المنطقة، هذه بدانا الآن بطرح مناقصاتها تمهيدا لتنفيذها.

كما بدانا مشروعات الكهرباء، واعلنا مناقصة كهرباء المكلا، وسنعلن خلال الايام المقبلة مناقصة كهرباء سيئون، في عدن كانت هناك مشروعات معطلة، اعلنا الآن مناقصاتها التي تجمدت بسبب الازمة. هذا يعطي للناس هاما جديدا وهو هم التنمية الموسعة، لانه في فترة الازمة جمدت بعض الأنشطة.

● هل هذا التوجه يعتبر نوعا من المعالجة لما كان يقال من ان المواطنين الجنوبيين لا يشعرون بالموطنة المتساوية على سبيل المثال؟
- المقولات التي اطلقتها بعض القيادات على مفهوم الموطنة المتساوية من هذا القبيل اوضححتها في حديث سابق العام الماضي مع «الشرق الاوسط» حول هذه القضية، فان اساس النظر في هذه المسألة غير سياسي، وهو اساسا ليس منظورا له من زاوية معينة، فهو موجود في أي محافظة او أي مديرية، بما معناه انه اذا تسببت العلاقات المتخلقة القديمة، ستوجد بلا شك نوعا من الفروقات الاجتماعية، بما معناه ان الفروقات ذات النظرة السلالية، او النظرة القبلية، بمعنى ان أي قبيلة اكثر عددا او امتيازاً عن اخرى، بفعل عملية تاريخية قديمة، او فئات اجتماعية، بما معناه - انما هي ايضا استخدمت بشكل معكوس في فترة من الفترات في المحافظات الجنوبية والشرقية، وما زالت معكوسة حتى هذه اللحظة، بسبب سيادة فكرة الصراع الطبقي، بما معناه انهم قلبوا المعادلة، أي ان الشرائح الاجتماعية، كانت هي القبائل والفئات من سلالة معينة. فاعطوا امتيازاً لفئات اخرى كانت في ابنى السلم الاجتماعي في ظروف متخلقة، وقالوا يجب ان تأخذ اعلى السلم. هذه



المصدر : السوفيات في اليمن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٠ هـ - ١٩٩٤ م

او وجدت اشكالية كبيرة، وردة فعل لدى فئات اجتماعية اخرى. حتى عندما جاءت عملية الصراع على القضية الوطنية الكبرى - وهي قضية الوحدة - ظهر ايضا من يريد ان يبرهن على موقف افضل، ويقول نحن اكثر وطنية حتى لو صنفنا تصنيفا طبقيًا. هذه مسألة واضحة في اي عملية اجتماعية ينظر لها.

قضية التكافؤ

● هل يمكن ان نقول ان حالة الوحدة الآن، بعد انتهاء الحرب، تعتبر متكافئة؟
- لم يكن هناك خلل اصلا، كان الخلل يكمن في ان المحافظات التي كانت تحت سيطرة الاشتراكي ظلت تحت سيطرته على اساس انه يمارس نفس الاتجاه السابق، وقام بنوع من الاسقاط، حتى على المستوى الاجتماعي والسياسي فعندما يطرح قضية عدم وجود توازن او تكافؤ، هذا الكلام هو هروب من حالة لا تكافؤ اصلا ضمن المحافظات التي كان يسيطر عليها، وبين نفس الفئات الاجتماعية، طالما ظلت فكرة الصراع الطبقي سائدة.

والسؤال هو: ماذا نتج عن الصراع الطبقي؟ نتج عنه ان كل المؤسسات العسكرية والمدنية والأمنية في المحافظات كانت محرومة منها فئات اجتماعية معينة، فبدلاً من التركيز على هذا الوضع، الذي يلحق معارضة شديدة، يبدأ تقديمه بفكرة أخرى: اي شطرية شمالية - جنوبية.. هذا امر اول، الامر الثاني او الملاحظة الثانية هي مهمة جدا. لدى الأرقام الخاصة بالوضع التنموي في المحافظات الست التي كانت تحت سيطرة الاشتراكي من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠، وهي ارقام صادرة عن البنك الدولي. لوحظ انه خلال الـ ٥ سنوات، ان اعدادا كبيرة تحركت، ان عدد السكان نقص بنسبة ٤.١ في المائة، فاذا كان معدل نمو السكان يبلغ نسبة ٢.٧ في المائة في تعز والحديدة، نجده نقص في الجنوب بنسبة ٤.١ في المائة. وهذه الأرقام واضحة في كتاب الاحصاء.

هذا النقص تحول الى المحافظات الاخرى مثل تعز والحديدة، وهؤلاء عوملوا كمواطنين اصليين، تبوأوا مراكز وفتحوا اعمالا خاصة بهم، وعملوا اساتذة في جامعة صنعاء، لانهم لم يقبلوا في جامعة عدن. فانا اعرف مثلا ان اساتذة الجامعة من المحافظات التي كانت تحت سيطرة الاشتراكي في عدن، كانوا اقل عددا ممن هم في جامعة صنعاء. لاحظ هذه النسبة.

● وهل يمكن اعتبار هذا ردا على القول بأن الوحدة فرضت بأسلوب بسماركى بالقوة، مما يثير احتمالات تنسخها في مرحلة تالية؟

- لا، اذا استخدم مثال بسمارك وهو مثال تاريخي معين، فهذا استخدام غير مريح في حالات اخرى في وطننا العربي، لكن تاريخنا لا يمكن محاكاة وضع تاريخي بوضع تاريخي آخر.. وحتى لو استقرنا الفكر الاشتراكي نفسه، نجد - بشكل واضح - انه في احدى المرات سئل كارل ماركس: كيف يتصرف الاشتراكيون الان تجاه حركة بسمارك؟ فكان جوابه: لقد قام بسمارك بعمل اصيل من اعمال الاشتراكية، ولكن حتى الاشتراكية الاصيلية لم تعد تحكم فكر الاشتراكي وهذا هو التناقض الاساسي في فكر الاشتراكي.

في اليمن الوضع مختلف لسبب بسيط جدا: طالما ان البلد كله كان مقسما بسبب وجود الاستعمار وسقط ما عدا ذلك كل هذه الغرضيات غير واردة للمقارنة بين وضع ٤١ ترقية في ألمانيا، او بين ايام غاريبا الذي في ايطاليا وبين وضع اليمن، فالامر يختلف اولا، لان الجنسية اليمنية جنسية واحدة، ولا شيء اسمه حدود موجودة في اي منطقة من المناطق، حتى انه ليس هناك نص على اي شيء اسمه حدود، وانما كانت تسمى «مناطق اطراف». وكان حق العمل والاستثمار متاحا بالذات في ظروف الاقتصاد المفتوح في الشمال، ولم تكن هناك خصوصية او تفرقة بين هذه المسألة او تلك، فالاراضي مفتوحة بسبب تداخل الاسر والناس، لان البلد واحد، اللهم الا كما يقولون: نظامان على ارض واحدة، يحكمان شعبا واحدا، وعدا هذين الاثنين لم يكن عندنا مشروع اصلا. ففي عام ١٩٦٧ لم



يكن عندنا مشروع دولة انفصالية، فحتى ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وهذه مسألة معروفة للناس - قبل حرب حزيران لم يكن لدى الجبهة القومية مشروع - وهي للعلم كانت خليطاً من كافة محافظات الجمهورية اليمنية. هناك أناس من الجوف، فعبد الفتاح اسماعيل اسمه عبد الفتاح اسماعيل الجوفي، وأول رئيس جمهورية كان من الصبيحة، وأول وزير دفاع من حضرموت، وأول وزير عمل اعتقد من محافظة تعز. أي أنهم كلهم كانوا يمثلون ساحة الوطن اليمني كله، فلم يكن هناك مشروع مطروح، لكن الحرب الباردة فرضت وضعاً، وكذلك حرب حزيران، وفرضت الظروف الداخلية وضعاً، والكل ذهب وشارك بقواته في الصراع على صنعاء، الذي أصبح يعرف باسم «حرب السبعين» يوماً. والذين فكوا الحصار عن منطقة «نقيل يسلم»، هم القوة التي كانت من جبهة التحرير، لم تتمكن من المشاركة في السلطة مع الجبهة القومية في عدن، وهناك شهداء كثيرون منهم.

تأخر الحكومة

● في إطار الانتقال لجانب آخر يثار حالياً سؤال هو: إذا كانت هذه الشروط متوفرة، فإن تأخر تشكيل الحكومة الجديدة، أو تأخر إصدار قرارات محددة يعتبر من وجهة نظر البعض دليلاً على تردد القيادة اليمنية الحالية في مشروعها لإعادة البناء، وإقامة الدولة اليمنية الحديثة، فكيف ترد على ذلك؟

- مضي حتى الآن ٣ أشهر على الوضع الحالي فاي استنتاج هو مبكر، يجب أن تقوم أولاً حكومة جديدة بعد إجراء التعديلات الدستورية. لأنه إذا جرى تشكيل حكومة وتلاه تعديل دستوري، فعلى الحكومة نفسها أن تقدم استقالتها مرة أخرى وتتشكل من جديد، فلماذا نعمل عمليتين ونحن بحاجة لأن نقوم بهما معاً بحيث نمضي معاً نحو التعديلات الدستورية وفقاً لقواعد دستورية، ونحن حريصون جداً على أن تكون قواعد شرعية قانونية حتى لا نترك مجالاً لأي ثغرات، فمن الطبيعي جداً أن القوات المسلحة انتشرت على مساحات كبيرة وقطعت آلاف الكيلومترات، ومن ثم فإن عودتها وترتيبها والقرارات الأساسية بالنسبة إلى معجها ستأخذ منا وقتاً كبيراً، حتى تسير الديمقراطية في مسارها الطبيعي دون أن يكون هناك بعض التواءات التي كانت موجودة في السابق، فالحرب دامت حوالي ٦٦ يوماً، وتحركت فيها قوات متنوعة إلى أطراف الشرق وليس مكانها هناك، يجب أن تعود إلى مواقعها القديمة، وهذا يحتاج وقتاً، ولا يمكن أن تجري عمليات كثيرة في وقت واحد، فهناك أولويات أساسية، وأنا لا أتصور أننا متأخرون أو منتظرون لشيء ما آخر، أو أننا عاجزون عن معالجة أوضاعنا، بالعكس فالأمور تسير بصورة طبيعية، واللجان تعمل والمناقشات تجري، والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح يسير بشكل جيد دون أي سلبية من سلبات الماضي، حتى تمثل الحياة الديمقراطية بشكل أفضل.

● أنا أريد شرح نقطة التنسيق بين الإصلاح والمؤتمر لأن هناك قولاً بأن سبب التأخر في اتخاذ مواقف معينة يعود إلى نوع من الصراع بين المؤتمر والإصلاح على غنيمة الحرب وأن هناك طرفاً جنوبياً شارك في الحرب، فما هو نصيب كل واحد منهم؟

- هذه المسألة بمقاييس النظرات الخارجية لنتائج أي حرب من الحروب، أما اليمن فوضعه مختلف، لأن هناك تقاليد اجتماعية وسياسية سبق تثبيتها في فترات سابقة، وهي شكل من أشكال القواعد التي يجب أن تحترم في العلاقات بين القوى الرئيسية في البلاد. الشيء الثاني، هو أن الائتلاف لا يحتاج إلى صراع أصلاً، لأن



المصدر: السهم الأحمر في اليمن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤-١٠-١٩٩٤

الائتلاف تم وفقا للقواعد الدستورية، والديمقراطية، وهي قواعد معروفة. هذا الائتلاف يكون بين فئتين وفقا لوجود كل منهما في البرلمان. فمن اين ياتي الصراع، طالما وضعنا هذه القاعدة.

● لكن الاصلاح يقول الآن ان الحزب الاشتراكي خرج من المعادلة، وهناك فراغ يريد ان يملأه الآن؟

- ليس هناك فراغ نملأه بمجرد ان الثالث خرج. فاذا كان الثالث خرج تظل قاعدة الائتلاف بين الاصلاح والمؤتمر هي اساس وجودهما في البرلمان فهما يتحملان المسؤولية في ما بينهما. طبقا لاتفاق واضح، ولا توجد قواعد جديدة في الائتلاف بين المؤتمر والاصلاح غير القواعد المتفق عليها في الائتلاف السابق اي تجمع الكتلة البرلمانية للمؤتمر وكتلة الاصلاح فتصبحان مائة في المائة ثم تقسم الحقائق الوزارية على اساسه ذلك، ويمكن ايضا ان يكون لكل منهما تحالفاته مع هذه الكتلة او تلك، يمثلها عبر الحصة المقررة له، وهذا امر اخر. لكن الاساس اننا لا نريد ان نضع قواعد غير القواعد الديمقراطية المتعارف عليها، حتى نثبت على التقاليد، وهذه واضحة وصريحة. ولا اساس اصلا لمن يقول ان نصيب الاشتراكي سينذهب الى الاصلاح او للمؤتمر. فهذا ليس موضوع خلاف على الاطلاق.

قوات علي ناصر

● دعنا ننقل الى موقف الطرف الجنوبي في التحالف المنتصر؟

- لم يعد هناك طرف جنوبي او شمالي.

● لنسمه الوحدات التي كانت تعرف بانها موالية للرئيس السابق علي ناصر محمد. فما هو الدور الذي لعبته هذه الوحدات؟

- اولا التعبير الذي يمكن استخدامه او تصحيحا للتعبير المستخدم - واترك للصحافة استعمال ما تراه، ولكنني سأتعامل مع السؤال من الزاوية التي اراها. فالقول بان هذه القوات التي خرجت (من الجنوب) بعد 13 يناير (كانون الثاني) 1986، او اضطرت الى اللجوء الى الجزء الآخر من الوطن، هي قوات تابعة للرئيس علي ناصر محمد، هذا القول هو في حقيقة الامر تعبير غير دقيق على الاطلاق، لان هذه القوات - طوال الفترة السابقة - انطلقت صلتها مع علي ناصر محمد، وارتبطت بقيادات موجودة، دخلت المؤتمر الشعبي الآن واصبحت تمثل وجهة نظرها، وتتعاظم مع الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد وفق وجهة نظر هذه القيادات. بدليل ان نائب الرئيس ووزير الدفاع السابق هو عضو بارز في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.

ثانيا: انها شاركت. واضيفت اليها قوى اخرى يمكن ان يطلق عليها اسم «الاولوية الشعبية»، وصل عددها الى اكثر من 11 لواء - بحكم برائتها ومعرفتها بالمناطق - هي اكثر قدرة على ان تلعب دورا عسكريا مع مناطق تعرفها وتدرجها، وهي التي قررت ذلك بسبب معاناتها من التمزق السابق في الجيش، باعتباره قائما على مواصفات حزبية، ومن يظن انه كان قائما على مواصفات شطرية فهو مخطئ، لانه في داخل الحزب الاشتراكي اليمني كانت هناك الوية تتبع ما يسمى بالجبهة الوطنية، من بينها لواء الوحدة الذي كان موجودا في حضرموت، واللواء الخامس، او ما يسمى بقوات الشعب الثورية، ولواء شمسان الذي كان في عدن ايضا يتبع قوى اخرى، وكانت الاحصائيات المعروفة بعد 13 يناير (كانون الثاني) 1986 تشير الى ان هذه القوى تمثل على الاقل حوالي 25 30 في المائة من الوحدات العسكرية الموجودة تحت راية الحزب الاشتراكي اليمني بعد ان دمجوا كل القوى.

والآن اختلف الوضع، والكل يريد الدمج فعلا، وبدأت خطة دمج كبيرة جدا، ووافق عليها المجلس الاعلى للدفاع الوطني لكي تستوعب كافة القوات سواء كانت محسوبة على المؤتمر الشعبي العام او الحزب الاشتراكي مع تجريدها من حزبيتها.



١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طبعاً لم تقم ولن تقوم قواعد الدمج على أي قاعدة لها مفهوم شطري أو قبلي أو مناطقي أو فئوي. القواعد المعروفة والمتعارف عليها في كل جيوش العالم، هي كيف يمكن أن توزع القوة على أساس تخصصات، وكيف توزع القوة على ما يسمى بالقوام وعلى أساس المحاور العسكرية التي هي ضمن ما يسمى بالاستراتيجية الدفاعية لأي جيش من الجيوش. فهذه العملية تتم الآن بشكل طبيعي وليس هناك إشكال على الإطلاق.

● هل أسباب الدور الذي لعبته هذه القوات في تأييد القيادة اليمنية - كما يفسر - يرجع إلى الأوضاع خلال سنوات الفترة الانتقالية الأربع، أو إلى المعاملة التي لقيتها من رئاسة الأركان في صنعاء ومن وزير الدفاع الجنوبي. ما تفسركم لهذا؟

- أولاً تعني وزير الدفاع الاشتراكي.. وبالنسبة إلى إجابة السؤال، إذا قمنا بالمشاركة في العمليات العسكرية من زاوية رد فعل على وضع أفراد هذه الوحدات، فإننا نظلم هذه القوة، ففي حقيقة الأمر نشعر أن هذه القوة أسست نفسها قوات الوحدة في وقت مبكر، وليس بسبب الأزمة الأخيرة، أو بسبب مزايده على قضية الوحدة في ظروف معينة. ففي وقت مبكر جداً اعتبرت وسميت وأطلق عليها الولاية الوحدة بمعنى أنها ليست قوة من أجل إسقاط النظام في الجنوب، يمولها نظام آخر في الشمال هو أناس استعمل كلمة نظام لأنها هي الأداة، هذا سوف يبرر هذه النظرة لو كانت تمت على هذا النحو، لكن هذه القوة كانت واعية - ومكيفة تكيفاً جيداً - نحو مهماتها.

فنحن لا نريد إسقاط نظام قائم هنا أو هناك عن طريق استخدام عناصر الصراع الكافية في هذا الشطر أو ذاك في ذلك الوقت. هذه الفلسفة كانت موجودة عند الحزب الاشتراكي اليمني، لأنه كان عنده شعار الإسقاط والثورة الدائمة، والتفكير الثروتسكي المعروف. هذا طبعاً بعد الدرس الذي خرجت به القوات المسلحة بعد أحداث 86 ووعت مسألة أنها لا يمكن أن تكون فاعلة إلا في إطار عملية وحدوية، وليست ثارية لاستعادة سلطة صابرتها أو شرذمتها.

مشكلة الولاء

● عملية حزب اللواء الخامس مشاة في حرف سفيان فهمت في حينها على أن تحذير لهذه القوات من الانضمام إلى الحزب الاشتراكي، وفي الوقت نفسه نوع من الصراع بين الكبار على ولاء هذه الوحدات، فهل هذا صحيح؟
- الذي حصل في حرف سفيان - لا بد من التمعن فيه وفقاً للوقائع الملموسة - هو أن وزير الدفاع من مكانه في عدن حينئذ، بعد أن تمترس فيها بوسائل مختلفة - وجه أوامر صريحة بأنه عليكم أن تجهزوا أنفسكم لكي تكونوا أولاً جزءاً من مخطط نفعله في عدن وثانياً أن تجهزوا أنفسكم لتتقوضوا على وحدة قريبة منكم من جهة أخرى. ولكن الأوامر انكشفت بسبب الانقسام. هذا الانقسام الذي تدخل فيه بشكل محدد شخص معين هو محمد علي أحمد، استخدم فيه الولاء المناطقي له ولمنطقته، ليس لأبين كلها بل لمنطقة صغيرة اسمها مديرية لودر. كان عددهم حوالي 200 أو 300 رجل. وفي تلك المسألة تحرك عندهم الولاء الشخصي أكثر من أي شيء آخر. فحدث صدام لأن الشخص الذي وصلته التوجيهات من وزير الدفاع - وهي ليست من وزير الدفاع أصلاً بل صابرة من ناس محددين لكي يأخذوا موقفاً معيناً من قضية محددة، فعندما رفضت تلك الأوامر وانكشف الأمر، انقسم الناس إلى ولايات ذات طابع شخصي وقبلي. وطبعاً تعرفون أن محمد علي أحمد كان واحداً من القيادات التي غادرت عدن بعد 13 يناير (كانون الثاني)، وسلك مسلكه رغم تعاطفه مبدئياً مع المؤتمر الشعبي العام، ولكن هذا التعاطف كان محمولاً على استخدام بعض التناقض هنا أو هناك. وجاءت الفرصة لأن يكشف عن هذه النية وانفرد بوضع خاص له.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-١-١٩٩٤

حاولنا نحن من جانبنا ان نساعد سياسيا لان لديه طموحات الخاصة والشخصية، فتم رفض هذه التعليمات. وطبعاً عندما اراد القائد ان يتلقى تعليمات من وزير آخر، ولديه مجموعة قيادة الوية، فتم استبداله وعندما حدث ذلك تفجرت المشكلة بين القائد الجديد والقائد السابق، فجاءت على نقطتي تقاطع لكنها مفهومة اصلاً.

فالتنازع بين القيادات أدى لتوزيع الولاءات هنا وهناك، لأنه اذا كان يفسر ان هذا الجزء تمرد على القيادة فالجزء الآخر الذي قاتله كان متمرداً على قيادة أخرى أيضاً.

واللعلم فان بعض القيادات المخسوبة لم يكن يتوقعها احد، فمثلاً القائد الحالي من منطقة كانت على خلاف مع محمد علي احمد في وقت سابق وهو الآن مع الشرعية. فاذا اطلع شخص على الصورة عن قرب لوجد اشكاليات لا تخطر على بال احد ذات خصوصية محلية.

● هل يفهم من هذا ان الطرف الجنوبي في التحالف المنتصر في اليمن لا يشعر انه يستعمل كداة، بل هو شريك في المحافظة على كيان معين؟

جميع الوجوديين اخوة من أي مكان كانوا. فهناك اندماج كامل

بالذات في القضية الوطنية واحياناً رب ضارة نافعة. فالكشف عن المخطط الانفصالي جعل الناس كلهم يشعرون ان حياتهم وكيانهم كله مهددان وبالتالي فانهم مدعوون لان يقاتلوا بعضهم بعضاً لكي يمحوا هذا المخطط.

الآن يهين ان تحل امور كثيرة وسوف اخبرك واقعة: وجدنا في مكتب رئاسة الوزراء - وكان مسيطراً عليه من قبل الاشتراكي - 3 الاف قضية مجمدة لافراد، وعليها توجيهات محددة لكي لا تحل قضاياهم، ويبقى الناس مشدودين لأن ظلماً وقع عليهم. وقد شكلنا لجنة لجرد هذه الملفات، فكتشفنا ان هناك توجيهات من الرئاسة ومن جهات مختلفة بتجميدها ونحن الآن نحركها.

هناك من بينها قضايا تتعلق بالشهداء وقد صدر قرار بمساواة جميع الشهداء في كل فترات الصراع.. انها قضايا ايتام وارامل.

بديل للحزب الاشتراكي

● ما هو الذي يمكن تقديمه للمواطن الجنوبي حالياً كبديل للحزب الاشتراكي؟
- الحزب الاشتراكي تعداده في الشمال أكثر من الجنوب. واذا كنت تتكلم عن البديل للاشتراكي بمصيغة شطرية فالاشتراكي لم يكن يمثل الجنوب، ولو كان كذلك لما أتى بقوات كانت خارج الحدود وكانت تحت رايات مختلفة وتقاتل ضده في فترة من الفترات لكي تساعده في حركته الانفصالية.

ومن الحقائق الكبيرة غير العادية: هل تعرف ان اعداداً كبيرة من قيادات الاشتراكي وجدناها معتقلة في سجون سيئون والمكلا وفي لحج؟

من قيادات الاشتراكي الأدنى على مستوى مديريات، اعتقلت لمواقفها المضادة لقيادتها التي ادارت المعركة وحاولت القيام بعملية انفصالية لقد اطلقناها وأنا اطلقت بعضها بنفسني في حضرموت.

● هل تقصد ان الاشتراكي لم يكن يقدم شيئاً للمحافظات الجنوبية، رغم انه كان يمثلها في البرلمان؟

- قصة التمثيل في البرلمان مختلفة، كما عشت العملية الانتخابية كلها. وانت تعرف ان 50 في المائة من نواب الاشتراكي في البرلمان هم اصلاً في جناحنا في 13 يناير، عندما كنا في الاشتراكي وخرجنا عليه وقتلنا معه. هم جاؤوا من الذين عادوا الى الاشتراكي، يمكن ان استعرض معك اسماء كثيرة لها، فهؤلاء الذين شاركوا في الانتخابات تقدموا بالرصيد الشعبي الذي كان لهم قبل أحداث 13 يناير.

هؤلاء اصلاً عندما عادوا الى الاشتراكي وترشحوا للانتخابات لم يكن ترشيحهم برصيد الاشتراكي يوم الانتخابات، بل برصيدهم وتاريخهم الشخصي وهذه ميزة اظهرت رقماً عددياً لصالح الاشتراكي



لكن في واقع الأمر هؤلاء هم الذين وقفوا أثناء الأحداث الأخيرة في مواجهة الانفصال، مثلاً علي صالح عباد (مقبل) - الأمين العام للحزب الاشتراكي من الذين ذهبوا إلى صنعاء بعد الأحداث ومحمد علي بامسلم كان معي في السجن.

● ما هي درجة التفيد الشعبي التي يتمتع بها المؤتمر الشعبي العام في الجنوب الآن؟
- كبيرة جداً.

● كيف يمكن قياسها؟

- بالامس حضر وفد كبير من محافظة حضرموت يؤيد وينتهي بالانتصار.

وأقول لك انني عندما نزلت في اليوم الثاني مباشرة إلى المكلا وكنا دخلناها بقوة شرعية تحركت القوة كلها باتجاه المهرة ولم يبق إلا جنود محدودون، كانت المسافة من المكلا حتى سيئون وفي المهرة كلها خاضعة لسيطرة رجال القبائل الاعضاء في المؤتمر الشعبي العام، مثل قبائل الحموم المعروفة ومدير الامن منهم، وهو عقيد في الجيش. الشيء نفسه في وادي حضرموت اصطفاك كامل لقبائل بني ضلة وال كثير هم الذين حلوا محل القوة الهاربة، فعندما دخلنا المنطقة كل العسكر الموجودين في المنطقة اختفوا، ولم يبق أحد منهم معنا خوفاً من الآثار السابقة، ومن ان لا يكون مصداقية لقرار العفو العام، وعندما اطمأنوا رجعوا لكن خلال فترة الشهرين التاليين عملياً لم يوجد منهم أحد وكذلك الجيش اخرجناه إلى مناطق أخرى، ومن ثم نظم رجال القبائل انفسهم وقاموا بعملية حماية الطرقات وكل المرافق.

ونحن في المؤتمر الشعبي العام كانت علاقتنا بهم سابقاً قوية، واثناء الازمة كانت اقوى ولدينا قنوات جيدة للاتصال بهم.

الضغوط الجنوبية

● ما هي امكانية مقاومة أي ضغوط أو قلاقل قد تثيرها القيادة الجنوبية السابقة؟

- أولاً قيادة الحزب الاشتراكي اليمني وكل الاعضاء الاساسيين في اللجنة المركزية من العناصر الوطنية والوحدوية بما فيهم الكتلة البرلمانية. اعتقد انهم يهتمون بمعالجة عدة قضايا، الاولى: اعادة ترتيب وضعهم وقياداتهم، والثانية: ادانة الانفصال وفك اي ارتباط من اي نوع عن أي قيادة هربت إلى الخارج، وتريد ان تستخدمهم كادوات لها، واعتقد انهم يدرسون كل الحسابات التي كانت مطروحة لدى الحزب سابقاً، رغم انه لم يترك لهم شيئاً حتى الأرقام المالية نهبت ولا يوجد عندهم ميزانية وهم يعيدون ترتيب انفسهم، وفي هذه الحالة لو كانت أي قيادة لديها نهج آخر فشلت في تطبيقه على أرض الواقع، فانها تحاول قدر الامكان ان تثبت وجودها لأسباب مختلفة، منها انها تتلقى ميزانية من الخارج. وثانياً فانها تحاول ان توجد لها ترتيبات لاحقة كما هو الحال لأي هارب.

لكن القوى التي كان يتوقع ويحتمل ان تمارس من خلالها ضغوطاً عسكرية على اطراف أو على تشكيلات عسكرية أو أية اعمال مخلة بالامن، هذه كلها عادت واطمأنت على نفسها، لقد ارسلت تذاكر سفر لمئات الأشخاص في بعض الدول طلبوها، ورحبنا بطلبهم، وبينهم قيادات كبيرة، ومنهم وكلاء محافظات وقادة في مؤسسات كبيرة وكذلك قادة عسكريون.

المصدر: السورس لايف التريبي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٤ أكتوبر ١٩٩٤

التاريخ:

فالناس عرفت في فترات سابقة موجات كثيرة من الهروب وتغيير المكان، نتجت عنها ماس ولم ينتج عنها أي شيء إيجابي، فانا اعتقد انهم سينجحون في ممارسة ضغوط من هذا القبيل. ولكن ربما يمارسون ضغوطا عن طريق انتماءاتهم أو ارتباطاتهم بهذه القوة الإقليمية أو الأخرى، لكن اعتقد ايضا ان وقائع الحياة ملموسة ولكننا في المنطقة محتاجون للأمن والسلام والاستقرار، واحترام سيادة كل دولة على اراضيها، واحترام ما يجري في داخلها لا اعتقد ان هذه الحسابات في بال الدول اكثر منها في بال الآخرين، لأن الآخرين يعملون على أساس الحلم والخيال، لكن أي دولة تعمل على أساس حسابات تتعلق بآمنها واستقرارها وشيوع الاستقرار والأمن في المنطقة.

